

کتاب فی تفسیر تفسیر اذن اماره سید خندان سنه ۱۰۰۰ هجری
در طلب آنکه بکنده کرد و بر مکتب این امانه قادر و لاری

کلیه صحت
المقتضی
علی حیدر

کتاب فتاویٰ علیّه

قد مک مطف الله بحسب العبد المذنب الراجی
من الطائفة الجليل فی تفسیر المذنب
عبد محمد کرام

۴۵۷

457

Süleymaniye U. Kütüphanesi	
Hasan Hüsnî Paşa	
Esnek No.	457

بحمد الله الذي جعل العلم والادب والاعمال والعبادة على خير الانام وعلى آله
 وصحبه العظام لما اقرنا خليفة الله في العالم، بلجاء القضاة والعلماء
 الكرام، مغرى الشريعة على نهج كلام الملك العلام، وحدثت خاتمة الاشياء
 عليه الصلوة والسلام، صاحب العدل ومدير النظام، وهو السلطان
 بن السلطان، مخير آل عثمان السلطان سليمان، فخلد الله ملكه وسعادته
 الى ابدنا، الذي اوردنا دواجره بالعدل والاحسان، بالعلم والصلاح اوردت
 ان الحس المختار الفتوى الآن، انما اكتب المتداول من البلدان على هدي
 النسخ، ما دبر حشنا بعنا السجدة، تيسر القضاة بهذا الاما، سوى الاصل
 والاعيان، تيسر الله لهم على الدرجات بالرضوان، وسمحت بالفتاوى العلية
 فكونه على اصح الروايات المشرعية، وانا المحتاج الى رحمة الله الغني، صاحب
 الايدي، بنى بغيره الله والد به بالرحمة والغفران، وحسن اليها واليه الكرم
 الديان، وكان شروحي في ذلك الامر، فخطرت بارج سطو فاصيا بمجرده
 في دلائل صار دقا، صاغا، الله، الضياع والخسران، وانعم كسر بها
 في الجنان، وتيسر في مدة قليلة، بعون القادر المنان، وذلك بين ذلك
 معين الضمير، والمساكين والايام، قاصد البديهة، ورافع الظلم، من الله
 الى يوم القيام، وربط اصحاب دولته باونا والمخلوق والدوام، وحجابه
 وزر، الا غاروا انصرم دهمته رئيس العلماء، والفضل، الكرام قد رية

في الام

في الامام، واستفتيت منه لاصح الكلام، وبظاهرة قضاة عاير الامام
 العظام، الذين املوا على العالمين، سحاب اللطف والافعام، اجم
 الله على مولى السلطان، والوزراء، على صفحات الامام، وعلى الله توكلت
 فيما اتممت، واستوصيت من الخطا، فيما توبت، وهو الموفق الامام، الميسر
 لاجتنام، **كتاب النكاح**، يستحب ان يكون النكاح طاهرا عقده
 يوم الجمعة قبل الخطبة، وان ينوي عقده، ولي يشهد به عدول او في الخلاصة
 مباشرة النكاح في المسجد، يجب النكاح بين العبد بين جائز ذكره بعضهم
 الزفاف المختار، انه لا يكون، رجل نعت اقوالا، الخطبة امانة الى الله
 فقال الاب زوجت ابنتي فلانة، وقبل عن الزوج واحد من القوم
 النكاح لان هذا النكاح بغير شهرة ولا في القوم، كلهم فحاطبونه في النكاح
 لم يتكلم كذا في الفتاوى، هكذا في النكاح، وفي المحيط قال الصدر الشهيد
 في الصحيح، وعليه الفتوى، لانه لا ضرورة جعل الكل فاطبا، جعلنا المخطوطة
 والباقي شاهد، وخلقوا في العاقلة الباقية اذا زوجت نفسها، وروي
 بحسن غيا، حقيقة، والله، يجوز النكاح، كما في كذا، انه لم يكن كذا، لم يجز
 والمختار للفتوى في زماننا، واية بحسن كذا في الفتاوى، لقاصيها، وفي النكاح
 المختار في النكاح بغير الولي، قول ابي يوسف، اخذوا بزوج، كما في كذا، في النكاح
 النكاح، وانه لم يكن كذا، لا يصح، هكذا فيفتي شيخ الامام، نسلا، الله، في النكاح
 ارجو حقيقته، جاز النكاح بغير الولي، بولا، كما في ادبنا، وقال محمد لا يجوز مطلقا، ثم
 رجع الى قول ابي حنيفة، حسن الفقيه ابو جعفر، في كذا، ما يدل على ارجو فانه
 ان اذاعة جاءت الى محمد قبل مائة وثلاثة ايام، وقالت ان لي ولدا، واية حنيفة
 الا انه باخذ مني، لا كنية، قال لها محمد اذهبي فزوجي نفسك، وكلتي كذا، فيفتي
 شيخ الاسلام، مقتدى الامام، وحيد الله، وانه مقتضى الاما، ابو السعد، المعروف
 بخوجه، علم على اذكرة ابو جعفر الطحاوي في شرح الانار، فانه قال لا يجوز النكاح
 الا بولي، لانه اذ ب في الاحتياط كذا في الايضاح، اذا زوج امرأة بغير
 بمكس، وحنيفة بين لم يوافقا، كالمعاذين، ان كنهها ان يعبدها، سمعا جازا، لا

Handwritten text in Devanagari script, likely a signature or a short note, located at the bottom of the page.

كذا في الصحيحين **رجل** ادانته بزوج لانه الصغيرة اذ كانت صغيرة فقالوا الصغيرة زوجت
 بنتي فقال ابو الصغيرة قبلت جازا له لم يقبل قبلت لاني لانه الجواز ضمن له عداوة في
 السر **رجل** قال لغيره فبكت فطلبها منك فقال الالب زوجتك او قال لاني
 لاني فبكت فبكت فبكت **رجل** قال لانه لا يجوز لك ان يكون زوجك على امر
 اجاز الي راضي فقالت قبلت لا يبيع لانه تعليق النكاح لا يجعل التعلق **وقال**
 انه وجبت على ان الخيار يجوز النكاح ولا يبيع الخيار لانه ما على النكاح التبريل
 والنكاح وشروط الخيار وبطل خياره كذا في الصحيحين **رجل** تزوج امرأة على انه من ذلها
 برزوي يجوز النكاح **رجل** تزوج امرأة على ان يشهدا قبيلة فلما تم طهرها فغير
 فانه كان ما ذكره فاعطاه كانه العقد لازم وكذا ما طهره فاعاد كونه كانه اما طهره فاعاد
 منكما تزوج عتبه على خيار بنتي فاذا اوجعي كانه الحاقص الصحيح كذا في الصحيحين
رجل تزوج امرأة على ان يحاكم فوجدها غير بكر كانه عليه كل المهر لانه لا يقابل البكارة
 ما لم يمسح بعقد النكاح **رجل** تزوج امرأة على ان يكون درهمان كانت حليلة وعلى الف
 درهمان كانت ثيبه قالوا يبيع النكاح والشروط عندهم بخلاف ما اذا تزوجها على
 الف درهمان فامسح بها وعلى الف درهمان اخرجها منه بلدها فان التناهي لا يبيع عندنا خبيثة
 لانه فما عاقت التسمية بما لا يعرف وجوده وقت العقد فليس فيه التسمية كذا في
 الصحيحين **رجل** تزوج امرأة على الف درهمان على ان لا يمسح بها ولا تزوجها على الف درهمان
 وليس لها الف درهم سواء كان المهر شيئا او قل من ذلك او اكثر لو كانت
 رجلا فصنع الشهود كلاما حسدا ولم يردوا شخصها او لم يكن في البيت الا امرأة واحدة
 حادثة الاطفال كذا في الصحيحين **ولو وكل** رجلا بان يزوج امرأة فزوجها الوكيل بغيره
 ان كانت البنت صغيرة لم يخبر في قولهم جميعا وان كانت كبيرة فكذا ذلك منه قول
 وقال صاحبها يجوز ذلك ولو زوج الوكيل لغيره جاز منه قولهم جميعا والوكيل
 قبل المرأة اذا زوجها اباه او ابنه لا يجوز قول الا بغيره والوكيل النكاح قبل المرأة
 اذا زوجها غيره كفولها قال بعضهم يبيع عنه فاعادها وقال بعضهم لا يبيع
 قول الكل وهو الصحيح **أخرون** وكلت رجلا بالصف في امواله زوجها فبطلت
 فاعادها وكلت بالنكاح لا يملك التزوج منه نفسه وعلينا ان كذا في الصحيحين

وَأَصْدَقُكُمْ أَهْلًا خَاطِبًا عَنِ الْكُفْرِ وَدَعْوِهِ
عَلَى مَا جَاءَ بِذِيكَ مِنَ الْأَوَّلِ عَلَى الْخَيْرِ وَبِأَمْرِهِ
بِحَبْثِ حِفْظِهِ كُنْتُمْ وَدَعْوِهِ مِنَ الْخَيْرِ

مفضل في الكفاءة الوكيل النكاح من قبل المرأة اذا ارادها غير خولاها
 وبيع كذا في ما يصح ولو وكل رجلا بان يزوجها منه زوجه حرة لا يجوز
 واذا تزوجت المرأة نفسها من غير كفوف كان الاولياء حق الفسخ ما لم يزوج
 قبض مهرها ووجهها بطل عقد ايضا وقبض المهر من الولي رضاه في تزويجها
 غير كفوف كذا في ما صح من تزويجها المهر والنفقة او تزوجت غير كفوف كان
 للولي ان يرفع الاثر الى القاضي حتى يفسخ وانه لم يكن الولي ذارهم من مهرها ما لم
 يزوجه وقبض من مهرها لم يكن لها حق الفسخ من البيع ولو الاولاد ولا يكون مخ
 بعد الكفاءة الا عند الفسخ لانه يجتهد فيه امرأة تزوجت نفسها غير كفوف
 لها ان يبيع نفسها ولا تكون من الوطني حتى يرضى الولي بهذا العقد لان الظاهر
 حال الولي انه لا يرضى فلو رخص الزوج ففسخ فيجب فسخ العقد والظاهر
 بنسبة من لا يملكها من كذا في ما يصح في كل احدى النكحة او البتة ان ذلك
 وكثير من مشايخنا انتم ليس لها ان تمنع والمالك المقتضى لا يكون كفوف الا
 والمقتضى ابوه لا يكون كفوف المرأة التي لها ابوان في محبة ومنه لا ابوان في محبة
 يكون كفوف من ابوان في محبة كذا في ما يصح واختلفوا في المهر والنفقة وعن ابن
 يوسف اذا قد رعى بقاها يعني لها من المهر يكتب كل يوم مقدرا يتفق عليها
 يكون كفوف الحنابلة والاسن قال ابو يوسف الفاسق اذا كان معلنا خرج
 سكران لم يكن كفوف الصالحة من بنات الصالحين وان ستر ذلك ولا يبعين
 كانه كفوف من كذا في ما يصح الفاسق مخترعا مطلقا كما عاون السلطان ويحكم كفوف
 بنات الصالحين او كذا في ما يصح عند الناس لم يكن كفوف لم يتقبل من احد
 ظاهرا او في كذا في ما يصح من كفوف الفاسق لا يمنع الكفاءة وقال بعض المشايخ
 في الفاسق لا يكون كفوف الصالحة معلنا كانه اذ غلبت عليه هذه الصفة
 التام ان يكون فسخا وفي ظاهر الرواية عن ابي حنيفة لا تعتبر فيه ويكفي ان يكون
 للعطاء من قول ابن يوسف ووجه واحد في الرواية عن ابي حنيفة من كفوف
 الدينية كالبيطار والحمام والحيات والكناس والبرغ لا يكون كفوف للعطاء
 الصحيح لانه الناس يستكفون عنهم كذا في ما يصح وفي الخلاصة ان كفوف الرجل

في كفوف الرجل ان كان له ابوان في محبة
 في كفوف الرجل ان كان له ابوان في محبة
 في كفوف الرجل ان كان له ابوان في محبة

في كفوف الرجل ان كان له ابوان في محبة
 في كفوف الرجل ان كان له ابوان في محبة
 في كفوف الرجل ان كان له ابوان في محبة

الغنى

الغنى او بالغ الصغير والصغيرة وقد رزقها الاب والجد لا خيار له لهما خيار
 البالغ في نكاح غير الاب والجد هذا في حنفية ومحمد قال ابو يوسف لا خيار
 لها واذا بلغت وكلت بغير فست سامة بطل خيارها واذا اختارت نفسها
 كما بلغت وتهدت على ذلك صح ما في الغلام والحجامة التي هي في الغلام
 خيار البالغ بسكوتها ولا يقصر على المجلس وبها على خيارها ما لم ينص على
 او يفعل ما يبر على الرضا نحو العكس من الوطني وان كان من قبل جده البالغ كما
 اجازة وطلب النفقة وانما كانت بطعامه او ماله وفي خيارها كذا في
 قاضيا وفي خيار البالغ لا يقع الفوق ولا يبطل النكاح ما لم ينص على
 العقد بينهما وان كان ذلك قبل الدخول يسقط كل المهر سواء كان ذلك
 من قبل الرجل او من قبل المرأة وبعد الدخول لا يسقط شيئا من المهر الا
 جانت الى الفسخ وقالت اني اريد ان تزوج وليس لي ولا يزوجني احد
 فلكه فسخي ان ياذن لها بالنكاح ويقول لها اذنت لك ان لم يكن من
 ولا عيبه ولا ملوكه ولا ذات زوج ولا في عدة الغيرة وكذلك الطحاوي ياتي
 انه يزوجها كانه لفسخه ان ياذن لها بالتزوج فان ابى الاب فسخ الاثر الى
 حتى يزوجها او عقد بغيرها قالوا وذلك او للمخاطبة ترك النكاح كذا في ما يصح
 وكذا في ما يصح في كفوف الشهوة والقول الصحيح لا يكون ما دون تسع سنين
 وعليه الفتوى كذا في ما يصح وفي الفتاوى في المرأة في تزويجها الجور هو الولي الاولياء ثم
 الاب وانه علام الاغ لاب ولم يتم لاب ثم يتم على هذا الترتيب ثم التام
 هذا الترتيب ثم عم الاب على هذا الترتيب ثم عم الجد على هذا الترتيب ثم التام
 على هذا الترتيب وفي مجمع النوازل اذا لم يكن للصغيرة حدة العصب من جهة
 فتولى العاقدة الرجل والمرأة سواء كذا اولادهم ثم ذوي الاطام وقال محمد بن
 ولاية النكاح وقول ابن يوسف مضطرا في شرح الطحاوي انه لم يكن لها في العصب
 احد لا يولي العاقدة فكذا الاطام لا اقرب فالاقرب وعند محمد بن ليس الاطام
 ولاية في شرح ابن الاقرب من ذوي الاطام لام ثم البتة ثم البتة لابن ثم
 بنت ابن الابن ثم الاخوات لاب وام ثم لها ولها من ثم العات ثم الاخوات لها

على فسخ النكحة ببيع الاغنياء الفسخ يصح في حنفية ومحمد

4

تولفت واختارت نفسها الزوج
 وتولفت واختارت نفسها الزوج
 وتولفت واختارت نفسها الزوج

لات

ثم ثبت الامام والجد الفاسد اول من اخذت عنه في حقيقته ثم قال
فنفق بها ذكر في البيت في ولاية القضي اذا كان ذليلا والاصل ان الشخص
وليا اذا كان من اجل الميراث عليه القضي وفي الهداية اذا قدم الولي والولاية التي
ويؤيد عنه القضي وايضا قال صجب الوفاة ثم نفق في منقورة ذلك
واجمعوا انه لا تزب اذا غاب ينتقل الولاية الى الابلع لاختلاف في غير الغيبة
المنقطعة قال القدر في ان يكون في موضع لا يصل لخير من سنة واحدة قال
الفضل وان كان حال الانتظار في الميراث الغائب نفق الكفر يفي في ذلك الحال
فصل في اختلاف الزوجين في منع البت قال ابو حنيفة
وكانت في موضع في موضع في البيت الذي كان فيه حال النكاح
او بعد وقعت الفقرة في موضع الزوج او المرأة فليكون للمرأة عادة كالزوج
والصندوق وان شئبه ذلك فهو للمرأة الا ان يقيم الزوج البتة على كسبه
للرجال كالسبح والضاء والعنوسة والمنطقة والفسوس ونحو ذلك فهو للرجال الا
يقيم المرأة البتة وما كان الرجل والبت كالعبء الحادوم وانما في الفوس ونحو ذلك
فهو للرجال الا ان يقيم المرأة البتة وقال ابو يوسف للمرأة في حالها ان يكون
وانما مات الرجل وبقيت المرأة ووقع الاختلاف بين المرأة ودارت الزوج
فما يكون للرجل عادة كان القول فيه قول الدار والباقي للمرأة وان ماتت المرأة وبقي
الرجل فما يكون للنساء عادة والقول في ذلك قول دارت المرأة والباقي وهو
المشكك في منيها لا تملك لغيرها لئلا يملك وهذا قول ابو حنيفة وقال ابو يوسف
حكم بعد موت احدهما ان يملك في حيوتهما ولو كان احدهما حيا والاخر عاقل كان
او ما دونها ومكانا كان المتاع كله للحرة منهما ايها كان عند حقيقته وقال ايضا
انه كان المملوك مجزوا فله ذلك وان كان ما دونها ومكانا كان الجواب كالجواب
الحري فاضحي ولو اذرت المرأة بمتاع اشترته من زوجها كان المتاع للزوج
وعليها البتة ولو اختلف الزوجان في البيت الذي يسكن كل واحد به في بيته
كان القول في ذلك قول الزوج فانه اقامت المرأة البتة او اقام جميعا
بتة المرأة لا يخاصها بغير معنى ولو اختلفا في متاع من متاع البيت اقاما البتة

بعض الزوج

بعضي للزوج ولو اختلفا في هذا المتاع وفي النكاح فاقامت المرأة البتة
ان المتاع لها وانما الرجل عبد لها واما الرجل البتة ان المتاع له وانما تزوج
المرأة بالف وقد عاها فانه يقضي الرجل عبد المرأة ويقضي المتاع ايضا
اقام الرجل البتة انه حلال يقضي له بالجوهر والمرأة وبالمتاع ايضا لانه في
متاع النساء يملك الى البتة وان كان المتاع مشكلا يكون للرجل والنساء
كذلك في فاضلي رجل اشترى قطعا من ثوب المرأة باؤة او بغيره وانه يملك
وليس لخاصته كذا في النوازل والوقوع وذكر في القنادي نفق في خانه فاذا
المرأة قطن زوجها اختلفا في الثقل قبل الفقرة او بعد فانه اذن الجاني قال
اغزليه في كان القول للزوج ولا اجها عليه لانه لما امر بالثقل لم يذكر لها
كانه ذلك استعانة منه بجارته وذكر لها اجها معلوما كان لها ذلك وان
اجها مجهولا ان شرط ان يكون الثقل والكرايس ايها كان القول للزوج ولها اجر
لانه استاجها ببعض ما يخرج من العمل كانه كما لو وقع غزلا الى جانيك
لشيخ بالغف وقار اغزليه لنفسك كان القول لها ولا تلي له ولو قال
لها اغزليه ولم يزد عليه كان القول للزوج ولها ان اختلفا قال الزوج
انما اذنت لك لتغزلي لي وقالت لا بل قلت اغزليه لنفسك كما يقول
قول الزوج وانما عاها غزله الثقل فقلت كان القول لها وعليها مثل ذلك
القطن للزوج لانه غزله غصبا وان حمل قطنا الى بيته ولم يقل شيئا
انه كان الرجل يبيع القطن كان القول لها وعليها مثل ذلك القطن لان الظاهر
منه حاله كانه اشترى القطن لاجل البيت وانه لم يبي ببيع القطن انه كان الزوج
يرجى لانه كان القول قوله لان الظاهر حاله انه يحمل القطن الى بيته لتزول
فكان لانه ان بنا لانه اذا كانت المرأة تقول قطن زوجها باؤة وكان يسعا
الكرايس من ذلك القول يشترط ان الثمن متعة لخاصتها واخذ بعض الكرايس
نكاح البيت فجميع ذلك من الكرايس وما اشترى بالرجل لان المرأة يبيع
فيكون ذلك للرجل الا شئ اشترى لها وسماه عند اشترائه ولم عاها فانه
اشترى لها ووقع لها فيكون لها **فصل فيما يتعلق بدفع الخطأ**

الى المرأة المخطوبة او تزواجها رجل اتفق على عدة الغيبة على طهره او غيره مما اذا
 انقضت عدتها فانت تزوجا في شرط لانها في التزوج يرجع بها
 عليها زوجت نفسها ام لا ذكر الصداق الشهيد الصحيح لا يرجع كذا قال الشهيد
 الشيخ الامام استاؤا على طهره يرجع عليها زوجت نفسها ام لا فها
 رشوة وهكذا اختار في المحيط وقاضيا في اما اذا اكلت لا يرجع عليها بشي
 ولو علم في كرم رجل على طهره بزوج بنته فلم يزوج يرجع به المثل شرط التزوج
 اذا علم انه يعمل قال الامام وظهر له في حاله لا يرجع لان المنافع مما يتقوم
 عنه بالعقد كذا في المحلل ولو بعثت الى المرأة تزواجها فاحلها ليس لان يرد
 ولكي احب الزوج يسترد ونحوه ولو اخذت المرأة شيئا عند التزويج
 ان يسترده لانه رشوة كذا في النهاية رجل خطب بنت رجل وبعث اليها
 بلدا ولم يزوج الاب البنت قالوا فابعث للمهر فها لم ارها لك يسترد وكذا
 بعث هدية ويؤايم واما المالك والمستملك فلا شيء به كذا في المحلل خطب
 بنت اخيه فاباها بدفعا حتى يدفع وراهم ودفع فزوجها يرجع بما دفع لانه رشوة
 كذا في المحلل رجل تزوج بنته وسلمها الى زوجها بجها زخم قال كذا في الجواز عاريا
 فيه قال بعضهم القول قول الاب وقال المصنف استاؤا ما ينبغي ان يكون الجواب
 على التفصيل ان كان الاب من الاشراف والكرام لا يقبل قوله بانه عارية وان كان
 الاب من العجزة ابنت بثل ذلك يقبل قوله واختار الصداق الشهيد ان اذا كان
 العرف مستر ان الاب يدفع الجواز ملكا لا عارية بخلافه واما اذا كان العرف لا يكون
 للاب وانه كان العرف مستر كذا القول فان اراد الاب ان يكون له وللاية استرد
 فيبقى انه يشهد عنه بعث الجواز بانه عارية كذا في الفتاوى وقاضيا في حال الفتاوى
 لو كان على ابيها ومن غيرها ابوها ثم قال جدها بدت على وقالت بل في
 قالوا للاب وقيل القول للبنت والاول اصح وذكر في ايضا جدها لابنته وكم
 ليس في الاصل ان يسترد منها وعليه الفتوى رجل من النكاح جرى بينه وبين ابيها
 المرأة الدم ويردم ويطي الخا طلب في هذا حال ذسا لاسيها وقا يعطى ثيابا لا
 وما يعطى الدرهم لاجلها وكل ما يقع الخا طلب في الدرهم الخيل والياب بغير جريان

العقبة منهم

العقبة منهم في المستقبل من سيقع النكاح باللفظين الاولين رجل
 للزوج انه يرجع في المذموم المذكور بعد جريان العقد وقوله لا قال الامام
 نفس الدين لمجد الجف في الاضمار لا ينعقد النكاح باللفظين الاولين
 وما وقع الى هؤلاء فله الرجوع فيه بالشروط المعينة في ذلك وكل ما يرجع
 الخا طيب بيت المرأة المخطوبة ما يسارع الفاء فهو بدية مطلقة
 لها الرجوع في ثي واصل سوى ذلك من الدرهم الخيل والياب فهو بدية
 مقيدة بشرط جريان العقد في المستقبل اقية على الملك للمخاطبة لا يطبقها
 ثم قبضه منه كذا في الفتاوى والظهارية وفي الفتاوى الصغرى اذا وقع رجل
 الرجل شيئا لابنة الصغيرة والكبيرة على انه يزوجه عليه يصير له بنتا له
 فليس له ان يرجع فيه وكذا لو دفع الى جده او الى ما ان كانت في عياله لم يفسد
 انه يرجع فيه ولو دفع الى العصب او الى الولي وليست في عياله فله ان يرجع فيه
 لانه يصير رشوة فان كان الشيء وراهم او ما ينفق له ارضه كانه قايما ومثله ان
 صايعا او ما ينفق له قايما فانه قايما وقبضه ان كان صايعا يبرم القبض وقال
 ابو حنيفة رحمه الله ان كان ذلك الشيء ينفق قوته يوم قبضه ان ملكه يعقد
 به ملك بغيره لا ينفق لانه امانة في يده وذكر قولهم الذين في خروج الهدية رجل يبرم
 لاحد من ابناء المرأة فانه يملك على رسم الجارية في التسق فلا يسترد بعد ذلك
 به ملك واما ما ينفق بطريق الرشوة فيسترد القايما لا ينفق المالك والضيافة في الطريق
 تبين وعليه الفتوى بهذا في المحلل **فصل في المحلات** وتطويع النظر
 الى الموضع الذي ثبت الحجة الصحيح هو النظر الى داخل الفرج وعليه الفتوى ولو لم يجمع
 رجل رجلا لا يحكم على الفاعل والمفعول به اتمه وبنته وكذا اللواط بامرة لا يحكم
 احضا وبنتها لانه ليس بسبل الولد وكذا النكاح يستهوه مع الامثال لا يوجب الحمة
 في المصاح واذا جاز الرجل بامرة ثم تاب يكون له بها بنتا لانه حكم نكاح بنتها على
 التأييد وانه كانت المرأة مع بنت مشتهاة لها في ذنن فادخل يده في اية
 يجرها الى ذننه ليجامعها فامسك يده في بنت المرأة فقصصها بالصغير
 فلعنها امة فاذا وقعت يده على البنت وبنتها حرمت عليه لانه

قيل رجل فاعلم انك قال جدها بنته
 ولا يصح ان يزوج ابنته او جدها زواجا ولا يصح
 شرطه الا في جدها الصادرة من جدها

يظن انها اربعة لوج المس عن شهوة صغيرة دفعت في المنام فزنت الى زوجها
 والد لها وبانة فانتشر لها والد لها وهي اربعة ثمان سنة قال الشيخ ابو بكر
 بن فضال خشي انه حرم والد لها على ابيها رجل وهي اربعة ابي حرم على ابيها
 على ابيها كل البكران دخل بها فان علم الابن حرم عليه ويجب الحذر والاكثار
 في قاضيهان **فصل في سائر النكاح** رجل تزوج امرأة وكان
 ناسدا ودخل بها فجات بولد ستة اشهر بنت النكاح فخلقوا في عباد
 هذا الوقت قال ابو حنيفة وابو يوسف تعتبر من وقت النكاح وقال محمد وقت
 الدخول عليه الفتوى وفي النكاح الصحيح اجمع ان تعتبر المدة من وقت النكاح
 كذا في الفتاوى القاضية وفي الفتاوى رجل غاب عن امرأته وهي بكر عشرة سنين
 باخوة كانت المرأة بركة كل سنة ولد لها لاولا وللزوج الاول عند احيائه وحولها
 الثاني دفع الزكاة الى اولادها واولادها وولدها وولدها وولدها وولدها
 الجرحاني عن ابي حنيفة انه الاول والثاني والفتوى على القول الاول قال المصنف
 اخبرني الشيخ الامام محمد بن الحسن في الصدقة شهيدنا قول الجرحاني وهو قول ابي
 يعلى كانه ابو يوسف يقول ان جات الولد لاقبل من ستة اشهر من تزوجها فالولد للزوج
 الاول وان جات به ستة اشهر فصاعدا فالاولاد للزوج الثاني قال محمد جات
 بالولد لاقبل من سنتين منه دخل بها فالولد الاول وان جات به اكثر من سنتين
 ودخل بها فالولد الثاني هكذا في كل حال في المدة ولو طهر له بوي انه هذا المختار
 فيما بينهم وعلى الغائب بانه كانه غائبا بالاختفاء لا بالاعراف فالاولاد الميوس
 فالتب لمخاضه بلطفا في الحرة تامة ولدت منه الثاني الاولاد الميوس
 رد الاولاد الى الاولاد الستة وهي امرأته ووزق من الثاني عليها العدة وقال
 صاحبها الاولاد للزوج الاخير وقيل جع ابو حنيفة الى هذا القول والفتوى
 في عدها لا على الاولاد على الثاني فان اوت بانقضاء العدة بعد ان
 فيه العدة ثم ولدت ستة اشهر من وقت الاقرار لا يثبت نسبته للزوج ولا
 لاقبل من ذلك ثبت النسب ويطلق الاولاد سواء كانت صغيرة او كبيرة سواء كان
 الطلاق رجوعيا او باينا بخلاف لا يثبت بنت ابي سنتين سوا وقت بانقضاء العدة

اولم تقوم وقت الطلاق وان كان رجوعيا يثبت النسب كذا في فتاوى
 قاضية العدة من طلاق ابن اذ تزوجت بزوج اخر من العدة وولدت
 بعد ذلك انه ولدت لاقبل من سنتين من وقت طلاق الاولاد لاقبل من ستة
 اشهر من وقت نكاح الثاني فالولد الثاني ولا فداؤه لم تقرب بانقضاء العدة
 فادعت انها حامل فانه كانه الطلاق لا يثبت النسب الميسر وغيره
 شهرا ولم ينجح حمل ولم تقرب بانقضاء العدة ببلانته شهرا قال ابو حنيفة ومحمد بن
 وماله اوت بانقضاء العدة ببلانته شهرا وقال ابو يوسف بهر بالولد
 يحمل سواء كان في الصداق او في النكاح او في العدة الوفاة ليست بحال
 ثم قالت من العدة باحامل كانه القول قولها وان قلت بعد ربعة اشهر عشرة
 ايام ليست بحال ثم قالت اما حمل لا يقبل قولها الا ان ابني بولد لاقبل من ستة
 اشهر من وقت زوجها كذا في فتاوى فانه في المدة الشرعية من وقت الطلاق
 وفي اكثر الكتب نحو الحدية ولا صلاح الا بصلح وغيرهما من وقت الاقرار
 رجل تزوج امرأة فولدت خمسة اشهر فقال الزوج الولد لولي سبب
 الولد وقالت المرأة لابل يوم الزمان في رواية القول قول الزوج وفي رواية
 القول قولها رجل تزوج امرأة وطلقها من ساعة فجاءت بولد لاقبل من ستة
 من وقت النكاح كانه الولد ولده عند اخلاها فادعت ان جات الولد لاكثر من ستة
 اشهر اقبل لم يكن للزوج كذا في قاضية ومحمد بن كاح كاحل منها ان لم يكن في
 عدة الغيرة لم يكن لا يجوز للزوج ان يطاها حتى يرضع حمل في قول ابي حنيفة
 ومحمد وقال ابو يوسف لا يجوز النكاح وقال الفقيه بالبيت انه جات بولد
 ستة اشهر من وقت النكاح فصاعدا جاز النكاح ويثبت النسب وان جات بالولد
 لاقبل من ستة اشهر من وقت النكاح لا يثبت النسب ولا يرد الا ان يقول
 الرجل هذا الولد مني ولم يقبل منه الا ان رجل تزوج امرأة فجاءت بولد لاقبل
 من ستة اشهر قال محمد النكاح فاسد بمقولتي وقول ابي يوسف كذا في قاضية
 وشكوهة ثبت بدستة اشهر من ذلك يثبت النسب ولا قبل منها لا يثبت الا ان
 سابق على النكاح فانه يكون منه كذا في صدق الشهيد **فصل في سائر النكاح**

حصة الشفعة الزوج خبز البيرة واداجين ولو كانا مومنين كانت نفقة
 المومنين طاسف فيها لانه كانت المرأة مومنة والزوج معسر يطعمها خبز البيرة
 يتكلف لذلك كذا في قاضيها ونفقة الخادم ذوق الكفاية لا تبلغ نفقة المرأة
 ويغرض ثلثها اذا اراد راس نفيس وكذا ما فرض على المومنة ونفقة الخادم تحتلج خروج
 لمصالحها بجاهرته من ارباب لابيون ونحو ذلك ولا يغرض لثمنها خاضعا لان
 شعها ليس بمعورة كذا في قاضيها رجل غاب عن اهله فمهرته زوجها او دخل
 بها الثاني فصار زوجا لا فرق بينهما وبين الثاني كانت عليها العدة والنفقة
 لها في عدها لاني لا اول الثاني اما الثاني فله كذا في قاضيها فاسد الصالح الثاني
 لا يوجب نفقة لاقبل النفقة ولا بعد ها واما الزوج الا اذا كانا مومنين عليه كذا
 اذا نعت المرأة عن زوجها خافت ان يتولمها في شدة او حيث يريد ان يبتذل
 وقد فيها المجل فلان نفقة لها عليه لانها مبطلة في هذا المنع فكانت ناشئة ولو لم
 يعطها المهر فله النفقة لانها محقة في هذا المنع كذا في قاضيها العادى اذا اراد ان
 ارجل المرأة من بلد الى بلد بغيرها كذا في قاضيها قبل ان يبا المهر لم يكن له ذلك
 بعد ايضا المهر في كل بلد روية وقال ابو القاسم الصغار لا يملك بغيرها من بلد الى بلد وان
 ادنى مهرها وبأخذ ابوالبيت لانه الزمان قد فسد بخلاف عليها في الضرر الغربة
 ما لا يخاف عليها في غير هذا ولا يخرجها من المهر الى التوبة ومن التوبة الى الضرر التوبة
 الى التوبة لانه النقل الى ما دون السؤل لا بعد غنة فيكون ذلك بمنزلة النقل من حجة
 الى حجة هو المختار وعليه الفتوى كذا في قاضيها رجل طلق امرأته ثلثا بعد الدخول فمهر
 قبل القضاء العدة اخذ دخل بها الثاني ثم فرق القاض بينهما كانت لها النفقة
 والسكنى على الزوج في قول القاضي كذا في قاضيها امرأة جاءت الى القاضي وقالت
 انا امرأة فلان الغائب ولم يخالف لي نفقة وطلب من القاضي ان يغرض لها النفقة
 ان علم القاضي انها مكره الغائب لمها ان يتحقق على نفسها ان كان الغائب
 في منزله واما ان كان القاضي يعلم انها ليس للغائب مال حاضر فاقامت ابنته في
 النكاح فلا يقبل القاضي بشيها عند البعض وعند البعض يقبل النكاح وادها بالاشارة
 عليه بغيرها انه لم يعط النفقة وانه لم تخلف فلم يجر القاضي بالاشارة والقضاء

من حيث هو مشهور في
 جميع بلاد الهند
 من حيث هو مشهور في
 جميع بلاد الهند

في زمانها

في زمانها يقبلونه البينة على النكاح لغرض النفقة لانه مجتهد فيه والناس حجة
 وهو المختار وعليه الفتوى لو كان الغائب ودية في رجل رجل جنس النفقة او دين
 على رجل وطلبت المرأة نفقة منه الودية والدين ان كان الزوج والمدين في مكان واحد
 والنكاح والدين باجرها باء النفقة نظر المرأة بعد ما يحلفها باسمه ما استوفيت
 وياخذ منها كفيلا في قولهم والوديعه اول من الدين في البينة بالاتفاق عليها بعد
 او القضي الموعود او المدين انما قال الموعود دفعت المال اليها لاجل النفقة قبل
 قوله ولا يقبل قول المدين ان البينة ولا يباع على غيب لاجل النفقة
 للابوين فاما يبيعان مردودين للابوين الغائب من نفقتها في قول القاضي
 يجوز بيعها المردود لاجل النفقة كما لا يجوز بيع العقار في قولهم المرأة لها زوج
 معسر وان مر مره يقال للابوين ارضه ويحبه عليه وانما ان يغرض عليه النفقة
 يجب نفقة الذكر الكبار الا ان يكون الولد عاجزا عنه الكسب زمانه او من
 فيكونه نفقة على والده ومنه يقدر على العمل ولكن لا يحسن العمل فهو بمنزلة العاجز
 لانه لا ياتج الناس اذ يكون من اهل البيوت وكذا طالب العلم اذا كان
 الى الكسب لا يقطع عن والده نفقة ويكونه كازمن والاش رجل معسر وله
 انه لانه الرجل يقدر على الكسب يجب عليه ان يتكسب ويحقق على ولده وانه كان لا
 يغرض القاضي عليه النفقة وياخذ الام من يسمين على زوجها ثم يرجع بذلك على
 الاب او اليسر وكذا لو كان الاب عجزا لثقة الولد ويمنع من الاتفاق يغرض عليه
 النفقة ثم يرجع الام عليه بذلك وكذلك لو فرض القاضي على الاب نفقة الولد
 فمهره الاب بلا نفقة واستدانت الام ونقضت بامر القاضي لانه لم يرجع به
 على الاب ويجبس الاب بالنفقة وانه كان لا يجبس في سائر ديوته كذا في قاضيها
 اني لم ولن منع الاب من الاتفاق على الصغار بحسن او كان مومنا ولو فرض القاضي
 على الاب فلم يسمه الام وكل الولد بمسئد الناس لا يرجع على الاب بشي وان
 حصل بمسئد الناس نصف الكفاية تسقط نصف النفقة عن الاب ويصبح الكسب
 بالنصف الباقي وكذا اذا وصفت عليه نفقة الاقارب والكل في مسئد الناس
 على الذي وصفت عليه النفقة بشي الا المرأة اذا وصفت لها النفقة فامتنعت

ولو كانت الام اذا استتعت نفقها القاض فامتنعت
 من القضا لا يقطع لانه استتعت نفقها القاض فامتنعت
 بالمرء العجزا لا يقطع لانه استتعت نفقها القاض فامتنعت
 ان زوجا ومن زوج بها في السنة لانه استتعت نفقها القاض فامتنعت
 من القضا لا يقطع لانه استتعت نفقها القاض فامتنعت
 من القضا لا يقطع لانه استتعت نفقها القاض فامتنعت

نفرا

او في سنة الناس كانه لما اتم نزع المفروض على زوجها كذا في فاضلها في الوفاة
 ما دام ما جاز فانه مات بعد ما اطلق قبل قبض سقط المفروض لا اذا استأنفت امرها
 ان لا يسقط بالوت اذا استأنست المرأة بالمفوض في حال حيوة الزوج لو كانت
 للمفوض ارضي النفقة لهذا العيني على بية وروني انه استأنست على الاربعة الف الف
 ميعق في ذلك فلو ايسر جعت عليه بما استأنست فانه لم ترجع شيئا ليس ان
 منه تركه وهو الصحيح وانه انفقته في حالها او في سنة الناس لا ترجع على الاربعة الف
 نفقة سائر الحرام كذا في كتاب صغير بلع هذا الكسب ولم يبلغ مبلغ الحرام كانه لا يملك
 في عمل او بوجه العمل او خدمته في حق عليه من ذلك وان كان بنتا لا يملك دفعها الى
 غير الحرم للخدمة لانه الحرة مع الاضي حرام وانه فضل شيئا من كسب الولد عن نفقة
 الى ان يبلغ الصغيرة فانه كانه الاب بعد ان يخاف منه على المال اخذ الفقه من
 بعد ما يحفظ الى ان يبلغ وكذا في كل مال الصغيرة للصغيرة ما غاب يوم وليلة
 ثم يرجع في مال ولده وانه انفق بغير الفقه لا يرجع وانه استأنست بالانفاق
 ينفي الرجوع كانه لا يرجع لصغيرة لا بمسروعة من سره ان لم يكن للصغيرة
 بل كانه مال غائب يوم وليلة بالانفاق عليه ويكون ذلك وينا على الاربعة
 الاربعة بنكته في مال الصغيرة ان لم يكن في الصغيرة مال كانه ذلك وينا على الاربعة
 الاربعة من مال الصغيرة ما يقضي النفقة على الجدة ولا يرجع بذلك على الصغيرة
 للرجعية على نفقة الا الاربعة الولد الصغيرة وان كانت البائعات اجماعا في الدنيا
 والاربعة والمملوك وليس على الاربعة نفقة اذ الاربعة ولو كانت لابن اذ استأنست
 كانت النفقة عليها على السواء وقال بعضهم انما ناعى قد الميراث الفقه على الاربعة
 كذا في فاضلها لانه زوج فقير وافر من سره يجرى له على ان ينفق عليها ثم يرجع في الزوجه
 وعند البعض للرجعية هو الولد الصغيرة حال مسروعة من غير مسروعة نفقة على
 لانه محرم ونفقة الحرام يجب على ذوي الرحم لا على الاربعة واما في مال
 كل بنتا محتاجة في حكم النفقة كالعهد ويكون النفقة بعدة على من يكونه وانه بقدر
 مثلا اذا اجتمع لمن يجب له النفقة من قرابة مسروعة ومعه نظر الى المسروعة كانه يجرى كل
 الميراث يحيل كالعهد ثم ينظر الى من يثبت من يجب له النفقة فيجعل النفقة عليهم

منه بعد ما زوجته من قبلين واما ان ايلد على هذه من بعد ضرب ابهره واما اذ ربه تسري ويا حرمه فتخرج ابهره باي اولي اذ ربه
 تزوج ابهره فاول امور دنه بريني ابهره يجرى هذه ربه دنه شرعا باي اولي اذ ربه **كتاب** ايجاب زوجه فاضلها اذ ربه
 فبذل هذه جازية من اوله يسه او لما ذكر شرط فبذل اذ ربه ايجاب جازية فاضلها اذ ربه قبول زوجه جازية من اوله يسه او لما

الحق الصغير
 على

11

ميراثهم واما كان المحرم لا يجرى كل الميراث بقسم النفقة على هذا الميراث الذي
 هو فقره على من يثبت من فقهية المحرم لاظهار قدر ما يجب على الميراث على الكل
 على الميراث على من يثبت من ذلك بانه الاصل صغير الخت لا لبوم او خت
 وخت لأم وكم لان الخت لا لبوم وكم موبد بها وسواها محسنة كانت
 الصغيرة على الام والاخت لا لبوم على اربعة ولا ثلثي على غيرهما ولو جعل على ثلثي
 عليه النفقة كالعهد لم اصلها كانت نفقة الصغيرة على الام والاخت لا لبوم فاما
 ثلثي الا فاس على الاخت لا لبوم والخت على الام اعتبار بالميراث كذا في فاضلها
كتاب الطلاق ولو قال انت طالق كثر الطلاق انه يقع ثلاث ولو قال
 اقل الطلاق يقع واحدة ولو قال انت طالق لا قليل ولا كثير فلهما واحدة والى قوله
 يقع طلقا كذا رجل طلق المرأة بعد الدخول واحدة ثم قال بعد ذلك جعلت
 المطلقة بانية او قال جعلتها لانا اختلف الرواية فيه الصحيح انه على قول
 نصير بانية او نكاحا في فاضلها وفي فاضلها طلق رجل امرأته بطلاقه وقد جعل
 ثم قال في العدة جعلت تلك المطلقة بانية او جعلتها نكاحا نكاحا حقيقه يكون
 بانية ونكاحا عنه الى يوسف يكون بانية ولا يكون نكاحا نكاحا حقيقه يكون
 نكاحا رجل قال امرأته طالق او قال اذن طالق كذا رجل في عده غم البائين ولو قال
 لها انت طالق يقع وكذا لو قال لختي ابن زن من طلق يقع النكاح
 رجل قال امرأته لختي طالق والامة ليست بختية لا يقع الطلاق رجل قال
 طالق ولم يسم امرأته مودة طلق امرأته استحسانا فانه قال في امرأته اخرى
 عينة لا يقبل قوله الا انه يقيم البتة ولو قال لامة طالق ولا امرأتان كلنا
 مودة كان لانه تصرف الطلاق الى مهابث او رجل قال لامة لامة لامة انت ابن
 انت طالق ابن ابنه نوى لا اطلاقا فاضلها كانت لامة لم يربا لا اطلاقا يقع نكاح
 في فاضلها رجل طلق امرأته بانية ثم قال لها انت طالق في العدة يقع لان الزوج
 البائين وكذا اذا قال انت ابن ثم قال لها انت طالق نكاحا يقع النكاح ولو قال
 انت ابن ثم قال انت ابن يقع طلقه اخرى لانه لم يكن جعلها خيرة الماول بغير
 الصحيح مثلا اذا قال رجل لامة المودة انت طالق انت طالق يقع عليها طلاقا

والنكاح في النكاح القاس بعد الدخول لا يكون الا بالقبول والقبول
 او طلق نكاحا فلو نكحها قال طالق او طلق نكاحا فلو نكحها
 من جهة الماول الطلاق في النكاح القاس يكون نكاحا او طلق
 من جهة الماول الطلاق في النكاح القاس يكون نكاحا او طلق

Handwritten text in Devanagari script, likely a continuation of the previous page, starting with 'महाराज' (Maharaj).

انجمن خدیو

أنه لم تقو على أن تطلق طلاقاً ولا نه ذلك عند الضر فعدت إليه عند الحاجة
 قالوا بحث في عينية لأنه ينع على الخور وأنه قال لم توفى الفدية للبيعة فبطل
 قال أنه شرب فكل امرأة تزوجها طلقاً فتنسب وهو يصدق فزوج مخرج
 أنها الطلاق فبطل البائع الذي جازي بدين قالوا أنه أوامره لمحوته فمحم
 أوامره أنه، وقال البعض لم يحرم المرأة وهو صحيح لأنها لم تحرمه ابتداءً وإنما في ما
 الذي تصادق عليه وذلك السب باطل ولو قال إننا نصنف طلاقاً
 نطلق في قولهم جميعاً ولو قال إن شاء الله إلى أنت طلاق لا تطلق عند أبي يوسف
 وتطلق عند غيره الفتوى على قول أبي يوسف كذا في قاضينا ولو قال أنت طلاق حتى
 إن شاء الله يقع الطلاق ولو قال أنت طلاق ما إن شاء الله لا يقع الطلاق كذا في
 القضاء إذا ادعت المرأة الطلاق في الزوج كنت قلت طلاقاً
 إن شاء الله وكذا في المرأة في الاستئنا وذكر في الإواية الطاهر أن القول قول
 الزوج وعند بعض المتأخرين لا يقبل قوله إلا بالنية ولو قال الزوج طلقناك
 أمس قلت إن شاء الله في طاهر وأما القول قول الزوج فذكر في النوار حكمه
 أبي يوسف وذكر فقال على قول أبي يوسف يقبل قوله الزوج ولا يقع الطلاق
 وعلى قول غيره يقع الطلاق ولا يقبل قوله إلا بالنية عليه لا فيما دون الفتوى كتبنا طلاقاً
 الزوج في الزمان الذي غلب على الناس الفتا وهكذا في قاضينا أنه جامع أنه تزوج
 ادعى الاستئنا وذكر عصام وغيره أنه لا يصدق قضاء أن ذكر البدر في
 أنه قال حال العتق على كذا فقبلت كذا في قاضينا ومن شرطه صحة الاستئنا عند
 من أئنا أنه يكون مسموحاً بحيث لا يزوج إن شاء الله في فيه يسمع ومن شرطه صحة الاستئنا
 أيضاً أنه يكون مرسلاً فلا يقع بالنفس إلا بالعطاس والجماع لا يتحمل الاستئنا
 الاستئنا وبين قبله حتى إذا قال أنت طلاق بأمره إن شاء الله صحيح الاستئنا
 ولا يقع الطلاق وأما لو قال أنت طلاق حتى يطيب فبطلت إن شاء الله يكون
 قبض الطلاق ولا يقع الاستئنا كذا في قاضينا إذا ادعى الاستئنا إلى الطلاق
 والخلع فلو شهد الشهود أنه طلقها أو خالها بغيره استئنا يقبل هذه المسألة
 التي تقبل فيها الشهادة على الفتى كذا في قاضينا وجامع المجيد ولو قال بغيره الخ

على ان يضع مان يظنها مستحق حتى اطعم وعلى نفقة الولد بعد الرضا عنه
 سنين وعلى النجاة ولدته ميتا فلا تنكح عليها وانه ولدته حيا فاصنعته
 سنة ثم مات فلا تنكح عليها قال ابو يوسف الشرط طهرها جارية وهي بمنزلة عاتق
 من الرضا او نفقة ان مات الصبي او ولد ميتا كذا في قاضيون وكذلك احوالها
 غيرها ورضاع ابنه المفقود على يده وولده بسنتين وان شرطت النكاح وولده
 ثم مات اخذت وقيمة الرضا جارية من المحيط المختلفة اذا اقامت السنة في الزوج
 طلقا ثم انا قبل الخلع فتع من كل امر يرضه اخلعت منه ووهبها بغير ثبات ينظر
 الى ثمة شيئا الى ميراثه منها والى بر الخلع وان شئت فقل في ذلك ان يجب
 ولا يجب لزيادة مكنا ذكر في شرح الطحاوي كذا في فصول العادى اخرجت
 منه ووهبها على رضاع ولدها ولم تسم رقتا معلوما قال محمد بن جوزة كذا على
 وانه خلعت على رضاع الولد وعلى نفقة هذا الولد عنه مسنين قال محمد بن جوزة ويصح مثل هذه
 الجارية في الطلاق او اذا خلعت منه ووهبها على ان جعلت منه قسما لولدها او على
 ان يجعل منه قسما لولدها اجنبى قال محمد بن الخلع جارية من المهر للزوج ولانها لولده ولانها
 كذا في قاضيون رجل قال اخبرني طلق امرأته على شرط ان لا يخرج منه المنة رضى بطلانها
 المامر ثم اختلف فقال الزوج انها قد اخرجت منه المنة رضى وقالت المرأة
 اخرج ذكر في النوازل القول قول الزوج ولم يقع الطلاق قال ابو الجواب صحيح كذا
 الزوج قال المامر قل لها انت طالق انه لم يخرج منه المنة رضى فقال لها المامر
 ذلك ثم ادعى الزوج انها قد اخرجت منه المنة رضى فكونه القول قوله لانه لم يرد
 شرط الطلاق فاما اذا اكل الزوج المامر قال المامر قل لامرأتك انت طالق
 انه لا يخرج منه المنة رضى فقال لها المامر ذلك فقبلت ثم قال الزوج
 قد اخرجت منه المنة رضى لا يقبل قوله لانه في هذا الولد الطلاق يتعلق بقول
 المرأة فاد اقبلت يقع الطلاق في الحال اخرجت منه المنة رضى او لم يخرج كذا
 لامرأة انت طالق على ان يعطيني الف درهم فقالت قبلت بطلاق في ذلك ان لم يخل
 الفاهو كذا لو قال لامرأة انت طالق على ان يزوجك الف درهم فقالت بطلاق في الحال ان لم
 لا تملكه على تعليق الاحجاب بالقول لا بالتعلق بوجوه المعلق كذا في قاضيون رجل

هذا هو الصحيح في المنة
 في المنة رضى
 في المنة رضى
 في المنة رضى

بزوج او على مهر سمي ثم طلقها تطلقه باينة بعد اذ قول ثم وهبها ثانيا المهر
 ثم اخلعت منه مهرها برى الزوج على المهر الذي يكون في الثاني دور الاول
 ولو طلقها على مهرها وطلقها تطلقه بمهر الذي عليه فقبلت الزوج على ان
 مهرها عليه يكون تطلقه باينة بغير ثبات الخلع في الطلاق مهرها يقع تطلقه
 رجعية لان الزوج اذا اكله يعلم انه لا مهر لها كذا في فصول العادى ايضا في الطلاق
 بغير بر فوقع الطلاق بغير بر كذا في فصول العادى على فروع ختمه يرد في القيمة
 ولو خالع امرأته على ما لها في هذا البيت من الملتاع والزوج يعلم انه ليس له ما في
 فانه يقع الخلع بغير ثبات ولو اخلعت على ان يدها في الدارهم بغير ثبات ينظر الى
 في جارية لانه داهم او اكثر كانه له ذلك وان لم يكن في يدها داهم كانه عليه ثلاثة
 داهم ولو اخلعت على ما في يدها في النكاح جارية الخلع ويكره له ما على النكاح في القمار
 قل كذا وكذا انه لم يكن على النكاح ثمانية عليها والمهر وكذا في فصول العادى على ما في
 جارية ثمانية او غيرها عليه القنوى لانه الاشارة لغت لعدم المهر في النكاح جارية الخلع
 او انه على ان يرد على الزوج جميع ما قبضت منه وكانت المرأة باعته فقبضت منه
 من انك ودفعته اليه حتى تعذر عليها رده ذلك على الزوج كانه عليه القيمة المقصود ان يكره
 المقصود منه ذوات القيمة وان كان منه ذوات الامساك كانه عليه ما قبل كذا في فصول العادى
 على عدها حتى العدة كانه عليه القيمة العدة وكذا في فصول العادى على عدها ولم يخرج من حيث
 امرأة ذلك رجلا بالخلع ثم رجعت لا يجمل رجوعها اذ لم يعمل الوكيل بذلك وان
 بالخلع رسول الى زوجها ثم رجعت قبل تنبيه الراس لا يجر رجوعها اذ لم يعلم الرسول
 رجل قال رجلين اخطقا امرأتى على غير صلح احداهما لم يقع الطلاق فاقضيت
 رجل باع امرأته تطلقه بجميع مهرها وجميع ما لها في البيت فقبلت عليه ثم قبضت
 اشترت عليها على ثياب كثيرة يقع الطلاق باينة بما يكون في البيت فقبلت
 من الثياب التي يكون للمرأة لانه لفظة ما في البيت لا يتناولها غيرها من الثياب
 فلا يستحق الزوج منه كذا في قاضيون رجل باع امرأته تطلقه بمهرها عليه المهر اذ
 يعلم انه لا مهر لها عليه يقع واحدة رجعية بغير بر قاضيون **فصل في العدة**
 حبل المرأة في العدة فانقضا عدتها يرضع حملها كذا في البرازية وفي التولي عنها

عدة المتكثرة تطلقها فاسد الرخصة
 الحنفى يوجب عدة واحدة ولا خلاف في حضانة الزوجة
 والاشهر ان كانت ابنتها فالحضانة للاب والامه والاب
 اذا اختلفت اربان نسبه فالحضانة للاب

زوجها لو جئت بعد مائة سنة فقلت يا فلان قد طلقنا
 حبيبتك ثم تزوجت بغير زوجة وطهرنا الثاني في قولها
 الثاني كان هذا الزوج الثاني انه يتزوج لانقضاء العدة الاول ليس
 يتزوجها حتى تنقض نفقته حتى ينفذ نفقته عدة النساء في حق الغير
 الطلاق الاول رجعيا كانه الاول ان رجعها قبل ان تنقض حبيبتك بعد نفقته الثاني
 لانها في العدة الاول لا يطهرها حتى تنقض عدة الثاني لوجه المطلقة اذا اوت
 بانقضاء العدة الحبيبتك لا تصدق في قولها من شهرين بغير طهرها وعليه الفتوى في الثاني
 او من مائة سنة كذا ثبت في الكتاب او قالت لا ادرى يقع منه وقت الا اذا روي
 صدقة في وقت الكتاب على ذكره المختار الوقوع منه وقت الا اذا روي في الثقة
 والسكنى وعليه الفتوى وكذا في ما بين يدي من كراهة فطهرها قبل الدخول يلزم نصف المهر
 ولا عدة عليها لعدم ما كيد ملك الشكاح وعدة المرأة المأثورة عنها زوجها صغيرة
 او كبيرة وكذا بيته كانت امسلة وموطنة كانت او غير موطنة اربعة اشهر او ثمانية
 ايام لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون اموالهم لآلهم من بعدهم فليؤتوا من قبلهم
 ما كان لهم من المأثورة فاسدة فانه كان الف والاد شرعي مع ملكي في الوطى الحبيبتك
 كصوم الفرض والصلوة الفرض والاطعام كانه عليها العدة وان كان الف والاد شرعي
 على الحقيقة لا يجب عليها العدة كذا في الحديث وفي كتاب المأثورة الفاسدة ان لا يملك
 منه الوطى حبيبتك كالمريض الذي لا يملك منه الوطى ووضعا ووضعه سواء صح
 والصغيرة والصغيرة سواء ولا عدة عليها وكذا الوطى في المأثورة ولو كان الشكاح الفاسد
 فوق الفرض بينهما ان زوق قبل الدخول لا يجب العدة وكذا الزوج بعد المأثورة
 وان زوق بعد الدخول كان عليها الاعتدال ومنه وقت الفقرة لانه وقت الوطى وكذا
 لو كانت الفقرة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة الواجب عليها عدة نفقته حتى ينفذها
 اشهر او ثمانية اشهر لا يابس قال بعضهم انه كانت بنت خمس سنين ولا تحيض في السنة
 كانت او غير موطنة وعليه الفتوى في ما بين يدي من كراهة المأثورة فاسدة فانه
 ايام فان كانت حامل فمقدحها بوضع حمل حتى ماتت عنه امرأة حامل فمقدحها كانت
 عدةها بوضع حمل احسانا وعليه الفتوى في ما بين يدي من كراهة المأثورة فاسدة

في قولها الثاني ان رجعها قبل ان تنقض حبيبتك بعد نفقته الثاني لانها في العدة الاول لا يطهرها حتى تنقض عدة الثاني لوجه المطلقة اذا اوت بانقضاء العدة الحبيبتك لا تصدق في قولها من شهرين بغير طهرها وعليه الفتوى في الثاني او من مائة سنة كذا ثبت في الكتاب او قالت لا ادرى يقع منه وقت الا اذا روي صدقة في وقت الكتاب على ذكره المختار الوقوع منه وقت الا اذا روي في الثقة والسكنى وعليه الفتوى وكذا في ما بين يدي من كراهة فطهرها قبل الدخول يلزم نصف المهر ولا عدة عليها لعدم ما كيد ملك الشكاح وعدة المرأة المأثورة عنها زوجها صغيرة او كبيرة وكذا بيته كانت امسلة وموطنة كانت او غير موطنة اربعة اشهر او ثمانية ايام لقوله تعالى والذين يتوفون منكم ويذرون اموالهم لآلهم من بعدهم فليؤتوا من قبلهم ما كان لهم من المأثورة فاسدة فانه كان الف والاد شرعي مع ملكي في الوطى الحبيبتك كصوم الفرض والصلوة الفرض والاطعام كانه عليها العدة وان كان الف والاد شرعي على الحقيقة لا يجب عليها العدة كذا في الحديث وفي كتاب المأثورة الفاسدة ان لا يملك منه الوطى حبيبتك كالمريض الذي لا يملك منه الوطى ووضعا ووضعه سواء صح والصغيرة والصغيرة سواء ولا عدة عليها وكذا الوطى في المأثورة ولو كان الشكاح الفاسد فوق الفرض بينهما ان زوق قبل الدخول لا يجب العدة وكذا الزوج بعد المأثورة وان زوق بعد الدخول كان عليها الاعتدال ومنه وقت الفقرة لانه وقت الوطى وكذا لو كانت الفقرة بغير قضاء ولو كانت المطلقة صغيرة الواجب عليها عدة نفقته حتى ينفذها اشهر او ثمانية اشهر لا يابس قال بعضهم انه كانت بنت خمس سنين ولا تحيض في السنة كانت او غير موطنة وعليه الفتوى في ما بين يدي من كراهة المأثورة فاسدة فانه ايام فان كانت حامل فمقدحها بوضع حمل حتى ماتت عنه امرأة حامل فمقدحها كانت عدةها بوضع حمل احسانا وعليه الفتوى في ما بين يدي من كراهة المأثورة فاسدة

بالوطى على سبيل التاميد بسبب ارضاع زوجته وحكم حرمه الوطى
 والده واعي الى غاية الكفارة رجل قال لا ادرى انت على طهر حتى ولم ينوشني
 بالطلاق او الطهر لم يظهر كونه طاهرا وقال ابو يوسف ومحمد ان نوى
 التحريم بالطلاق يكون طلاقا وان عيشت الكذب لا يقع لها في القضاء
 تصدق وتكفر ويصحها فيما بينهما وبين الله ولو قال انت مثل لي ولم يفعل علي
 يقل شيئا لا يلزمه شي في قولهم ولو قال انت على طهري او مثل لي ونوى باليمين
 لا يلزمه شي وان نوى الطهر كان طهرا وان لم ينوشني لا يلزمه شي في قول
 ابو حنيفة وقال محمد بن طاهر روى عن ابي يوسف في رواية لا يلزمه شي في كمال
 او حنيفة وفي رواية يكون مينا ان تراه اربعة اشهر ولم يتزوجها انت
 وان نوى الطلاق او الطهر او الايلاء فهو على نوى وان لم ينوشني لا يلزمه شي
 في قول ابو حنيفة وقال محمد بن طاهر روى عن ابي يوسف يكون طهرا وفي رواية
 اخرى هو قول ابي يوسف يكون ايلاء وان نوى التحريم خلت الروايات فيه
 والصحيح انه يكون طهرا عند الكل ولو قال انت على حرام كافي في نوى الطلاق
 او الطهر او الايلاء فهو على نوى وان لم ينوشني يكون طهرا في قول محمد بن طاهر
 عن ابي حنيفة وفي رواية عن ابي يوسف يكون ايلاء والفتوى على قول محمد بن طاهر
 انت على حرام كطهر ابي فانه يكون طهرا وقال ابو يوسف ومحمد ان نوى الطلاق
 او الايلاء فهو على ما نوى الا ان عيشت طهرا او نوى الطلاق يكون طلاقا لا غير
 ابي يوسف يكون طلاقا وطهرا ولو قال لا ادرى انت مثل لي في السنة والدم والحيض
 اختلف الروايات فيه والصحيح انه لم ينوشني يكون ايلاء وان نوى الطلاق
 يكون طلاقا وان نوى الطهر لا يكون طهرا ولو قال انت على كذا في ابي الطاهر
 او زججا يكون طهرا والكل فيه انه اذا اشبهها بما لا يحل النظر في قضاء الام
 يكون طهرا وان اشبهها بما يحل النظر اليه كالشعر والوجه والاس واليد ورجل
 لا يكون طهرا ولو قال انت على كذا في ابي فانه يكون طهرا ولو قال لها
 على كذا في يكون طهرا ولو قال انت على كذا في يكون طهرا ولو قال لها
 والافلا وان شبهها بغيره الاب والابن قال محمد لا يكون طهرا وقال ابو يوسف

فضال ابراهيم

Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the letter or a separate note, written on a separate sheet of paper.

وَعَنْهَا جَاءَ لَا يَفْعَلُ فَقَالَ الْإِمَامُ يَا مَعْزُومُ فَعَلَيْكَ بِزَوَارِكِنَا
حَتَّى يَتِمَّ مِنْهَا لَا تَنْطِقُ إِلَّا بِمَا خَاطَبْتُ إِلَيْهِ وَذَلِكَ لِمَا فِي هَذِهِ الْكَلَامِ

ولو قال انه انما تركت طلاقين فقلت فانه تركها
 طلقك فقلت ولولا اني تركها طلقك واحدة فقلت فانه تركها
 رجل قال لا اريد ان تركت الى سنة فقلت فانه تركها
 سنة حتى يتم السنة ثم تركها فقلت فانه تركها
 السنة وهو القوي الى السنة ولولا اني تركها طلاقين فقلت
 حتى يتم السنة فقلت فانه تركها طلاقين فقلت فانه تركها

17

فصل في الكفارة اذا اعتق عبدا وبيعه برمي ولا يخاف عليه جازا كان
لا يرمى لا يجوز لانه ميت حكمه رجل مات عليه صلوة شهرا ونحو ذلك ولم يترك
واستغفر من ذنبه فغير حنطة جازة وقصد قرا على مسكين ثم المسكين يصدق
بذلك على بعض ذنبه ثم دفع الموات الى المسكين على صلوة الميت فلم يزل يفعل
ذلك حتى سئم لكل يوم فغير حنطة جازة ولا يعتبر عد المسكين في هذا انما يعتبر
ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا صدقة الفطر سواء رجل مات عليه صلوات
يعطى لكل صلوة نصف صاع من الحنطة وفي الصوم يعطى لكل نصف صاع
صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة كذا في فاضل **فصل في**
اليمين الوقت رجل قال ان فعلت كذا ما دمت بخياري فامارة طالق
فخرج من بخاري ثم عاد وفعل ذلك لا يحث في يمينه لان يمينه كان مؤقتة
الى غاية فلتاقي بعد الغاية وكذا لو قال انه تزوجت امرأة ما دمت بالكوفة
طالق فارق الكوفة ثم عاد اليها فتمتزوج لا يطلاق لانه تزوج بعد انتهاء اليمين
ولو حلف لا يشرب البيرة ما دام بخياري ثم عاد وشرب قال شيخ الامام
ابوبكر بن محمد بن فضل وهو ان فارق بخياري بنفسه لا غير ثم عاد وشرب لا يحث
الا ان ينوي لا يشرب ما دام بخياري وطنا له فان نوى ذلك ثم عاد
حث بقاؤه وطنا بها رجل قال لا بوياء انه تزوجت امرأة ما دمتا حيين
ففي طالق فتزوج امرأة في حيوتها طلقت فان تزوج اخرى في حيوتها لا
ينطلق لان كلمة انه لا تزوج الشكر ولو قال كل امرأة اتزوجها ما دمتا حيين
ينطلق كل امرأة تنزوج في حيوتها لان كلمة كل تزوجت يعلم ان كل
احد بوياء فتزوج امرأة فكأنه في من غير لا يطلاق وتخط اليمين بموتها
وبأخذها باليث لان شرط الحث التزوج في حيوتها ولم يوجد ولو قال لا امرأة
لا اطلق ما دام ابوك حيا فيفعلها بعد ما مات بعد ما لا يحث لانها لم تكن حيا
رجل قال لا اطلق ما دمت في هذه الحجرة فان حرة فتقول لا اطلق تلك الحرة
ووطئ في حرة اخرى ونحو ذلك تلك الحرة ولم يطأها حتى عاد الى تلك الحرة
فبها لا يقع لانه يمين انتبأ بالتخل عن تلك الحرة رجل حلف انه لا يدخل هذه الدار

هذا هو الوجه في الكفارة اذا اعتق عبدا وبيعه برمي ولا يخاف عليه جازا كان لا يرمى لا يجوز لانه ميت حكمه رجل مات عليه صلوة شهرا ونحو ذلك ولم يترك واستغفر من ذنبه فغير حنطة جازة وقصد قرا على مسكين ثم المسكين يصدق بذلك على بعض ذنبه ثم دفع الموات الى المسكين على صلوة الميت فلم يزل يفعل ذلك حتى سئم لكل يوم فغير حنطة جازة ولا يعتبر عد المسكين في هذا انما يعتبر ذلك في كفارة اليمين لا غير وهذا صدقة الفطر سواء رجل مات عليه صلوات يعطى لكل صلوة نصف صاع من الحنطة وفي الصوم يعطى لكل نصف صاع صوم اليوم عبادة واحدة بمنزلة صلوة واحدة كذا في فاضل

ما دام

ما دام فلتاقي فيها فخرج فلان ما حله ثم عاد ودخل الخائف لا يحث وكذا لو
قال لا اطلقه انه دخلت دار فلان ما دام فلتاقي في تلك الدار فانت طالق
فتقول فلان في تلك الدار زمانا ثم عاد ودخلت تلك الدار لا يحث
كذا في فاضل ما دمت في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق
او عهدي خرف فخاب رب الدين لم يحث عند البعض وقال بعض
موضع الدين الى الفضي اذا دفع لا يحث وبغيره الدين الى الفضي بسبب
وكذا عهدي الغائب هو المختار وعليه الفتوى كذا في فاضل وذكر في بعض الفتاوى
رجل قال لا اطلق ما دمت في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
الطلاق المختار وعليه الفتوى رجل قال انه لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
طالق فغيبه ومنع من الخروج لم يحث في يمينه عند اليث ويحث
عند الشيخ الامام في كبري الفضل وعليه الفتوى لانه شرط الحث عند عدم
والعدم يتحقق بدونه الاختيار وعلى هذا الخلاف لو قال رجل لا اطلق ما دمت في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
منه لانه لم يحضر الميثاق الى منزله فانت طالق فغيبه والوالدين
المختار بخلاف ما لو حلف انه لا اطلق ما دمت في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
فيما لا يفي بالفضل لا يتحقق بدونه الاختيار كذا في فاضل رجل حلف انه لا
يترك الدار انفقوا على انه نقل الخدم والاهل اليه لم يجز عهدها فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
ساعة وعندنا حنفية بشرط كل المتاع وهذا في يوسف يفي بصل كذا في
وعليه الفتوى فاذا نقل الكل الى مكانه ولم يبق الدار الى غيره بان جهة الدار
المملوكة واختلافه الصحيح ان يكون مائتا دنانير كان في الدار اجارة
او اجارة فودها الى مالكها ولم يخذ منه الاخر لا يكون مائتا دنانير كذا في فاضل رجل حلف
قال ان فعلت كذا فامارة طالق وليس له المرأة فتزوج امرأة ثم فعل ذلك لا
في يمينه كذا في فاضل رجل قال لا اطلق ما دمت في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
فعل كذا في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
ولو حلف انه لا اطلق ما دمت في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث
انفلقوا فيه الصحيح انه لا يحث رجل حلف انه لا اطلق ما دمت في دار فلان لم اقبض على كذا فامارة طالق فخاب رب الدين لم يحث

حاشا في جواب الجامع لانه انما اسم جنس وفي الفتاوى لا يكون حاشا
 كانه الخالف معناه باو ذوا وعلية الفتوى لان جميع الناس يخرجون منها
 حلف انه لا ياكل هذا اللحم فكل من يطبخه اختلف فيه قال ابو بكر الاسكاف
 لا يحلف في عيشه وقال ابو الليث يحلف بالكل اللحم انه لم ياكله مطبوخا
 اللحم قد ياكل بغيره الطبخ الا انه غير معاد والعادة لا تقتضي في اليقين الذي
 فلا ياكل كذلك فاحلف اليقين في التخذ منه كذا في فاضيل رجل ان لا ياكل
 من هذا اللحم فشر به لا يحلف وانما يحلف اذا اشتهر فيه واكل ولو حلف
 انه لا يشرب فشر فيه واكل لا يكون حاشا وعلى هذا السوي وغير ذلك مما
 وشر به قالوا هذا اذ كان اليقين بالبرية وان كان بالفارسية فاكل وشرب
 حاشا وعلية الفتوى كذا في فاضيل رجل حلف انه لا ياكل هذه الرمانة فحلف
 فحلفا معا لا يكون حاشا لانه لا ياكل رجل حلف انه لا ياكل ملح او ملح لا
 طبا ما فيه او ملح كانه حاشا عند البعض وقال ابو الليث لا يحلف بالكل
 عيش الخ لانه عيشه فاكل حلف الخلف وعلية الفتوى كذا في فاضيل حلف
 على لا ياكل له لا ياكل فاشترى به شيئا مما ياكل او كره حلف حلف على
 ياكل له لا ياكل فاشترى به ما ياكل او كره لا يكون حاشا كذا في فاضيل حلف
 انه لا ياكل حراما وعيشه فانه باع العضوب بشئ لو كان ذلك الشيء لا
 لان الثاني ليس بحرام مطلق وانما عصب حفظه فحلفها ان اعطاها
 انه ياكل لا يحلف في عيشه لانه ملكها باو الضمان وانه اكل قبل ان يرضى
 قضاء القضي حلف في عيشه لان الحرمة باقية ما لم يرضى بها الحنابلة
 الفتوى وقال بعضهم لا يحلف في قول الحنفية لانه استهلك
 فصار اكله مال نفسه ولا اعتماد على هذا رجل حلف انه لا ياكل اللبن طبخ
 به لانه فاكل قال ابو بكر البجلي لا يحلف في عيشه انه لم ياكل فيه ما وان كان
 عيشه كما حلف انه لا ياكل هذا الحلي فاحلف به سبابة واكلها لا يحلف في
 رجل حلف انه لا ياكل هذا اللبن وجعل حيا واكل لا يحلف في عيشه لان
 ينوي كل ما يتخذ منه رجل حلف انه لا ياكل التمر فاكل سويقا ملتوا بالتمر

الحلي

حاشا في جواب الجامع
 19

التمر حاشا في جواب الجامع لانه حاشا في عيشه لانه ليس به ملك وانما
 كذا في حلف انه وجد طمعه قال ابو بكر الاسكاف لا يكون حاشا
 مسند الا اذا علف هذا التفصيل وشتم البطل ليس يحلف ولا لانه ليس يحلف ولا يحلف
 الظاهر ان حلف انه لا ياكل شيئا واكل حلف لا يحلف في قول الحنفية
 ويحلف في قولهما كذا في فاضيل **كتاب الوقف** الوقف حاشا
 على انما الحنفية في يوسف بن زوزة الحسن بن زياد الحنفية في
 يزول ملك الوقف بحرفه قول الواقف لا يجوز بيعه وعندهم التسليم في التولي
 او في الوقف عليه وعنده الحنفية لا يلزم الا بطريقين احدهما قضاء القضي
 يلزمه وطريق القضاء ان يعلم الواقف وقف الى التولي ثم يرجع بحكم غيره
 لازم فاذا رافعا الى القضي حكم انقطاع الملك عنه الواقف لم
 بالاجماع لانه فضل مجتهد فيه والوجه الثاني ان يحلفه بوجوب الوصية فيقول
 بوض بقله وري هذه او بقله ارضي هذه او يقول جعلت هذه
 وقفا فتصدقوا بغيرها على المكين وكذا الواقي بان يوقف بحرفه
 في قولهم كذا في فاضيل والدور والدور ولو قال ارضي موقوفه على فقه فاضيل
 او وقف ارضه على مسجد قوم باعها منهم ولم يجعل اخذه للمقضي والسين
 وعلى قول آخر لا يقع وعلى قول الحنفية لا يقع هذا القول اصح كذا في فاضيل
 واذ اخاف الواقف انه يبطل وقفه بعض القضاة فملكه من حلف
 طريقا ما ذكرنا في حكم القضي يلزمه والثاني انه يذكر الواقف بعد
 والتسليم فان اراد ابطاله قاض او غيره بوجوبه الوجود فمذه لا يرضى
 وجميع ما فيها وصية فلا الواقف وما يكتب في صك الوقف فاشترى
 في القضاء قضي يلزمه هذا الوقف وبطلان حق الرجوع ليس بشئ يحصل
 بالمقصود لان ازاره لا يصير حجة على القضي الذي يريد ابطاله ولو لم يكن
 قاضيا يلزمه الوقف فاقراره يكون كذا باحضار ولا يرضى في الكذب
 لا يتم المقصود ايضا كذا في فاضيل رجل قال جعلت في هذه ارضي
 المسجد ولم يرد على ذلك قال ابو جعفر يصير حجة وقفا على المسجد

الى المتولي وعليه الفتوى كذا في فاضل وقال هذا الوجه للمسجد لا يصير مسجد حتى
 يداره على المسجد اربع طرق المسلمين تكلوا فيه الفتوى على انه يجوز ذكركم ان
 انه لا يجوز ذكركم فيه فانه لا يهدم داره وجعلها مقبرة كانه انما يرجع فيها
 الا في البقعة التي دفن فيها باذنه فانه لا يرجع فيها وقال ابو يوسف لا يرجع
 في جميعها وقال محمد ان دفن فيها انسان فلا يرجع فيها وان بني خا بالبصرة
 بناس لا دخل فيه فنه لا يرجع فيه رجل ارمي في العارة المسجد
 حتى يصرف ذلك المال قال ابو القاسم يصرف فيما كان من ابناء دون اثنتي عشرة
 لان يصرف ذلك المال في المنارة قال ذاك من بناء المسجد ومن ابي بكر
 سئل عن الوقف على المسجد اجزله ان يبنوا منارة من علة المسجد قال كان
 ذلك من مصلحة المسجد بان كان لا يبيع لهم فلاناس به وان كانه بمال مسجد
 الا وان يغير منارة فلا راي لهم ان يفعلوا ذلك وليس للقيم يتخذ من علة
 الوقف على عارة المسجد فمما يتقش المسجد ذلك ولو فعل يكون
 طريق العامة من موضع فني فيه اصل المحلة مسجد للعامة ولا يضر ذلك
 قالوا لا بأس به ويكاد يروى عن ابن حنيفة وجعلوا في الطريق المسلمين المسجد
 ايضا وان اراء اهل المحلة ان يرفعوا من باب الطريق في دورهم ذاك ولا يضر
 بالطريق لا يكون لهم ذاك لان المحلة تحول باب المسجد من موضع الى موضع اخر
 قوم بنوا مسجد احاطوا الى مكانه بنسج فاخذوا في الطريق فادخلوه في المسجد
 ان كان يضر ذلك صاحب الطريق لا يجوز واللا بائس به ولو ضاع المسجد
 على الناس وجبته ارض رجل يؤخذ ارضه بالقيمة كرهوا لو كانه بجنب المسجد
 ارض وقف على المسجد دارا وانما يرفع من باب المسجد الى ارض جارة
 ذلك بالرفق حتى رجل سبطا من الحصة في المسجد فرفع المسجد ورفع
 عنه فان لم يكن يكون له ان كان حيا ولو اراد ان كان ميتا عند محمد وكذا الواسطي
 او منه على المسجد فرفع الاستغناء عنه كانه ذلك ان كان حيا ولو اراد ان كان ميتا
 وعنه ان يوسف يرفع ويصرف ثمنه الى جوارح المسجد فان استغنى عنه هذا
 مسجد آخر الفتوى على قول محمد كذا في فاضل وديلمج الكعبة اذ اصار حلقا يسير

السنيين

ويستعين به في تركه لانه لو لا في السلي لا غيره ويجوز الانفاق
 على القنا ويل من وقف المسجد متولي المسجد واشترى بالثمن التي اجتمعت
 منه الوقف منه لا يدفع المنذر الى الامام او الى المؤذن ليس فيه لا يجوز ذلك
 للمؤذن ويكره الامام والمؤذن ان يمسك في ذلك المنذر متولي المسجد ليس
 ان يحمل سطح المسجد الى بيته ولا ان يحمل من البيت الى المسجد كذا في فاضل ولو كان
 رجلا وقف وقفه فخرج منه يده وتلك الى المتولي ذكركم ان ليس له ان يزل المتولي
 الا ان يشترط ان يخلو له الوقف شرطه الولاية لنفسه بشرط ان لا يمسك
 ولا فاضل فخر له فانه لم يمسك هو ما توفاني ولاية الوقف كانه شرطه بالاطلاق
 ان يخرجه ويولي غيره ويكونه من رجل الى رجل في ولده وهو غير تامر ان كان
 ان يؤخذ كذا في فاضل وقف مسجد على مسجد بغيره وله قيم فبات القيمة فاجتمع اهل
 المسجد وجعلوا رجلا متوليا بغيره ان يمسك من هذا التولية والاح
 انما لا يبيع ويكون نصف القيمة الى المتولي كذا في فاضل رجل بني مسجد في
 فاضل الى العارة فبازعه اهل السكة في العارة كان الباقي في عارة اولى
 من السكة ولو باذعه اهل السكة في نصف الامام والمؤذن كانه ذلك البنية
 عين هو ذلك رجلا وعين اهل السكة رجلا اخر صلح من عينه الباقي فحينئذ
 اهل السكة اولى لان ضرورة دفعه عالية السهم كذا في فاضل رجل جعل ارضه
 او خانبا او مقبرة قال محمد ورفياس قول ابن حنيفة لا يضر ذلك من
 ورافعه ثمن الثمن السهم في ثمن السليم المسجد يبيع فيه جماعة باذنه ومن
 ابن حنيفة روايتان في رواية الحسن بن عرفة اذ اهل الصلوة بجماعة باذنه انسان
 كما قال محمد في رواية اخرى عن ابن حنيفة اذ اهل الصلوة باذنه يصير مسجد للصالحين
 رواية الحسن بن عرفة كل من في السليم يكون يجب ما يبين به وذلك في المسجد
 الصلوة بجماعة واما الواحد يبيع كل مكانه وعمل قول ابو يوسف التسليم شرط
 كذا في المسجد ولا في غيره من الاوقاف ولو جعل داره مسجد وجعل رجلا واحد مؤذنا
 فاذا ن هذا الرجل وانام وصلى وحده كان تسليما لا في اداء الصلوة باذنه او قائمه
 كانه بجماعة ولهذا قال ابو القاسم ارض واحد من اهل المسجد باذن وقائه لا يكون لمن يبيع

من أهل المسجد أو الصدقة فيه بأجرة عند البعض كذا في فاضل ولو شرط الوقف
 إلى أيام المسجد وبين قدره يصرف إليه كانه فقير أو كان غنيا لا يلحقه كذا في جمع
 القضاء رجل جعل أرضه أو منزله وقف على كل مؤذن يؤذن أو يوم من مسجد
 بغيره قال الشيخ الأم على أن لا يهد لا يجوز هذا الوقف لأن هذه زينة وقعت
 لغية المحسن وذلك المؤذن والام قد يكون غنيا وقد يكون فقيرا فلا يجوز هذا
 وإن كان المؤذن فقيرا يجوز الزينة والصدقة للفقير كذا في الوقف على هذا الوجه أيضا
 وإن كان فقيرا لمصلحة في ذلك أنه يكتسب المصنف الوقف وقعت هذا المنع على مؤذن فقير
 يكون في هذه المسجد المحلة فإن ضرب المسجد المحلة بغيره ذلك يصرف الغلة
 فقير المسلمين أما إذا قال وقف على كل مؤذن فقير محله فلا يجوز كذا قال
 وصيبت بملت على واحد من عرض الناس لا يجوز كذا في فاضل مسجد بغيره وقد
 اجتمع من غلة ما يحصل باليت قال المصنف لا ينفق الغلة في البناء والصوى
 على أن يجوز البناء بذلك الغلة كذا في فاضل المتولى إذا اشترى من المسجد
 حازه أو دارا جازوا أن يردانه ببيع ما اشترى أو باع اختلافه قال بعضهم
 لا يجوز هذا البيع وقال بعضهم يجوز وهو الصحيح كذا في فاضل المتولى المسجد باع
 الدار الموقوفة وسكنها المشتري واستحق الوقف وشتره كانه على المشتري وحده
 بهذا لا يرد كذا في فاضل الوقف إذا شرط الاستبدال لنفسه في الوقف
 يجوز الشرط والوقف ويملك الاستبدال بالاجماع أما بدونه الشرط فلا لا
 الاستبدال إلا للقضى وإذا رأى المصلحة في ذلك كذا في فاضل رجل غرس
 شجرة على حوض الزينة أو في الطريق العام أو على شطرحم كانت الشجرة للفقراء أن
 يرفعوا أن قطعها لم يثبت من وقفها اشجار كانت للفقراء أيضا لا يجوز
 في ملكه كذا في فاضل **فصل في وقف المنقول** وقف المنقول
 إن كان فيه عرف ظاهر بين الناس لواقفة كالجنانة وشاهدا يحتاج اليه
 القدر والاداء إلى غسل الميت والصف والكراع والسيح والعوسج
 واختلف في وقف الكتب جوزه بالبيت وعليه الفتوى كذا في فاضل
 رجل وقف بقعة على رباط على أنه يحج ولبنها وسمها لبنا السيل كان ذلك

في نسخة

في موضع تعاد فذلك جاز رجل وقف بيتا جامعيا فيه من البقرة والعنق
 والرقق فانه يجوز رباطا فيها دواب مربوطة لأجل الرابطين كبرت
 مؤنتها قالوا للفقهاء يبيع الدواب التي كبرت سنها وما هي صالحة لما يثبت
 بمسكنها أهل المسجد وبعضهم باعوا غلة المسجد بنقص المسجد أو يستغني
 المسجد عنه ذلك قالوا أن يغلبوا بالموافقة في جازوا أن لا يردوا كذا في فاضل
 وأعلم أن في وقف المنقول واجب أن يكون متعينا للفقراء فانه لا
 أو أصلا أنه كانه كذا أو سلك ذلك يجوز وفيما سوي ذلك كذا في
 لم يرد الفاعل بوقفه كان ب والحيوان أو نحوها لا يجوز عندنا ولا في
 كالقاسم القدر وما يحتاج إلى غسل المتولى عندنا لا يوقف لا يجوز عندنا
 يجوز واليه ذهب عامة المتأخرين وأما وقف الدار والدار ما يرد الطعام لا يجوز
 الثالث لا يحسن أن يبيع على زينة إلا بضار كذا في المحل زينة بها يسطو به
 بالاجر خربت الزينة ونقص أهلها ويغيب هذه الزينة في غيرها حوض
 إلى أن جازوا أن يقلعوا الدار من الزينة التي خربت ويجعلوها من هذا الحوض
 قالوا أنه عرف بأن ذلك البنية لا يجوز صرفها لغيره إلا بأذنه لأنه عاد إليه ملكه
 وإن لم يعرف بأن قالوا الطريق في ذلك أنه يصدق بما على فقير ثم ذلك
 المصنف فيها في ذلك الحوض لأنه بمنزلة اللقطة والاولى ينفق القضى
 هذا الحوض ولا حاجة فيه إلى التصديق على الفقير رجل وقف بدار الأرض وقال
 بدار لا يجوز دقيل كانه ابن ابن أرض وقف جازوا عنه ز رجل وقف
 أو الطعام ما يكال أو يوزن قال يجوز قبل وكيف يكون قال يدفع الدار
 مضاربة ثم يصدق بفضله في الوجه الذي بلا وقف عليه يكال أو يوزن
 فبعض عنه بضاعة أو مضاربة كاله درهم قالوا على هذا القياس لو قال بدار
 المحسنة وقف على شرط أنه يوقض للفقير الذين لا يدرهم فيه رعوهم أنفسهم ثم يوزن
 منهم بعد ذلك قد القرض ثم يوقض لغيرهم ثم الفقير أبدا جازوا وقف
 حيازة أو نسيان غيره من محله وخربت محله ولم يبق أهلها قالوا لا يورث إلى ذلك
 أو أفضل من محله آخر أو يسلي هذه المحلة زقرا بين من بين المسجد آخر

في نسخة

ما حول على قول محمد بن ابي نعيم قال السجدة ما لا ينحل في مكان آخر هذه الاشياء علم
 ينحل كذا في ما ينحل **فصل في الوقف على نصف** وعلى الاولاد **والثاني**
والجيران رجل قال ارضى صدقة موقوفة على فقير على اهل بيتي لا يجوز هذا الوقف
 الفقيه بالبيت بنى انه يجوز هذا الوقف في قياس قول ابي يوسف وشيخ
 اخذ فيقول ابي يوسف قال لا يجوز الوقف والشرط جميعا وذكره في مسند
 على قول ابي يوسف نهيا للناس في الوقف ولو قال ارضى صدقة بحري عتقها
 على عتق ثم بعدى على ولدي وولد ولدي وسلم لهم امانا لو اذنا انفقوا
 على المال كمن كان ذلك على ما روى عن ابي يوسف رجل قال ارضى صدقة
 موقوفة على ولدي كانت الغلة لولد صبيته يسوي فيه الذكر والانثى لان
 هو ذم الولادة والولادة موجودة في الذكر والانثى الا ان يقول على النكاح
 فلا يرخص فيه الاناث ولا يصرف الى ولد الولد شي وان لم يكن له وقت الوقف
 ولد ولد الابن كانت الغلة لولد الابن لا يشتركون في ذلك منه ومنه ما يطول
 ولد الابن عند عدم ولد الصليب بمنزلة ولد الصليب ولا يرخص فيه والاشترى
 على امره رايه في اخذ حلال ذكر المضاف في ثمانية يدخل فيه ولا يستحق
 على امره رايه ولو قال ارضى صدقة موقوفة على ولدي وولد ولدي ولم ير على هذا
 يدخل فيه ولده لصليبه واولاد بنه يشتركون في الغلة ولا يقدم ولد الصليب على ولد
 الابن لانه يسوي بينهما في الذكر وحصل يرخص في ذلك ولد البنت قال حلالا
 وذكره في قول ابي ابي ولدي وولد ولدي المذكور قال حلالا يدخل فيه الذكر ومنه ولد
 وابنت قال على ارازي اذا وقف على ولده وولد ولده يدخل فيه الذكر
 والاناث من ولده فاذا انفقوا فهو بمنزلة ولد الابن الوقف ومنه ولد
 الوقف ولو قال على اولادي واولادهم كان ذلك كله يرخص فيه ولد الابن
 وولد البنت الصحيح ما قال حلالا كذا في ما صحى رجل قال وقف ارضى هذه على
 وقفها واهلها للفقراء مات ولده قال ابو القاسم الامام على ارازي تصرف الغلة في
 الفقراء ولا تصرف الى ولد ولده ولو قال على ولدي وولد ولدي ارضى
 الغلة في ولد وولد ولده فاذا ماتوا لم يبق منهم احد وجب على البطلان ان تصرف

الى الفقراء

الى الفقراء لا تصرف الى البطلان الثالث وان قال على ولدي وولد ولدي وولد
 وولد ولدي وذكر البطلان الثالث فانه تصرف الغلة الى اولاده ابدانا سوا
 ولا تصرف الى الفقراء ما بقي احد من اولاده وان قيل قال الفقيه ابو جعفر هكذا
 ذكره حلال في وقفه اذا ذكر الوقف ثمانية بطون يكون الوقف عليهم وعلى سفل
 منهم والا قرب والابن من بينهم سوا الا ان يذكر الوقف منه وقفه الا ان
 او يقول على اولادي ثم بعدهم على ولد ولدي او يقول بطننا بعد طين فحينئذ
 بما ذكره الوقف لانه لا ذكر البطلان الثالث فقد خسر فيعطينا لهم نفس البطلان
 لا غير والاشترى من جرد في حق من قرب وبعد بخلاف بطلان البطلان الثاني
 الواسطة له وقفه ولو قال ارضى هذه صدقة موقوفة بعد وفاتي على ولدي وولد
 والاشترى من الوقف في ولد وولد ولده لصليبه لا يجوز لانه لو صنف للامارت لا يجوز
 لا تصرف على ولد ولده ولا يجوز ان لا يكون الكل لهم ما دام الولد الصليب حيا فيضم الغلة
 في كل واحد منهم فما اصاب ولد الولد فهو له وقف ما اصاب ولدا الصليب فهو
 بين جميع الورثة حتى انهم لا زوج ولا زوجة وغيرهما كذا في الخطا ولو قال ارضى صدقة على
 بنى وبنات او اكنة كان الغلة لهم وان لم يكن الا ابن او صدقة وولد الغلة كان
 الغلة والنصف للفقراء وان كان له بنون وبنات قال حلالا كانت الغلة لهم بالسوية
 لانهم سوا البنى بنات البنات ومن احيى في رواية يكون الغلة للبنين
 بنات البنات جميعا ولا يورثها الا من يورثه موقوفة على اخوتي وولاه اخوة واخواتهم
 بناتهم قال ارضى صدقة موقوفة على بنى وبنات ليس معين ابن كان الغلة
 على سوا البنين بنات البنات عند الفقهاء وكذا الوقف على بناته وبنات
 ولا بنات لكانت الغلة للفقراء رجل قال ارضى صدقة موقوفة على قاري او على
 او على ذوي زبني قال حلالا يصح الوقف ولا يفضل الذكر على الانثى ولا يدخل فيه
 ولد الوقف لاجده ولدا ولده في الجرد عنه الى صنفه وفي الزيادة يدخل فيه
 والجد وولد الولد عند ابي حنيفة يكون استحسان الوقف لذى الرحم المحرم من الوقف
 ويعتبر ايضا الا قرب فالأقرب عن قول اصحابه يعتبرهم المحرم من الوقف
 الجرد والجد من قبل الاباء والامهات اقضى باخا في الاسلام رجل قال ارضى صدقة

في

على شاة بعد اعذار حقة لا يجوز البيع وعند ما يجوز البيع في كل التقوى
 على قولها تيسر على الناس ولو اني الى رجل يبيع ذرة بطيخ فقال كم عشرة
 بطيخات فم هذا البطيخ فقال البايح بكذا فاشترى عشرة بطيخات بغير
 عنها ثم غر البايح عشرة بطيخات وقبضها المشتري ورضا على ذلك
 القول البطيخ يتفاوت جاز استحسانا وكذا الرمان ولو اني الى سائمة
 شاة وقال كم عشرة منها فقال بكذا فخذ ما بطل كانه عشرة المتعامل في
 البطيخ والارضا متعامل في الغنم والرقيق كذا في فليض رجل اشترى
 مبطحة فاد الصبي واد كل ما يخرج منها المشتري ينبغي ان يشتري اشجار البطا
 طنج باصوبها بعض النش ويستأجر الارض ببقية النش مدة معلومة فيقيم
 بيع الاشجار ويؤخر الاجارة فان قدم الاجارة لا يجوز لان الارض تكون
 مشغولة باشجار الاجرة قبل البيع فلا يصح الاجارة وينبغي ان يشتري اشجار
 باصوبها فخذ ولو باع اشجار البطيخ فاعاد الارض يجوز ايضا لان الاجارة
 لا يكون لازمة ويكون له ان يرجع بها كذا في فاضل رجل باع نصيبه
 الرزق المشترك لا يجوز ان لم يفسخ البيع حتى ادرك الرزق جاز لا دل
 المانع كما لو باع المذبح في السقف ولم يفسخ البيع حتى اخذ منه البنا جاز
 قطع بين شريكين في أرض رجل فباع احدهما نصيبه مشتركة او فاضل قبل ان
 يدرك لا يجوز كما قلنا في الرزق ولو كان القطن بين الاكابر فباع احدهما
 ان باع الاكابر نصيبه من صاحب الارض جاز ولو باع صاحب الارض نصيبه
 الاكابر لا يجوز كذا في فاضل في كل ما ذكرناه الرزق مشترك بين اثنين فباع
 احدهما نصيبه بغير ان شريكه يبيع او ان المصدا جاز والا فلا ولو باع
 شريكه جاز مطلقا ولو باع من غير شريكه ولم يفسخ حتى ادرك الرزق جاز
 رزق الا ان يبيع كل واحد المذبح في السقف ولم يفسخ حتى اخذ منه البنا جاز
 ولو اشترى فرة بصلح بعضا وصلاح الباقي يتقارب وترط الترت
 استحقاقه عند موته بصلح بكونه متقاعا به ولو اشترى كوخا بغير
 قبل النصف قال بوجوه لا يجوز الا ان يكون بعضه قد تم فبطل البعض شيئا لبعض

وبيع جاز

وفي القضا

وفي القضا في فاضل باع التين بعد ما يفسخ جاز البيع او اشترى تيناً
 او البسطة وقد خرج بعضها وادى البعض قال انكر في لا يجوز وهو ظاهر
 وقال الشيخ ابو بكر محمد بن فضال بعدت الرواية عن محمد بن شريك في الرزق جاز
 يجوز الرزق لا يخرج جله الا بشوايه يكونه خارجا عنه وانه كان يفسخ في الرزق
 للماضي كذا في رجل اشترى التين على رضى لا اشجار رضى منه كل شجرة
 ينبت له خيار الرزق حتى رضى به يلزمه فان باع ما هو مغيب في الارض لا يجوز
 والبصل والنوم والخبز ومخونه باع ما التقى في الارض قبل ان تبنت
 الا انه غير معلوم لا يجوز البيع فان باع ما تبنت بنا معلوما يعلم وجوده
 الارض يجوز البيع ويكونه مشتركا بينه وبينه عند ان حقيقه لا يبطل خيار
 ما لم ير كل عليه التقوى كذا في فاضل فان كان ذلك ما يكال او يوزن او يقطع
 كالجوز والنوم والبصل فاد اقطع البايح شيئا منه ذلك او قطع المشتري ان
 البايح ينظر ان كان المقلوع يدخل تحت الكيل والوزن ينبت لشري خيار الرزق
 حتى لو رضى بجزءه اكل وان رد بطل البيع وان كان المشتري يقطع بغيره او البايح
 كان المقلوع شيئا لا قيمة يلزمه اكل لانه قبل القلع كانه يتنوع وبعده لا يتنوع
 الحادث عند المشتري يبيع الرزق خيار الرزق وان كان المقلوع شيئا ليس له
 له لا يغير ذلك القلع وعدم انقلع سوا ذلك البايح ما يبيع بغير القلع عديم
 كالفخ وقطع البايح بعضه او قطع المشتري باذن البايح لا يلزمه ما لم يقطع
 منه العدد ويات المتفاوتة فمنه الباب والعبيد ومخونه ذلك ان كان
 بغيره ان البايح يرد اكل الا ان يكونه ذلك شيئا ليس له في فاضل رجل باع
 رطله من البقول او فناء او شيئا يتوسا عنه فباعه لا يجوز كما لا يجوز بيع
 على طر الغنم الا ان يجرها منه ساعة او يقاس بيع تويم فذلك كذا في رطلها جاز
 الكاء المتعامل ولا يتنوع اعلاه ولا من اسفله وبيع الكراث جائز وان كان يتنوع
 من اسفله لكاء المتعامل فاما لا يتعامل فيه وهو يتوسا عنه فباعه لا يجوز ولو
 التين باع بعد ما يفسخ جاز البيع فانه لم يقبض التين حتى خرج من اخربه
 البيع لا يفسخ المبيع بغير البيع كذا في فاضل وعامة المتنازع لا يجوز ولو اشترى

قبل ان يصير متغافيا بنى على السلام غرض التماز قبل ان يبيد صلاحه قال
 الشيخ الامام ابو بكر محمد بن فضال جازيها بعد ظهورها ففصل الى النسخ عليه
 السلام بنى عن ذلك فقال ذلك محمول على بيعها قبل خدوها وظهور
 صلاحها لا يستلزم جحان الزمان الثاني وهكذا ذكره في الجاهل القدر
 كذلك رجل اشترى التماز على رؤس الاشجار فتركتها حتى خرجت ثمره اخرج
 قبل التحلية فلا يمكن التهمة بينهما فالفقه كذا في فاصحة ان كان ذلك بعد التحلية
 لا يفسد ويكون الثمن بين البائع والمشتري والفقران في الزيادة قول المشتري
فصل في خيار الرؤية والشرط وفي مختصر القدر في رؤية المشتري
 لازم ورؤية المبيع والشرط وبيت الملاء الا على ان لا يثبت بشرط وفي القدر
 رؤية ما هو المقصود منه الدار شرط كالمبتدئ في الشراء ولو كان في الدار بيتا
 منه المشتري وبيتا من المصطفى بشرط رؤية احداهما في الشراء ورؤية احداهما
 المصطفى ورؤية الشرط ليست بشرط الا اذا كان هناك بيت مقصود كتب
 الطالب كذا في الحكم في التماز لرجل باع فيه اخرا وشيئا من ثمنه في ذلك المصطفى
 المشتري المبيع وقال البائع له انت بالخيار ثلثة ايام له الخيار ثلثة ايام هو بالخيار ولو
 قال انت بالخيار فله الخيار ما دام في المجلس رجل اشترى شاة او بقرة على
 ثلثة ايام فخلب لهن باطل خياره كذا في فاصحة وعدة القضاوي وفي القضاوي
 الا على التمسك بالبس والركوب رضا او لا يخدمه واد لا يبطل الخيار في
 موضع اخر في القضاوي المصنف المدة الثانية تنطلي وفي المحيط باع عبد
 بالخيار على ان يخله او يستخذه جازيها وهو على خياره ولو طوى المشتري بشهوده
 الى وجهها بشهوده رضا وفي القضاوي اذا ادعى الجارية الى زنته لا يبطل
 خياره اذا ادهى المشتري او باعه يبطل خياره شترى عبد على ان يخله
 ايام ليس للبائع ان يطالبه الثمن لم يمض الثلث كذا في المحلل وفي القضاوي
 المصنف في شاة الغنم لابد من النظر الى منعهما وفي التمسك بشهوده
 في الجحش في لا جواس في الدابة اذا ارى غنقهها او خذها او ساقها او
 ليس لخيار الرؤية ولو ارى حاذها او نقيها او ذنبها فليست برؤية وفي

اداري وجه الدابة او مؤخرها ليس لخيار الرؤية وفي بني آدم لو نظر الى
 كلها لخيار الرؤية لم ينظر الى الوجه ولو نظر الى الوجه ولم ينظر الى شيء من
 خيار الرؤية كذا في المحلل **فصل فيما يتعلق بالبيع** رجل قال
 اذهب بهذه السلعة وانظر اليها اليوم فانه رضى بها حتى يملك بالالف درهم
 فذهب بها جازيها كذا في القدر ان رضى بها اليوم فهو ذلك بالالف درهم فذهب
 قوله بعك هذا الجهد بالالف على انك بالخيار اليوم كذا في فاصحة وفي المحلل
 رجل قال لآخر بعك عبدي هذا بالالف درهم فانه لم ياتني بالثمن الى سنة
 بيع بني وبيك وهو قاسد وليس هذا بالخيار فان شرط ان يملك بالالف درهم
 انه لم ياتني الثمن الى ثلثة ايام فلا بيع بني وبيك جازيها نادى الى رجله
 لا يجوز رجل سادم رجلا برب فقال البائع ببيع ببيع خمسة عشر وقال المشتري
 لا اخذ الا بعشرة فذهب به ولم يقبل البائع شيئا فهو خمسة عشر كذا في
 في المشتري حين سادم ان كان في يد البائع فاحذره ولم ينفعه البائع فذهب
 ولو كان المشتري فقال المشتري لا اخذها الا بعشرة وقال البائع لا
 الا بخمسة عشر فذهب به فذهب المشتري ثم تناولا به يد البائع فذهب البائع اليه
 شيئا فذهب المشتري فذهب عشرة كذا في فاصحة وان سادم وقال المشتري
 حتى انظر اليه فذهب وضيع منه فليس على المشتري شيء لانه ما اخذ فله النظر
 اخذ على غير النظر ثم قال حتى انظر اليه لا يخرج من الفها رجل قال لغيره هذا
 لك بعشرة درهم هات حتى انظر اليها حتى اراه غيره واخذها على ان ينفذ
 قال اوصيفة لا ياتي عليه وان هات فانه رضى واخذته فضيع فعليه ان
 قال ان رضى به فبها بطل وهكذا قال ابو يوسف كذا في فاصحة رجل
 سادم رجلا برب فقال البائع هو لك بعشرين وقال المشتري
 بعشرة فذهب المشتري قال ذلك ولم يرضى البائع بعشرة فليس له ان
 ان يملك الثوب بلعه عشرة درهم ورجاؤه ان يراه لم يملك قال ابو يوسف
 وادى يوسف القياس ان يكون عليه قيمته ولو كان القياس العرف ولا عشرة
 كذا في فاصحة رجل سادم رجلا برب فذهب المشتري منه ونقد الثمن فذهب البائع

باطل ولا يضمن متلفها الا اذا كانت في كوارتها ولو باع شيئا فقال انك لا يضمن
 شيء او قال يضمنك على ان لا يضمن له كانه البيع باطلا ولو باع وسكت عن ذكر شيء
 فاسد ولو باع ام الولد وسلمها لا يملك المشتري وكذلك معق البعوض كذا
 المهر عند ما ولو باع ما لا ينصف بمكاتب او مبردا او ولد فخص الام ملكه ملكا
 ويجوز بيع ام الولد من نفسها وكذلك سلع المهر من نفسه ونفس المكاتب المهر
 بالعتق البيع القاسد ام الولد لا يضمن بالعتق البيع القاسد عند ابي حنيفة
 والمشتري بالعتق والدم لا يملك ان يضمن فانه يملك عند المشتري في روية
 لا يضمن وذكر غسل الثمن المستحق ان يضمن المبيع اذا جمع في البيع ما يجوز بيعه لا
 يجوز كالحمل والعبد او عبده وعبه غيره ارمية ومذكات قلت من اقول اظنه
 وهو قول مالك في بيعه فيما يجوز ويبطل فيما لا يجوز والناس في البطلان فيها وقال ابو حنيفة
 ان كان الفداء في احد هما بقت بقتى او اجماع كالحمل والعبد فسد الكل ولا يضمن
 بغيره كشيء فيما يجوز بقتى بقتى كامنه وام ولده وقال من باع ما علم عليه
 وما لم يسم عليه من الذبيحة انه لا يبيع في الكل دخالة ابو يوسف رحمه الله كذا في
 اختلاف الائمة ولو باع شيئا معينا وسماه باسم اخر فان قال يضمنك
 الثوب على ان يهودى فاذا يهودى لا يجوز البيع ثم اختلفوا قال بعضهم
 باطل لا يملك المقتضى وذكر الكوفي انه فاسد كذا في فاضل ولو باع قصا
 على ان يافوت فاذا اهور جاج كانه البيع باطلا وكذا الواسعة من رجل يري
 له عليه وها يعلم ان لا دين عليه كانه باطلا وكذا ابيع الماء في الخوص اذ في البيرة
 ويبيع آلات الله كالبربط والطبل والمرار والدف جاز في قول ابي حنيفة
 وقال لا يجوز وكذا كسب سعات آلات اللعب كالنرد والخطير وان تلفها انما
 فان كان الا تلف المهر القوي لا يضمن فكذلك في قول ابي حنيفة ولو باع
 وجر رجل قال ابيع الخطب بكم تسع هذا لورقة الخطب فقال بدهم فقال
 من كماله اختلفوا فيه قال بعضهم لا يكون بيعا ما لم يسم الخطب وشقها
 وقال بعضهم يكون بيعا لانها ارضاء التملك او تملك **فصل في**
البيع القاسد رجل قال لغيره بعت منك شيئا فباع في هذه الارض فبين

والدار وباشيا ب المشتري لا يعلم بما فيها كان فاسدا لا يبيع محمول
 ولو جاز ذلك لجاز ولو قال بعت منك شيئا فباع في هذه البيت بكذا
 وان لم يعلم بالمشتري لانه الجهالة في البيت يسيرة وكذا في الصندوق
 الجواز جاز كذا في فاضل ولو باع عطر او خطب او قصب او قار او حما
 او خرما لا يجوز ولو حل حجر او خطب على الدابة ثم باع الوتر جاز رجل باع من
 اخره الخنطة ان لم يكن الخنطة في ملكه بطل وان كان في ملكه قبل عاصي بطل
 البيع في اللعوم وقد في المجرور وان كان في ملكه الخنطة في موضعين او
 من نوعين فمشتري لا يجوز البيع فان كان من نوع واحد في موضع واحد لا
 لم يضمن البيع الى ملك الخنطة لكن قال بعت كراخ الخنطة جاز البيع وان
 المشتري يتكاهل الخباز ان شاء اخذها في ذلك الكاهل بذلك الثمن
 وان شاء ترك ولو قال بعتك عبدا او جارية ذكر في المتق في موضع
 قال لغيره عندى جارية بيضاء فبعتها منك بكذا فقال المشتري قبلت
 لم يكن ذلك بيعا الا ان يبيى الموضع او غيره فيقول ابيعك جارية في هذا
 البيت او يقول جارية اشترتها منه فلا تخيندني ثم البيع وذلك في موضع
 قال بعتك جارية جاز اذا لم يكن عنده الا جارية وان كان عنده جارية
 فسد البيع وذكر غسل الثمن المستحق اذا اصاب الجارية الى نفسه فقال بعتك
 جارية بكذا وان لم يصف الى نفسه لا يجوز رجل اشار الى بعض فقال بعتك
 هذا البعوض عشرة بكذا روى ابو يوسف في حقيقته انه لا يجوز في الفسك
 مثل ارماني او شياهد وجاز في الاستحسان وهو مثل الطعام ونحوه رجل
 اشترى من الفداء كذا كذا اذ فيه ماء الويت قال ابو يوسف ان كان
 القوت بعينها جاز المكان الغارف ولو اشترى في جوزه من جوزه فمشتري
 الباع له قال لا ارضى ليس ذلك لو اشترى مكانا في قصا بدهم فقطعه
 القصب المجرور منه وهو ساكن ثم قال لا ارضى فله ذلك حتى يقول بعد المهر
 قد رضى بخلاف الجوز لانه الجوز شئ واحد قبل استيفاء رجل جاز
 او قصا فقال عطني بدهم فبذره الجوز وشعر الخنفة والحجم مشهور في البلد فله

فاعطاه الخبز الاقل من ذلك قال ابو بكر البجلي شتره على ابرص طلع الناس
 من البلد ويرجع المشتري بحصة ^{منه} النقصا من الدار ثم فاذ كان المشتري
 غريبا فالشراء على ما سيم ولا يرجع شي من الدار وما في الحصة فالتجارة على ابر
 شتر الحصة في البلد رجل في قضا باكل يوم بدرهم وكان النقصا يقطع الحصة
 لشيء من الثمن والمشتري ينظر اليه فيظن انه من كذا هو من البلد فترى
 فاذ ابرص طلع الناس سارا قالوا ليسوا بكون على من واحد حكم من البلد فاذ ان
 عمه ذلك كان ان يرجع بحصة النقصا من الثمن لا من الدار ثم لا يرجع الحصة
 اعطى الحصة كذا في ما مضى رجل جاء الى قضا بداره الدار ثم فقال اعطى
 الحصة فوجد الدارهم زيوفا فانه يردوها ويرجع بالحياء لان الدار
 في الدارهم من النقصا على الدارهم والدارهم في البياعات تنصرف الى الحياء
 ولو رجع النقصا مستوفى او رصا صا فالباع وكان له قيمة الحصة رجل باع
 او بطن او قنار فوجده فاسدا لا يتفع به ان كان قسما لينة وكل الثمن
 وان كان قسما بان كان الباطن او القنار او رصا صا ويرجع بالنقصا ولا يستره
 لكي لا يستره يصح علفا للدار وبه قيمة هذه الناس ولا يستره ولا يستره
 اذ كان كذا يصح علفا هذا اذا ارجده جميع ما اشترى فاسدا وان وجد
 البعض فاسدا فالفاسد في الباطن في الفاسد وفي العقد في الباطن
 في قول ان حصة في كذا ان كان الفاسد قليلا يجعل عقود كذا
 شيئا بان قال الشئ المأمور من الفاسد في الواحدة في الما قبل
 يجعل عقودا الباطن في دار جدها فذرة لكي الموجود لا يبلغ نصف المبيع
 بعضهم لان بركة الفاسد ويمكث الباقي بحصة الثمن وان كان الفاسد
 نصف ما اشترى جاز الباع فيما ليس فاسدا بحصة الثمن كما في الجوز وقال
 بعضهم يفسد الباع في الكل وان كان الفاسد اكثر من النصف لا يجوز العقد أصلا
 عند الكل وعامة المشايخ قالوا في الباع وان كان الفاسد واحدة من الدار
 لان الفاسد منها دم وليس بالفساد العقد في الكل كما لو اشترى الف
 فوجد واحدة منها ميتة او الف فاشاة فوجد واحدة منها ميتة لا يجوز الباع

اراد المشتري

اراد ان يشتري حاربه فاجا بصره فقال اشترى هذه الحاربه بهذه القصة
 او قال الثاني الصورة فوجد الباع ما فيها خلاف فقلد البلد فله ان يرد ويرجع
 بنقص البلد لان طلع الدارهم في الباع بنصف الى نقد البلد فان وجد
 فقلد البلد جاز ولا خيار للبائع رجل اشترى دارا فقال الباع
 القوس فذره فافسده قال بعضهم يضمن قال لا يضمن الا على الشئ هذا اذا
 انقصا على الثمن فانه الرجل لا يضمن شيئا على سرقته ثم قال الباع انك
 فلا فانه بعد انقصا على الثمن فملك بعض كذا كذا ههنا الاب والوصى اذا باع
 عقار المصنوع في القوس بعض الباع اصلح للصغير فيقبض الباع كذا في ما مضى
 اذا ارضى رجلا ونهط في القوس ان يكون رجلا لا يبيع ان قيل ولا ارضى ثم
 اخر لا يبيع ايضا كذا في ما مضى ومن شئ المأمور هذه الارض الخجيرة اذا ارادها
 وعجز اهل القوية عن ادائها فادوات تسليمها الى السلطان قال السلي في احوالها
 واستحقاقها الخراج مما الاجرة وانه تعذرت الاجارة جاز للسلطان بيعها فان
 السلطان اشترى بها نفسه فالاصول ان يبيعها من غيره ثم يشتريها المشتري
 كذا في ما مضى رجل ارض فيها فطن وورث بعضه فقال اخيه يفت شيئا من
 منه فطن هذه الارض بكذا درهم فقال بطلان كذا كذا كذا ههنا من جازد الاطلاق
 عند المبيع جازا ودرمان فيه الصغير والكبير بكذا درهم كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 او زعد او غر او ذك من كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا كذا
 عند الرضى وهكذا روى عن ابى يوسف رجل باع منه ذك التسمية عند الرضى
 القضى الجوز لا يجوز كذا القضى الجوز يبيع م المولد كذا في ما مضى رجل اشترى
 وهما ووقع القارورة الى الدار وقال لكها ابعث القارورة الى من اراد
 به عليك فانك القارورة في الطريق قال ابو بكر بن محمد بن الفضل مملوك بن
 من مال الباع وان قال لكها ابعث القارورة على يد علالى يملك على
 كذا في ما مضى رجل ارض فيها زرع فباع الارض بدونه الزرع او الزرع بدونه
 الارض جاز وكذا الوبايع نصف الارض بدونه الزرع وان باع نصف الزرع
 بدونه الارض لا يجوز الا ان يكون الزرع بينه وبين الكار فيبيع الكار نصيبه

صاحب الارض جاز

وان باع صاحب الارض نصيبه من الكار لا يجوز هذا اذا كان البذر قبل المكار
 ينبغي ان لا يجوز ان باع نصف الارض مع نصف الزرع جازر جلي بينهما
 وارباع احداهما نصفا شاعرا بيت معين في تلك الدار ذكر في التفتي انه
 لا يجوز في قولنا ان نصفه لان من يكتسب ربحه في تلك النصفه وكذا لو باع بيتا
 معيا في تلك الدار لا يجوز كذا في قاضينا ان يشتري رصا بدخل في البيع الكار
 المتمر بغير ذكر واختلاف في غير المتمر والصحيح انها بدخل صفقة كانت او كبيرة
 والما توم القطر بدخل في البيع تبعا لاصولها اختلاف في الصحيح انها لا بدخل
 ولا تخالف المتمر ولا بدخل في بيع الارض على الكار القطر من غير شرط واختلاف
 والصحيح انه لا بدخل واما الكراش ما كان مثله ما كان على ظاهر الارض لا بدخل في البيع
 الارض من غير ذكر وما كان معيا في الارض من غير اختلاف في الصحيح انه بدخل
 واما قرايم الباديجان عند البعض بدخل في بيع الارض عند البعض لا بدخل
 على اختلاف الذي ذكرنا في قرايم القطر كذا في قاضينا وجا في تلك النصفه
 فبايها مئة مع اللؤلؤة التي اشترت في البيع وان كان المشتري في الكار
 حين اشترت ولو كانت الدجاجة مئة فباع اللؤلؤة في بطنها جازر ولا خلاف
 ان كان زواها اذا اشترت في لؤلؤة في صوف قال ابو يوسف يجوز بيع
 وله الخيار اذا ارى وقال رحمه لا يجوز وعليه الفتوى ولو اشترى سمكة فوجد في
 بطنها لؤلؤة كانت اللؤلؤة في الصدق كانت للمشتري لانه الصدق عند
 السمكة وكل ما كان عند الحيوان ان يكون للمشتري لانه لم يكن اللؤلؤة في الصدق
 فاما ما يكون للبائع ويكون في يده فله المصلحة ولو اشترى دجاجة فوجد
 بطنها لؤلؤة كانت للبائع فيه وعليه رجل باع دوا على ان البائع فيها لؤلؤة
 في هذا الوضع الى باب الدار يكون فاسد وكذا لو اشترى الطريق للابن وبني
 وطوله وعرضه كان فاسدا ولو قال اشترى هذه الدار الا طريقها في هذا
 الوضع الى باب الدار وصف الطريق جازر البائع بنظر الطريق لنفسه
 لغيره كذا في قاضينا ولو قال اشترى داري هذه بعشرة الاف درهم
 لي هذا البيت بعينه لا يصح ولو قال الا هذا البيت جازر البائع بجميع النقص فيها سوى

فصل

فصل في شروط الفاسدة ولو باع شاة على انها حامل
 في البيع لانه الولد زيادة مرغوبة وانما هو يهونه لا يدرى وهو كذا في
 قاضينا وفي الحال ولو اشترى شاة على انها حامل يهونه لا يدرى وهو كذا في
 قاضينا ~~فصل في البيع فاسد في ظاهر الرواية~~ ودعي محسن في يجوز دعي
 العوائد رجل اشترى بقرة على انها في بطنها تلج ثم تبين ليس له حمل فله الخيار
 في البيع وعليه الفتوى ولو باع جارية على انها برئ من الحمل جازر ولو باع على
 حامل فله الخيار قال ابو جعفر ان كان الشرط من قبل البائع جازر لان البقرة الحليب
 وان كان الشرط من قبل المشتري لا يجوز لان الشرط اذا كان من قبل المشتري كان
 مقصودا الزيادة وانما هو يهونه فيفسد البيع كالمو شرط فحمل في الكار
 روي عن من كان ان قال البائع جازر الا ان يجلد المشتري بانه عياني الى
 الفطنة وهذا اشارة الى ما قال ابو جعفر ودعي محسن عن ابي حنيفة انه اذا اشترى
 جارية على انها حامل فاذ هي ليست بحامل كان البيع لازما وليس للمشتري
 ان يبرها ودعيه ما قلنا لان الحمل في الجوارى عيب عند الناس فكان بشرط
 الحمل فله شرط البقرة من العيب فيجوز البيع في الصحيح كذا في قاضينا ولو اشترى
 جارية على انها مغيثة جازر البيع لانه ما شرط عيب في الجوارى روي انه
 جازر الى من حسن انه جازر فقال ان اشترى بها على انها تقضي كذا وكذا
 فاذ هي ليست بمغني قال رحمه فانه البيع فدارمك التي اخبرك عن عيبها
 وكذا لو اشترى تلك على رجل جارية مغنيه يضمن قيمتها غير مغنيه ولو اشترى
 جارية شاة على ان البائع لم يكن بطنها اذا كان البائع وطهرها لم يضمن البائع
 للمشتري ان يبرها ولو باع جارية على انها حامل ولدت فظهر انها كانت
 ولدت لانه يبرها رجل باع حياضه طعام ثم ظهر النصف منه متنا فانه
 ياخذ به نصف النش لان الحب ما يقدر به الحنطة فكان بايعا حنطة مؤق
 كذا في قاضينا ولو اشترى قنينة على ان يمشيها قطن فيصيرها فوجد حشو صوف
 البيع عند البعض قال بعضهم يجوز البيع ويرجع بالنقص لان الحشو بيع بغيره
 لا يفسد البيع وهذا صحيح رجل باع زعارة فقبل على ان يبرها المشتري فيها زيادة

جاز استخوانا وعليه الفتوى وفي القياس بعد وبه أخذ بعض الشيوخ كذا في
 فاضل **اخلفوا في البيع الذي يسميه الناس بيع الوفاء ببيع**
جائز قال أكثر الشيوخ بحكم حكم الوفاء لا يملك المشتري الرجوع في المشتري
 ما اكل منه غرة فلا يلحق له الانتفاع ولا الاكل الصحيح ان العقد الذي
 جرى بينهما ان كان بلفظ البيع لا يكون رهنا ثم ينظر ان ذكر شرط في
 في البيع فليس بيع وان لم يذكر الفسخ في البيع فلفظا بلفظ البيع بشرط
 الوفاء او بلفظا بالبيع لجائز وعندها هذا البيع عبارة عن بيع غير للم
 وكذلك وان ذكر البيع من غير شرط ثم ذكر الشرط على وجه المواعدة جاز البيع
 ويلزم الوفاء بالموعد لانه الواعية قد يكون لازمة فتجوز لمازمة لمحاذاة
 الناس كذا في فاضل قال صاحب النهاية وعليه الفتوى رجل اشترى عبدا
 على انه هفي فاذا ابدى على قال بوجيفة لا يرد وان اشترى على انه ينادى ابروي
 كانه ان يرد له ولو اشترى عبدا فوجده عيبا قال ابو يوسف له ان يرد
 ويرسل العيب رجل اشترى شيئا فاسد وقضه ثم رده على
 البائع فلم يقبله فاعاد المشتري الى منزله فذلك عنده لا يرد له الثمن ولا القيمة
 وكذا العيب اذا رده المحضوب فلم يقبله فخذ العيب الى منزله انتفاع
 عنده لا يضمن اما اذا كان في يده ولم يصنع عنه لكانت فقال مالك اخذه
 ولم يقبله يصيرته في يده وقال ابو يوسف من لم يكن له في البيع متفقا
 غير مختلف فيه رده على البائع برى المشتري عن العيب وان لم يقبله البائع وان
 فادى بغير مختلف فيه لا يرد المشتري لا يقبل البائع او يقضاه او لا
 ابو بكر الاسكاف يرد في الوجهين كذا في فاضل ولو اشترى شاة على انها حية
 فاذا ابرمها جاز البيع ويجوز المشتري لانهما جنس واحد ولهذا يملك بضاعتهما
 بالاف في الزكوة كذا في فاضل **فصل في احكام البيع الكاسد** رجل اشترى
 جارية ببيع فاسد فقال البائع بعد قبضها المشتري هي حرة لا تقبض لان
 اعتاق البائع صادق ملك المشتري فان طارده اخرى حتى حرة عتقت لان
 احكام الاول كانه فسخا الا اذا لم يجز المشتري فاذا قال بعد ذلك حرة

فالكلام الثاني

فالكلام الثاني صادقا بعد ما عادت الى ملك فعتقت رجل اشترى جارية
 ببيع فاسد فادركت عند المشتري ثم عتقته ثم ماتت الجارية فان المشتري يرد
 قيمتها ويرد الوفاء ايضا لانها لو كانت فائتة يرد بها ويرد لهها وكذا لو
 اشترى ما عند المشتري يرد بها مع الكسب رجل اشترى عبدا ببيع فاسد ثم
 تناقضا البيع بعد القبض ثم ابراهه البائع من القيمة ثم ماتت العتق فليس له
 كانه المشتري قيمة العتق ولو قال انك عن العتق ثم ملك العتق عند
 كانه المشتري ببيع عن العتق لانه البائع عن العتق فقد خرج العتق من
 ان يكون مضمونا فصار امانة فلا يضمن عند الهلاك وان كان الوفاء الاول ابراهه
 البائع عن القيمة وليس عليه قيمة قبل الهلاك فبطل الالباه كذا في فاضل اذا
اختلفا في البيع احدهما يدعي الصحة والاخر يدعي الفساد وان كان مدعى
 الفساد يدعي الفساد بشرط فاسد او جلي فاسد كانه القول قول المدعى
 الصحة والبيته بينة الفادى بان يوافق الروايات ان كان مدعى الفساد يدعى
 الفساد مدعى في ملك العقد بانه اشتره بالف درهم وطل منه ثمنه الاخر مدعى في البيع
 بالف درهم فمدعى في صحة في ظاهر الرواية القول قول المدعى الصحة ايضا
 والبيته بينة الاخر كان الوفاء الاول وفي رواية القول قول المدعى الفساد ولو ادعى
 عيبا في يده رجل اشترى منه بالف درهم وقال البائع بعثت بالف درهم
 وشرط انه لا يبيع ولا تمسك اذ يدعى المشتري المشتري ذلك ان البائع كان
 القول قول المدعى في صحة الفاسد والبيته بينة الاخر وكذا لو كان مكان
 الفاسد شرط كسر الخنزير او شئ الذي لا يجل مع الالف ان يقتضيا من
 اصل الثمن فقال البائع بعثت عبدي هذا بعثت هذا وقال المشتري
 بالف درهم وطل منه ثمنه الفادى اذ اقامت لهما البيته يؤخذ بشي
 والاكل في هذا اذا اختلفت المتنازعت فعتقت البيته البائع والمشتري على ثمن
 واحد وادركت حدى البيتين على ذلك ما يفيد القول قول المدعى في صحة
 والبيته بينة الفادى وان كان المتنازعتين مختلفين بوجهين فان
 البيع فالبيته بينة البائع وان ادعى لهما بيع الوفاء والاخر ببيع بالمال

القول قول المدعى البت

والبينية بينة الوفاء لا يبيع الوفاء اما ان يفسد رهنا كما قال البعض سبعا
 فاسد كما قال بعضهم فان اعتبره سبعا فاسد كما في القول فلو لم يدر في الصحيح ان
 اعتبر رهنا كما في البينية بينة الوفاء الا ان في الرهن والبيع اذا اذ في احد البيوع
 والاخر الرهن كما في القول فلو لم يدر في البيوع وان اختلف العاقدان في بيع
 البيع كان بشرط الخيار للبايع والاخر يدعي ان البيع كان انما في ظاهر الرواية
 ان حصة القول فلو لم يدر في الخيار وعنه في رواية ان كان البيع يدعي البيع
 بشرط الخيار لنفسه كما في القول فلو لم يدر في القول فلو لم يدر في الخيار
 بينة الاخر وان كان المشتري يدعي الخيار لنفسه والبايع يدعي الباش كان
 القول قول البايع في قول ان حصة على الروايتين وان ادعى احد البيوع
 في طوع والاخر عن اكره اختلفوا فيه والصحيح ان القول قول من يدعي الطوع كما في
 الصحيح والفاصد وكذا لو اختلفا على هذا الوجه في البيع والفاصد كما في القول
 قول من يدعي الطوع والبينية بينة الاخر في الصحيح في الجواب قال بعضهم بينة
 الطوع ادلى وان اختلفا فادعى احدهما ان البيع تجبى والاخر بينة البيعة
 يقبل قول من يدعي التجبى الا بينة ويختلف في الاخر صورة التجبى في البيع
 ان يقول ارجل بغيره ان البيع داري منك بهذا وليس فيك بيع في
 الحقيقة بل هو تجبى ويشهد على ذلك ثم يبيع في الظاهر منه عند شرطه
 البيع يكون اطلاقه بغيره لبيع المأزر كذا في فاضل رجل اشترى عبد الى بيته
 فأتى البايع لم يتطلى لاجل ولومات اشترى حل المال فلو اجمعه داره
 لا يبيع **فصل في البيع الموقوف** اذا باع مال اخذ عندنا في
 البيع البيع على جارة المالك بشرط العوض الا جارة قيام احد العاقدين
 وقيام المعقود عليه ولا يشترط قيام الثمن كما في الثمن في القود وان كان العوض
 يشترط قيامه ايضا واما المالك لا يشترط جارة الوارث عند جارة
 المالك يملك المشتري بيع الزيادة التي حوت عند البيع قبل الاجازة
 غضب جارية فباعها فقطعت جازم اجازة المعقود من البيع تحت
 ولو قتلت اذنت ثم اجاز لايح الاجازة وحقوق العقد فيمنع الثمن وغيره عند

يرجع الى العاقد وانهما فسخ العقد قبل الاجازة مع فسخه وانهما يملك
 البيع عند المشتري كما في المالك الخيار ان يفسد البيع فبطل البيع وان لم يفسد
 رهنه اختيارا فيمنع احدهما يدعي الاخر وان كان المشتري فبطل البيع وكان
 للمشتري ان يفسد الثمن في البيع كان يفسده وان كان البايع فبطل البيع
 ورجل اعلمه غيره فلو لم يدر عند المشتري ثم اجاز المولى البيع كان المولى مع الام
 للمشتري **ومن البيع الموقوف** البيع مع العيني الموقوف الذي يعقل البيع الذي
 يتوقف بيعه وشراؤه على جارة والده او وصية او عهده والقاضي في البيع
 اذا باع شيئا فله ان يبيع المولى او عاهد به او اذا اشترى شيئا فله ان
 ذلك على جارة المولى او رجل اذا باع العبد المأذون له يوفى بغيره وان
 يتوقف على جارة الزموا وقال بعض الشايع ببيع بغيره وان الزموا فاشترى
 من باطل الصحيح يتوقف اذا باع المولى بغيره ان الزموا وقضى الثمن فذلك
 عنده ثم اجاز الزموا ببيع تحت اجازتهم وبذلك الثمن على الزموا ولو اجاز
 بعضهم البيع ونقص بعضهم بصفة العبد والمشتري لا يبيع الا جارة وبطل
 كذا في فاضل ومنه اذا باع المريض وفي الموت منه وانه عينا ماله
 ان صح جاز بغيره وان مات منه ذلك المرض ولم يجز الوارث بطل البيع ومنه
 اذا باع الواشترى يتوقف ذلك ان يفسد من رده بدرا لم يفسد بطل
 بغيره وان لم يفسد بغيره ومنه الرهن والمأذون اذا باع الموهون وجو
 يتوقف ذلك على جارة الرهنين **في البيع الموقوف** في صحيح الروايات **فصل**
في العيب العيب في الجارية لا في الغلام الا ان يكون فاحشا لا يكون
 مشكوكا في عاقل الناس او مديعا على ذلك ولو اشترى عبد على ان يفسد فوجوه
 فحلا لا يرد ولو اشترى على ان يفسد فاذا افسد فحشا كان له ان يرد ولو اشترى جارية
 على انها بكر ثم قال هي بنت فانه القضي بربحها النكاح وان قلن هي بكر كان
 قول البايع ولا يمين عليه وان قلن هي بنت كان القول قول البايع مع عيبه
 وظهر للمشتري فحشا بوطي زيدا كما علم انما يثبت بغيره ولا يثبت بغيره
 الجارية بهذا ذكره الشيخ ابو القاسم ومن الى يوسف انه يرد بشهادة النكاح

في فاشي في الحلال اشترى جارية على محال فادعى غير يعرف ذلك
 باقرار البائع كانه المشتري الحيا فلو قال المشتري لم اجد بغيره عايبا
 وان كان عيبا يخلف البائع بانه لا يقدح في حياها ولا في كمالها فلو قال
 المشتري هذا كل ردت عليه ولا يثبت له انما يثبت له ان يرد
 رجع على البائع بحصة البكارة فتقوم حتى يكره وغير يكره كذا لو اختلف قبل
 القبض ولا اشترى جارية فداكست ولدت عند البائع وعنده غيره ولم يكر
 المشتري ثم علم كانه لا يكره في احدى الرويتين عليه الفتوى لان نقص
 عيب في بيده وفي الكايم لا الجارية بغير نقصا ولو اشترى جارية فاشترى
 ثم قال انما لا يخفى قال ابو بكر بن محمد بن الحسن لا يبيع وعده الا انه يدعى ارتفاع عيب
 بالحل او بسبب الادان او في سبب الحل يبيع وعده ويرى انما الفتوى ان
 الحل في سبب الحل البائع انه ذلك لم يكره عند من يكره الحل في سبب الحل
 على البائع وفي دعوى الحل يرجع الى البائع وفي دعوى الحل يرجع الى البائع
 ثم في الزيادة جارية رطلين او اشهد انه قد مر وفيما لا ينظر اليه ان كان
 والنقص والرقب ونحوه اختلف في الروايات واخرها وفي من كان في ذلك
 القبض في عيب لا يثبت به وشرهاده السناء في قولنا ان يوفى المهر
 المهر في الزمان فيه سواء كان او لم يكن والحل في وقت بطور هذه في
 المصنفه ولا بد من شرطين ولكي يخلف البائع فان خلف البائع لا بد وعده
 ردت بكونه كذا في فاشي الحل في الزيادة عيب ردت به المهر ويزول بالكلية
 ولو اشترى من فاشي فلو ردت عند المهر ليس له ان يجامع من هذا الحل في عيب
 قد ذهب كذا في عيب فاشي فلو ردت في صيغة وفي يوسف كذا في الحل
 رجل اشترى من فاشي على ان يبيع وذا فيه آية او اثنين ساقطه فان لم يرد
 اشترى على ان يكره عدم فقال البائع انه ودم حادثا عيبا فلو ردت
 ذلك ثم علم كانه قد مالاه وقال له لا يكره اذا لم يبين له عيبا اذا اشترى
 انه كانه يكره غير الذي يكره ان يرد كذا لو اشترى عيبا وكرهه فقال
 او عيب فاذ غير ذلك كانه لا يرد كانه لا يكره لانه العيب في خلاف السبب في

عيبا كما في قوله البائع باخذة لحي كل يومين او ثلاثة ايام ولم يعلم المشتري
 فاطبق عليه المشتري وذكر في المتن انه للمشتري ان يرد ولو انما عيب في وقت
 عند المشتري فلو عيب اخر غير محي عن وجهه بالنقص ولا يرد كذا لو كان في وقت
 فخرت من كذا جارية فاشترى فان ان يرد رجل اشترى عيبا ونقصه ثم عده
 وقد كانه يحكم عند البائع ولم يعلم المشتري قال ابو بكر بن محمد بن الحسن انما عيبا ان
 ثم عند المشتري في الوقت الذي كان يحكم عند البائع كان ان يرد ولو انما عيب في وقت
 الوقت لا يرد كذا في فاشي رجل اشترى بقره على عاقل فاشترى الخيل
 اخذها وان شاء ردها اشترى شاه او بقره فخله وشرب اللبن ثم علم بعيبها لم
 يكره لانها عيبا ولكن يرجع بالنقصا عند كذا في الزيادة اشترى
 فوجد عيبا فلو عيب ولو وجد بطي التبرع كانه ليس بعيب اذا اشترى
 عجزا ولو كانت اولا فاشترى العادة ليس بعيب وفي الجارية عيبا فاشترى
 الفواش كذا في الحل وفي الجارية العيب او نقصا بشهوة يمنع الزيادة
 ارجع بالنقصا اذا اشترى البائع ان اخذها ولا يرجع بالنقصا ولو اشترى
 ثم وجد عيبا فاشترى العلم او قبل لا يرجع بنقصا العيب اشترى جارية فاشترى
 السن فادعى كية ليس له ان يرد لان المقصود هو الحذرة والكيفية اذ عيب في وقت
 كذا في العادي رجل اشترى عينا ونقصه فادعى انه يرد في الفواش قال في الحل
 يرد على من يرد عند الشتر فيه رجل اشترى جارية فاشترى فادعى انما عيبا فاشترى
 البائع ما عيب كذا في وقت البائع لا يكون عيبا وقيل عيب قبل ان يرد على كية في
 فنية المشتري في وقت البائع لا يكون عيبا وقيل عيب قبل ان يرد على كية في
 العلم عيب رجل اشترى على احد فوجد عيبا فلو كان له ان يرد على كية
 وادعى انما عيبا فاشترى سبيلا فاشترى البنية قال عيب المشتري الجارية
 استكت جميع النشون اشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 حتى فاشترى فاشترى على ذلك ثم علم كانه انما اشترى ليس له ان يرد وقال في الحل
 جارية فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى فاشترى
 عيبا فاشترى على تاسي لا يكون له الاخذ او رجل اشترى عيبا ووجد عيبا

عبد الله بن محمد

او يبيع المبيع منه عبثا كأنه لا يرد كذا في صحيحنا وفي نسخة رجل اشترى عبدا فوجده
سارقا او غيبا او كافرا او ذميا او في غير ذلك من العيوب التي لا يرد فيها المبيع
في الصغيرة المبيع بان كان عبدا صغيرا مال في الغواشي فباعه وبال في المشتري ايضا
وهو صغير برده حتى اذا بلغ في المشتري وعاد المول لا يرد له لانه غيب حادث فلما كان
كثيرا في البيع وبال الغواشي ثم باعه فغاده في المشتري برده لان العيب حادث
فكأنه رجل يشترط المعادة عند المشتري لما ذكره في الكتب المشهورة وذكر في
كتاب الاجازة بشرط المعادة في المشتري في جميع العيوب التي لا يرد فيها
و راية في المصنوع اما المعادة في السرقه فكل من شرط الصحيح انه شرط العيب
المشتري بخلاف الحارثية او انت في البيع لا يشترط المعودة في المشتري بال
ولو اشترى حمارا فوجده حذو نادر الذي يعصى عذبا ويقف في الطريق في
الموضع من غيره مانع كأنه لا يرد به رجل اشترى رصا فوجدها طرية فباعتها
كأنه لا يرد به بالحق ولو اشترى رصا فوجده ميتا فباعتها كأنه لا يرد به رجل
اشترى شاة لاصحبه فوجدها قطع الاذن كان ان يرد بها وان اشترى بغير
الاصحبه لا يكون له ذلك الا ان يكون ذلك عيبا عند الناس في قاصصا رجل اشترى
عبدا فوجده بعبثا فبعت به بعد ذلك انه انما الضرب فله ان يرد ولا يرجع بالنقصا
وان لم يرد به بغيره فله ان يرد ولا يرد به بغيره فله ان يرد ولا يرد به بغيره
فكثير بعضه فوجده فاسدا لا ينفع به ولا قيمة له كأنه لا يرد به ما بقي و يستر
كل الثمن لو كان الفاسد ما ينفع ولا قيمة عند الناس فانه يرجع بنقصا العيب
كسر ولا يرد كسور ولا الباقي الا اذا اقام البينة على ان الباقي معيب رجل اشترى
بردم فطبخا عده وكسره فوجد منها بعض فوجده فاسدا لا ينفع بها كان
يرجع بمحض الثمن ولا يرد غيرها الا ان يقيم البينة على ما بقي وليس يطبخ في
كالجوز لانه الجوز من واحد اذا كان بعض الجوز فاسدا لا ينفع به بغيره وكل ذلك المذكور
والفقدون والفسق والبعض او في الطبخ والاموال السوفجل لا يرد وغير الوحدة الهاتمي
كذا في صحيحنا وفي نسخة رجل اشترى حمارا فباعه فغاده في المشتري فباعه فاطلع المشتري
غيبا فباعته فرفع الامر الى القاضي فبعت عند المشتري العيب فافذه العيب و هو

على برعد

على برعد لانه اذا قضى على البائع باردين في ان تملك من مال البائع و يستر
المشتري الثمن لانه قضى في الباب ان هذا قضاء على الغائب منه غير قسم
حاضر ولكي القضاء على الغائب ينقد في اكله او يبيع من اجهابا رجل اشترى
دابة او غلاما فوجده بعبثا فباعه فاطلع المشتري فباعه فاطلع المشتري فباعه
يدل على الرضا فانه يرد على البائع لو حضر ولو ملك يرجع بالنقصا هكذا
في الحمار وفي المال رجل باع عبدا او دابة بشرط البرة من كل عيب جازوا له في
العيوب رجل باع عبدا او دابة فقال انا بدي منه كل دابة لم يقبل منه كل
فانه لا يرد في العيوب لانه الدابة يدخل في العيوب اما العيب لا يدخل في الدابة
ولو قال بديت اليك من عيب يرد في عيب واحد وانه وجد عيبين في
المال المشتري اذا انصرف من المشتري بعد علم العيب يرد المالك بطل
في ارضه رجل اشترى حمارا فوجده بعبثا فباعه فاطلع المشتري فباعه فاطلع المشتري
رد بها سواء كانت بكر او نسيب بقصها الرطوي او لا بخلاف الاستحسان وكذا لو اشترى
بشهوة او لمساها بشهوة يرجع بالنقصا الا ان يقول البائع انا ابتعتها هكذا في
الحمار **فصل فيما يرجع بنقصا العيب** ولا يرد اذا اشترى شيئا
فخيب عند المشتري بفعلة او بفعل الا ان ياتي بمادة مما دية ثم علم بعيبه البائع
فانه يرجع بنقصا العيب ولا يرد فانه رضى البائع ان اخذه معيبا بالبيع
الذي حديثه عند المشتري و بغيره كل الثمن كأنه لا يرد فانه اذا اشترى عبدا
بان اشترى ثوبا فقصه بعصفرا او عرقا او اشترى رصا فباعتها فباعتها
شجرا ثم وجد بها عيبا كأنه عند البائع فانه يرجع بنقصا العيب فلا يرد
البائع انا ابتعتها كذا كذا وكل الثمن لم يكن له ذلك وان اشترى طبا فباعه
علم العيب كأنه عند البائع لا يرجع بنقصا العيب وان باع بعينه ثم وجد
عنه ان حقيقته والى توسع في بعض الروايات عن محمد بن داود ولا يرجع بنقصا
لا فيما باع ولا فيما اشترى من ثمنه راية لا يرجع بنقصا باباع و يرد الباقي بحقيقته
التمس باخذ ابو جعفر والبيت عليه الفتوى وان اشترى طبا فباعه فباعه فباعه
علم بعيبه كأنه عند البائع فانه لا يرد الباقي ولا يرجع بنقصا العيب في قول الحنفية وفي

نقصه فاع

ابي يوسف يبيع نفصا العيب في اكل ويدر الباقى مثال محمد بن ابي
 و يبيع نفصا العيب فيما اكل يعطى كل بعض ثم ينفذ عليه العتوى كذا في
 هذا اذا كان الطبخ في دواء واحد و كان في دواءين او في دواءين و دواء
 ذلك فاكل في احد هما و اكل في علم عيب كذا في ذلك عيبا كان ان
 الباقى بخصه من ثمن في قولهم كذا الراشدي و نفصا بخصه ثم علم ان
 كذا كان ان يرد الباقى و يبيع نفصا عيبا بخصه و كذا في قوله
 و اياها فاكل ثم اقر البائع كانه و قد فاه ما كانت كذا في يبيع نفصا
 العيب في الضوى و هو قول ابو يوسف و كذا في الراشدي طحا ما فاكل ثم علم
 ببيع نفصا يبيع نفصا العيب كذا في الراشدي و كذا في الراشدي طحا ما فاكل ثم علم
 ثم وجد بها عيبا فانه لا يرد في قولهم اختلفوا في ارجع نفصا العيب و المختار
 للفتوى ان يبيع نفصا العيب كذا في الراشدي و كذا في الراشدي طحا ما فاكل ثم علم
 بالليس ثم علم بفاه مته فانه يبيع نفصا كذا في الراشدي و كذا في الراشدي طحا ما فاكل ثم علم
 نفصا بالليس لاشترى عبد فاقبى منه يبيع ثم علم ببيع كذا في الراشدي و كذا في الراشدي طحا ما فاكل ثم علم
 العيب ثم علم عيبا لانه قال ان يبيع و منه الاباق و لو اشترى الوارث او الوصي
 يعني في الشرة كذا في كذا لم يرد و وجد به عيبا كان ان يبيع نفصا العيب
 ما اذا بيع العيب بذكر الشرة بغير علم او علم به سقطت كذا في الراشدي و كذا في الراشدي طحا ما فاكل ثم علم
 المشتري فظهر به عيب فوهم كانه لاشترى ثم يبيع بالنفصا على البائع في قول
 ابو يوسف و كذا في قوله الشراج فان علم قبل الذبح ثم اذبحه هو و غيره باده
 او بغيره لا يبيع ثم يبي كذا في قاضيه رجل اشترى جارية و قصها فظهر
 كذا في قوله ثم وجد بها عيبا لا يرد و كذا في يبيع نفصا العيب اذا اراد
 البائع ان ياخذها و لا يرفع النفصا و لو وطئها المشتري ثم علم بعيب فباعها
 بعد العلم بالعيب و قبله لا يبيع نفصا العيب رجل اشترى راضا ليس عليه عيب
 ثم وجد بها عيبا ثم وضع عليها الحراج لا يكون لان يرد رجل اشترى جارية فوهم
 عند البائع ثم قصها فوجد بها عيبا يرد بخصه من ثمن في قول الراشدي و كذا في
 اشترى جارية فولدت عند البائع ثم علم بعيب الحراج فيقول القضا ان

فمنه

قصتها وان شاء كذا في قول الراشدي و كذا في قول الراشدي طحا ما فاكل ثم علم
 منع الراشدي بالعيب و يبيع النفصا و اما الراشدي المتصلة كذا في قول الراشدي
 انه لا يمنع الراشدي بالعيب كذا في قاضيه و لو اشترى عبد و قصه ثم رده على
 البائع بجارية و روية او شرط او عيب ثم ذهب عيبه عند المشتري من المشتري
 نصف الثمن وان ذهب عيبه يعني النفصا و لا خيار للبائع و لو اشترى
 و اقباع بعضها فوجد بها عيبا قال الراشدي و يوسف لا يرد و لا يبيع
 رجل اشترى جارية كان بها عيب و لم يعلم به فولدت عند المشتري فلم يقصها
 الولادة ثم ماتت لاشترى رجل اشترى كذا في قاضيه رجل اشترى حنطة فيها
 عيبا فذهب العيب عند المشتري و انقص كذا ليس له ان يرد و كذا في قول
 رطوبة نجفت عند المشتري و اشترى حنطة رطبة فبعت عند رجل اشترى
 فوجد بها عيبا فادى البائع فقال له رجل تبعا مني فقال نعم بطل مني
 الرطوبة ان يوسف اذا اشترى ثوبا فوجد به عيبا فقال له البائع اذنت
 و يبيع فان لم يشتره و ملك فذه على فقص بطل حقه في الرطوبة و وجد في الراشدي
 المقبوضة عيبا فقال انقصها فانه لم يرح و ردها على لا يبطل حقه في الراشدي
 اشترى عبد فكا بته و لم يرد شيئا منه البدل حتى وجد به عيبا فانه يبيع نفصا
 العيب كذا في قاضيه و لو اشترى جارية على انها مولودة الكوفة فادى
 البصرة فوجد لان مولودة الكوفة افضل و لو اشترى على انها ارجانية فبعت
 و اذا اشترى عذبة بدها فان تعدد يبيع بالنفصا و ان كان بها عيب لا يبيع
 عند الراشدي حنيفة كذا في قول الراشدي و لو اشترى جارية و قصها ثم وجد ان
 زوج فانه يبيع نفصا العيب فان طلقها الزوج بعد ذلك طلاقا بائنا كان
 للبائع ان يشتره منه ما اوى اليه من النفصا و لو اشترى جارية بغير علم
 من اخر فولدت من المشتري الثاني ثم وجد بها المشتري الثاني عيبا كان يبيع
 الاول و لم يعلم المشتري الاول فان المشتري الثاني يبيع بالنفصا على المشتري
 الاول و المشتري الاول لا يبيع على ابيه في قول الراشدي و قال ثم يبيع
 بالنفصا على ابيه رجل اشترى عبد و قصه و باعه غيره فعلم المشتري الثاني

يعيب كانه عند البايع الاول فزده الثاني على الاول بغير قبضه قبل القبض فله ان يفسخ
 الاول لانه يبره بذلك يعيب وعجزه على بايعة لا يبره الاول بالبيع قبل القبض فله ان يفسخ
 الاول بقبضه الثاني رجل اشترى شيئا فوجد به عيبا فقال البايع لم ارده
 اليوم فقد رخصت العيب قال نعم هذا القول باطل ولما ارده رجل اشترى شيئا
 وقبضه فادعى رجل فيها سبيل او قام البينة قال نعم عيب العيب
 ان لا يثبت جميع الثمن وان ارده كذا في نصيب **فصل في سائر**
الغور ولو اشترى شيئا وصار مضمونا فاحضاه وان كان في الغور
 النقص في بركة الرد وكان له بالبيع واللام القضي لاخرية واللام حال الرد
 يفتون بانه البايع ان كان قال للمشتري قيمة شئ كذا او قال شئ ما يدي
 كذا فاشترى شيئا على ذلك ثم ظهر بخلافه للمشتري او حكم الغور وان لم يقض
 الرد وغيرهم فمشتريه لا يفتون بالرد على حال البيع فمشتريه لا يفتون
 اذ وجد الغور وبيده لا يفتي كذا في الحيط الغور يرجع باحد الاخرين
 بعقد العارية فمشتريه لا يفتي كذا في الدافع كالدفع والاحاد قدا اسكت
 اذ العين المساجدة ثم جاز رجل اشترى الدفعة المساجدة ومن الدرع
 والمساجدة فانه الدرع المساجدة يرجع على الدافع بائنه وكذا كل من كان
 في عارية في الدفعة والجهة لا يرجع على الدافع بائنه لان المشتري
 لنفسه رجل اشترى شيئا فوجد به عيبا فادعى رجل فيه عيبا فاشترى
 يرجع على البايع بالنقص ويسلم البايع البايع بالنقص وبقية البايع مبيعا
 كانه المشتري في الحقت واللاحق البايع فانه يرجع ببقية البايع
 يوم يسلم البايع فانه كانه المشتري انفق في البايع عشرة آلاف درهم
 فيها زنا ما هي على البايع فمشتريه وهدم بغيره ثم استحق الدار لم يكن للمشتري
 ان يرجع على البايع الا ببقية يوم يسلم البايع الى البايع فان كان المشتري
 انفق في البايع عشرة آلاف درهم ثم على الحقت واللاحق البايع ثم استحق
 الدار ومثل ذلك يوم التحقق لا يوجد الا بغيره من البايع او كونه
 على البايع ببقية البايع يسلم ولا ينظر الى مكان انفق فيه وان استحق الدار

البايع

ك

والبايع غايب المستحق اخذ البايع الهدم البايع فقال للمشتري ان البايع
 قد غاب وهو غايب قال لا يفتي في البايع فله ان يفسخ البايع
 ويرفع الدار الى المستحق فان حضر البايع بعد الهدم لا يرجع المشتري على
 البايع ببقية البايع انما يرجع عليه اذا كان البايع فاما بائنه المشتري البايع
 الى البايع فهدم البايع فله ان يفسخ البايع فاما اذا هدم فلا يفتي على البايع
 وان حضر البايع وقد هدم المشتري بعض البايع ولا يفتي بعض البايع
 ان يفسخ البايع ببقية البايع انما يرجع عليه اذا كان البايع فاما بائنه المشتري البايع
 فله ان يفسخ البايع فله ان يفسخ البايع فله ان يفسخ البايع فله ان يفسخ البايع
 كل في قول في حصة وفي يوسف في كذا في الردية وروى محمد بن الحسن في حصة
 قول الحسن ان القضي يفتي ببقية البايع ثم يقول للمشتري ان يفسخ
 النقص فانه اطوفت بالبايع سلم النقص اليه بقبضه كذا في حصة البايع
 وذكر الطحاوي ان المشتري اذا انقص عليه البايع سلم النقص الى البايع فانه
 يرجع على البايع بالنقص وبقية البايع مبيعا وان لم يسلم النقص الى البايع
 الا بالنقص وهذا هو الحق في النظر فاشترى رجل شيئا واراهم بائنه المشتري
 المشتري الثاني بانه ثم استحق الدار ووجه البايع فانه المشتري عليه المشتري
 الثاني يرجع بالنقص على بايعة وبقية البايع البايع الثاني يرجع على بايعة ولا
 يرجع ببقية البايع في قول في حصة وعلى رد المشتري جارية وبقية البايع فانه
 فله ان يفسخ البايع فانه كانه المشتري الثاني انما يرجع البايع على بايعة
 الولد والبايع الثاني لا يرجع على البايع الاول ببقية الولد في قول في حصة
 هذا الخلاف اذا اشترى عبدا فباعه ثم فقه ذلك لا يدرى ثم وجد المشتري
 انه عيبا فباعه كالا لا يصح الزايدة قد يعيب العبد عنه بغير عيب كانه ان
 يرجع على بايعة بقبضه العيب ليس للبايع الثاني انما يرجع على البايع الاول
 بالنقص في قول في حصة رجل اشترى رصا ففوسها فوجدت النجاسة فمشتري
 الدار فيقال للمشتري ففوسها فانه كانه قد بغيره بالارض فيقال للمشتري ان
 شئت يرفع البايعة النجاسة فلو غاد يكره النجاسة ان شئت فخذها فيقال للمشتري

سأل هذه الدعوى فافترض رجل اشترى غلاما وقبضه وشتقه بالثبته وقبضه
 ثم انما المستحق لجازته اجازته حتى لا يرجع المشتري على البائع
 وكان المستحق ان يرجع على البائع بالثبته لا ببيع المضي لا يبطل الاحتفاظ اذا
 اجازته فوجب اجازته ويصير البائع وكيل البائع وهذه مسئلة اختلفت فيها
 الروايات طارئة على ما ذهب اليها اصحابنا ان البائع لا يبطل الاحتفاظ بل يبقى
 ما لم يرجع القضي عليه الثمن على ما يبيع عليه القضي كذا في رواية رجل اشترى من رجل
 بالف درهم ونقد الثمن ونقض الدار فاقام في المشتري البينة ان الدار كانت لابن
 تركها بغير ثمن ولا حصة هذا فانه يقضي للمدعي نصف الدار فان كان المشتري بالخيار
 ان يرد ونصف الباقي على البائع رتبة من كل الثمن وان لم يرد رتبة
 نصف الثمن وان كان المشتري صدق اخاه المدعي في النصف فانه يصف
 الثمن ويرجع على البائع بنصف الثمن كذا في رواية رجل ارع دابة لآخر فولدت
 عند المشتري اولاد اتم استحققت الدابة باخذ المستحق جميع اولادها ويرجع المشتري
 بالثمن ونفقة الاولاد على البائع في قوله جميعا كذا في جامع القضاوي وذكر في بعض
 القضاوي رجل اشترى كرماد قبضه وصدف سنيين او كثره او قل ثم استحق
 رجل واقام البينة واخذه بقضا القضي ثم طلب الغلة هل يجب رد اثم الجوا
 فيه يوضع من الغلة مقدار النقص في غارة الكرم مع قطع الكرم واصلح السواني
 وبنا الحيطا وروى ما نقل من ذلك باخذ المستحق من المشتري وهو اشترى بقره
 على انها صلي فولدت عنده اولاد فترتب لهما والنقص عليه بقره البقرة مع اولادها
 ومثل من رتب من اللبن لا يبيع فاسد نيكو البقرة في ضمانه رجل اشترى
 عبدا وبقرة فانقص عليها ثم استحق ما يرجع المشتري على البائع بالثبته ولو ان
 طارئة وكان في يده ثم استحق فليس له ان يبطل البشري بغير اثم حوته لا
 ليس من اثم البائع بل من كسبه فلهما الجواز وحدثت الفقوى على انه ياخذ الجواز
 الغلة هو الاصح ولو اشترى رجل نارا فباعها ففقطه وعاطه قبضا فاقام رجل
 ان القبيص قبضه وقضي المشتري لا يرجع على البائع الثمن لان الثمن الذي اشتراه
 يستحق عليه لانه المشتري كرايس المستحق قبضه كذا في الروايات رجل اشترى ابدا بها

كذا في المستحق

والارضا انما هي فاسد

غلظا

فاعلمنا من حيث انما استحق ما يرجع على البائع بالثبته او المشتري رتبنا
 وحيث ان غلظا فاستحق من المشتري فالمشتري هل يرجع على البائع
 في الغارة فلا ريب ان هذه المسئلة من الجواب وقد قيل لا يرجع لانه البصا
 حصل بغير المنافع اليه والمنافع عند لا تقوم الا بالعقد فالفناء في
 ارضا فتمت فانفق في غارها وتسوية عارها وصرفها ثم استحق ما يرجع
 على البائع ولا يعمل المشتري بالثبته في غارها وذكر في بعض القضاوي رجل
 اشترى ارض حتى ذكر في المشتري مدة فبلغ البصير فادعى فاقام البينة ان
 كانه لا يبيعه من غيره ثاله واخذ الارض بقضا القضي ثم طلب المشتري الغلة
 هل يجب الغلة ام الجواز وفيه باخذ الجواز لانه الغلة رتبة البصير
 على ذلك رجل اشترى شيئا حتى قضى القضي ما لا يخاف من فسخ
 على البائع بالثمن فدفع اليه الثمن فبطلت اثم القضي لانه فللبائع ان يرجع الثمن
 على البائع عند حمله وعليه القضي ومن اني يوسف لا يرجع الا بالاراض القضي كذا
 في جواهر القضاوي **فصل فيما يتعلق بالسلم** يعلم ان السلم يعلم قدر
 وصفته كالكيل والموزون ولا ينقطع من ابدى الناس اذ ابيع من جنسه ولا
 وصفته وقدره واجله واخذ شهر في الاصح وعليه القضي لان مدونه
 عاجل وبما كان يقا به عند العلم او كانا بخلافه مدونه وعندهما يوفيه في كل
 العقود ما لا يعمل له كالمسك والكاور يوفيه حيث شاء فهو الاصح في سلم
 الصغير يوفيه في مكان العقد ولو سلم في الحنطة وزنا دورى حسن ففسد
 له لا يجوز دورى الى الجوز من اصحابنا انه يجوز وعليه القضي لتعامل الناس
 ولو سلم في الفلوس عند اجاز في طارئة او بقره السلم في الجوز وزنا الجوز
 ويجوز السلم في الكاخذ عند ذلك وكذلك رتبة لانه عدد من مقاربت يجوز
 السلم في لالنه او في حنطة عند العمل ويجوز السلم في الحنطة والذيق في ثمن
 اما او في حنطة وزنا يجوز في قول الى يوسف وعليه القضي وما ارض السلم عند
 يوسف وهو يجوز في السلم وعند ان حنطة فيه روايات وذكر في السلم انه يجوز
 فرض السلم ولم يذكر فيه خلافا واذا انقص ثمن السلم فبطلت السلم ولا يجوز السلم

في السلم

الدوس

والا كارع كما لا يجوز في الحكم كذا في ما سبق ولو دفع رب لم غيره الى السلم اليه فيه
طحا به وقال كل ما لي عليك في غايي ورب السلم غايي لثقل الشاخص
والصحيح انه يصير قابض السلم اليه اذا وجد راس المال مستوفى او حاصلا
ذلك قبل الافتراق واستند له كما جازوا ان بعد الافتراق في السلم
استحق راس المال فاجاز المستحق قبل الافتراق او بعده جاز ان لم يجره
و ارام ان كان قبل الافتراق واستند له جاز ان كان بعد الافتراق لم يجز
ز يوافق ويجوز بها جاز قبل الافتراق وبعده وان رده واستند له كما جاز ان كان
قبل الافتراق جاز ان استند له بعد الافتراق فكذلك في قولنا في
و محمد بن المردوداه كثر وقال في بطل السلم بعد الرد ودخل او كثر وقال
ان كان الرد وقيل لا يبطل ان كان كثر يبطل بعد الرد وما دون
قيل ما فوقه كثر وعنه في النصف روايان واهل السلم اليه يوفون وان
السلم ان يكون الزبوف منه واهله فالقول قول السلم اليه مع مينة الا ان
قبض راس المال او اقرانه قبض حقه او اقرانه استوفى حقه في راس المال فحسبه لما
يقض قول السلم اليه ولا يقبض اليه ارام ثم ادعى انه ردها زبوا قبل قول
ادعى انها مستوفى لا يقبض وان قبض ولم يوفى ثم ادعى انها مستوفى قبل
ولو رده بعد القبض مستوفى فقال رب السلم هي و ارام لكنها ثبت راس المال
و ان عليك ثلثا السلم وقال السلم اليه في نصف راس المال وعلى نصف السلم
كان القول قول السلم اليه وان وجد بعض راس المال زبوا بعد الافتراق رد
ثم اختلف في قول الرد وعنه في الرد كان القول قول السلم اليه في حصة
يعنيها ب ارام وقبضها ثم وجد الحصة عينا ارد استردا والمشتري في حصة
في قدر الرد وكان القول قول الباع الحصة رجل سلم في حصة فجاء في السلم
وقال هي حصة وقال السلم هي روية قال القاضي يربحها الرجلين يزف
ذلك فان لا حصة يعين بقولها عند حصة كذا في ما سبق **فصل**
في بيع الوالد على الولد او امرأة اشترت لولدها الصغيرة صيغة
ان لا يرجع اليه على الولد جاز استحسانا او يكون الامم مشترية لنفسها لا على

الولد الصغير

لولدها الصغيرة ثم نصية حصة لولدها الصغيرة وصلة وليها ان منع الصنف
عن رد لها المدة باعت مناع ردها بعد مائة وزعت عنها وصية في
اولاد صغار ثم قالت المرأة بعد مائة لم يكن وصية قال ابو بكر بن فضال
المرأة على المشتري وبيعها موقوف الى بلوغ الصغار او ردها بعد بلوغ
انها كانت وصية جاز بيعها ان كذبها على رجل يبيعها كذا في ما سبق او بلغ
عاقلا ثم حق بعد ذلك فباع الاب ما لانه دام جنة حشر جاز نصف
عليه بعد شراعه ان حصة الزوجية وبعدها بعد سنة كاملة وفي رواية عن ابى
نوسف بعد يوم وليلة كذا في ما سبق رجل باع عقالا وصيغة لولده الصغيرة
القيمة او بعين يابلا لانه كان الاب محمدا عمة الناس واستمر جاز بصفة لا يكون
لولده يبطل كذا البيع بعد البلوغ لكنه يطالب من عمن ولده فان قال الاب
صناع الثوب انفقته عليك ذلك نفقة مثله في تلك المدة يقض قوله
وان كان الاب فاسقا لا يجزيه واما من ان ينقض بيعه اذا بلغ الا انه يكون البيع
غير للصغيرة فانه الاب اذا كان محمدا او مستورا فانه يبرأ منه مائة البيع على
لغيره في خلاف ما اذا كان فاسقا وان كان الاب غير العقال او خيل فذلك
الجواب لا اذا كان مفدا في جوار بيه ورواية ابو بكر بن ابي
الشن وبيع على يد رجل صيانة لال الصغير وفي رواية لا يجوز بيعه الا ان
غير للصغيرة وذلك ان يبيع في النصف فتمت وعليه الفتوى كذا في ما سبق
رجل اشترى لولده الصغيرة ثوبا او حاد ما ونقد الثمن من مال نفسه لا يرجع اليه
على ذلك الا ان يشهد ان اشتراه لولده ليرجع عليه وانه لم يقصد الثمن حتى مات
المن من تركه لانه من عليه ثم لا يرجع حصة الورثة كذلك على هذا الولد
المستلم يشهد ان اشتراه ليرجع بالثمن ان اشترى لولده الصغيرة ثوبا او ثمن
ثم نقد الثمن في القبايل يرجع على الولد في الاستحسان لا يرجع قال جين نقد الثمن
لا يرجع على الولد كان الامم يرجع على الولد الاب الوصي اذا باع عقالا للصغيرة
قال ابو بكر بن فضال ان رأى القضي يقض بيع غير الصغيرة كان نقضه كذا في
خاتمة **فصل في بيع الوصي وشراؤه اذا باع الوصي الى الشريك القضي**

جازة كان هذا القضي بالذي جعله وصيا ولوا الرضى رجل اشترى بالثمن
 شتا فاشترى الرضى لو كان لا يجوز ولا اشترى الرضى بال الثمن نفسه جازة في
 الحقيقة اذا كان حيز الثمن وتغير الخبر في غير العقار قال سبل لا اشترى
 لانه يبيع مال نفسه بالثمن ما يواى فيه عشرة عشرة وان اشترى نفسه
 ما يواى عشرة بخمسة عشرة وتغير خبره في العقار عند البعض اشترى
 بضعف القيمة لانه يبيع بالثمن بضعف القيمة كذا في التبيين ايضا الفتوى
 ذلك في الحكم ببيع الرضى بال المصغر نفسه ان كان في نفع ظاهر بخلاف تغير
 انه يبيع الرضى ما يواى عشرة بتسعة او ثمانية ويشترى ما يواى تسعة
 هذا في الرضى لا في الرضى القضي فلا يملك في الكتاب لو اشترى ببيع كل
 ثمانية كذا في الشارع والعوض والعقار اذا كان الزنة صفرا عند سلف على قول الثنا
 لا يجوز للرضى بيع العقار الا باحدى الشرطين احدهما ان يرغب لاني
 ثمنها بضعف قيمتها او يخفى ج الصغير لثمنها بنفسه ويكون على الثمن دين
 وفاء لانه لا يثمنها او يكون في الزنة وصية وسنة يتحلج الى ثمنها الى ثمن
 او كان خراجها ولا يفرق او شراها بغير ثمنها على ثمنها او كان العقار خاوتا او
 يرد ان ينقض ويسند في الخراب فيزيد يبيع العقار بمنزلة العوض كذا في الصحاح
 وفي محله انما يجوز بيع العقار باحدى الشرطين التثنية اما ان يرغب المشتري بضعف
 قيمتها عشرة بخمسة عشرة والمصغر حافة الى ثمنها او على الميت من الوفاء لا
 بهذا ان لم يكن في الزنة دين ولا وصية فانه يبيع المنقول ولا يبيع العقار ولو
 خفي هلاك العقار واختلف الشارع فيه وانما صح انه لا يملك بوجه وفي التقي
 اذا كان على الميت دين فبيع العقار جازا للمنقول عند الحقيقة وعند الوفاء
 ان نكح الميت في العوض ما فيه وفاء بدينه فبيع الرضى العقار اطلاقا وكان
 الزنة منقول بالدين في العوض ببيعها مطلقا بقدر الدين او اياه على الدين
 وفي العقار قد ذكر ان كانت الزنة بعضهم صفرا وبعضهم كذا في الكبار
 عينا والة خالصة عن الدين وعن الوصية فانه يبيع المنقول ومن العقار يبيع
 بخصه الصفار وصحة الكبار على خلاف وان كانت الزنة منقولة بالوصية والدين

ان كانت منقولة بالدين

ان كانت منقولة بالدين يبيع العقار والمنقول وان كانت غير منقولة
 يبيع بقدر الدين من العقار والمنقول بالاجماع وان كان الكبار وصدا ان كان
 الزنة خالصة لانه يبيع حصه الصفار من العقار والمنقول بالاجماع لو باع
 الزنة لعقضاء الدين والدين غير محيط بما يبيعه في الكل عند الحقيقة
 وعند من لا يجوز في الزيادة على قدر الدين وعليه الفتوى كذا في الفتاوى
 وقاضيا **فصل في الميتات** وفي الفتاوى رجل طلب في اخر
 وراهم رضابده ووارده ببيع المستوفى من صفات المفوض عشرة وسلم اليه
 ثم باع المفوض منه ثمانية عشر محرزا وانه تقدم الشرط بينهما والاحوط ان يقول
 المستوفى كل شرط او مقالة كان بيننا فذكرته ثم باعه وفي الفتاوى صحاح
 اذا كان الشارع للمفوض فانه كما في المتعلق للمفوض ليس للمفوض شي ويدر
 ان يوفيه عشرة عشرة ثلثة عشر الى رجل فانه المفوض يبيع من المستوفى بسبعة
 ثلثة عشر وسلم السبعة الى المستوفى ثم اشترى المستوفى ببيع السبعة اجنبي
 بعشرة ويدفع السبعة الى الاجنبي ثم اشترى ببيع السبعة المفوض بعشرة وياخذ
 منه العشرة ويدفعها الى المستوفى فيبدأ الاجنبي بالثمن الذي عليه المستوفى
 ان المفوض بعشرة والمفوض على المستوفى ثلثة عشر في ثمن السبعة الى رجل في الزكاة
 رجل على عشرة وراهم فانه لا يجوز له ان يبيعها الا بثلثة عشر ثلثة عشر ثلثة عشر
 منه ثلثة عشر فمناعا ويقبض الشارع منه وفيه المتعلق عشرة ثم يبيع ثلثة عشر
 عشرة الى الستة الثمانية لا يجوز ان لا يباعه عشرة ونصفا او اقل الا بقبض الثمن
 احد عشر ونصفا المستوفى فيقع الخبر عند الحرام على قول صاحبيه مثل ان يرد في
 رسول صلى الله عليه وسلم انه اذا ركب ذلك قال سابع ببيع العينة في راتنا فبيع
 الذي يجري في راتنا **باب الجارات** ولو اجره على ثمن كذا
 ثم قال اذا جاز الشهر فقد بطلت الاجارة قال الفقيه ابراهيم البشير قال لا يصح تعليق
 اجارة على الشهر لا يبيع بغيره في شهر في الشهر وغيره من الاوقات وسنة التقي
 البطلان الخبر لا يجوز له ان يبيع الا في الشهر في قال بعض شايخنا اضافة الضم
 الى العقد وفيه من الاوقات صحيح تعليق الضم على الشهر وغيره كذا في الفتاوى قوله

وذكرهم في تعلق الخط بالشرط المتعارف حاشية قال في شرح جامع الصغير
اذا قال الخطاط ان خطت اليوم فقلت في ذلك ودرها فان خطته عندك ذلك
فان الخطاط قال لصاحب التوبة انا اعد وما خطته فخطت عندك
فانه يجوز ذلك كذا في فاضل رجل قال الغيرة اجرتك داري هذه غيرة رجل
من غيرة الى ثلثة ايام فجار العذر واد المستاجر لا دلالة في بيع الاجارة الثانية
وفي رواية ليس ان يبيع ان يبيعه عليه الفتوى ولو كانت الاولى مضافة الى
العذر لم يبع منه غيره فيه رواية ليس لا يبيع قبل محي الوقت في
رواية اذا لم يبع او قبل محي الوقت يفتد البيع ويطلب الاجارة عليه الفتوى
ثم اراد ببيع او بيع في المحبة قبل محي الوقت للاجارة على حالها وان عانت
بملك مستقلا لا نفوذ للاجارة واذا اجر رجل اجارة باجرة من رجل من غيره
لا يفتد للاجارة الثانية في حق الاجار ولو اجر ثم يبيع من غير ان يبيع في حق الاجار
ولو اجر دونه من رجل ثم اجره من غيره وسلم له الاول وادان بغيره الثانية للاجارة
اكثر من الاجارة فقلت بنية عليه ولا يقبل بيتا لاول على الثاني لان بنية
امانة فلا يكون خضا للمدعي ولو اجر ثم يبيع وسلم له المستاجر ودعي للاجارة فقلت
بنية على المشتري وان كان الاجار غايبا لانه المشتري يدعي ملك لنفسه فكان
خضا لكل من يدعي حقاني ذلك الغيب وكذا لو حرج المالك ذكر مسئلة الرهن
الزيادة في الاجارة في المحض ولو اجر من غيره ثم يبيع من غير ان يبيع المستاجر
يبيع البيع اختصه فيه الصحيح انه لا يملك الفسخ كذا في فاضل رجل قال الغيرة
اجرتك داري هذه يوما واحدا دونه غانا يسكنها كان عليه اجرتك في يوم
واحد والباقي يكون بجانا لانه صرح بشي الاجارة فيما سوى اليوم من غضب
من رجل دارها المعضد فقلت لدار داري ما خرج منها الا ما في عليك كل
شهرية ودرهم قال محمد ان كان الغيب جازا فاقام المعضد منه اربعة بعد سنة
ايجاله يقضي لداره ولا اجاله وان كان الغيب مقرا لها للمعضد منه فخرج
ومنك زعانا يلزمه ما في فاضل رجل كثر في داره سنة الف ودرهم فقلت
السنه قال رب الدار فزعتها اليوم والآن في عليك كل يوم بالف درهم فقلت

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

في البيع

المستاجر

والمستاجر قوله بالدار قال محمد يلزم ما في من الاجار قال هشام قلت لعمرو
تجعلها في مقدار ما يقبل منها باجر مثلها قال نعم اجعلها باجر مثلها رجل
استاجر حانة ما قبل شهر فمات في اليوم فقلت له ان قال له صاحب الحانة
ان رضى كل شهر خمسة درهم وان قال له فخرج الحانة فقلت له ان رضى
ولكنه سكت في يلزم كل شهر درهم لانه لما سكت فمات في ذلك فقلت له
المستاجر ما ارضى بحت وبكى لا يلزمه الا الاجار الاول ارضى اذا كان يرى نعم
كل شهر اجرتي فقال صاحب الغنم لا ارضى غنمك بعد هذا ان يعطني كل يوم
درهم فلم يقبل صاحب الغنم شيئا وترك الغنم عنده كان عليه كل يوم درهم رجل
استاجر رجلا ليعمل ارضه فمات فقلت له ان رضى كل شهر فمات فقلت له ان رضى
فقال الرجل الاجار عملك فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى
باع دمي لارض فقال المشتري للاجير عملك فانا اعطيتك الاجار فقلت له
عمل الاجير في حياطة المستاجر يكون الاجار في ثمة الميت يسمى بالحيث الوحي
والمشتري يكون الاجار المثل اذ لم يبيع الاجار فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى
فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى
فانه يكون بعته من ولو قال المستاجر من بعته فمات فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى
لمثل لا يرد على عشر من ولا يفتد في عشرة ولا يفتد في عشرة ولا يفتد في عشرة
المستاجر كذا في فاضل رجل استاجر ارضا فزرع فيها ثم مات المستاجر فقلت
ثمة الاجارة كانه على دونه ما في من الاجار الى ان يدرك المزروع في الاجار
يقال ان شئت فقلع الزرع في الحال وان شئت فانه كسب الاجار من ان كان
فقلت لصاحب الارض اجعل مثل الارض ويطلب للاجارة بوقت الاجار فقلت له
فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى
فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى
الاجل ان يزرع المستاجر الثاني في بعض الروايات يلزم باجر الشهر الثاني او الثاني
فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى فقلت له ان رضى
موا لا يستغل بيزه اجارتي في سوا استاجر غانا او دارا راضا عليه الفتوى كذا

الاستقبال

في فاضل

فقلنا بغير الجارة ووجب الاجر للعلم بحيث لو منع الوالد عن اعطائه
 حبس فيه لم يكن بينهما شرط بغير الوالد بتطبيق العلم وارضاهما على ان
 على تعليم الغفلة بطلان كذا في ما سبق وفي المحيط النجاشي في زماننا بيع الجارة لتعليم
 كذا في الجارة اس بكذا في صدر الشريعة رجل دفع غلاما الى حائك على ان يقوم
 الاستاء منه معلوما في تعليم السج على ان يعطى الاستاء ليعمل كل شهر ودرهما
 جائز ويكون ذلك جارة للعلم ولو دفع ولده او غلاما الى سائس ليعمل له علم او لم
 احداهما الاجر على الاستاء وعلى المولى على العلم على خلاف فطلب الاستاء
 من المولى وطلب المولى اجرا لولده العبد من الاستاء وقال ابو بصير ذلك في العلم
 والعادة وقال شمس المائدة العشرى كانه شيخنا الامام يقول عرف بارنا في
 التي تعلم فيها بعض ما كان متوقفا على تعلم نحو علم نجف الجواهر في ذلك
 يكون الاجر على المولى ان كان سمي فاسمى فانه لم يكن فاجر المش عليه لكسنا و
 يكون من جنس ما يجب الاجر على الاستاء منه فاصبح رجل استاء جليين
 رجل له هذه الخشبة التي منده به رجم فخذ احداهما قال كذا نصف ورجم
 في النصف او لم يكونا شريكين قبل ذلك في العمل وكذا لو استاء جهازا
 او صوفية رجل دفع الى رجل ثوبا فقال له بعد عشرة فزاد فبيني وبينك قال
 ابو يوسف ان بعد عشرة اول سبعه للاجر له وان بعد باثني عشرة او اكثر عشرة
 اجر مثله وقال جرير مثله بالغا بابلغ فانه لم يبع او نهب في ذلك يعني لانه على
 بحكم عقد فاسد فيمنع النش والفتوى على قول ابو يوسف لانه لم يجعل له جعل او
 باعه بعشرة كذا في ما سبق رجل قال لدا لال ببع صنعتي على ان تكون من الاجر فاعيد
 بها لانها مفسدة لال اخر ليس لال ولا رشي وهو التحسب عليه الفتوى كذا في
 المحيط ولو دفع بقره على ان يكون ما حصل من الولد والابن وسمن بينهما ذلك
 كله لصاحب البقرة وعبدية من العلف واجر مثل الحافط او على هذا لو دفع حافة
 ببع البقي على ان يكون الفرج بينهما بحيلة في تجوز هذا المصروف ان يبيع نصف
 من الدفع اليه الثمن معلوم ويسلم البقرة اليه ثم ياجره بان يتخذ منها الصل وسمن
 فذلك فيكون بينهما كذا في البزار في القاضين اجارة المشاع فيما يقسم لاشهر

في

علم

فائدة

فائدة في قولنا في حقيقته وعلية الفتوى وقال صاحبنا يجوز **فصل**
 في مسائل الاجرة المشتركة في الحماي والنيابي ولو دخل الحمام ودفع الثوب
 الى صاحب الحمام ليحفظ فضاع لا يضمن اجماعا لانه مودع الا ان يشترط اذا
 الحفظ اجر فحينئذ يكون على الاختلاف لا يضمن عنده ايضا والختار في الاجرة
 قولنا حقيقته وقيل بغيره قولنا ايضا وعلية الفتوى كذا في ما سبق وذكر في المحيط
 انه ينظر ان كان الاجر صالحا لا يجب الضمان وان كان بخلاف ذلك يجب الضمان
 او من بينهما وان كان منسوبا الى المحال يجر بالصلح وعندهما يضمن الا ان يكون الثاني
 اجير الحماي ياخذ منه كل يوم اجر معلوما لهذا العمل لا يكون ضمانا عنده كل غنبة
 تخلفه الضمان ولو دفع رجل دخل الحمام ووضع ثيابه عنده الحماي كذا في المحيط
 وقيل لانه شرط عليه ضمان الثوب اذا تلف فلما خرج منه حمام لم يجد ثيابه
 الحماي عنده الضمان على قوله ما قلنا به وما على قولنا حقيقته لان عنده الاجرة
 انما لا يضمن اذا لم يشترط عليه الضمان اما اذا شرط كان ضمانا كذا في الحماي وفي النزال
 قال ابو الليث الشرحا وعدم الشرط سواء لانه ايمن وشتره الضمان على الامين باطل
 وبه يقتضي رجل دخل الحمام ووضع ثيابه في الحمام وحسن حمام براه وينظر اليه فلما خرج
 لم يجد ثيابه كان ضمانا قال جرير ان وضع الحماي اوراقه عنده رفع ثيابه
 ضمانا وقال ابو القاسم لا يضمن الصحيح قول جرير من لانه ذلك استحقاق
 عادة وكذا لو جاء رجل ووضع ثيابه عنده جالس فيها ذلك الموضع ولم يضمن
 للحا لاس حفظا ولم يضمن للجالس لا يضمن عنده ولم يضمن ولم يرد فمردعيه
 كان ضمانا كذا في ما سبق وفي جامع المصنفين قال الحماي ان وضع ثيابه في الحمام
 الى موضع فوضعه ثم رجع رجل فلم يجده الحماي لما طمأنه المالك فترس الحماي في
فصل في الحماي ما جع الله رجل استاء جهازا لا يرضى ليعمل له زق
 سمن الى موضع كذا فقال الحمام للاستاء رجل على زق فحمل مع الحماي ورفع الزق
 ما فيه لا يضمن الحماي لان الزق اقام في يده لم يسلم الى الحماي وان حمله ثم انما يبيع
 يحمل في بعض الطرق ثم استأجره الزق في رفعه فوضعه على ظهره فرفع
 من الحماي لانه في ضمانه وباعائه رسل الى ما صار الزق سلم اليه فلا يبره عن الضمان

43

واذا ارعى بذلك ضمن ارعى ولا يملك على المدفع عليه ان شرط ارعى له لا يجرى
 مع الغنم غيره صح الشرط لانه جعل له اجرة واحدة في رعي الغنم ثم صانع
 الغنم شاة وسال صاحب الغنم ان شاة ابن ذلك فقال لا علم بصنعك لان
 العلم بقصد منه وكذا البقار والارعى اذا نام حتى صانع بعضها وان نام مضطجعا
 ضامنا وان نام جاسا فان غاب البقر عن يمينه كان ضامنا والافلا والارعى
 من البقار يكون ضامنا اذا استاجر رعيها او بقار او قال استاجرته رعي
 غنمي مدة سنة كل شهر يكذب يكون الرعي اجرة مشتركة الا اذا صرح بان قال على ان
 معها غنم غيري فحينئذ يكون وحده وان ادرك العقد على لثة او لسان قال استاجر
 شهرا بكذا الرعي غنمي كان اجرة جدا لان يترك جها ما هو عام اجرة مشتركة بان قال
 على ان لك مع غنم غيري فحينئذ يصير مشتركة فاضحى ارعى البقار اذا
 ضرب شاة دفقا عنها او كسر جملها ذكر في الامل انه يكون ضامنا وقال شيخنا
 هذا على قياس قول الرعي حليفة ما على قياس قولهما ان ضربها في الموضع المعتاد
 ضربا معتادا ينبغي ان لا يكون ضامنا وسالوا لعلك الضرب المعتاد ان
 المول عند الكل مستغلة لانه يضمن عنه الكل اذا ضرب باذن صاحبها وامانته لانه
 ان ضربها ضربا معتادا في الموضع المعتاد فلا يضمن في قولهم وان ضربها في غير
 المعتاد يضمن في قولهم وان ضربها بغير اوصافها في الموضع المعتاد يضمن ايضا
 عنه وعن غيره لانه يضمن كذا في فاضل رجل استوج على حفصا حان فترق
 فترق شتى قال الفقهاء بوجه عفو ابو بكر السلمي لا يضمن الحارس للجار من
 يحرس الابواب اما الاموال المحفوظة بالبيت وهي في يد مالك او غيره مما لا يخفى
 قال في حارس السوق اذا كان يحرس للمالكين فلو تلفت ماله لم يضمن له
 شئ في الحارس لانه بمنزلة الاجرة المشتركة الصحيح ما قال بوجه عفو كذا في فاضل
 والاجرة المشتركة لا يضمن مالك في يده بغير صنعة عنده وعنده صاحبها يضمن
 والفتوى على قول الرعي حليفة كذا في فاضل وفي الاجرة المشتركة عليه رعي لا يلاذ
 الحادثة هي شاة او بقرة في يد الراعي المشتركة فلو تلفت في العلاء لم
 يضمن عليه رعي لا ولا الحادثة الا ان شرط عليه جامع الفتاوى **في القصار**

ع

الاجرة مشتركة

الاجرة مشتركة

الاجرة المشتركة هو الذي لا يمتنع الاجرة حتى يعمل كالمقصر رعي مشتركة كالانه
 يعمل للعامة اامين في السكعة يعني اذا ملك المتاع في يده او في يدي غيره
 بلا تعدد عمل فيه لا يضمن عنده بغير اختياره وعليه الفتوى وقال لا يضمن لكون
 من استأذنه لا يرجع على تلميذ بما عمن لانه اجرة خاص في حقه وفي الخط
 فيما اذا كانت الاجارة صحيحة وان كانت فاسدة لا يضمن اتفاقا لان
 العين حينئذ يكون امانة وانما لم يضمن عنده اذا لم يشترط عليه الرعي وان شرط
 يضمن لو ملك عنده يضمن اتفاقا كذا في الجامع وذكره الخانية والشمسية
 على انه لا يضمن بوا شرط الرعي او لم يشترط وفي الظاهرية اعتبار المتأخرين على
 نصف القيمة لهما ان الحفظ مستحق عليه كالتصلي او لا يمكن العمل الا به فاذا
 ملك بسبب يمكنه الاخرة اذ عني كالمردع باجره يضمن كذا في الجمع
 دفع الى قصار ثوبا ليقتصر به بغيره ففعل القصار ذلك ثم تلف فقال
 رب الثوب ليس هذا ثوبي كانه القول قول القصار اامين مع يمينه في قول
 الرعي حليفة وكذا لو كان القصار يدرعي والثوب لان في قول الرعي حليفة
 القصار اامين وكذلك كل اجرة مشتركة والفتوى على قوله كذا في فاضل
 رجل دفع الى قصار ثوبا ليقتصر به بغيره ففعل القصار ذلك ثم تلف فقال له
 دفعت ثوبك الى رجل ظننت انه ثوبك كان القصار ضامنا وذكر ان القصار
 لو دفع الى صاحب الثوب ثوب غيره فآخذه صاحب الثوب على ظن انه لكان
 ضامنا وان كان صاحب الثوب يرسل الى القصار رجلا ليأخذه فآخذه في الموضع وكان
 للقصار لا يضمن الرسول وان كان بغير القصار كان لصاحب الثوب الثوب الجانبا وان
 شاة من القصار وان شاة من الرسول فان القصار لا يرجع على الرسول انصار
 القصار فآخذه في كانه ضامنا وكذا اذا عهده فخرق وان جعل ذلك اجرة
 القصار ولم يتعد العناد لا يضمن للاجر يضمن للاستأذنه كذا في فاضل اذا
 القصار رعيها فان تلفت فآخذه في ثوب بغير فعله فمن عنده كذا لان هذا
 مما يمكن الاخرة اذ عني في الجملة وانما لا يضمن فخرق الغالب الذي لا يمكن الاخرة
 عنه ولا يمكنه عن خطايه وعن الرعي حليفة لا يضمن ما ملك بغير صنعة لو

القصار ثوبا على رجل في الطريق يخفف الثوب فحدث حرق في رجله
 على سائر الجمل وانه القصار قصار استعار الثوب في ذوق الزينة
 وحرق الثوب ولا يدري انه حرق منه ذوق القصار وذوق صاحب الثوب
 انه القصار يعني جميع القصص عند حرق فيصنف اليها عدة من حرقه في
 وكذا صاحب الثوب اذا اراد ان اخذ ثوبه من القصار فتمسك به
 فحذبه صاحب الثوب كانه على القصار مضطرب حرق كذا في فاضل
من الخياط والساج والدلال رجل في الساج كرايا بعضه
 فحرق ذلك في الساج ذكر في التوازل على حرقه صاحب الساج كل الثوب
 لانه المنسوج مع غير المنسوج بحكم الاتصال فحرق واحد وهذه هي
 اذني فها على قول الى يوسف وكذا من هارجل دفع الى خياط كرايا
 قميصا وبنى قطعه منه كرايا من حرق قال لا يصح الخياط ومن هارجل دفع
 الى صراف فبقي في حرقه من الثوب في حرقه قال لا يصح حرقه في حرقه
 لا يصح رجل دفع الى الساج ثوبا لا يصح كرايا فحرق الساج
 اجبر حرقه في هذا الاجبر قال لا يصح كرايا في هذا اجبر حرق الساج الدلال
 يعني واحد منهما انه لم يكن الثاني اجبر الدلال ضمن الاول عند الكل ساج حرق
 كرايا بيتا لطاره حرق الساج قالوا ان كان الموضع الذي ترك فيه كرايا
 مما يحفظ فيه الثوب لا يصح وان كان مما لا يخص فيه الثوب لا يحفظ وحق
 صاحب الثوب لا يصح ايضا والا يصح رجل قال الخياط انظر الى هذا الثوب
 فان كان في قميصا فاقطعه به ثم وقطعه فقال الخياط نعم وقطعه ثم قال
 بعد القطع انه لا يكفيك ضمن الخياط فتمت الثوب لانه اذا اذن بالقطع
 الكفاية ولو قال الخياط انظر اليك في قميصا فقال الخياط نعم فقال
 اقطعه فقطعه فاذا هو لا يكفيك لا يصح الخياط شيئا لانه اذا اذن بالقطع
 مطلقا اذن قال الخياط نعم وقال صاحب الثوب فاقطعه او قال اقطعه
 كانه ضامنا اذا كان لا يكفيك لانه على لانه لا يترك في الساج
 حصارا ليضع له طعنا في ولينه فاف الطعام فاحرقه ولم يطعمه كان

فيصنح بختا به يده ولولم يفده الحجاز شيئا وكل من ركب الدار اشترى
 راوية منه ما واد صاحب البعير فادخلها الدار فاق البعير فخر على القدر فحرقها
 واف الطعام لا يصح صاحب البعير شيئا لانه ساق باء صاحب البعير
 على الحجاز فيما انه لانه لا يفده وكذا الوسط البعير على ولا يصح حرقه
 الدار فقتله لا يصح صاحب البعير الحجاز اذا هلك البعير في يده لا يصح
 اجبر حرقه فلا يصح هلكه علقه ولا يصنع وكذا الدلال اذا دفع
 الثوب الى رجل ليده فيشترى به فذهب الرجل الثوب في يده ولا يصح
 الدلال لا يصح لانه اذا دفع هذه الدفع عادة كذا في فاضل دلال دفع ثوبا
 الى ظالم لا يمكن استرداده منه ولا اخذ الثمن يعني لانه كان الظالم معه فاد
 كذا في القنينة رجل دفع الثوب الى لار من فاعاد الدلال الى رجل على سوج مثله
 فحرقه لم يصح هذا اذا اذن لالك الدفع بالسوم ما اذا لم يكن حرقه
 قال وكيل البيع بعنه وكذا من رجل لا عرفه وضاع الثمن قال لا يصح الدلال
 معروف ويده ثوب يتيقن انه مسروق فقال رد ثوبه على من فقدته منه
 لو ثبت رده فحرقه كرايا صاحب الغاصب قال رد ثوبه على الغاصب
 الدلال السعة وافخذ شيئا لاجل الدلال لانه ثم استحق المبيع او رغب
 بقضا او بغير قضا لا يستر وكذا في الجاع الصغيرة والعضولين وذكر
 بعض الفقهاء في رد ثوبه الى الدلال شيئا عما نوصعه في مكان من ليس له عبادة
 ولا يبره شره ففصل يصح وان كان يبره شره فحرقه او لير به غيره
 وهناك المتاع في يده لا يصح **فصل في الحفا** رجل استأجر
 وبين مكانة الحفا وعمها دمر يدها باء معلوم هار فان حرق بعض اشترط
 فاستقبله من كان يمكن الحفا مع ذلك لانه يشق عليه العمل الجليل
 وكذا لو طهر الماء في البئر قبل ان يبلغ ما احره فان كان يستطيع الحفا مع ذلك
 وان كان لا يستطيع يكون عذر كذا في فاضل وفي العمل قال ولم يذكر في الدلال
 هل يجب اجرا حفا ورايت في نوادر خمس اشياء ان يجب في بيت البتار
 كان الخياط في الخياط كانه من ملكه في يده لانه لا يجب له وان كان ذلك

ولا يهون به ذلك اجماله حتى يفرغ منه وسلم اليه قال الحسن بن زياد اذ اذه
 موضعا في البحر ليخفف فيها بينه فموتته له ما لو كان في يده ومعه وهو قاتل
 الى حقيقة لانه ثبت به عليه بالثبوت وعن غيره لا يصير ايضا الا بالثبوت
 وهو الصحيح وفي فتاوى لقاضي ايام اذا استقبل الحفار في حفرة في القبر
 لا يزدله في اجماله لا ينقص من اجماله بسبب ليس لكما في ولو شغل رابع
 في حبل بكرا والسهم بكرا في الماء بكرا **فصل في الحجامة**
والختان وفي الختان اذ اجمعه الحجامة في موضع البطار او في الختان فيات
 يعني لكي هذا المبدأ في موضع الفحل اذا جاز قطع الحشفة ذكر في
 اثبات فاعليه نصف بدل النفس فان يرى في حال بدل النفس في
 شغل الطحاوي لو قطع الحشفة فاعليه نقصا من ولو قطع بعض الحشفة لا
 قصاص عليه وفي الفتاوى الصغرى تحت حكومة العدول في الحكم الكمال
 اذا اصاب الدماء في عين رجل فذهب من دمه لا يضر كالحجامة الا اذا غلط ولم
 يتركه ما يجب عليه وقيل تحت حكومة العدول فانه قال رجل ان ليس له حال
 رجلا يهرأه لا يضره ان كان في جانب الكمال واعد في الجانب الاخر ان كان
 وفي النوازل لو قال الرجل الكمال اذ بشرطه لا يذهب البصر فذهب البصر
 وفي الكمال لو ارجح ما انه يقطع منه فقلع ثم اختلفا فقال اذ يقطع
 غير هذا السن وقال الحجام اذ يقطع هذا فقلع فورا لا يضر ولو قطع ما اذه
 لكي من اجل هذا السن فيا يقطع لا يضر **فصل في اجادة الدابة**
والصبي فيما يجب وما لا يجب رجل استاجر دابة ليطعم بها كل يوم بدينار
 ما يطعم من الحنطة او الشعير ونحو ذلك انه يجوز ان يبيع مقدار ما يطعم منه
 بعض المنج وقال ايام هو مزروده لا يبيع مقدار ما يطعم كل يوم ولا يقوى
 رجل استاجر دابة الى عرفه فاذا دخلها كان ان في بها الى منزله استجارها
 رجل استاجر دابة ليعمل عليها فملا مقدارها رجل ثم اذ وصفت الدابة ان
 عليها شيئا متاعا مع رجل استاجر دابة للمناجاة فبذره فان وضع
 ذلك وبلغت الدابة الى الموضع الذي سماه كان على الاستاجر جميعه المسمى

في حال

البيس

وليس هذا بعيب الدابة اذا اشغل بعض الدار المستاجر بمتاع نفسه فذلك
 الموضع الذي اشغل صاحب الدابة الا جاز في ما يضيء رجل استاجر دابة فبعضها
 كان ان يوجهها او يعيدها او يوجهها هكذا قال في الكتاب وهذا المستقيم
 فيما لا يتفاوت فيه الناس اذ استاجرها اركوب نفسه ليس ان يركب
 غيره رجل استاجر دابة ليعمل بها الى مكان معلوم فركب رجل مع نفسه فملا فغطت الدابة
 بعض من قيمتها مقدرا لزيادة وطريق موفقة مقدرا لزيادة الرجوع الى محل البصر
 فحمل كل من يركب في الركوب في النقل هذا اركب ووضع رجل في غيره الموضع الذي ركب
 ركب على موضع رجل في غيره فبعضه رجل استاجر دابة ليعمل بها الى الموضع كذا
 فركبها في الموضع فوجب له ان يعطيت الدابة من ركوبه في غيره فبعضه رجل استاجر
 رجل استاجر دابة ليعمل في حفرة الى المدينة فحمل الى المدينة فلما انصرف الى منزله
 حمل في الحفرة على كفاه فغير من مخرج فخرج في الطريق وبذلك بعضه فبعضه رجل استاجر
 عليه المخرج فغيره ولا استاجر دابة ليعمل عليها فملا فغطت الدابة من ركوبه في غيره
 يوما الى الليل فكان يحمل الحنطة الى منزله وفي الدابة رجل وضع الحنطة ما يارب
 قال بعضهم بعضه فبعضه الدابة لانه استاجرها ليعمل في ركوبه في غيره فبعضه رجل استاجر
 وقال بوليت لا يضره لان العادة فيها بين الناس اركوب في الموضع حتى يولم لكي في
 عادة لهم كان ضامنا رجل استاجر دابة ليعمل في كذا قالوا ان كان العوف بينهم فلم
 يعملوا في طلوع الشمس الى غروبها فملا فغطت الدابة في كذا العوف بينهم يعملون بين
 طلوع الشمس الى غروبها فملا فغطت الدابة في كذا العوف منهم فملا فغطت الشمس الى
 غروبها اعتبار ذلك اليوم رجل استاجر دابة يوما ليركب في كذا ان يركبها
 من طلوع الفجر الى ان يركب الشمس لا اليوم حقيقة لا بعد طلوع الفجر الى ان
 الى غروب الشمس رجل استاجر دابة ليل فانه يركبها عند غروب الشمس ويتركها
 عند طلوع الفجر الثاني رجل استاجر دابة ليعمل بها استاها فركبها اذ اذه فغطت
 مسجها او رجلا فغطت لا يجب عليه الضمان على المائة الا ان يعلم من ذلك
 الدابة لا يطبق عليها فيض فيمنها اذا عطيت رجل استاجر دابة الى موضع
 معلوم ليعمل بها بنفسه فلم يركبها ركب غيره فبعضه الدابة لا يجب الا بغيره فبعضه

ریزه خوردن افشام کلک اوزره قی ایچ به به باریم استیجا ریدوب اوج کونه بار کیر عوده کونور میوب درونخی کونه کونور
 عوز به دمن درت کونه یوز الخش ای الحاقه قادور اولور فی الجواب اولما ز ایچی اجه زهاب اولما نیکو ایچی
 الور زیاده عده غالف ایضا صبا اولور کیده اولسوردی عی **مسئله** اجه دانه الی موضع بار عده در ایم علی نریخ
 فی یوم ذلک در جمع بعد من ایام زاده در این لانه خالفه فار جمع قبل از اجه بالذهاب خاصه من المعنی احتیالی
 فی الاماره

بعض قيمتها وان ركب بنف وادف غيره كان عليه كل الاجور والحق اذ لم
وان عطيت الدابة من ركوبها بعد ان بلغت المكان المشد ط بعض نصف القيمة عليه
جميع الاجور وان اردت اخف منه او نقل ان كانت الدابة تطبق مثلها او
بعض الناس يضمنونه الزيادة وان كان لا تطبق بغيره جميع القيمة وان اصاب
الدابة ان يضمنه الرديف نصف القيمة كان له ذلك لانه في حق المالك
بضمها ولا يرجع الرديف بذلك على الساجد لانه في حق الساجد عند
الاستعارة وان يضمن الساجد لا يرجع الساجد على الرديف لانه بمنزلة
والساجد دابة ليس بها الى موضع معلوم فحق عليها صغيرة انعطت الدابة كان
صانها كما لو حمل عليها مكانه الصبي عملا اخر رجل استأجر دابة للحمل لم يتي
عليها فسدت الاجارة وان لم ينقص الاجارة حتى حمل عليها سنا حارت
الاجارة ويصير كانه استأجرها لذلك بعد ذلك ولو ركبها او ركب غيره
جارت الاجارة ايضا لانه حمل بينا والركوب ولو فعل بعد ذلك شيئا كما
الادارة اركب انسانا او لا اركب بنفسه ثم اركب غيره لا ولا كان الادارة عملا
ركبه يصير عليها صانها كذا في الثانية والحمل رجل استأجر دابة ليحمل عليها خطه
وزنا معلوما فحمل عليها في الشعة مثل ذلك الوزن وعطيت الدابة بغير قيمتها
عمل في احد الجانبين شعبة في الاخر حنطة فعطيت الدابة بغير نصف قيمتها
وعليه نصف اجها لانه في النصف موافق وفي النصف مخالف وان
يحمل عليها غشة اتقضة حنطة مثل كبل الشعة قال ابو الليث بغير قيمة الدابة
لان الحنطة اشد الشعة وتقل شقين كما لو حمل عليها مكان الحنطة تعددوا
دابة لحمل الحنطة فحمل عليها عدة اذ اج او قطن او تبن او عطبا مثل وزن الحنطة
فعطيت بعض نصف قيمتها فان قلت لا يجب الاجر رجل استأجر دابة ليس بها
فاسكرها ولم يركبها استأجره ليس بها فاسكرها فالحاصل مكانه معلوم فاسكرها
في المص لا يجب الاجر ويكون صانها رجل كثر دابة الى بعدد على ان يعطيه الاجر
اذا رجع من بعد لم يكن لصاحب الدابة ان يطالبه بالكرى ما لم يرجع من بعد ذلك اذ
في الشق او شيئا **نصف فيما ينقص للجاره** تنقص الدابة راعه او استأجر

مجلس عمومی
روزنامه

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين
والصلاة والسلام على
سيدنا محمد وآله الطيبين
الطاهرين

لفظ

48

قطع يده عنه و فرغ الى اجله و زاد الى جميع من قطع العباد و احسنها
 و اوة بعينها الى الجدة لطلب عظيم له ثم حضر العزم تنقضي العباد لا خلافا
 و نعت لوض و قد فأت ذلك الوض و كذا الاستساج طبا قالوا لولا
 و كذا الاستساج حازوا اذ بينا ثم بلاء السوا كان عذر الاستساج و اذ
 موضع معلوم ثم بذل ان يعقد السوا كثرى بلاء السوا كثرى بلاء السوا
 او وض و عجز السوا الاستساج و انما لغيره ثم بلاء السوا كثرى بلاء السوا
 كان عذر و ان لم يترك الزراعة و لكنه اذا ان يزرع ايضا اخرى لا يكون عذر
 و الاستساج عذر له قبل ان يزار كان عذر رجل استساج و انما
 فحسب الله انكم لم تسمعوا ما كان له بفتح العباد و ان لم يفتح في بعض
 كان عليه اجرا انما كان عليه ان يزار عذر فزرع فيها شيئا و ان كان
 على ذلك بوجه الوجه لاني عليه و كذا السوا ينقطع الماء و لكني سالت فيها الماء
 حتى يخرج من الزراعة و قد اجاب عليه رجل استساج و انما فاقطع الماء ان
 ان في نسق ما انما الماء القطر القطر ايضا لا اجاب عليه رجل استساج و انما
 فحسب الله انما بزرعها فحسب الله انما بزرعها فحسب الله انما بزرعها فحسب الله انما
 رضى ما و انما فاقطع ما و كان له ان يزرع في حقت السنة لا باطل على الاستساج و ان
 الماء و يطحن نصف الماء و يطحن كذا الاستساج ان يزرع ايضا في طحين كان ذلك
 وليس له ان يزرع ذلك لانه رضى العذر الذي يكون منه قبل الباطل و ان
 دين لا دنا له انما الاستساج و كان له الدين طبا فانه لم يكن و لكني صرت
 او بالدين على نفسه و كذا الاستساج قال جقيقة يصح الا انما بفتح السوا
 العباد خلافا لهما و هذه ثلث مسائل احدها هذه و الثانية المارة اذا اذرت
 على نفسها بالدين العذر و كذا الاستساج و كذا الاستساج و كذا الاستساج
 بالدين و الثانية المحسوس بالدين اذا ازر بعض ما و رجل ثنى به البعض و رتبه
 عنه يصح ازره حتى يقضي القضي بعنه و يخرج منه المحسوس كذا انما يصح و لو ازره
 الى بلد ثم رضى و يخرج من الذهب ما سعى مع الدابة لم يكن ذلك عذر و ان اجز دابة و ان
 الدابة كان عذر و ان اجز دابة بغيره عنها فرض و ان لم يكن عذر و ان اجز الدابة

او الرضى ارض النبي صلى الله عليه وسلم في مدة الاجارة لم يكن له ان يقضى الاجارة ان
 اجاز لابن نفل الصبي فبلغ الصغيرة في مدة الاجارة لان ان يقضى الاجارة
 وكذا الواجب المولى عبده ثم اعتقه في مدة الاجارة كان للعبه ان يقضى الاجارة
 عنه ولو اطل المستاجر من احوال السوكت بخرم اكل الربوا لان المولى لو اطل
 فانه يؤخر بالعودف وليس للاجير ولا لساخر ان يخرج منه الدار وكذا لو
 اتخذ داره باوى للصوم وكذا الوارد لا يقضى الاجارة ولكن يجزى على
 الاسلام فان لم يقضى فصل فيما يتعلق باستيجار اهل الذمة **باب الاجارة**
السبعة اهل الذمة اذا ارادوا احداث السبعة او الكسبة في اصاب المسلمين
 او في ائنة المصنوع او في ذلك اذا ارادوا احداث ذلك في السوادى
 وكانوا اكثر سكانها اهل الذمة لا يمتنعون وفي النوى التي يسكنها المسلمون
 واهل الذمة اختلف المشايخ فيه ذكر في الاجازات انهم لا يمتنعون في
 السيرة انهم يمتنعون عن احداث البيع ولكن ليس في الموضع كلها وهكذا
 حسن بن زياد عن ابي حنيفة وبخلافه المشايخ منهم من سلكه ولا
 يمتنعون عن عمارة البيعة والكسبة العذرية في الامصار والنوى ولا
 استيجار الدار في الموضع كلها ولا في النوى في النوى وفي شدة الدار
 في الامصار ودايان من قاضين قال محمد كل شئ يمنع عنه المسلم ببيع الذمة
 في دار الاسلام فظهر الدار الاسلام عن علمهم المشركين في اهل الذمة
 الا حرم الحنابلة كذا في جامع القضاوى **باب القضاء**
 اهل القضاء من يكون له اهل الشهادة ومن لا يكون له اهل الشهادة كذا
 والصبي والاعمى او الكافر لا يكون له اهل للقضاء حتى لو قلنا يقضى لا يقضى
 كذا في قاضين وفي شرح ابن ابي عمير طلب القضاء بجال عنه اكثر العلماء
 واذا اطلق من غير طلب لم يحل له الشروع ما لم يجبر عليه وهذا هو الاكثر في الحنابلة
 وعلماء الحنابلة وهو اختيار ابي حنيفة وقد امتنع عنه حتى ضرب اسوطا وجرى في الجحيم
 انه نوى في السجن ولم يقبل القضاء وكذا اياه حتى حبس بن يونس وقال في بلاد
 لا باس بتقليد كانه صالحا لا امانة نفسه يجوز ومن غيره المتع لان الصلابة

في الاجارة

في الاجارة

ومن بعده من علماء الدين قبلوه من غير احواله عن علي رضي الله عنه القضاء
 ثلثة اشياء النار وواحدة من الجنة اما اللذان من النار فاحكام يقضى محل
 وجعل جازل يقضى بغير علم وما الاخر فاحكام الله على من يقضى به وقد كتب
 من الجنة وعن مسروق ان يقضى بما يحل حيا الى ان ان الباطنة الكل
 من الجنة وقال النبي عليه السلام عدل ساعة خير من عبادة سنة وقيل
 من جعل ناصيا فكمنا في بيع بغير سكين هذا اذا كان القاضى جاهلا به واذا كان
 عالما عاد لا يقضى به فذلك من الجنة بخلافه فلو ربح بغير سكين في قتل بغيره
 حتى يقول بولي القاضى العادل يوم القيامة في اية من اية حتى يرفع الله
 من حساب الخلق في يوم عداؤه فبين الضميمة وهذا اذا كان القاضى
 عادلا ولم يكن عالما بما اذا كان عالما عاد لا يقضى به فذلك من الجنة كما ذكر في
 شرح ابن ابي عمير ما ذكر في القضاوى لفاضلهم والفاضل في القضاوى
 والعلم به واجعلنا من الداخلين الجنة بالقضاء بالحق وفي الاقضية لا يمتنع
 ان يستعمل على القضاة الا الموقوف به في صلاته وفقهه وعلية السنة والاشارة
 عليه السلام من قلنا اننا علماء في رعيته من بواول منه فقد حال سحر رسول
 وجاهل المسلمين وفي المحيط عند العلم بشرط الاولوية لا بشرط الجواز العقلي
 حتى لو قضى بقضى غيره يصح وكذا العدالة بشرط الاولوية خلافت في ذلك
 الروايات في تقليد الفاضل القضاة والاصح انه يصح ولا ينظر بالفضل في
 المحيط لما يستحق النول عند عامة المشايخ الا اذا شرط في التقليد ان لا يتنزل احد في الف
 مكان في المحل وفي الاصطلاح والابيضاح ولو فسخ العدل استحق الغزاة
 المذهب يجب على من قلده ان يجرل وعند بعضهم ينظر في الفوى وفي
 فوايد من سلك الاسلام اذا شرط في التقليد ان لا يتنزل احد في الف
 النول ولكن لا يبطل ما قضى به القضاة بانك في محله اذا اجمع القضاة على
 تقليد القضاة في قول قال بعضهم بكرة وقال بعضهم لا باس به وقال عامة
 المشايخ التقليد رخصة والتمسك بغيره واجب ومن حسن عن ابي حنيفة
 انه اذا قلده من غير سئل لا باس به وان سأل بكرة له ذلك ويكون سببا بانك ذكر

في المشتق

انه لا ينبغي ان يطلب القضاء وكذا روي الحسن عن ابي حنيفة في الغزوي
 فان قيل فوسعي في ادب القضي للخصاف دخل في القضاء قوم صالحون
 وحسنه قوم صالحون وركب الدخول فيه الصلح في الدين والدنيا هذا اذا كان
 البلد قوم صالحون للقضاء فان لم يكن يدخل ولو كان في البلد قوم يصلي للقضاء
 اذا امتنع واحد منهم لا ياتم واذ لم يكن فامتنع باثم واذ كان في البلد قوم صالحون
 القضاء فامتنعوا وكان السليط بحيث يفصل الخصم ما بين يديهم
 وان كان بحيث لا يفصل ياتون ولو ترك الكل حتى قلده جاهل باثم الكل وفي
 النزول السليط اذا حكم بين اثنين سيفته وفي ادب القضي للخصاف سيفته
 وهو الصحيح ويعني ان يبين بين البلد والواقع عليه الدخول والواقع باثم
 لان القضاء في كل حال بمنزلة صلوة جازية وكذا الوالي فاما الخليفة فيجب
 ان تروا الا افضلهم لتمام الامم لم يكن هذا لاجازات احكامه وحكامه ان يحكم
 فكله لا لا يحل منه معاودة فالحق في نوبته كان مع على رضى واذ ارشى له
 القضي وكان له بعض اعوانه او من لا يقبل شهادته لا يعين لارشى عليه من
 ففصل له لم يعلم القضي بذلك ففقد قضاؤه وكان على الرشي ما يقضي
 علم القضي بذلك كان قضاؤه مردودا واذ انقلد القضاء بارشوة لا يصير
 قاضيا ويكون الرشوة حراما على القضي والاخذ بما يحل للقضي قبول الهدية
 منه الا ان يهدي له لم يكن يهدي اليه قبل القضاء كما لا يحل له اخذ الرشوة وكذا
 الاستفاضة والاستغارة بكذا في ما مضى وفي الحكم ان جسي في القريب سواء
 ولو قضى خاصة من غير شرط ولا طمع فاهدى اليه بعد ذلك فله ان لا يباي
 تقبلها وما نقل عن ابن مسعود انه كرهه لاخذ فذلك نوزع بهذا في الحكم وفي
 الاقضية الجهادية فكلية انواع عملها من جانب المهدى ولاخذ وهو لا يهدى
 الشان حرام من الجانبين وهو لا يهدى ليعينه على الظلم انما حرام من جانب المهدى
 وانه يهدي ليكف عنه الظلم وهو حرام على الاخذ ويجوز لتمام القضي قبول الهدية
 واجابة الدعوة التي لا تملكه حقوقه على السلم واما ما يتبع عليه القضي
 بهذا في القضاء فاما ضيقا وانه يهدي اليه من كان يهدي اليه قبل القضاء فان كان

مسألة
 قبول الهدية في القضي

حقوقه

خصومة لا يحل له ان يقبل وانه لم يكن له خصومة فانه كانت هذه الهدية مثل
 ما يهدي اليه قبل القضاء او دونه كما لا يباي باي يقبل وانه كان اكثر من ذلك
 رواه ابانة واما باي ان يقبل الهدية من القريب الذي لم يكن له خصومة فان كان
 له خصومة لا يقبل كما لا يقبل الهدية من كل من لم يهد له قبل القضاء كما لا يحل
 ذكر في الحكم وانه كان المهدى يتارى بالار يقبل ويعطيه مثل قيمة الهدية واذ
 اخذ الرشوة ثم قضى قضى ثم ارشى لا يفقد قضاؤه ولا يجب الدعوة الخاصة
 العامة وانما يعرف الخاص في العالم فينظر ان كان يحل له ان يقضي في دعوى
 الدعوة في خاصة وان كان يتخذ الدعوة في عامة وهذا اذا لم يكن بينهما ذنبان
 بينهما ذنبان يجب سلك في الحكم والقريب والاضيق سواء كان
 خاصة ولا يباي للقضي في ذنب من المال وان استغنى عن الفضل
 والعلم والقضاء والمعلمين خطا في المال واذ اقامت الخليفة لا تزل
 قضائه وعمله وكذا اذا كان القضي اذنا بالاختلاف وتختلف غيره
 فبات القضي لا يتغير في الحكم واذ اقلد الامم رجلا القضاة يوما او مجلس
 جازا ويوقف بالامام مكانه ولو فوض قضاء بلدة الى اثنين لا ينفرد احدهما
 بالقضاء كما وكل جليل في بيع القضي اذ لم يكن ما ذنا بالاختلاف وتختلف
 حكم الخليفة في مجلس القضي بين يديه جازا لو كسب في بيع فرق بين القضاة
 وبين الامانة الامية اذا اختلف رجلا في جمعة جاز وانه لم ياد في الخليفة
 لان لو لم يبيع الاختلاف متفقون بجمعة وكذا في ذلك وصلى بالاب بلك ايضا
 وانه لم يامر له بالاب ايضا وكذا في ما مضى وفي المصنفين من كل منهما في
 فتى ام رجلا في الخليلين فاداهما انما يصح في قاضي محله فاباه لاف
 ابو يوسف الجعفي المدي وقال في العدة للمدعي عليه هو الصحيح وعلى الفتوى
 اختمه القوسان عند في بلدة صح قضاؤه على سبيل الحكم كذا في جامع
 الصغير وفاضيل وفي القضاة ليس لقضي الجند ولا ية على غير اهل العكر وانه
 يتحان في سرق العكر وانه القضي لا يقضي لا يبيع من الناس والباب
 يقضي ما سمع من القضي جري على بين الاربع وانه قبل القضي يكونها بطلقة

قال الامام محال لقضي امان يقضي اذا اخبره القضي بذلك في مجمع
 القضاء او في قاضي **فصل في ما يستحق على القضي** لا يشترط ان يفعل
 يفعل لا يشترط للقضي ان يبيع ويشترى بنفسه بل يجوز ان يبيع غيره من غيره
 انه لا بأس به يفعل لا يشترط ان يبيع نفسه بل يجوز ان يبيع غيره من غيره
 غيره لانه الناس يبيعون لاجل القضاء وانما يبيع ويشترى من غيره
 في ناصية من المحيط بكونه يبيع ويشترى من غيره لاجل القضاء
 بكونه لا يشترط ان يبيع لاجل القضاء الا لاجل قضاء ان يستلم على القضي وسليم
 القضي ولو سلم انما هو على القضي بكونه يبيع ويشترى من غيره لاجل القضاء
 من لم يخاف من الله ولا في احد من خلقه فاما قوله عليه السلام لا بأس للقضي ان
 القضي مجلس سلطان مع القضي في مجلسه وحضر على الارض ينبغي للقضي
 ان يقوم في مقامه ويجلس في مقامه فيه حكم السلطان حتى لا يكون في مجلسه
 محضين على الاخر في مجلسه وهذه المسئلة تنزل على ان القضي يصلي في
 على السلطان الذي قلده وله ليل عليه قصه على رضى الله عنه كذا في قاضي
 ويقضي القضي وهو يتوفى خطه من الطعام واشرب فلا يقضي في جوارحه
 ولا شربا ولا غصبا ولا كلفا من الطعام ولا ما حذر من اخذ من حرام
 ولا به نفاي ونوم ولا يبيع احد من خلقه ولا يشترى احد من خلقه
 هكذا في قاضي في محله ولا يقضي وهو يشترى ويبيع من خلقه
 فيخرج للقضاء في حسن نيابة وعدل احواله ولا يأخذ كاسا ولا عالما فان
 القضي فقير محتاجا فالدلي ان يأخذ رزقه من بيت المال ويجلس للقضاء
 في مسجد حبه المسجد افضل اذ كان في وسط البلدة فان كان
 في طرف من البلدة يختار مسجد في وسط البلدة ويختار المجلس في المسجد
 يكون المشهور وله ان يقضي في داره اذ كان في وسط البلدة وان كان في طرف
 يختار مسجد في وسط البلدة متى دخل القضي المسجد يصلي ركعتين او اربع
 ثم يجلس سديا القبلة كما يجلس المدرس في خطبة ولا يدخل الحائض القضاء
 ولكن القضي يخرج ليس يجلس القضي في المسجد وهي خارجه بحيث يسمع القضي

والنزل

والخمس كمن يدخل وهذا عندنا كذا في قاضي اذا قاضى القضي مستدعيه
 وحكم بجهنم فله راية بجلاله فالحصونه يوم القيمة على القضي لانه ليس من خلق الله
 وعلى المدعي ان لا يأخذ المال بغير حق من رتبة المحققين ولا يقضي القضي بطلان
 عندها ويسأل في الشهادة طعن محض او لم يطعن وعنده ان حيفه ان كان المدعي حقا
 يشترط الشهادة كانه لا يقضي بطلان لانه لم يطعن محض الشهادة
 على قوله كذا في محله القضي لا يقضي بطلان في المحل والمخالفة له في كذا لا بأس
 ونزول لا يجمع الا في السكران فانه اذا ارى سكرانا بغيره ولا يحده
 وفي حقوق العباد نحو المال والطلاق وحل القذف العلم في ولايته يقضي او العلم
 في غيره ولا يملك في محله القضاء ثم غل ثم اعيد القضاء فعنده لا يقضي بطلان
 وعنده ان يقضي كذا في فصول العادى ولو قضى بغير ربيع المدعي في قضاء
 وفي جوارحه لم يولد رايها انه لا يقضي بالبيع ان كانت من صنف
 في المحل او اثنين من العادى وفي محله القضاء القضي في النوى والمفازة
 لا يقضي عند ابى يوسف وحده في محله قال أصحاب المال عند ابى يوسف
 يقضي قضاء في السواد هكذا في السواد عن محمد انه يقضي قضاء في السواد وفي
 الصوى سلطان اذا قلده رجل قضاء ببلدة كذا لا يدخل فيه القوي كالم يكتب
 في مشوره البلدة والسود وفي المحيط ببلدة راية النوار وما على يد راية فالمحضر
 نقاد القضاء فلا يصير محله على القوي او كذا في مشوره لكل كذا في محله
 وفي شرح الطحاوي القضي بالخيار ان شاء اخذ يقول في حيفه وان شاء اخذ يقول
 وفي الاقضية ينبغي ان يأخذ يقول في حيفه وان كان احد من اهل حيفه اخذ يقول
 في محله جعل الملازم في ان القضي بالناس محض على صاحب المال اعاد البعض على
 المدعي وعنده القضي الامام كالجاني على الترتيب وفي الفتاوى للقباني وذكر في
 قاضي يستحق القضي باعوانه وثبوت القضي على المدعي ويوجب وقيل لا بأس
 فادحضه بحسب القضي عقوبة وفي محله قال بعض مشايخنا ما لنا على المدعي
 الاصح والراعي على قضي محله فانه لم يكن له بنية على المدعي ولا يحضر القضي وكذا اذا
 كان بعبه لا يعيد القضي حيفه بغيره وقول المدعي حتى يقيم البينة له على ان حقائق

عند الامام

هذا انما هو القضي في محله
 سبب في قاضي في محله

اقام البينة

اعاده القضي استخافنا البعده لكان في موضع يكيد ان يحضر على القضي
 ويحجب حظه ويخبر الى منزله في ذلك اليوم مخدوب والام هو بعيد وكذا اذا
 كان المذني عليه ايضا وكذا اذا كانت الحادة مخدرة والمخدرة هي التي لا يكون بصره
 بكون كانت ريشا لا يراها غير المحرم من اجل وفي المخدرة بيعت القضي السرايبا
 او لم يثبت الوكالة عنها يستخلفها وكذلك في الرضي كذا في الحديث قال في الحاشية
 انه يستفاد في ظاهر رواية القضاء على الغائب لكونها مجتهد فيه في الشك لا ينفذ
 والعقوى على رواية المشتق من جميع الفتاوى ولو ان رجلا قال للقضي ان لي
 فلان عقدا هو في منزله يتوارى عني ولا يحضر معي فان القضي سخطه فان لم يقدر
 يكتب ان الوالي في حضاره فان قال الوالي لا اظفره وسال المذني القضي عليه
 الباب الحشم عليه فان القضي لا يجيبه في ذلك لان ان كان يدين
 في منزله اليوم فان شهد به ذلك يثبت القضي من ان يثبتها فان قال
 انما ارياه في منزله اليوم او مسلم ما استب ذلك فان القضي يثبت على ما به
 ويجعل في بيته حجابا عليه وبثا على ما وسفله حتى يضمن الامم فيخرج حيا اذا
 قال ارياه من شهود لا يثبت في حالهما فان كان المذني من در المعارة
 ومنتع من المعارة الى القضي هل يثبت القضي به فيختلف فيه الصحيح انه يثبت
 وكذا في مكان في داره من كذا لا يثبت به كذا في قاصص مسائل فانه
ابنية على الفل **س** اذا قال المديون انه معسر فكونه قال بعضهم القول
 المديون انه معسر وقال بعضهم ان كان الدين واجبا به لا يحرم كالتوضي ومنه
 المبيع القول قول من يدعي اليه وروي ذلك عن حنيفة وعليه الفتوى
 لان قدرته كانت المبدل فلا يقبل قوله في قولك تلك القدرة وان لم يكن
 الدين بدلا عما هو مال في القول فيه قول المديون ولو ادعى بزيادة القول فليكن
 احدهما احدا منه يثبت اذا عنت العبدية كذا وروي انه معسر كان القول فيه
 لان القضي اوجب بدلا عما ليس عاذا لكان في الادنى العشرة واثباته
 اذا طلبت نفقة للموسرين ولا وجب يدعي العشرة كانه القول قول الزوج
 اقام البينة على الفل من قبل الجس فنه واثباتا قال الشيخ الامام الصحيح انها تقبل قال

ينبغي

ينبغي ان يكون مفوضا الى القضي ولو اقام المذني بونه شبهة على ان يمس
 الدين على الايام كانت بينة اليه او في فان شهد وانما هو قاصر على
 الدين كذا ذلك وكفى دلالة في تعيين الايام المديون بنية على الايام
 بعد الجس في الروايات الظاهرة لا يقبل البينة لا بعد مضي مدة اخذت بها
 في تلك المدة والمحال ان مفوض الى القضي ما جعل سبيله بل انما هو
 ان يلازمه اختلافه في الصحيح ان لا يلازمه في الصحيح في الملازمة الى غيبة القضي
 الدين الى المذني ان شاء لازمه بنية وانما بغيره لان المقصود حصول
 وملازمة الغيبة على ان يكون اقرب الى ذلك ان كان الجس من ان قال القضي تبيع
 مالي في الدين عندي حنيقة وعندهما يبيع وقال الشيخ الامام الحلبي ان كان
 مال الجس الدين كماله اراهم مالوا منه المكيل او لوزون من الدين خذ القضي
 وقضي دينه وان كان الدين دراهم والمال دنانير او على العكس القياس لا يبيع
 في قول ان حنيقة مكان في سائر الاموال وفي الامكان يبيع ويقضي دينه لانها
 جنس واحد حكما كالصحيح مع المكس ولا يبيع العود من عنده وفي العقار شيئا
 او في كذا في البيع والصحي المأذون في الجس مع ذلك الا ان كان له حاسب
 الوالد من الاموال والجدات فانهم لا يجسونه من دينهم لان النفقة غيرهم
 يجسونه بعضهم في دين الجس كانت تجس من لاه الا فيما كانت من جنس الكفاية
 والمولى لا يجس المالك في دين الكفاية وغيرها وروي رواية في الجس على غيره
 الكفاية الصحيح هو الاول اذا اراد الجس ان يثبت في حنيقة فاختلف فيه قال الشريفي
 الصحيح انه يمنع وقال غيره لا يمنع لان حنيقة ونفقة عياله يكون في ذلك
 في حرام ويبسبون في السجن ولا يمنع من اللبس والطيب والطعام والبيع والشراب
 الى الخراج لا بأس ان يدخل عليه وجهه او ياربه فيطأها في موضع لا يطلع
 غيره ومن روي يوسف عن حنيفة انه يمنع من ذلك والاولى ان لا يمنع
 ذلك لا يقضي في الحلاك عسى يكون سببا لزيادة حجة على فضل الدين
 ولا يخرج لجمعة ولا عية ولا لجمعة ذبيل الحاج ولا حنيفة ولا لجمعة
 على قضاء الدين ولهذا قالوا ينبغي ان يجس الموضع حشم لا يسطر له في البيع

نفس المذني

۱۰۰

وولدوا على الحسنة على وجهين يربى العصبية فتزفع هذه الدرة إلى أبي
المسلم عليه إذا المدعى فيه ذوق الأوجام، وهذا طبع الدوى في الدنيا
الوضع إنما يصح إذا كان قبل القضاء، بالعصبية إلى العبد، وأما طبع
الوضع إنما يصح إذا كان بعد القضاء، فكل من جازاه دفن

ويقبل في حق النكاح عند ان يوصف يقبل في حق القطع والى السيرة في حبه
 المال يقبل بلا خلاف حضر المولى او غاب وان شهد عليه لما ذكر في الزنا وشهد
 ولحد واما النكاح فله لا يقبل في القضاة والقضاة يقبل ان كان موثقا
 وان كان موثقا لا يقبل في قول الى حقيقة ومكر ولو شهد على الصبي المأذون
 والمضطر المأذون بالزنا وشهد بغيره لا يقبل مع المولى او غاب في
 الفصل في حق المولى جاز لان موثقه على العاقلة وان كان المولى غائبا لا يقبل
 خلاف وبالسيرة يقبل حضر المولى او غاب بوجوبه على غيره لان شهد
 بهذه السبب لا يقبل حضر المولى او غاب كذا في ما مضى بما رتب في رجل
 اخذ حرة اهل وانكرت انها اخرت ارق او في ذواليدتها اوتت اوتت
 كما في القول في المارة يقضي بحرها كذا في ما مضى **فصل فيما يتعلق**
بطلب النكاح بعد صحة الدعوى واذا صح الدعوى وطلب المدعي فليس
 يقيم البينة في اخذ القضي مما له في عليه كفيلا بنفسه في القضي يقول انك
 بينة قال لا لم يكفل خصمه وان قال نعم لغيرها غايته فكذلك لا يكفل وان قال بئس
 حاضرة في المصنف كقضي بطلب الخصم ومن حقه ان يطلب المدعي ليس بطلب
 ان كان المدعي عليه رجل فهو لا يذاري شله قال كقضي في غير طلب
 رجلا سريعا لا يكفل في غير طلب وقال بعضهم ان كان المدعي رمت في الخصم
 لا يكفل في غير طلب المدعي وان كان عتقه لا باس بان يشهد القضي الى طلب الكفيل
 فكيف خصه اذا اعطاه كفيلا ثلثة ايام بنفسه تحت الايام جمع الكفيل في
 الكفالة واعتماد اهل زماننا على ان اذ مضى ثلثة ايام لم يبق الكفالة ولو قال في ثلثة
 ايام يخرج القضي عن الكفالة بعد ثلثة ايام وفي ظاهره انه يصير كقضي بعد ايام
 اثنى عشر ولوا في حين حاضره في رجل انه قال انك المدعي عليه فاقام المدعي البينة على
 ما ادعى من ان المدعي يقضي في اخذ منه كفيلا بنفسه الى ان يظهر عليه الشهود
 وفي القياس لا يكفل القضي وان استحب ان يجنبه على عطاء الكفيل بنفسه
 ان ياخذ منه كفيلا بالخصومة ايضا حتى لو غاب المدعي عليه عكبة القضاة
 على الوكيل ياخذ منه كفيلا بعين المدعي به لانه القضي لا يملك في القضاة

المدعي عليه

المدعي عليه وحضرة العيون ويجوز ان يكون الكفيل الوكيل او خذ او يفعله
 القضي فكذلك طلب الخصم فان لم يعطى كفيلا بنفسه المدعي ان يات
 اما الليل والنهار ما بنفسه وبغيره هذا اذا اقام المدعي البينة فاما اذا ادعى لم
 يقيم البينة وطلب من القضي ان يكفل فهو على وجهين قال شيخنا عاينته لا يكفل
 وان قال خصمه في المصنف القياس لا يكفل وفي الاستحسان لا يكفل الى المجلس الثاني وكذا
 لو اقام المدعي شاهدا فانه ياخذ منه كفيلا بنفسه وبالعين المدعي به وكذا
 فان طلب الوكيل من الكفيل او الكفيل من الوكيل لا يقبل القضي ذلك من الاستحسان
 يرضى به الخصم وكما في المدعي به نصيا وقال المدعي ارضى بالكفيل النقل وبما في
 بالعين وطلب من القضي ان يضعه على يد عدل فان كان المدعي عليه عدلا لا يجنب
 عليه نص العيني لا يجنب القضي ان ذلك وان كان فاسقا يجنب عليه نصه القضي
 وان كان المدعي به عتقا او طلب من القضي ان يضعه على يد عدل لا يجنب القضي الى
 ذلك الا ان يكون استجارا عليها فادرك المدعي به وانه اوجار به يحتاج الى
 دليل المدعي عليه ان يعطى الكفيل المدعي لا يقدر على اللام منه وطلب من القضي ان
 على يد عدل فان القضي يقول المدعي ان شئت وصنعته على يد عدل وكذا في النقطة
 عليك عدلت بئسك ولقد قضيت بها كذا لم يقض فانه رضى المدعي بذلك
 وصنعها على يد عدل وان لم يرض لا يرضع وبما ذكر من ان كذا في ما مضى **فصل**
الدعوى التي تخالف الشهادة وما يصير به من اقصا وما لا يصير حل
 ادعى على رجل الفاء وخمسائة تشهد به وبالالف حازت الشهادة من غير توفيق
 وكذا الوادي الفاشهر وخمسائة ولو ادعى الفاشهر عدما بالالف والآخر
 بالالف وخمسائة حازت شهادهما على الالف ولو ادعى الفاشهر بالالف
 او بالآخر درهم وخمسائة او بالآخر درهم لا يقبل بل انوفق لانه كذب به بالزيادة على الالف
 فلا يقبل فان ادعى المدعي فقال اربعة الف وخمسائة فما شهد به الشهود
 اربعة من خمسمائة واستوفيت خمسمائة ولم يعلم بالشهود فادافق على ذلك
 قبلت لان ما اتى به التوفيق تخلف الدعوى الشهادة فتقبل لا يحتاج الى تأني
 البينة على التوفيق قال بعضهم تشترط الشهادة على التوفيق الصحيح هو الاول الذي

ولو ادعى الغائب احد اهل البيت لم يثبت له في دعواه ولا في دعواه غيره
في غيبته لانه لا يقبل لان احد من اهل البيت لا يقبل في دعواه غيره
تتفقا على شي وقال ابو يوسف يقبل ولو اتفق اثنتان من اهل البيت
واختلفا بالمكان ولا ما جازت شهادتهما في الدعوى ما جازت في دعواه
في يد رجل ائمه من سنة وشهد الشهود ائمه من سنة وشهد الشهود ائمه من سنة
لا يقبل ولو ادعى ائمه من سنة وشهد الشهود ائمه من سنة وشهد الشهود ائمه من سنة
جازت شهادتهما لانه كذا في الشهود في الصورة الاولى والثانية ولو ادعى في يد رجل ائمه
في يد رجل ائمه وقام شهادتهما في سنة وشهد الشهود ائمه من سنة وشهد الشهود ائمه من سنة
وشهد الشهود ائمه من سنة وشهد الشهود ائمه من سنة وشهد الشهود ائمه من سنة
من جازت شهادتهما ويجعل الذي في يد الشهود في دعواه ولا يقبل في دعواه
ذلك لا يقبل ولو شهد احد من اهل البيت في دعواه ولا يقبل في دعواه
وشهد لا في دعواه ولا في دعواه ولا في دعواه ولا في دعواه ولا في دعواه
عليه في سنة لانه لا يأخذ الا بكونه ائمه من سنة ولا يقبل في دعواه
قد يأخذ ما لا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه
المدعى عليه في دعواه ولا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه
او بما قاله في دعواه ولا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه
بذلك لا في دعواه ولا في دعواه ولا في دعواه ولا في دعواه ولا في دعواه
بالاخذ من المدعى كذا في فاضل رجل شهد على ائمه من سنة ولا يقبل في دعواه
او انه وشهد ائمه من سنة ولا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه
او وجبة ادلى وقال القاضي انما السعدى الطلاق الاول لا في الطلاق يكون
بعد النكاح ثم قال القاضي انما وما قاله الشيخ فله وجه يجعل كانه طلق ثم تزوج
ففاضل **فصل في دعوى الرد والارض** رجل ادعى دارا بغير حق
لا يسمع دعواه الا بتعريفها وتعريفها لا يكون الا بذكر الخدم وذكر الخدم انهم
وان بهم واحد منهم واللقب الذي يعرف به داره كانه يعرف باسمه او بكنيته
وجده لا يحتاج الى اللقب وان كان التعريف لا يحصل الا بذكر اللقب لا بذكر

بشارك في المص

بشارك في المص المص في دعواه من ذلك الاسم واللقب او في المص المص
اسم ابيه يحتاج الى ذكر الخدم وجميعا على الرجل انما يشهد ولا يشهد في دعواه
في دعواه من ذلك الاسم واللقب ولو ذكر الخدم واللقب في دعواه لا يقبل في دعواه
يكتفون في دعواه في الرابع لا يقع حتى لو قال المدعى عليه ليس من الخدم وادعى
فانه يتوجه عليه هذه الخصومة ولو ادعى المدعى في يد رجل وذكر الشهود في دعواه
اللقب وقال لا تعرف الخدم الرابع جازت شهادتهما وكذا لو قالوا الخدم الرابع
بذلك المدعى ولم يذكر الخدم جازت شهادتهما في دعواه ولا يقبل في دعواه
المدعى عليه ولم يذكر الخدم لا يقبل شهادتهما في الارض وتقبل في البيوت
والكرم كذا في فاضل واذا ادعى المدعى في يد رجل وذكر الخدم والاربعه وقال نحن تعلم هذه
اذا ذهبنا اليها ونقف ثم وكل لا نعرف جبر هذا لا نعرف سمي الخدم
سجت القاضي انبي في الدار هذه الخدم وكل هي هذه وتلك الدار فان
دفع قضى بجوابه وان لا يقضي اما اذا قال الشهود ان المدعى دار في هذه
نوف هذه وادعاها اذا افتنا عنه حيطا عنها وكل لا نعلم جبر هذا سجت القاضي
معهم شهادتي ابيهم من سنة وبين الخدم ولا يشهد في دعواه ولا يقبل في دعواه
جبر هذا يشهد من سنة ما يسم فادار جبر الى القاضي وشهد شهادتي الشهود
خدمه والدار وانما نعرفنا جبر هذا فوجدنا دار فلان في
كذا قال القاضي يقضي بشهادة الشهود الذين شهدوا بذلك المدعى كذا
في الخاتمة رجل ادعى دارا في يد رجل وقال هي لي شهادتي فلان وكان في
اشتهر هاتك قال جقيقة اذا ادعى ائمه من سنة فلا يقبل في دعواه
من الذي في يد يقبل البيوت وان ادعى ائمه من سنة فلا يقبل في دعواه ولا يقبل في دعواه
هذه ولو قال هذا لي شهادتي فلا ادعى وكلمة بالبيع يسمع وعنده ولو قال
لهذه لي شهادتي فلا ادعى وكلمة في الشراء وعنده في قول جقيقة وسمع
في قول القاضي رجل ادعى دارا في يد رجل فقال المدعى عليه ليس في يد
في المدعى بالشهود وشهدوا في الدار في المدعى عليه في ملكه فانه القاضي يسمع
انه قال المدعى هو كاشف واخا في ملكه من يد مدعى ائمه من سنة بالدار المدعى عليه

صدقوها اخا في يد

ولا اصدقهم في انحاء ملكه فله ذلك ويجعل المدعى عليه خصما للمدعي الذي قال
ملكى وحتى في يد هذا بغير حق ولم يقبل راجع عليه تسليمه الى دولم يقولوا
ذلك ايضا صحيح ولو ادعى غريبا او دارا او دابة في يد رجل انه له فاقام المدعي
في يده البينة ان نقل الغائب او عينه او غاربه او عينه منه او في يده
باجارة او رهن في كانه الموقول غايبا لا تنفع الخصومة عن ذي اليد المبيع
على ذلك ان كان الموقول حاضرا وصدقه فيما قال تنفع الخصومة حتى في
اليده ويجوز الخصومة الى الموقول ان كان الموقول غايبا فاقام المدعي في يده البينة
وشهدوا انه ادعى رجل لا تعرفه لا تقبل شهادتهم وان قالوا بوقوعه في يده
باسم ونسبه جازت شهادتهم في قول الا حنفية وابو يوسف في هذا التمسك
على ان ادعى المدعي في رجل دفعه الى ذي اليد جازت شهادتهم وتنفع الخصومة
رجل ادعى على رجل في بلدة دارا والدار في غير تلك البلدة فاقام المدعي البينة
فقبلت بينة وقضى بحال المدعي جاز فضاؤه وان لم يكن الدار في ولاية يده
القاضي كذا في ما مضى رجل ادعى تحده وادركه حده وقال في تحريمها بينا اشجار
وكانه الحده وخالته تحتها لا شجار لا يبطل دعوى المدعي وكذا ان كان الشجار
حيطا ما كان المدعي قال في تحريمها ليس فيها شجر ولا حائط فادعى الشجار
عظيمة لا يتصور حدها بعد دعوى الا انه حدها وتوالت الحده وادعى ذلك
ببطل دعواه ولو ادعى ارضاء ذلك حدها وقال في عشر ديون ارضى
ادعته جيب فكانت اكثر من ذلك لا يبطل دعواه وكذا لو قال في ارضى
يبدو فيها عشر تكايل او ارضى اكثر من ذلك ارضى الا انه الحده وادعى ذلك
دعوى المدعي لا يبطل دعواه لان هذا خلاف تحمل التوفيق وهو محتاج الى كونه
قاضي رجل قال القاضي في هذا المدعى عليه وان التمس الذي في يده في تحريمها
الى هذه المسئلة على وجهين احدهما انه يدعى في هذه الدار وهذا الحده وان الذي في يده
اوله هذا قال القاضي يسمع دعواه هذه هذه الكل وان قال في يده في يده في
في البينة انه لا يسمع دعواه كذا في ما مضى وفي حكمه رجل ادعى على اخيه ان هذا التمس
او لاسبية وجهه ولا وارث له سواه ولم يقبل ان ملكه اختلف الشيخ في هذا ما ناس قال

هذا هو الوجه الصحيح في هذه المسئلة
ان المدعي لا يثبت دعواه في هذه الدار
ولا في هذه الحده وان كان المدعي
يملك في هذه الدار والحده

القاضي

انه القاضي يقضي له بما قاله الشهود ولا اكثرهم على انه لا يقع ما يقع في يده
وهو ملكي وسكنه في الاقضية انه لا تسمع هذه الدعوى وعليه الفتوى وفي الجائز
على ان يسمع ويبيع البينة على اقراره اذا لم يجعل الاقرار سببا للرجوع بالرجوع
يخلف على الاقرار وقيل يخلف ويقتى لعدم تخلف على اقراره انما يخلف على
دفع الدار والرجوع ولو ادعى الاقرار انما بان يقول انك اقرت لي كذا او جعل
الاقرار سببا بانه يقول ان عليك كذا انك اقرت لي به يسمع
حالة الشايع لان نفس الاقرار ليس اقرارا للملك او جعل على انه لو قال هذا العيان
ملكى او به صاحب اليد وقال لي عليك كذا او بكذا في يده المدعي عليه المدعي
ويسمع البينة على اقراره لانه لم يجعل الاقرار سببا للرجوع رجلا ادعى في داره
جارية في يد رجل انحاله وشهد احد بها انحاله وشهد لآخر انحاله كانت كونه
جميعا انحاله كانت له قال الشيخ الامام المعروف بخوارزمي في يده تقبل شهادتهم
وكذا لو شهد احد ام انحاله وشهد لآخر انحاله كانت ملكه تقبل شهادتهما ولو شهد
احدهما كانت في يده وشهد لآخر انحاله في يده وشهد لآخر انحاله كانت في يده
المدعي لا تقبل شهادتهما في قول الا حنفية ومحمد تقبل في قول ابو يوسف والراجح
انحاله كانت وشهد الشهود انحاله في قول الشيخ الامام المعروف بخوارزمي في يده
القاضي انحاله لا تقبل كذا في ما مضى رجل استاجر ثوبا من رجل ثم
انه ركب الدواب اجرة دابة منها في غزوه واعاد اخرى وذهب اخرى وبيع في المحلة
المدعي ان يريهم فانه كان باع بعد رجوع البائع وتنقضت البعارة كذا في الاقرار
وان باع بغيره من البائع ودود المستكرى حق تقوم عقده وانى المستعير وكل
بشها حتى يخضره حسب الدابة لانه المستعير ليست به حضرة وادعى في الدواب
وهو خصم فيها للمساخر لانه لو هو بليد في ملك اربعة فباني يده فيكون خصما للمدعي
يدعى حقا في ذلك ان كان المدعي يدعى الاجارة قال في ذلك المسألة حتى يجازي
الاجارة بكذا ذكر في كتاب رابدين في المساجير من حق بها الاول الثاني وال
في المسألة قال غفر الله له في المسألة في المسألة في المسألة في المسألة في المسألة
للمسألة في المسألة في المسألة في المسألة في المسألة في المسألة في المسألة في المسألة

عليه

القاضي

يكون خصما للاول

والاصل المستبعد لا يكون هذا من يدعي الاجادة ولا من يدعي الحق ولا من يدعي
 انما المستبعد يكون هذا من يدعي ذلك المستبعد من يدعي داراني برجل
 فقال المدعي عليه في الولد الكبر الغائب لا تندفع الخصومة عنه لم يعم البنية كما
 لو ادعى الورثة فلا ينبغي فان كان حاضرا صح اقراره فتخل الخصومة الى الولد ولو قال الولد
 الصغير لا تندفع الخصومة عنه لانه لو كان صادقا في اقراره كان هذا في ذلك
 كذا في فاضل برجل ادعى دارا شربان في اقام البنية فادعى المدعي عليه المدعي
 لغيره لم يصب اقراره حتى لا تندفع عنه الخصومة ولو ادعى رضائي برجل انه مدعي
 الذي في يده فقال المدعي عليه هو وقت في سبيل فيه معلوم لا تندفع الخصومة
 فان اقام المدعي عليه بنية على ادعي يقضي وان لم يكن بنية قال الامام ابو بكر
 فضل حلف المدعي عليه على ادعي المدعي فان حلف برمي وان كل من حلف
 للمدعي على تولد له لانه صار وخصا باقراره فانه بكل نفع عليه تسليم المدعي
 بحكم اقراره بالوقف فبني بنية المدعي كذا في فاضل برجل ادعى على شخص انه مملوك
 فذكره وخرج عن يده فقال المدعي عليه انما مملوك فلان الغائب قال لو ان
 العبد بنية على ما ذكر تندفع الخصومة عنه وان لم تقم بنية على ادعي قبلت بنية المدعي
 ويقضي له فان حلف الغائب بعد ذلك لم يجر له على العبد سبيل حتى يقم البنية
 على ادعي كذا في فاضل برجل ادعى داراني برجل انما له شراها من فلان غدا
 فشهد الشهود بالملك لم تقبل شهادتهم ولو ادعى ملكا مطلقا فشهد الشهود بالملك
 بسبب حيازتها منهم ولو ادعى ملكا بسبب شراها في ذلك في وقت اخر عند
 التقضي ملكا مطلقا فاقام المدعي عليه البنية انه كان ادعاه قبل هذا بسبب فلان
 التقضي قبلت بنية المدعي عليه وسقط بنية المدعي ان ادعى او لا ملكا مطلقا
 ادعى عنه ذلك التقضي ارعنه غيره ملكا بسبب سماع دعواه لانه الملك محتمل
 التسقيط دون الثاني دون الاول كذا في فاضل اذا ادعى حرار وخصا فانك
 ادعى عليه فاقام المدعي شراها من شهودهم ان المدعي عليه اذ انما المدعي
 وشهد لادعائه المدعي ادعاه اياه ذكر في المسق انما تقبل بوضعي المدعي ولو شهد
 انما المدعي اذ ادعى المدعي عليه ان المدعي ادعى انما لم تقبل هذه الشراها كذا في فاضل

برجل ادعى داراني برجل فانكر المدعي عليه فاقام المدعي شهودا انما المدعي
 وقضي بحكم المدعي ثم اقام المدعي عليه البنية انه ابن له بناء برز في التور
 انه لا تقبل بنية المدعي عليه لانه البناء به في القضاء والشهادة متجانسان
 كان شهودا بالدار ابنه جميعا فقبض المدعي عليه في جميعا ثم اقام المدعي عليه
 فان ابنه لا تقبل بنية المدعي عليه لانه البناء به في القضاء والشهادة متجانسان
 ثم اقام المدعي عليه البنية انه الزوج هو بيده من حنطة قبلت شهادتهم ذكر في
 الحق اذا ادعى دارا اقام المدعي عليه البنية انما المدعي اقام المدعي عليه البنية
 انه ابن له لا تقبل بنية المدعي عليه لانه البناء به في القضاء والشهادة متجانسان
 وانيه جميعا وكذا لو قال شهود المدعي عليه القضاء ليس ابن المدعي عليه
 له بالدار ولم تشهد له بالبناء كانت شهادتهما بالدار شراها وانه ابن
 قيمة ابن المدعي عليه ولو شهد المدعي ثم قال لا قبل القضاء ليس ابن المدعي
 قبلت شهادتهما ويقضي المدعي انما المدعي دون ابنه وبني المدعي اذ شهد
 بان داران يان لهما عمة ابنه فان انا ادعاه باقبل ايت لهما يقضي
 وانيه وان ادعى دارا فقال شهوده شهدا انما المدعي ولا علم ما حال
 كان فيهما بان ولا تدري هو بهذا البناء لم لا ذكر في المسق انه يقضي بالدار ابنه
 فان اقام المدعي عليه البنية بعد ذلك انه ابن له يقبل بنية ويجعل البناء له
 ابنه دخل في القضاء حنا بعا كما ذكر في اصل وكذا لو شهد ابا رض
 فيها محل فخالو شهد انه هذا رضه وانما التقضي فذا علم انه بالفضل عنه لانه
 انه اذ شهد بالارض ولم يتوصو للثمن ثم جعل على الثمن بعد القضاء
 فيه الثمن انه شهد بالارض وقال لا يعلم ما حال الثمن ايا انما جعل على
 والثمن بعد القضاء لا يصفونه شيئا كذا في فاضل ولو ادعى داراني برجل اقام
 شراها من شهود اياه بالدار اياه ثم قال لا قبل القضاء انه ابن ليس انما
 عليه ذكر ان طلق انه لا لا ذلك قبل ان لا يصفه قاضي مجلس القضاء او قبل ان
 يطول حيازتها منها اسما ما دامه طال ذلك بطلت شهادتهما
 وهو نظيره ذكر في الجامع الصغير اذا شهد الشهود بشي فلم يبرح مكانهما حتى

قبل ذلك منهما كذا في قاضي رجل في دار في يد رجل كماله وشهد
 به كذا وقضى القضي به ثم اقر المدعي في البناء ملك للمقضي عليه بطل قضاء
 القضي بالارض ولو شهد الشهود بالارض والبناء فادخل القضاء بالبناء كان
 للمقضي عليه بطل قضاء القضي وكذا لو ادعى بضاها اشجار وقام البنية وقضى
 ثم اقر المدعي في الاشجار كانت ملكا للمقضي عليه بطل قضاء القضي بالارض ولو
 شهد الشهود والمدعي بالارض والاشجار جميعا لم يملك بطل قضاء القضي
 لان في وجه الاول شهدوا بالبناء وشهدوا بالارض اقر المدعي كذا بالاشهاد
 الثاني شهدوا بالبناء وشهدوا بالارض وشهدوا بجميعا فكان اقر المدعي
 كذا بالاشهاد ولو ادعى جارية كماله وشهد الشهود بذلك قضي بها وكان
 ولد في يد المدعي عليه لم يعلم القضي وقام المدعي بنية انه ولد لها فان القضي
 بالولد له في فان رجوع الشهود بالام بعد ذلك وكان اقر المدعي بنية
 بالام والولد جميعا لان القضي انما قضي بالولد كذا في شهادته فهو والام فانهم
 لم يرجعوا بعد القضاء بالام قبل القضاء بالولد اقر المدعي بالام او قضا
 ثم قام المدعي بنية على الولد انه ولد له الجارية فان القضي بالولد لا يملك
 يشهد الشهود بالولد انه ملك المدعي وولد له الجارية في ملكه كذا في الخاتمة
 ادعى دار في يد رجل كماله وشهد لها من يد كذا وتقدمت في قضاها
 فقال المدعي في انما قام المدعي شهادتي فشهدت بها كما ادعى شهادتي
 وشهد الثاني فقال الشهود على شهادته الاول في الخصم فبطل
 حتى يفسد شهادته على وجهها وكرهتمس الامانة المحل الى المختار على ان يكون
 المحل على التقيص ان كان انت هذا الثاني فصيحا يمكنه ادعاء الشهادته على وجهها
 لا يقبل منه الا جهال وان كان المحل لولا شهادته على القضي يمكنه ادعاء الشهادته
 يقبل منه الا جهال وان كان عاظرا على الشهادته اصلا لا يقبل شهادته وكرهتمس
 القضي المختار عنه في القضي ان حش بهم تهمة الكذب لا يقبل منه الا جهال
 ولا يقبل كذا لو ادعى القضي بين الشهود وان حش بهم تهمة الكذب جاز له ذلك
 ولا فلا كذا في الخاتمة **فصل في دعوى الملك بسبب الوادي رجل**

واعتادة

واعتادة انما هو كذا قال محمد بن النضر الاول وقال ابو يوسف رجل في
 يده دار قام خارجا كل واحد منهما البنية ان شترها من ذي اليد كذا وتقدمت في
 وهو نيك وهو باق في القضي القضي بينهما وكل واحد منهما انما يباخذ النصف
 الشتر او يرد لانه الشتر في الدار عيب وان اتفادنا بينهما سواء فذلك كذا
 بينهما وان ارضا واحد هما اسبق فاولي وانه ارض احدهما واطل الاخر فمخرج
 وانه لم يورثا والدار في يدهما ولا للاخر بفضح اليه ولي وانه وقتا فصلا
 الاول ادلى في طاهر اذ يدعي عن كذا انه قصير التاريخ وان ارض احدهما وانه للاخر
 بينهما اتفادنا فانه كان لاهما بقبض فالاخر اولي كانه البايعا او معا ولا يملك
 يد فانه يقضي للشارع بينهما كذا في الخاتمة دار في يد رجل قام اخوه البنية جازا
 دارا بيه مات وتركها ميراثا له ولا فيه ذي اليد لا دارت لغيره او قام رجل في
 البنية انما داره والذي في يده الدار كذا وتقدمت في الدار الى ارضها من ذي
 القضي يقضي بثلثه اربع الدار للشارع وباربع للاخر المدعي ولا شتر لذي اليد كذا
 في الخاتمة رجل في يده دار رجل غابت ثبات الغائب جازا رجل في يد اخيه فقبض
 واوليه فانه القضي يتلوم ولا يدفع المال الى المدعي سواء قال للميت دارت ولم
 فان لم يردت ارضها والادفع المال اليه وتقدمت في التلوم فقبض القضي
 وقد اطلقا في مدة التلوم للمحل ان يرد الطحاوي في قول ابو يوسف كذا
 فاجتنبه لا يرى التقدير بين في يد رجل جازا رجل وادعى كماله شترها
 فلان الغائب وصده في ذلك صاحب اليه فانه القضي لا يباذره تسليم
 الى المدعي ولو ادعى رجل وادعى رجل في يد المدعي بوز البزة وقال في بنية جازا
 على ذلك في المصر قال الشيخ الامام العوفي بخلافه يردده رجل القضي
 ايام ولا يباذره المال في المحل ولو اجد الى المجلس الثاني جاز ايضا وقيل في ذلك
 الى حقيقته ومن لم يزل على قول الى حقيقته باء عن ادعاء المال ولا يوجب كذا في الخاتمة
 دار في يد رجل ادعى رجل انما كانت لابي مات وتركها ميراثا له والذي في يده
 يقول في شتره الشهود المدعي انما كانت لابي المدعي مات وتركها ميراثا له
 لا يعلم كذا في اذنا غيره فانه القضي يقبل شهادتهم ويقضي بها المدعي ويخرج
 اليه

۱۰۰
 ۱۰۱
 ۱۰۲
 ۱۰۳
 ۱۰۴
 ۱۰۵
 ۱۰۶
 ۱۰۷
 ۱۰۸
 ۱۰۹
 ۱۱۰
 ۱۱۱
 ۱۱۲
 ۱۱۳
 ۱۱۴
 ۱۱۵
 ۱۱۶
 ۱۱۷
 ۱۱۸
 ۱۱۹
 ۱۲۰
 ۱۲۱
 ۱۲۲
 ۱۲۳
 ۱۲۴
 ۱۲۵
 ۱۲۶
 ۱۲۷
 ۱۲۸
 ۱۲۹
 ۱۳۰
 ۱۳۱
 ۱۳۲
 ۱۳۳
 ۱۳۴
 ۱۳۵
 ۱۳۶
 ۱۳۷
 ۱۳۸
 ۱۳۹
 ۱۴۰
 ۱۴۱
 ۱۴۲
 ۱۴۳
 ۱۴۴
 ۱۴۵
 ۱۴۶
 ۱۴۷
 ۱۴۸
 ۱۴۹
 ۱۵۰
 ۱۵۱
 ۱۵۲
 ۱۵۳
 ۱۵۴
 ۱۵۵
 ۱۵۶
 ۱۵۷
 ۱۵۸
 ۱۵۹
 ۱۶۰
 ۱۶۱
 ۱۶۲
 ۱۶۳
 ۱۶۴
 ۱۶۵
 ۱۶۶
 ۱۶۷
 ۱۶۸
 ۱۶۹
 ۱۷۰
 ۱۷۱
 ۱۷۲
 ۱۷۳
 ۱۷۴
 ۱۷۵
 ۱۷۶
 ۱۷۷
 ۱۷۸
 ۱۷۹
 ۱۸۰
 ۱۸۱
 ۱۸۲
 ۱۸۳
 ۱۸۴
 ۱۸۵
 ۱۸۶
 ۱۸۷
 ۱۸۸
 ۱۸۹
 ۱۹۰
 ۱۹۱
 ۱۹۲
 ۱۹۳
 ۱۹۴
 ۱۹۵
 ۱۹۶
 ۱۹۷
 ۱۹۸
 ۱۹۹
 ۲۰۰

63

المعيرت

قال الفقهاء بالبيت عندنا يأخذ من المصدق بالجنه من الدين وهو قول
 والبصري ومالك وابن ابي ليلى وقال هذا المصنف حسن وان اوردوا
 بالمدي وكذا به سائر الروايات ولم يقض القضي عليه باذنه حتى شهد هذا
 مع احضري بالدي على مورثه جازت شهادته ويقضي بالدين ويكون
 ذلك على جميع الورثة وان شهد هذا الوارث بالدين على ابيه يقضي
 القضي عليه باذنه لا يقبل شهادته ولو كان الوارث لم يقربا لغيره على
 مورثه وعجز المدي عن اقامة البينة وادخل في الوارث فانه يحلف على
 العلم كذا في الخاتمة رجل مات وترك مالا فادعى بعض الورثة عينا
 اعيان الذكة ان المورث ذهب في محبة وقضيه وبقيته الورثة قالوا
 ذلك في الرض فانه القول قول من يدعي المحبة في الرض وانما البينة
 البينة بينة من يدعي المحبة في المحبة كذا في الجمل مع الصغير وذكر النسق
 المتفق في الفتوى اذ مات واختلف الزوج وورثتها في هذا الذي
 كان عليه وادعى الزوج انها وصفت في محبتها وادعى الورثة ان المحبة كانت
 في رضى موتها فان القول قول الزوج لانه يكره استحقاق ورثتها بالمال على
 الزوج واستحقاق الورثة ما كان ثابتا فيكون القول قوله الا ان هذا يحتاج
 رواية كمال مع الصغير والاعتماد على كذا رواية لانهم يضا دقوا على انه المير
 كما وصيا عليه اختلفوا في السقوط وكذا القول قول من يكره السقوط لان
 حادث والاصل في الحادث انه يحال على اوب لاوقات كذا في الجمل
 رجل ادعى على ميت وينا بخصمة وارثه وهو يقرانه ليس في الورث قال فانه
 سمع دعواه لو اقام البينة على كذا ثبت بينة فانه لم يكن له بينة كان
 ان يحلف الوارث على العلم بالدين كذا في الذكر المحضف وكذا لو كان المديون
 مات ولم يترك مالا في يد وارثه فانه الوارث يكره خصما المدي على الدين في بينة
 ويقضي برتبة حتى لو طرقت الميت مال اخذه من الميت ولو نتج ان
 دين الميت جهاد رجل مات وترك مالا فادعى احد الورثة ان ثلث ثلث
 الاخر قال قولا ونأيا اخذ المولى نصف ما في يده وقال ابي ابي يأخذ منه

ما في يده كذا في الخاتمة **فصل في دعوى النكاح** اذ ادعت على رجل
 انه تزوجها فانما الزوج ثم ادعى رجل النكاح بعد ذلك واقام البينة
 بينة بخلاف فانه النكاح لا يبطل بخبره رجل قال للورثة زوجت
 وانت صغيرة وقالت بل زوجهت وانما كبره ثم ارضى كانه القول قولها
 والبينة بينة الزوج كذا في الخاتمة رجلا ادعى نكاح امرأة واقام كل واحد
 البينة بخلاف فانه كانت في بيت احدهما فتدلى بالخاف في بينة فخرج بحكم
 كالا وعيا شرا عبي من رجل واقام كل واحد منهما البينة انه اشترطها فكل
 بكذا وكذا المبيع في يدها كان هو اولى وكذا لو شهد شاهد واحد في النكاح
 دخل بها كانه اولى وقد ذكر انه يحلف للشهادة على الرضوى كالم النكاح
 بالت مع فان كانت المرأة في بيت احدهما او شهد شاهد واحد بها بالرض
 واقام لآخر البينة انه تزوجها قبله كانه هو اولى بخاف في دعوى الشرا وان ادعى النكاح
 واقام كل واحد منهما البينة وارضاهما بغيرها سواء كانت في بيت احدهما
 بينة في اليد وان ارضى احدهما ولاخر بغيره حسب اليد اولى كذا في دعوى
 اذ ارضى احدهما ولم يرضى الاخر يقضي له حسب الشرا وان ارضى احدهما سني
 قال بن ابي ابي كل حال وانه لم يرضى وعلت بينة احدهما فتدلى اولى بغير
 البينة جميعا لا يقضي لاحدهما وان اقاما البينة ولم يرضى احدهما ليست في احد
 فانه القضي ما اوتى لاحدهما انه تزوجها قبل الاخر اذ اوتى اذ تزوجها
 وانه الاخر في القول لانها لا اقاما البينة ولم يرضى لاحدهما ما ربح ولا يرب
 بينهما كانه اليها اذ اوتى لاحدهما ثبت نكاح المولى لقصد بغيره وكذا لو اقام
 ذات احدهما فانزلت المرأة بنكاح الميت صح وارضاهما يقضي لها بالمهر المهر
 وكذا لو اقاما البينة على النكاح والادخل واوتى المرأة لاحدهما انه دخل بها اولا
 فتدلى وانه لم تزوج القضي بينهما كانه على كل واحد منهما بالقول بالمال من
 المبي ومنه المثل ولو انها ادعى نكاح امرأة واوتى لاحدهما فقام
 على النكاح ذكر الصديق في الفتاوى الصغيرة انه لا يقضي لاحدهما لو لم
 يرضى ولا يصير المولى بنفس الا ارضى صاحب يد والارباب المصنف كذا في

اقار

وادعت المرأة على رجل نكاحا فأنفذ فقامت المرأة البينة بقبضتها
 ولا ينفذ النكاح بحجده ونزاهة أحدهما أدعت كل واحد منهما أنه تزوجها
 وهو صحيح فقامت أحدهما البينة على أن تزوجهما بالف درهم وأنه دخل بها
 وقامت الآخر البينة على أن تزوجهما بدينار ودخل بها بعد ذلك
 فأنقض القاضي بينهما ويقضي لكل واحد منهما بالمال الذي شهد به
 أو أنه استخافا أنه أقامت أحدهما البينة على تزوجه بالدينار فأنقض
 على تزوجه بالدينار وكسرها أقامت على النكاح وهو نكاح الكل في القاضي
 للمدخول بها بيمينه نكاحا وبالمهر الذي شهد به لئلا المدخول بها على سبيل
 نكاحها ولم يتم كل واحد منهما البينة على تزوجه بالدينار فأنقض
 فوق بينة وبينها ويقضي نصف المهرين لهما بينهما المدخول به بالدينار
 وله عليه الدنانير ربع الدنانير كذا في الثانية إذا ادعت أحدهما على رجل أقامت
 كل واحد منهما البينة أنه تزوجهما أو لكاهن ذلك إلى الزوج إذا صدقت واحدة
 منهما أمخا أو لكاهن أو تزوجهما وتبطل بينة الأخرى ولا تنفي خاصة المهرية لم يكن دخل
 بها وأنه قال الزوج لم تزوج واحدة منهما أو قال تزوجهما جميعا لا أدري ولا ي
 بينهما قال في الكتاب زوج بينة وبينها وعليه نصف المهر بينهما أنه لم يكن دخل
 بواحدة منهما قالوا هذا إذا قال تزوجهما ولا أدري الأولى منهما إذا قال
 لم تزوج واحدة منهما ينفي أنه لا يجب شيء والصح أنه هذا الجواب في الفصلين
 سواء وهو كما لو قال لم البينة بعد موت الزوج فأنقض لكل واحد منهما بالمهر المهر
 كذا في الثانية إذا غاب زوجها عنها فقهرها ففعلت ما يفعل المصيبة
 وأحمدت وتزوجت بزوجه ثم جاء رجل وقال رأيت زوجها ميتا
 بلده كذا قالوا أنه صدقت الذي أخبرها ولا يثبت لم تكن لها إلا المهر مع الزوج
 الثاني لأنه خبر العهر لم يثبت في باب الموت فتجوز الشهادة بالموت بالسامع
 سماعه من واحد ومن غير الموت لا يثبت له أنه شهد سماعه من الواحد لأنه غير الموت
 كالنكاح والوقف يكون بهن من جماعة غالباً فلا يثبت بيمينه الواحد الموت لا يثبت
 بمشهد من جماعة كذا في الثانية **باب الميراث** رجل ادعى على رجل ما فأنكر المدعى

كذا في الثانية

دليل

وطلب المدعى منه القضي أنه يخلف المدعى عليه يقول القاضي المدعى البينة
 أنه قال نعم بينة حاضرة في المصالح القاضي وطلب منه القضي أنه يخلف فأنكر
 يخلفه في قول حبيفة وقال يوسف يخلفه أو اضطرب الروايات عنه فأنكر
 فيه القاضي أن كان مجتهداً رأى الميراث في قول حبيفة لا يخلفه وإن قال لي
 يوسف يخلفه وأنه قال المدعى البينة لي أو قال شهدت على عيب وطلب القاضي
 تخلفه يخلفه وأنه إذا ادعى تخلفه الطلاق والعقاق في طاعة الزوجة لا يجيب
 القاضي أن كانت لانه الخلف هما ونحو ذلك حرم وبعضهم جوز ذلك في
 زماننا الصحيح ظاهره أنه كذا في الثانية ولو أنه رجل ادعى على رجل أنه استهلك
 ماله وطلب الخلف منه القاضي فأنقض القاضي لا يخلفه وكذا لو قال أنه سرق ماله
 ولا أدري قدره لا يثبت له وكذا لو قال بلقيته فلان فلان أو دعي إلى أدري
 قدره إذا ادعى يخلف الوارث لا يجيب القاضي أن ذلك كذا المدعى إذا قال
 قضيت بعض ديني ولا أدري كم قضيت أو قال شئت قدره إذا ادعى الخلف
 لا يثبت له قال يملكون لهما لا يجتمع قول البينة يمنع الخلف أيضاً لا
 إذا اتهم القاضي وحده التيمم أو قيم الموقوف ولا بدعي شئت معلوماً فأنقض الخلف
 للموقف والتيمم رجل ادعى على رجل أنه نقض عايطاً وشهد الشهود بذلك فإن
 بينوا الخاطي وعرضه حازت شهادتهم وأنه لم يذكر قيمته ولا شرطاً في القيمة
 كذا في الثانية ولو ادعى رجل على رجل أنه ذبح شاة أو بقرة لا أدري أنه قد عثر عليه
 وقد مات العبد أو ادعى أنه قضا عين وأنه لا أدري ما حاله وذلك الشيء
 ليس كحاضر البينة القاضي يسأل عنه قيمة ذلك ويخلفه على ما كان كذا في الثانية
 له على رجل الف درهم ما تزوجهما أنكر كل واحد منهما على تزوجهما ما قدرت كذا
 إذا أنقض فيه قال أبو بكر أنه يخلف وقال أبو القاسم الصغير ليس له أن
 يخلف على تزوجهما يخلف على نفسه الحق رجل ادعى على عبيته ما لا يثبت له
 قال القاضي أبو جعفر ليس له أن يزوجهما بالعبد إلى باب القاضي بغير إذن
 لما فيه من شغل العبد عن خدمته المولى ذلك في تلك الموضع وكذا لو جده
 مجلس القضي كذا أنه يخلفه رجل ادعى على بيت وبنات حاضرة داراً فأنكر الخلف

على العلم

ثم اراد المدعي يستخلف وانا اخذنا ذلك لان الناس يتفاوتون في
لأه الوارثه يستخلف على القلم وربما لا يعلم الا اول دين الميت وعلما ان
ولو كان عليه دين فانكر وحلف بما ليس له على الميت وحرث لسانه باليمين
بحيث لا يسمع لم يسمع ذلك يستثناء ولو حلف انما رايه يصح له رجل غير
عليه بانه ماله على شئ لم يكن احاشا وبانه يكونه ثمانا قضاء حتى لو كانت
يمينه بالطلاق يقع الطلاق قضاء اكثر في الثانية ولو كان على رجل دين
وهي في خلاف المدين انه لا راد بالدي ربا نيك المدين الرضى فانه قد
يقول المدعي بوجه القضي سئل انه يدعي على الفاعل رضى وليس بها رضى
فانه قال هذا رضى وقع الماس في حكاك الرضى وان قال ليس بها رضى كان
انه يحلف بما ليس له على الفاعل ليس بها رضى كذا في ما يدين رجل ادعى على ميت
وقدم الرضى في القضي فخذ الرضى وطلب المدعي في القضي بين الرضى والاعل
القضي لان فائدة التحليف هو التكرار ولا راد الرضى بالار لا يصح زارة على
فكل يحلف الا انه يكون الرضى وارتا لميت فحشد لانه يحلف لانه لو نكل
يصير مؤذيا له المار في نصيبه رجل ادعى على امرأة مخدعة او على مريض ما كان
يمضي اليه عليه ولا تصاف القضي بيعت امينا ومعه رضى حتى يستخلف
المدعي عليه وذكر في السقي فيه خلافا على قول الرضى وسف وقال ارجفة لا يصح
فيقضي ذلك الى راي القضي فلو ان القضي بعد امينا يحلف فاما الرضى
وقال ارجفة لا يقبل قول الاما ان يدعي ان الثانية وفي القضاء او امرأة
حتى لاخر فطلب احصاءها فجلس القضاء وهي تاتي رجل يوم باحصاءها فان
خذوها احكام ولم ياتي مريضه ولا نفا فكلها في محضه راي الحاكم
اليمين عليها وان كانت عصفه لا يخرج من بينها يثبت اليها في حلفها ولا يخرجها
المدعي عليه وانما اخر من فطلب المدعي يمينه فانه يحلفه رجل ادعى على ميت ما دون
مالا فانكر التحلف فيه قال بعضهم لا يحلف وذكر القضي باليمين ان يحلف
توكلنا قال جهاخذ لانه المادون يشع غير اليمين الكاذبة كمالا يرفع
احكام الناس عليه في التجارات ولهذا يصح الوارثه كذا في الثانية لا يبي في كفا

عنده

عنده سواء كان الدعوى من رجل او امرأة وعندهما يستخلف المشر والمفتي
على قولهما فيه لعدم البلوي وكيفية الاستخلاف عندهما انها اذا اذنت
والصدق في ظاهر الرواية منها يحلف على الحال اياه ما هذه امرت
الذي تدعي ولا لها حلف هذا الصدق الذي اذنت اياه كان الذي تدعي
يستخلف المرأة بانه هذا وجبت على يدعي كذا في الثانية رجل حلف
عنده لانه لا يري ان يدعي فقدم العبد في القضي وقال ان هذا حلف يفتي ان
يزني اذ قد اتى الذي حلفه عليه بعد يمينه واعتقت فانكر المولى ان يطلب
العبد يمينه الصحيح انه يستخلف المدعي فان نكل عن عليه عبده وان حلف
حتى عليه كذا في الثانية رجل قد ف غير فقال رجل اخر للقاذف هو
يعيد الثاني فاذ فاكذا في الثانية رجل في يديه دارا عرضي فقدمه رجلا
الى القضي ادعى كل واحد منهما ان صاحب اليد ربيب الى ربه فادركا
بعينه وطلب الاخر يمينه لا يحلف وكذا لو حلف لاحد بها فنكل لا يحلف
الاخر كذا في فاضحا وكذا لو ادعى كل واحد منهما رضى عبده بالف فانه
قضية فاقرب لاحد بها او حلف لاحد بها فنكل لا يحلف الاخر كذا في ضحا
وكذا لو ادعى كل واحد منهما انه رضى عبده بالف فانه قضية فاقرب لاحد بها او حلف
لاحد بها فنكل لا يحلف الاخر ولو ادعى لاحد بها او حلف لاحد بها فنكل لا يحلف
الاخر ولو ادعى لاحد بها الرضى التسليم والامر الشرا فاذ بالرجل والامر البيع لا يحلف
ولو ادعى لاحد بها الامارة والامر الشرا فاذ بالامارة والامر البيع لا يحلف
عنه في الشرا ان ثبت شرط حتى يقتضي هذه الامارة وان ثبت بيعه ولو
احد رجلين الصدقة والقضي الاخر الشرا فاذ بالامر لا يستخلف الثاني
ولو ادعى كل واحد منهما الامارة فاذ لاحد بها او حلف فنكل لا يحلف الاخر ولو ادعى
كل واحد منهما انه ادعى الذي في يديه فاذ به لاحد بها حلفه القضي الثاني
ولو ادعى كل واحد منهما ان العبد الذي في يديه عبده وعصفه ولا يدين
دعواه فاذ لاحد بها او حلف لاحد بها يحلف الثاني كذا في الثانية
كتاب الشهادات القضي لا يفتح اهلية الشهادة عند ائنفقة

ها

ني

بجسده وانما يمنع ادائه الشهادة لانه الكذب وتكلم في القضي الذي منع
الشهادة انفقوا على الاعلان بكسيرة يمنع الشهادة وفي بعض الصغار
الكل منعتنا بسم الله الناس بذلك فاسما مطلقا لا يقبل شهادته ان
يكن كذلك ينظر ان كان صلاحه اكثر من فسادده وصلاحه غلب فاسما مطلقا
سليم القلب يكون له لا يقبل شهادته وعن ابي يوسف ان القاض
وجها وامرودة جازت شهادته لانه مثله لا يكذب ومنه استندت
لا يقبل شهادته ولا يقبل شهادته من مدس الحجة لا تكلم بكثرة وانما شرطه ان
ليظهر ذلك عند الناس فانه من اتهم بشرب مخمر منه لا تبطل عدلته
كانت كبيرة وانما تبطل اذا اظهر ذلك او خرج سكران يسخر منه الصبا
لانه مثله لا يجوز عنه الكذب وذكر الحنفية انه يشرب حتى تبطل عدلته قالوا
ذلك لا يقبل شهادته من يلعب بالحمام ويظهر حتى لانه ذلك يشغل قلبه
عقله ويمنع بصره على حور العين ما اذا امسك الحمام لانه لا يظهر
مخبر شهادته فانه من له برج الحمام لا يكون فاسقا ولا يقبل شهادته تحت ارجله
مختصا في الافعال الردية ولا يجوز شهادته المقادير بالشرط يخرج او غيره
قادر لان الغار كبيرة وانما لعب بالشرط ولم يغادره دام على ذلك حتى يشغل
عنه الصلوة او كانه يخلع النجس الكاذبة في ذلك لا يقبل شهادته من
بني من الخلق ولم يشغل ذلك عن الغوايض لا تبطل عدلته والملاءمة قال
والقوس الغوايض لا تبطل عدلته ما لم يمنع عن الغوايض او كانت اللعنة
لا يمنع عن الغوايض لانه من منع بين الناس كالأمر والطائفة بكثرة
وانه كانه متشعرا نحو الجذوة وضرب القصب لا تبطل عدلته الا اذا
بانه كان له قصود عند ذلك وذكر في الكل لا يقبل شهادته المعقوب الذي
يحادي عليه ويجهل لانه معين العصية وكذلك في مجلس السجدة
وانه لم يشرب ولم يسكر ولا يقبل شهادته التاج والتاجه ولا شهادته
الكل اربوا يري به اذا كانه مضطرب عليه مودقاه ورجل الصالح اذا نفي بستر
فيه خسر لا تبطل عدلته والذي اخر الغوايض بعد وجوبه كانه له وقت معي

والصلوة

قال الشيخ الامام ابو القاسم

والصلوة بطلت عدلته الا ان يكون التأخير مجردا عن ان يكون له وقت معي
كالزكوة ونحوه عند البعض لا تبطل عدلته وقال بعضهم اذا اخذ الزكوة ونحوه
بغير عذر بطلت عدلته وعن ابي يوسف في الامالي انه يخرج يركب على العذر
والصحيح ان تأخير الزكوة لا تبطل عدلته وانما تركه بحجة ثلث مرات
عنه خمس المائة الخمسة وعنده الملة في ان تركه بحجة تبطل عدلته ولم يفر
ولم يذكر العبد وهو صحيح وعليه الفتوى وهذا اذا تركها مجتاهدا ورغبة عنها غير
عذر اما اذا تركها مرضا او لبعده مسافة او باول باءه كانه يفتق الا لم يبطل
لا تبطل عدلته وان ترك الصلوة بالجماعة ولم يستعظم ذلك كانه يفعل
بطلت عدلته ولا يقبل شهادته من كانه مودق فابالكذب شهادته بعض
مقبولة اذا لم يقذف في شربه ومن كانه يشتم اولاده واحده وجبرته ذكر في
اروايات انه لا يقبل شهادته وقيل انه عتاد ذلك بطلت عدلته من
اذا لم تبطل وقال الربيع ان المخرج قد فاسد لا تبطل عدلته اما القذف تبطل
ولا يقبل شهادته من يرضى الحام بغير ازار اذا لم يعرف رجوعه عنه ذلك
الكر في لا يقبل شهادته من مشى في الطريق بسراويل ليس عليه وشهادته
بالن في الشعر بين يدي الناس لانه ذلك لا يفعله من كان له حياء فان
تاب لم يقبل شهادته ما لم يقض عليه زمان يظهر التوبة ثم بعضهم قد ترك
بسته أشهر وبعضهم بسنة والصحيح انه مقوض الى رأي القضي الصبي اذا اصاب
مشهد قال محمد لا يقبل شهادته ما لم يبال عنه وهو بناء على انه غلب في
ومحمد لا يجوز القضاء بطلان عدلته وعليه الفتوى من الخانية وذكر في البعض
ولا يقبل شهادته من يبيع الكفض لانه يفتي الموت والطاعون اما اذا كان
يبيع الثياب ويشتري منه الكفض يقبل ولا يقبل شهادته من يبيع الكفض
من يبيع في الناس قال محمد لا يقبل شهادته الا علة والكل على ما
القضي لانهم ساعدوا في ابطال حق السحق وهم فساد وفي الفتنة تقبل شهادته
اهل الصناعة والخوف الباكنة في السرق ان كانه عذر ولا يقبل لانهم يخافون
باليمين الفاجرة والكذب مثلهم لا يورد عن غير شهادتهم الزور بل عادتهم في

كل يوم

رجل على رجل بها عداوة في شئ من الدنيا لا تقبل اذ كانه بسبب شئ
منه من الدنيا تقبل هو الصحيح وعليه لا عداوة وهكذا قال ابو حنيفة ولو شهدوا
وما لا يحسن بقضا لا تقبل وكذا الوكيل لو شهد الوكيل بالنكاح ما لم يكن
لا تقبل لو شهد انهما احران تقبل والحيلة انما تشهد بالنكاح ولا يبرك
في التسهيل تقبل شهادة اهل القربة على وقف فكتب وتهم على علم
الكتب وان كان لهم صياح او لا صح وكذا لو شهد بعض اهل الحيلة على شئ
في حيلة وفي التواضع تقبل شهادة الفقهاء على فقيهة على مدرسته كذا في التواضع
من تلك المدرسته ان لم يطبقوا حق لا تقبلهم ولم يأخذوا منه شيئا في
انصافه ولا في حجة ان يحكي ان هذا انفسه مضمنا او يرفع عن نفسه
مؤثرا اذا شهد ان شئ ان هذا الرجل على الميت الف درهم وكذا في
الامان لم يذم الشاهد من الف درهم وقال ابو يوسف تقبل هذه الشهادة
وقال ابو حنيفة وعمر لا تقبل من الصحيح كذا في الجامع الصغير انما تارة الشهادة
فيما لا يطلع ارجاها كالمادة والعب الذي لا يسيطر اليه ارجاها كمن ينفق
أحد حرة عاتكة بالغة ولا يشترط لفظ الشهادة عند عامة من الخلق
وعند من اختلفت طوعا وعليه الفتوى والمشي احوط وايضا ان تقبل شهادة
رجل واحد فيه ايضا ويحتمل على مرقع النظر لا يمتد قصد في قصد يحمل الشهادة
اذا كانا في البراري وانما اكل الشاهد طعاما او ركب دابة لم يشهدوا ولا تقبل
منها عند عمر وقال ابو يوسف تقبل في الركوب شهاده تهم وتقبل في كل الطعام
لا في العداوة جرت بذلك فيما بين الناس خصوص في الامانة فانهم يبدلون
والجواب ويشترط انهم الفتوى على قول ابو يوسف كذا في فاضل اذ شهد
بما في يده رجل وقال لا تعرف الدار ونقف على حدة وادعوا خوف انهما المذنب
وفي ملكه وفي يده المذنب عليه فانه القضي تقبل ذلك فيها اذ كانا لمعد لا في غيرهما
القضي مع المذنب والمذنب عليه ومنه ان لا يقبل الشهادة على الحدة وبخبرتهما اذا
دفعها عليهما وقال لا يبرك حدة والد الذي شهد بها المذنب فذلك المذنب
حده وادعوا جرت الى القضي فشهد الامانة انهم وقفوا على الدار ويشهد على الحدة

ل

بشر

وحينئذ يقضي القضي بالدار التي شهدت بها ان يبرك فيها واما ذكر التوبة
الخاصة وجميع الاعمال والعقوبات ولو شهد انه الدار التي من عداوة كذا في
قضا ما يصح له ان يبرك في يده المذنب عليه هذه المذنب في ملكه كتب
حده وادعوا لا تقبل عليهما انه لا تقبل ما يحكم بها المذنب في يده المذنب
فانه كانت مشهورة باسم رجل بخلاف عمر بن حديث ما كوفه وشهد بها
لأنه لم يبرك الحدة لا تقبل شهادتهما في قول ابو حنيفة وتقبل في قولهما
ان الرجل اذا كان مشهورا بشئ في حيلة او في سبب لا يحسن الى الامانة
وان لم يبرك العقارات مشهورة وشهدوا على حدة وثمة وقال لا تقبل
جاءت شهادتهم انما ما يقضي بها المذنب في رجل الخرافات محاديا بالدار
وانه ذكر الحدة والاربعه غلطوا في الحد الرابع لا تقبل شهادتهم قياسا
كذا في ما يبرك ولا تشهد وانما جميع في يده كذا في الدور والاراضي وغير
التي هي معروفة للمذنب في يده المذنب في يده المذنب في يده المذنب
جاءت شهادتهما وانما قال لا لا تعرف الحدة ولا تقبل شهادتهما رجل شهد
بما في يده رجل انما تقضي حايضا فقال انه ذكر حدة والحايض وبيضا الطور والارض جائز
شهادتهما وان لم يبرك وقيمه بعد بينا الطور والارض يوفى القضي فحده
عنه الا اهل قال ابو حنيفة لا يبرك في يده المذنب في يده المذنب في يده المذنب
الحايض من المذنب الحايض من المذنب الحايض من المذنب الحايض من المذنب
في التوقي شهادته على اقرار رجل مال الامانة اختلفا في زمانه والكان والبلد قال
الام تقبل انما على الشاهد حفظ عين الشهادة لا يحلها واما حدة والاراضي
لا تقبل كقصة الشهادة بالاراضي اطلبها بالسمعة تشهدوا انه لم يقولوا
في يده بغير حق الفتوى بالصور قال الام الحلو في اختلف فيه الصحيح انه لا تقبل
انه اذا لم يثبت ان في يده بغير حق لا يمكن المطالبة بالتكليف ويكفي في الشك
وقيل يقضي في الفتوى لا يقضي في العقارات في يده المذنب في يده المذنب
الذي عليه الفتوى ان تقبل شهادتهما ولو ادعى دينا بسبب القضي او نحوه شهد به
مطلق قبل تقبل وقيل لا كان في عين ادعى بسبب شهد به المذنب والاصح انه لا تقبل

فصل في الوكيل البيع **الفصل في الوكيل** البيع ما يبيع انما يملك قبل قبضة او ما
يتخاف ان الناس من مثله وما لا يتخاف ان الناس لا يجوز هو الصحيح ولا جاره البيع
بالشر بالدرهم اذا اشترى بالدرهم او بالعرض لا يلزم الوكيل كذا في حق
الوكيل البيع اذا باع واشتق عن استيفاء الثمن او تنقضي الحجة علمت وكفى
يقال له وكل الموكل باستيفاء الثمن وان كان الوكيل البيع وكذا باجر كاتب البيع
وغرهما جبهة على الاستيفاء وكذا المضارب اذا باع مال المضاربة وفي المال
رجح بجبهة على التقضي واستيفاء الثمن وان لم يكن في المال ربح يقال له وكل مال
ستيفاء الوكيل البيع المطلق اذا باع ما يضمن كانه او باجر مختلف او بعت
فيه في الاجل الصحيح على قدر الحصة يجوز على كل حال طالبت المدة او قصرت وقالا
ان باع باجر مغارف في تلك السلعة يجوز ومن لم يفسد لا يبيع
للتجارة فباع الى اجل يبيع تلك السلعة بثلث الثمن في ثلث الاجل
وان كان الوكيل البيع للحاجة الى النفقة او قضاء الدين ليس له ان يبيع ما يملك
وعليه الفتوى وان ادعت المرأة الى اجل غر لا يبيعه قالوا وعلى النقد كذا في
قاضي ابي ارمية يبيع العبد المأذون له يومه بطلب الزمان قال القاضي
امساق يبيع هذا العبد فباعه لم يملك العدة على الامين حتى يورده المشتري به
لا يردده عليه للمشتري بطلبه القاضي انه يفسد ما يملكه يومه عليه ما
المأذون والمغيرة وان قال القاضي لا يبيعه بوزن العبد ولم يرد عليه خلع فبيع
انه لا يلحق العدة على الامين ولو باع القاضي ارمية العبد اذن الزمان فباع
الشيء فضايع عنه ثم استحق العبد بوجه المشتري على قوله وعلى المشتري
العبد الزمان والمغيرة او القاضي ثم استحق العبد وهكذا قبل التسليم فضايع
عنه الوصي رجع المشتري بالشيء على الوصي ثم الوصي على الزمان ولو باع الامين
لاجل اودت فبقي الشيء وضايع عنه وهكذا العبد قبل التسليم او استحق
لا يرجع المشتري على الامين وانما يرجع على الزمان كما كان الوارث لهما وان لم يكن
الطلاق القاضي عنه خصما فيقضي دين المشتري ولو باع الاب مال ولده
الصغير كانه العدة على الاب فيما باع كذا في قاضي اجل وكل جله يبيع ضيق

٧١
 يتألفها الوكيل وظاهرها قطعة أرض موقوفة فادامته في ذمة غيره وها على الوكيل
 فادامته الوكيل بذلك كما لا يرد على الوكيل ثم الوكيل لا يرد له في ذمة غيره وها على
 على الوكيل البينة كما لا يرد على الوكيل ثم الوكيل لا يرد له في ذمة غيره وها على
 العقد في البات قال بعضهم يفسد كما لو بيع بين حرة عبدهما بصفة
 واحدة وقال عامة المتأخرين لا يفسد البيع وهو الصحيح لأنه الوقف في ذمة الله
 بمنزلة الله به لا يفسد له الخوف في الشق أنه لو بيع بين ملكة ووقف بصفة
 جاز بيع الملكة قال ولو بيع بين ملكة وسيدة كانت مسجدة عام ففسد في
 الملكة وإن كانت مسجدة خاصة لا يفسد كذا في فاضل الوكيل لا يفسد إذا كان
 اشتري لنفسه في المشتري بعد القبض ثم استحق المبيع رجع الوكيل على المشتري
 ثم المشتري يرجع على الوكيل ثم الوكيل على الموكل الوكيل باستيفاء الأجرة
 للموكل وإن استأنه بآية وراهم فبسرهما الموكل سقط الأجرة عن الموكل استأنه
 كذا في فاضل **فصل في التوكيل بالنكاح والطلاق والعقار** الوكيل لا يرد
 ليس له أن يوكّل غيره فإنه فعله والزوج الثاني بحضرة الأول إذا جاز ولو كانت المرأة
 رجلا أنه يزوجهما وزجهما غير كفو الصحيح أنه لا يجوز في قولهم ولا يجوز أنه يزوجهما
 صبيبا أو مجنونا أو مجنونا الوكيل الطلاق إذا وكل غيره لا يبيع وإن فعل فطلّق إن كان
 بحضرة الأول أو طلقا أن يبي فاجاز الوكيل لا يبيع الطلاق في الفضل وكذا الوكيل
 بالعقار بخلاف البيع والطلاق والخلع والكتابة فإنه إذا وكل الوكيل ففعل
 الثاني بحضرة الأول فاجاز الوكيل تحت إجازته رجلا وكل رجلا أن يعق نصف
 عبده فأعنى لكل المبيع حتى عنده ولو وكل رجلا أن يعق العبد أعنى بصفه عن
 عنده وعندهما عن كل ولا أن رجلا من كل واحد منهما عبدا وكل واحد منهما رجلا أن يعق عبده
 وكل لاخر هذا الوكيل أيضا أنه يعق عبده وقال الوكيل لمقتضاهما ثم مات
 الوكيل قبل إتيان المقياس لا يعق أحدهما وفي الاستحسان عقابا جعلا على كل واحد منهما
 في نصف قيمته كذا في فاضل **كتاب الكفالة** هي ضم ذمة في المطالبة
 وعنده البعض ضم ذمة إلى ذمة في الدين الأول أصح لأن الدين لا يتكدر فانه لو أن
 أحدهما لا يبق على الآخر حتى كذا في صدره أنه رجع وفي الأصل الكفالة بالنفس لا بالعبا

المضمرة هي صحيحة عندنا بالاجماع لحاجة الناس فيما سألوا عن الكفاية **الاجماع**
 بحسب المكفول بنفسه اخذ الكفيل بغيره وهذا اذا كان نجسا عند غيره
 وان كان نجسا عند هذا القضي يقول الكفيل للقضي اخره حتى سلم اليه
 فثبت عليه حقه ثم بحسب القضي ان كنت اذا طلب المكفول انما القضي ان
 بحسب الكفيل النفس فانه علم مكان المكفول به اجابته اياها الكفيل
 المكفول له بانه في موضع كذا بخبره للتجارة وعلم ذلك من ان الكفيل
 اني ان يذهب بحسب من يرضى بالحداد ما لم يعلم حال المكفول به وكان
 واقررت لك المكفول لا ينبغي ان لا يحبس في المدعى اذ انه لم يظفر فينا طائل
 في التكليف ويكون ذلك بمنزلة الموت وان طالت بطلت الكفاية **بحسب**
 لم يظهر غيره وان كان يحبس لما فعله القضاة في التكليف في ما تطلب
 في الوطن لسبعة دنانير لكانت بسبعة قضاة ففعل القانون و
 الا ان على ذلك ولو صالح بالنفس لم يقع في رواية يوجب في اخرى فلو كان
 ولو كلف بنفس رجل على ان يسلم الى المكفول له متى طلبته ثم سلم اليه قبل
 يطالب لم يقبله بهي الا ان حكم الكفاية وجوب التسليم بهيات في الحال
 وقول ان يسلم اليه متى طلب قد يذكر لنا كونه للتعاقب ولو قال المضيف
 يخاف على عمار من الذئب انه اكل الذئب عمارك فاما ضامنك فكله لم يضره
 في السقينة وما مباح كثر ثقلت السقينة فانه في كفاية قليل الماء وقال **بحسب**
 اني مضاعف في الماء على ان يكون مضاعفي شي وبنيك مضاعف قال كذا هذا
 ويخبر صاحب نصف قيمته متاع صاحبه كذا في مباح الفداوى وفي ان في كفاية
 بالف يطالب كل واحد ثلث الا ان كان المكفول على الغائب يطالب كل واحد
جنس آخر ولو مات الكفيل قبل الاجل حل عليه او في ورثته لم يرجعوا على المطلوب
 قبل الاجل ولو مات المطلوب قبل الاجل لا الاجل حل عليه لا على الكفيل كذا في الوجه
 وفي شكل من شري عبد الله سنة ثم مات البائع لا يبطل الاجل او ما اشبه
 حل لواجل وادناه شهر لا يصح **نوع** اخر اذ قال انه رضى يربطه بغيره
 انه تاخذ منه كفيلا بالنفقة قال لا ينفقة ليس له ذلك قال ابو يوسف ان

72

واخذ منه كفيلا بالثقة وعليه الفتوى كذا في التجنيس وقال في الجمل والفتوى
على قول الراسي **نوع آخر** وفي الاقضية اجعلوا في الردى الوجه اذا رتب
حلول الاجل واذا رد الدية بالسفول لا يجبر على اعطاء الكفيل وفي الفتوى الردى
اذا رد اذ يغيب ليس ربا له انما يطالب باعطاء الكفيل قال ابو يوسف
لو قال فاني ان لا اذ يطالب فبما على الثقة شهرا لا يجبر وفي المستقر ربا
له من لو قال للفقهي انه يدوني فلان يربره يغيب عني فانه يطالب بالكفيل
وان كان ديس مؤجلا وفي الفتاوى الصوري يجبر له على اعطاء الكفيل كذا
المدعي سواء كان المدعي عليه مودعا او لم يكن ومن يجره انه لا يبرخ فان كان المدعي
عليه مودعا وهذا اذا كان المدعي عليه من المصدرا كان غريبا لا باخذ منه كفيلا
كذا في المشكوك لو كفل بنفسه رجل الى شهرا لم يبره بعض الشهرا لم يسلم من
وفاءه قال عني اني براه الكفالة بعد شهره فعلى ما قال كذا في المشكوك في الشيء
قالا رجل غنت لك بنفسك ثلثة ايام فادامست فانا براهي بيته اذا
مضت ثلثة ايام رجل كفل بنفسه رجل على انه لم يوف به يوم كذا فغلبه المال
فتوارى المكفول له فلم يجده الكفيل رفع الامر الى القاضي ليضرب ويكفله
وعلى هذا الرباع شيئا على انه اشترى الخمار ثلثة ايام فتوارى بها جري
ثلثة ايام يرفع الامر الى القاضي ليضرب ويكفله ويرد عليه قال ابو الليث
خلف قول اصحابنا غير انه رد في بعض الروايات عن ابي يوسف ولو
فعلة القاضي فهو حسن كذا في المشكوك رجل على اخيه مال وكفل رجل بنفسه
لم يوف بالي وقت كذا فغلبه المال انه عليه قضى الرجل قبل ان يوفيه الكفالة
جائز انه لو مال لازم له حده استجسا ما فانه لم يوف نفسه حتى زلزال لا يبره
منه الكفالة **نوع آخر** ومنه الدليل رجل قال للمزدحم انه اتلف الموضع ودينتك اذ
تجد فانا ضامن لك ولو قال انه قتلتك او ابتك فانا خطا فانا ضامن الذي
صح بخلاف قولنا انه اكلت سبع ولو قال انه غضب فلان ما كنت واخذ منه الموضع
فانا ضامن له صح كذا في المحلى **كتاب الحوالة** ولو مات المحتال عليه
ومر كضمانه جازاه او غيره فلا يبره والديس الى ذمة الجليل لانه ترك ذمة

بطالب الدين كذمت نفقات القوي كذا في لطائف النشرات والارباب
 هكذا في الحال ولا يشترط حضرة الخصال عليه في الحالة حتى لو حال به على
 ثم علم الغائب فقبل تحت الحالة وكذا لا يشترط حضرة الخصال حتى لو قال الصالح
 الدين لك على ألف درهم فاصل بها على فرضي طالب بذلك وجاز
 تحت الحالة حتى لا يكون له لا يرجع بعد ذلك كذا في فتاوى النصارى
 وفي الثاني لو مات الخصال عليه فقال الخصال له تولى مالي عليه ما معك
 ايها المثل فقال الخصال له تولى مالي الخصال له مع اليقين لا يتسكن بالدين
 العشرة كذا في البسوط والنهاية وهكذا في الحال والقرى عنه في حصة الخصال
 عليه الحالة ويختلف ويوت مغفلا عنه بها اذا حكم بها كما في الفلاس
 ايضا كذا في الحال **كتاب الصلح** احد الوضوء اذا صلح عن الميراث
 ابرءا عاما مطلقا ثم ظهر ما كان كذا في الحال لم يكن ظاهرا وقت الصلح بل لا يبرئ
 بعد الا ان عند البعض ليس له ذلك وعند البعض له ذلك وهو الصحيح كذا
 في مجمع الفتاوى ولو ادعى دارا فصالح على بيت معلوم منها جاز حتى لا يبيع
 بنية بعد ذلك منه الوجهة وفي شرح الثاني في حال ادعى دارا فذكر الخصال عليه
 فصالح على نصف تلك الدار ثم وجد بنية فافادها بما اخذ النصف الباقي
 وببقية شيخ الاسلام طبرسي في الرغباني كذا في الحال في النصارى
 الصلح اسقاطا واسقاطا الدين لا يقع هكذا اجاب امام الخصال وذكره
 زاده في نسخة انه هذه رواية ابن السماعه ما ظاهرا رواية لا يبيع دعوى
 الباقي ولا يأخذها وفي لجام الفتاوى لو ادعى عبد دين في بر رجل
 ثم صلح منه دعواه على احد ما بنية ثم اقام البنية انه العبد دين له انه يأخذ الاخر
 او ادعى يحلفه ليس له ذلك بعد الخلف لا يقع وقبل يصح **فصل في صلح**
الجائز والفاسد اذا صلح عن دعواه حقا في ادعى عبد معين الى رجل لم يجز
 رجل ادعى عبد فصالح على حصة منه شهرا جازا وعلى غلته شهرا لم يجز كذا في الفتاوى
 وثمة النحل رجل ادعى عبد فصالح على درهم او دنانير هالة لم يجز جازا من
 العبد فاما اذا كان صلحا على طعام كذا في بعضنا قبل التوق جازا في حال

و يعلم انه لا خلاف في ان الصلح لا يبرئ من الدين

وان كان من جلا ان كان العبد فاما يجوز وهو صلح عين بدية كذا في حال كذا
 لانه يكون دينا بدية والكتاب الموجه انه كان العبد فاما يجوز وفي الحال كذا
 لا يجوز لما ذكره كذا في المدعي كليليا او زينا كالحقنة والحدود فصالح على الدرهم
 وتوقا منه غير قبض انه ادعى حصة معينة وقال غصبي هذه الحصة صلح
 ادعى عينا لا يجوز رجل ادعى على رجل ألف درهم فصالح على عشرة دينار
 موجهة لم يجز كذا في الحال ولو صلح عن درهم على كليل او زينا في الزمة وفي
 قبل القبض بطل لانه بمنزلة بيع الكاكي الكاكي صالح منه دعوى الدين على الدرهم
 فافترقا قبل القبض بطل الصلح يجوز لانه افترقا عين بدية كذا في جامع
 وفي الحصة اذا كان له على آخر ألف درهم فصالح على عبد معين جاز ولو صلح عنه
 دعوى كرم او دار او صلح عن مائة على نصفها فالقبض قبل الاقترع فليس شرطا
 كذا في جامع الفتاوى وفي التوازل عن ابي يوسف رجل ادعى على آخر ألف
 درهم فانك فصالح على مائة منها جاز وبرى منه الباقي وصالح بعض الوضوء منه
 منه الزكاة وفيها دين لم يقع وانه لم يكن في الزكاة دين فصالح منه بضعة من الدرهم
 انه كان اقل ففاسد وان كان اكثر فصحح ويشترط قبض البدين في المجلس
 اذا كانت الوضوء موقوفين الزكاة كذا في الوجهة الفتاوى ولو اخرج احد الوضوء في
 الزكاة دون بشرط ان يكون الدين بقبض الوضوء بطل الصلح لانه قليل
 الدين منه غير في عليه الدين كذا في صدقة الشريعة وفي حصة المقدور اذا كانت
 بين ورثة فاحد واحد منها بما لا يعطاه اياه والبركة عقار او عرض جاز
 قليل كانه ما اعطوه او كثير وانه كانت الزكاة فضة وغيرها فصالحا على فضة جاز
 اذا كان ما اعطوه اكثر من نصيبه من الفضة حتى يكون المثل والباقي بمضاربة غيره
 الاجناس ويشترط قبض ما اعطوه بازاء الفضة وانه كان ما اعطوه مثل نصيبه
 او اقل لا يجوز وانه كانت الزكاة فضة فاعطوه ذهب او حيا فاعطوه فضة جاز
 سواء كان ما اعطوه قليل او كثيرا الا ان القبض شرط في المجلس وانه كانت في حيا
 وغير ذلك فصالحه على مائة او فضة او حيا ما اعطوه اكثر من نصيبه
 المجلس جاز وانه كان مثل نصيبه او اقل لا يجوز وانه كانت في الزكاة دين على الناس

في الصلح

على ان يخرج الصالح عنه ربه في الدين لهم فالصالح باطل فانه شرطان
الغرامة منه ولا يجوز ان يصح ما جاز كذا في الحكم اذا مات الرجل ترك
ابن له واه وترك ابلا لا كثيرة ثم صالحته المرأة على ان يهرم حاله او غيره
وان كان في التركة دين وعين فصالحة منه ذلك لا ما خلا الدين الذي
على الناس جاز كذا في الحكم رجل ادعى على اخ الف درهم فذفع المدعي عليه
من جهة الصلح من غيره بذكر لفظ الصلح ثم اراد ان يسترد حصة من ذلك ولو
وقع عوضا لا يسترد كذا في الحكم والفناء في الصلح رجل ادعى الف
درهم معلوم الوزن فقضاه درهم مجهول الوزن لا يجوز ولو اخطأ على وجه
الصلح يجوز ويحل على انه اقل ولو صالح الكفيل بالنفس على ان يبرأه ككفالة
باطل وكذا الصلح في الشفعة وكذا الوصلح عن حصة بطل بغير الجواز بكونه الصلح
عنه حتى يسهل ما لا عين تارة او يسهل او يسهل ليس بالصلح الصلح
حد او ما لم يسهل وشرطه ان لا يسهل ما يسهل فانه غير اذن
فصالحة على ان لا يبرأه الى والي الامر لانه حتى يسهل ولا يجوز الصلح عن
حقه وكذا اذا صالح في حد القذف بانه قد فحل فصالحة على ان لا يسهل
بعضه عنه ان كان له العبد فيه حتى يسهل فانه يسهل من العبد بطلان بعد دم
شرعا يحل في التفرير حيث يصح الصلح عنه لانه حتى العبد والعاص في النفس
وما دونهما لانه ايضا حتى العباد وشرطه ايضا كونه البديل لا كذا في الدرر الزور
واذا جاز الصلح بين المدعيين وكنت الصلح فيه ابرأ كل واحد لصاحبه عنه الدين
ثم ظهر ان الصلح وقع باطلا فانه لا يسهل في الدين ولا يسهل في الدين
لان هذا ابرأ في من صلح فاسد فلا يحل في الخط **فصل في الصلح القوي**
رجل اشترى عبدا بالف درهم وقضا بصلح ثم وجد به عيبا فانه البايع
العيب عنده او قضا له على درهم حاله او ثوبه جاز وان صالحه على ما فيه
يشترط التقاضي كذا لو حدث به عيب عند المشتري او لم يعتقه
المشتري وكذا الوصلح على كل او وزني بعينه وبغيره لانه اذا طعن بعيب
قبل قبض البايع الثمن فخط عنه بعض الثمن او زاده ثوبا فيه جاز كذا في الحكم

اذا صالح

اذا صالح عن عيب على درهم ثم زال ذلك العيب بطل الصلح وروى اخذ لان
المقصود قد زالت وكذا الصلح عن ما لم يتبين انه لم يكن عليه ذلك الحال
كذا في جامع الفتاوى وفي الحكم اذا طعن في بيع عن الزيادة فصالحة
بهرام فذهب اليها بعد ذلك ردا لدرهم عليه وبطل الصلح لان
المقصود قد زالت وكذا الجبل وزاده وكذا الوادي ما لا يسهل انما فصالحة
على بطل المعلوم ثم يتبين انه لم يكن عليه ذلك لانه كان باطلا ويكون
حتى لا يسترد رجل اشترى ثوبا بدينار فطعن فيه فطعن في
غيره العيب ثم اصطلح على ان يقبلها البايع وروى عليه تسعة دربعين وروى
ان اذ البايع من العيب كان عنده ردا لدرهين الباقي وكذا ان كان عيبا يعلم انه
يحدث مثله في المشتري فان قال لم يكن عندي او لم يوجد لم يبرأ ويحدث في
المشتري مثله جاز لانه الباقي وهذا عند احمد وعند ابن يوسف حازني
الوجهين ولو اصطلي على ان يخط البايع بعض الثمن العيب المشتري جاز كذا
في الحكم رجل اشترى جارية فوجد بها عيبا فاصطلح على ان يذبح البائع
شيئا والجارية للمشتري جاز ولو اصطلي على ان يذبح المشتري شيئا
للبايع لا يجوز لانه ربا او اذ ابا عنه باق في الثمن الذي اشتراه وقدره
نقد الثمن كذا في التمار خاتمة وفي التفرير اذا طعن المشتري بعيب على عيب
او خط من ثمنه شيئا فانه كانه يقدر على البيع او اعطاه بائرا العيب
فالصلح جاز وان لم يكن يقدر فالصلح باطل بخلاف بايع المشتري العبد ثم
رجل اشترى ثوبا بالف درهم وقضا بصلح ثم وجد به عيبا فانه البايع
يخط كل واحد منهما عشرة دراهم ويأخذها رجل اشترى ثوبا بدينار فطعن فيه
بهم واخذها باور الخطوط فابيع منه الثمن جاز وهو المشتري ايضا
وهو البايع لا يجوز والبايع انما اشترى الجارية بتسعة دربعين وان
شاة كذا في الحكم **فصل في الصلح في البيع** اذا كان الصلح في جنس فصالحة
منه ثم تنازع لا ينقض الصلح لانه اسقاط لا يبرأ وقيل ان كان الصلح في
انكار ينقض الصلح عن عوي فلم يكن اسقاطا فينقض كذا في جامع الفتاوى

الشيخ الفاضل محمد بن محمد بن محمد

عن علي

Jul

...

20

وہابیہ

11.

تجارت

الزلف

...

Ex.

216

20

6. 3. 1

منه

مفتی محمد رفیع

—

...

سید

۱۰۰

11

3

Figure 1

Figure 1

۱۰۰

五

627

6

انما صالحهم هو قاع بنفسي

بين جنبيين قضى بينهم ولا يد الى الصلح وانه وقعت الخصمة منه بين الجهميين
او بين أهل البلد بين او بين أهل القطيف يريدون الى الصلح مرتين اولنا
وانه انما الصلح كذا في الجبطين **نوع** اخذ في التمسك كل صلح بعد صلح كان باطلا لكل
صلح بعده فالصلح بالحل والشراء بعد الشراء فالشراء الاخر اعم والاول باطل
واذا كان صلحا ثم الشراء بعده فكذلك الشراء وابطلت الصلح الاول قال
القاضي التام في التمسك الصلح بعد الصلح باطل الا ان يبيع الصلح الذي يسهل انما اذا كان
الصلح عوضا اصطفا على عوض اخر فان كان هو الجاهل والفسخ الاول كذا في الحل
نحو **المضاربة** انه المال منه بالمضاربة بل ان يبيع فيه مائة فاذا
شبع في الغل فهو كالكيس فاذا اظهر الربح فهو شريك بخصته من الربح فاذا اظهر
شرط **المال** فهو غاصص كذا في المحل وفي الجابح الصغير هل يقع في
الف درهم مضاربة على انه يبيع ويشترى بالكوكة يخرج الى المصرة ويشتري
بها خمن ولو لوجه يبيعه منها فلما اقباه منه غيره عن ولو اوجه بالشراء فلا
فاشتره منه غيره لا يضمن نذر اية الوكالة وفي المضاربة يضمن في الربح يضمن كذا
في المحل اذا وقع الى آخر الف درهم مضاربة بالخصم ثم رفع الله الغل
مضاربة بالثلث ولم يزل في كل واحد منها اعمل بربك فخلط المالا بين يمين
كذا في المحل وفي الجابح الصغير لو دفع كيس الوديفة في صندوقه وفيه كيس اخر
فانشق الكيس في الصندوق فاختلط به واهله لا يضمن بالخصم بل يضمن
ببكت بعضها بكت فيه بالمال الباقي على قدر ما لها كذا في المحل وذكر في
القضاء اخذ صاحب السفينة مالا من مضاربة ووضع في صندوقه في
السفينة وخرج عن السفينة ونام بالليل في البر فصرق المصاربة في
يضمن كذا كان في يفتي شيخ الاسلام ابو السعود انه في الوديع لا يضمن
اذا لم يترك الوديع ولم يرهب وعليه الفتوى كذا في المحل لو اراد ان
يضع المال المضاربة على وجه يكونه المال مستورا على المضارب ويكون الربح
بينهما فالحيلة فيه ان يرفع الدرهم اليه قرضا الى درهمين متراكين في الدرهم
الباقي ان يعمل بالنفس فعلى وجهها يكون الربح على الشرا والمال مستور على المضارب

١٧٥
 اذا صار مال المصارف من بيع شئ من ماله
 انما يراه من البيع شئ من ماله
 ولا يبيع من ماله المصارف ويعد ماله
 في مصارف المصارف
 ولو ادعى المالك دفعه والظاهر انهما مضاربة الفول
 فيها فلا يملك المصارف انهما اتفقا على جواز التفرقة له والظاهر
 عدم العمل به في الكتاب
 هذا اذا قال عطفت المال مضاربة في مصارف
 اما لو قال اتفقت في مضاربة في مصارف فانه يوجب
 هذا كما قال القول رب المال كمان القايه مقدس
 اذا اوقع مال مضاربة واراد يكونه المصارف ضامنا
 فالمصلحة منه مضاربة بالثمن او بالنصف ثم يقع في
 المستوفى عليه واذا ربح ولم يهلك يكونه اربح فيها على
 الشرط من جميع القادى
 وحيلة اخرى ان يوفى من المصارف جميع ارباح الفول
 ثم انها لا يملك من ذلك شئ من ماله على ان يكونه ارباح الفول
 من ارباحها واما ان يكونه ارباح الفول من جميع القادى
 فعلا جميعا فانه لا يملك من ذلك شئ من ماله على ان يكونه ارباح الفول
 في مال المستوفى فانه لا يملك من ذلك شئ من ماله على ان يكونه ارباح الفول
 على حاله ولو ربح فاربح فيها على الشرط من جميع القادى

غالب وحلفاؤه في بيت وفيه الوديع برى لوائيه لا لوديعه امينة وعلم الوديع بذلك جامع الفضول
 قوله وحفظها بنفد دأبه لم يقبل ومبالاة الرفع الى العيال انما يجوز بشرط الامانة وعنده حقيقة للاحاطة ان يكون
 عيالا قال في الزخيرة ان الرفع الى العيال انما يجوز اذا كانا امنا ولو وضعوا الوديع الى امين من امانيه وليس في عياله يجوز عليه
 الفتوى فلا قلت ويؤيده ما في شرح الجمع عن محمد اذا وضعها الى امين من امانيه متى لم يملكه وليس من عياله كتركه العنان في زهده
 المادونه لا يضمن وعليه الفتوى وما في الزخيرة وما في الوجيز لو دفع الوديع الى شريكه المفادض او العنان او عبده المادونه في التجارة
 او عبده مقننه لم يضمن له فضا لم يضمن ثم ضامات فضا لم يضمن في ضمان الوديع

كذا في البري وفي المينة من اذنه يجعل المال مضمونا على المصارف بالمجلس ان
 يوضع المال منه سلم ثم يخذ منه بالنصف ثم يرفعها الى المستوفى يستغير
 منه في العمل قال ابو الليث بن ابي حمزة الدمشقي الرب بن الحرام فلان اس به واعلم
كتاب الوديعه في شرح الطحاوي الوديعه في العارية والمساخره
 اذا قال المودع للمودع احفظ الوديعه في هذا البيت تحفظها في بيتي في تلك
 الدار فملك لا يضمن وفي بعض شيوخ الجمع الصغير لو كان في طهر البيت المستعني
 الى السكة يضمن ولو قال احفظها في هذه الدار ففعلها في الدار الاخرى يضمن
 ولو كان الدار الاخرى مثل الاول او اخر منها لا يضمن هكذا ذكر في الصدوق
 وذكر طبريزي زاده انه يضمن ان كانت الدار التامة اخر منه الاول والوديع
 انه يحفظ الوديعه على حسب ما يحفظ مال نفسه في داره وفروقه في النوازل
 اذا قال المودع لا تضع الوديعه في الخازنات فوضعا فخرقت ليلته لم يضمن
 بيت اخر منه الخازنات ولم يضمن له مكان اخر اخر منه لا يضمن والاخرى ولو خاف
 على الوديع الى بعض من عياله فوضع له لم يجز بانه دفعه اليه يضمن والمالك كذا
 في النوازل وعبارة لجامع الصغير لو كانت الوديعه شيئا يملك في البيت
 فقال لا تضعه الى زوجتك فوضع لا يضمن وكذا لو قال لا تضعه الى الدابة
 غلامك فوضع لا يضمن وفي الجبط لو قال لا تضعه الى فلان في عياله لم يضمن
 عياله لو لم يبيع خصيه لانه لا يضمن دفعه اليه وان كان له عياله غيره فوضع
 ضمن وفي لجامع الفتاوى المودع اذا دفع الوديعه الى من عياله ذكر ابو الليث
 والقدوري والسر حسي انه يضمن ويقتضي هكذا في الوجيز وفي جامع الكبير المودع
 اذا دفع الوديعه الى من له المودع او الى احد من عياله المودع فضاقت له
 المصير وعليه الفتوى وفي الكافي لو وضع كيس الوديعه في صندوقه فوضع
 فانشق الكيس للصندوق فاحتلقت به راحه لا يضمن واحتلقت به راحه لا يضمن
 بملك بعضها بملك كلها والباقي على قدر ما لها والخطا جزي في
 عياله لا يضمن المودع ويضمن على المايط صغيرا كانا او كبيرا ولا يضمن بوجه
 الطحاوي يضمن المالك لغيره في البرن تركت الباب مفتوحا وبعد الطحاوي

لو كان المودع قد دفع الوديعه الى من له المودع او الى احد من عياله المودع فضاقت له المصير وعليه الفتوى وفي الكافي لو وضع كيس الوديعه في صندوقه فوضع فانشق الكيس للصندوق فاحتلقت به راحه لا يضمن واحتلقت به راحه لا يضمن بملك بعضها بملك كلها والباقي على قدر ما لها والخطا جزي في عياله لا يضمن المودع ويضمن على المايط صغيرا كانا او كبيرا ولا يضمن بوجه الطحاوي يضمن المالك لغيره في البرن تركت الباب مفتوحا وبعد الطحاوي

كذا في جامع الباق

كذا في لجامع الفتاوى وفي المينة قيمه ان اذا ذهب وتركها
 على عبده فذهب العبد يضمن وفي الفتاوى في النسخ طحاوي فخرج من
 يظن المادونه ففقد الخطه انه ترك الباب مفتوحا يضمن بملكه
 صور تحا خان فيه منازله بيوت وكل بيت فضا فضا في الليل فخرج
 المادونه مفتوحا فجا سارق ونقب بيتا وسرق منه مالا فانه لا يضمن في
 الخلاء يضمن الشيا في اذنه تركت ثياب الناس في الحمام فخرج عياله
 وفي لجامع الفتاوى ولو خرج من الحمام غير حب التوب واخذ التوب
 والشيا يراه ولم يمتعه فلما انه حب التوب يجب ان يضمن المودع اذا
 الوديعه في ركن من ركن هناك عكسا يضمن وان لم يجعل يضمن في التجارة
 يضمن بكل حال جعل هناك او لا وان في الحرم كانا حسيبا كانا له باب
 لا يضمن الدار والكرم سواء وان وضعها لم يضمنها او وضعها في موضع لا يدخل
 فيها احد لا باستئنه لا يضمن ايضا ولو كان في الجبانة فخرج الوديعه
 لحرف السرق الذين توجهوا نحو فخرج منه لا يضمن بغيره وقوله فخرج
 ثم جاء ولم يجده انما يمكنه ان يجعله في مكانه ولم يفعل صار ضمانا لالا
 المودع اذا جعل راحه الوديعه في الخلف الايمن وضاعت يمينه في اليسار لا يضمن
 وقبل لا يضمن فيها ولو ربط راحه الوديعه بطرف اليمين في الاذن وفي القامه لا يضمن
 ان ضاعت الكل كذا في الفتاوى وفي فتاوى النسخي ان كان في راحه الوديعه
 في الجيب وضعت يمينه ففقدت لا يضمن الا في راحه الوديعه
 في الجيب ففقدت فيه ويضمن اذا وضعت فيه وضاعت يمينه في راحه الوديعه
 لو عطي خفه الخفاف ليصله وترك في مكانه ليل ففقد يضمن اذا كان
 الدكان حافظا في السوق حارس والاشمن وقبل يمين البرهه مطلقا قبل
 يعتبر الوفاء لو كان الوفاء في ترك الاشيا في مكانه وفي الخاتمة بلحاظ
 وحارس يبر لو كان الوفاء في ترك الاشيا في مكانه وفي الخاتمة بلحاظ
 كذا في لجامع الفتاوى في ترك ثياب عبده قوم فذهب فذكره وحده

واحد

يعمل المأخوذ لو قاموا جميعا فمما ذكر في الذخيرة جاء شوب غيره فقال
عنه كنت لم يقل الا في شينا او كنت ثم غاب صاحب الثوب عما
الآخر بعده وبرزك الثوب فمن اذا وجد منه القول عرفا ولو قال لا قبل
الوديعة بغيره اذا القول لا يوجد عند الوديعة صريحا على هذا ينبغي ان لا يضمن
البقار في بقرة من بقرة مع رجل الى البقار فقال اذهب بها الى مالكها فاني
لا قبلها فذهب بالبقرة كذا في جامع الفضولين واما البرزخ في الثوب المودع عن شوب
وبرزك من مائة عند غيره فلما رجع لم يجد الوديعة في بيت لم يضمن الوديعة
برفع المفاع الى غيره او دمع ما كتب في بيت مولاه عند رجل فملك يضمن في
القضاء والحق ولو دفع المودع الوديعة لصورة بانه اخرج بيت المودع فذهبها
الى جاره لا يضمن وكذا ما يشبه هذا قال شمس المأخوذ في هذا اذا لم يجد ربه
الى الجاني اما اذا امكنه الدفع من قبله فذهبها الى الجاني يضمن وقال في قوله
في كتاب الصلح هذا اذا كانا في غلبا احاطا بغير المودع اما اذا لم يكن محظوظا
بالدفع الى الجاني وفي القدر روى لو قال المودع وقع الخوارج في بيتي فذهب
الى غيره للصورة لا يصدق عندها حنفية والى يوسف لابن شبة في
انه علم انه وقع الخوارج في بيته قبل قوله والافلا يقع منه وفي الاصل لو دفع ثوبا
في دار رجل زماه صاحب الدار وملك من وفي الدار لا يضمن لانه لا يملكه
فله ان يدفع الضرر بخلاف الثوب فكاه اخاه فادخل الثوب لو قال المودع
سقطت الوديعة لا يضمن ولو قال سقطت يضمن قال الامام الشافعي عليه السلام
لا يضمن في الوجهين لا المودع لا يضمن لا سقطا اذا لم يترك الوديعة ولم يترك
وعليه الفتوى ولو قال لا ادري صنعت الوديعة لم اصنع يضمن ولو قال لا ادري
اصنعت الوديعة لم تضع لا يضمن ولو قال صنعت القول قوله ولو قال لم يصنع
مال شي لا يضمن ايضا ولو قال ذهبت الوديعة ولا ادري كيف ذهبت فالتوا
ولو قال جده لا ادري كيف ذهبت اخلف للآخرين والاصح انه لا يضمن ولو قال
الوديعة وقبضت منها لا يضمن لم يقل وقبضت اليه ولو قال لا ادري قبضتني
داري وفي مريضه ولو قال دفعت في ارضي وفي كرفي ونسب مكانها لم يضمن

في قوله

في

لولا

لولا اذ اكرم باب ولو قال دفعت في مريضه ونسب مكانها لم يضمن في
جامع الفضولين وضمنها في بيت قرب في ضمان الله منه فمن ادخله في الدار
لا يضمنها ولو نامد وضمنها تحت راسه وجنبه بغيره وكذا لو وضعا بين يديه
انما يضمن في بعض الناس لو نام قاعا اما لو نام مضطجعا ضمن لان السوء حسن
اذا طلب الوديعة ولو قال المودع لا يمكنني ان احضر الساعة فذهبها وذهب
ترك عن رضا فملك لا يضمن وانه كان من غير رضا يضمن ولو كان الذي طلب
وكيل المالك يضمن لان ليس له انشاء الوديعة كذا في المحل وفي العيون اذا طلب
الوديعة وقال اطلبها فذهبها فاعاد فقال المودع صنعت الوديعة في المودع
من صنعت فاعاد قبل اقراره لا يضمن لان كانت قصي قوله اطلبها عند اقراره
انما اصنعت وانه قال صنعت بعد اقراره لا يضمن وفي القضاء والحق المالك
اذا اخل المودع اذا اخل في البيت فادفع الوديعة اليه في اخذه اليه طلب الوديعة
فقال عند اخذها عاود اليه فذهبها فاعاد فقال المودع صنعت الوديعة في المودع
اليه فجاه رجل وبين تلك الحقا فلم يصدقه ولم يدفع اليه وملك لا يضمن
وفي الفتاوى رجل على نفسه ورهنا فادفع غلط استين فلما عاود اخذ الغرة
ليرده فملك يضمن في هذا الخبر وفي ذلك القدر روى الباقي لانه وفي
النواز لم يعلم قال الصبي خذ هذا الثوب لا تجعله في ثقب الجدار ففعل صاحب الثوب
لغيره لانه على العلم ولا على الصبي لانه ليس بتبضع لانه حاضر ربه وفي المال
الوديعة اذا امنت دارهم وادنا بغيره كليب فانفق بعضها وملك الباقي يضمن ما
انفق وانه اساق وانه جاء بمنق فخلط بالباقي صار ضامنا بجميعها كذا
في قوله **كتاب القسمة** اختلف المتأخرون في تقدير اجرة القسمة قال الكوفي
خمس مائة الخمسة واوليت ربع العشرة كذا في كوة لانه على العامة فاشبه
وقال غيره زاده واوليت اربع مائة واثم ثمان مائة وثلث وعلية الفتوى في هذا
سبع مائة الا سبع مائة في كل مائة درهم ونصف درهم هذا اذا لم يكن
بشر في بيت المال كفيه وعياله وسنن ابو جعفر الكبيري يرضى بجزء القدر
بحسن في ثمان مائة يضمن لوعين الامير القدر شينا ولو في القسمة فبما لا يجوز

منع

وفي نسخة اخرى وفي موضعين من مدها لا يصدق في انما مدها والخاص
 الصحة في الحيط ازار المرض المده لا يصح ولو قال المريض في مرض الموت
 على زوجي من لا قليل فانه ليس بزوجها انما يطلب المهر من الزوج ويصح زواجه
 ولو ان مرض موته انما يصدق صدق او انه لا يصح في غيره البقرة صدقها
 اذت المريض سيفا مدها فان كانت في مكره او معتدة لا يصح في
 الفتاوى الصغرى اذ اذت سيفا الصدق من زوجها ومن
 موهنا بعد الطلاق ان طلقها باينا وانقضت عدتها ولم تنقض صح وان كان الطلاق
 رجعا فانقضت عدتها صح وان لم ينقض عدتها في الطلاق ارجع في ما يصح في
 البقرة ان طلقها قبل الدخول بحادث فثبت سيفا المهر من زوجها ومن
 ثم ماتت فانه ذلك بين غمها ولا نفي على الزوج في المهر ولا يضارب الغم
 نصف المهر ولو دخل بها واذت سيفا المهر لم تنقض عدتها
 ان مات صح الا ازاره كانه الزوج في حاله الصحة او في حاله المرض ولو لم ينقض
 حتى مات وقد طلقها باينا واذت سيفا المهر فاصحاب دين صحة في
 يستوفى حقوقهم ثم ينظر الى الباقي فحصل المخرج الاقل ما اذت به له كسيف
 ومما نصبه في الميراث **جنس** وفي الفتاوى رجل اشترى حارة منقصة
 وهما قال هي حارتي واما لا يبيع وكذا لو اشترى ثوبا في جراب فلما شربه
 هذا ثوبي لا يبيع اصله في الايات كانه ثوبا او ثوبا من ثوبين لا يبيع في اياته
 الجاهل الصغير لا يكون ازارا لا صح رواية الايات وكذا الاستيعاب والاستجارة
 والاسبيحار ومجوه ازار بانه ذو اليد وفي جامع الفتاوى ولو كان ثوبا في جراب
 منه ثوبان فاشترى فلما شربه قال هذا ثوبي لم يعد ثوبا من ثوبين **نوع** وفي
 الفتنة ازار رجل بالغ ثم انكر ازاره بها قال بوضعه يخلط به اذ لم يكن
 وقال ازارها سم غا يخلط به له عليه كذا على ازاره المختار عليه الفتوى وكذا
 في جامع الفضولين وفي جامع الفضولين او ثم ادعى كاذب الا ازاره
 ومهر لا يثبت في قوله لبي يفتي على قول الى يوسف انا ازار الغد ثم رفع الالكار
 المؤخر في قوله يخلط به المؤخر كذا ازار رجل رجل ثم مات فادعى الوارث

انما ازاره

انما ازاره ذلك يخلط بالمؤخر ازاره ارحم كذا في جامع الفتاوى
 ولو قال ما في يدي قليل وكثير من عده ومنعه وعطارد غير ما اضر مع الاثار كانه
 عام لا يحدول ولو قال في صحة جميع ما هو داخل في يدي لا اؤتي غير ما في يدي
 ثم مات فادعى بدها كانه كاسبه قال بوضعه اذ اثبت هذا الاثار وجب
 لها بما كان في المار يوم الاثار كذا في جامع الفتاوى والمحل في الموارث
 لو قال جميع ما في يدي لفلان وله دواب ومحل في ارستان كانه يزوجون
 بالنهار وبان في الليل الى ذلك المندل برخله في الاثار وفي الخطا ولو قال يبيع
 ما في يدي وجميع ما املكه لفلان فله حقه لا يجوز الا تسليم ولو اذت يبيع نصف
 قيمته لانه الاثار بما لم يملك تسليم الاثار بقيمة كذا في الموارث وفي الميتة لا يوزن
 لفلان على كذا فاجاز رجل بهذا الاسم والنسب ادعى المال المؤخر فقال المؤخر
 رجلا اذ يصدق في قضاء ولا يقضي عليه ولو قال عيت فلانا انما على العام
 الصحيح ان يكون ازارا في يدي رجل **نوع** منه وادعى اذ فقال اشترى ثوبا منك
 القياس ان يامر بالرفع الى المدعى الى ان يرضى بالنقد وفي الاحتكام بمهلكة للميت
 بعد التملكيل فانه يرضى فيها والايام الى المدعى وفي عليه لا فقال فثبت
 لكنه لم يكن يوزن بالاراد اليه ينبغي ان يكون على القياس الذي ذكرناه كذا في البراري
 وفي العيون وكذا في دعوى الدين ادعى المدعى عليه لا يعاير بوزن اذ له قبا
 والام ظهير له كانه يقضي بوجه القياس في المسئلة **جنس** وفي ازاره في
 ومات ثم اختلف الموقول ولقبته الورثة فقال الموقول كانه الاثار في الصحة الى
 لا بل كانه في المرض الموقول قول زيد يدين في كانه في المرض ولو قال ما البينة في قوله
 اولى وانه لم يبع للموقول بينة وادعى اذ اختلف الموقول كانه له ذلك كذا في ما يخلط
 ازار المريض بدين لوارثه فلم يمت حتى صار غيره ورثه صح صدقة ازاره بدين
 ثم ولد له ابن ولواذ غيره رثت ثم صار وادعى اذت الموت اذت بحسب القرائن
 لم يبع صدقة ازاره بدين وقاسم عند موته ولو كان الموقول اذ اذت بدين
 زوجته لم يطل ازاره بخلاف ما لو دعي في مرض موته او دعي لها بوقته
 ثم دعيها فثبت انما تبطل الحجة والوصية كذا في المختار ازار يقضي الدين في الوارث

لا يثبت بدين

لا يبيع

له بحضرة الواهب ولم يقبل قبلت ولو لم يقبض ولكنه قال فبعض قال لا يصح
وقال ابو يوسف لا يصح قابض ولو وهب تحت لاشئ مما يحتمل القيمة
فدست عنده وبقي ولا يجوز هبة الشاع فيما يحتمل القيمة من شريكه كذا في
جامع الفتاوى ولو كانت تدفع لزوجها وراهم عند الحاجة الى النفقة او شئ
اخر فهو نفقة على عياله ليس لها من رجوع بها عليه هبة الزوج واهله واولادها
ومحلى ساكنة مع متاعها فيها ومع زوجها حاز كذا في جامع الفتاوى ولو كان
الاخر غلب على كل حق لك على ففعل والبري وعند ابو يوسف فيما عدا ذلك
وعليه الفتوى انه لا بد من الحقوق والمجوز حاز في جامع الفتاوى ولو
مرحلا لا رجاء ماتت ماله لا رجاء ماتت وهي كانت تقوم لحاضرتها مع
بها معين تنص الحجة كذا في جامع الفتاوى وفي جامع العنقولين قال الزوج
وهبت ماله في حصة ماله قال وشرها في مرضي ماله فالفقير لا يرجع
يرجع في حصة ماله الفقرة من برعي الصحة وقبل القول لورثتها **فصل في الرجوع**
صح الرجوع في الهبة لقوله عليه السلام الواهب ارض بحبته ما لم يرض
الا لانع وضابطها جود **وفع خرقه** الا لا الزيادة المفصلة مثل لو زود
في نفس الموهوب بنى بوجوب الزيادة من القيمة كالب او لم يرضي الموهوب
سلام العلم والحق والفضاء لا يمنع الرجوع مع الزيادة لا الخالص الموهوب
زاد في نفسه من غير ان يبر في القيمة كما اذا هبت له فكتبت ريث لم يرجع لا
المن النقص هذه الزيادة والميم الموهوب له والواهب والرضي العوض
خرج الموهوب من ملك الموهوب كذا في الزاوية والكتاب الفقهية المحمدي
والحاصل هلاك الهبة ولو كانت الزيادة منفصلة كالارض والملاذ والعوض
الا يصلح ومن الزيادة مثلا لو هبت حارة فقلت عند الموهوب رجوع كذا في
في قاضية وكذا في كذا لو هبت اجنبي للصغير فوفى الابلان لا يرجع
ان يرجع بخلاف ما لو عوض اجنبي بغيره ولو وهب في رضه حتى يملكه الموهوب
ولو نفل الموهوب له في مكانه الى مكانه بالكر حتى زادت قيمته يرجع عند الموهوب
ولا يرجع عندهما كذا في جامع الفتاوى وفي العيون ان كانت قيمته في هذا الموضع

الموهوب

81 وهب بالية كذا ليس له الرجوع اما اذا كانا سويا فمع لانه ليس بزيادة رجل
منه كذا باساقفه الموهوب لا يرجع بخلاف ما لو عكس او فسر له ان يرجع
في الهبة وانه قبل لا يرجع اذ كانا سويا كذا في المتن ونقط المصنف بخطه
الرجوع ولو منع القضي بنيت الزيادة ثم زالت عاد الوهب حتى يرجع كذا
وهبت اخر ثم رجع فله الرجوع بخلاف ما لو باع الموهوب له الموهوب
ولو اشترى بغير ليس له الرجوع ان يرجع كذا الوباغ ثم قال كذا في الفتاوى
كتاب باع القضي الموهوب له وبقي بونه بغيره عند الموهوب
انما باهية لا يرى القضاة بالحق ولا بالتقليد وما يربح في ذلك انما
ماله او الهبة به بقضا وبونه فالهبة على المطلوب وبه عليه العيب
للمدعي انما يحسنه كذا في المتن **كتاب الماشية** هي من الماشية
بالساق في ما ينفقه كذا في المتن **كتاب الماشية** هي من الماشية
حرمه عنها وزعم ان السرطان لم يحصل ايقاع العداوة والبغضاء
باطل بخلاف الكتاب والسنة واجماع الامة فكذلك الهبة لانه باهية
رجاء يوم يوم حيا بانه شبهة رجاء في الحديث عن النبي عليه الصلوة
منزلة انها هم بعينها ولا يملكها بغيره كذا في المتن
اجماع الامة فيكفر سقيا وسقيا بقوتها لا ماليتها ويحكم لا تنقاع
ويجوز شاربها ولو قطرة كذا القذف ثمانون جلدة وكذا وضعا للعديد
برجاء وانه زالت بعد المسافة في الوجه اذا اخذ الشهود وهو كذا في المتن
قد شرع في ذلك بوجوبه منه فله ان يصر فيه لأم فالتقطع منه الرجعة قبل ان
يتناول الام يحيد لانه الاخذ عن رجل من غير ملكا يعتبر باعنا حتى يملك الهبة
اذ وشرع بغير السرطان مائة الماشية الماشية كذا في المتن
لابي يوسف فانه يشترط الاقارب من ائمة شهد به رجلان وعلمه به طوعا
مكرها ولا مضطرا يحيد صاحبها في خرج جامع الصغير لا يحيد قبل ان يملك السرطان
الرجع لا يحصل قبله وانه اقر به عليه بعد زوال الرجاء او اقر به بعد رجاء
منه اي علم منه بغيره من قبله اقره وكشهاة الرجوع عن اقره بغيره

مطلب
م

الكر او سكران

ونقد منها بوصف اليها ونقد غيرهما بوصف الى غيرهما ونقد منها ان يطلق
ونقد منها الجواب انه في الكل يلزم الا ان كان له احد فلو ما اذا اضاف اليها
ونقد منها وبه كان بقي البراءة وفي جميع القضاوي به كانه له دارهم فيها حيث
فان اذا يشتري بها طعاما لم يملك الطعام بحسب ان يشتريه ولا ما اراه الطعام
او غيره ولا يدين الدار التي منها حيث لا يضيف للعقد اليها ثم ينقد
تلك الدارهم الخفية وبطريق المشتري قال الصمد الشهدا كل مكره وفي
القضاوي قضى ان عصب الحمار طمخه وطمخها يصير ملكا للغاصب ويحل له عند
لا يحل له ان يضمن وحل من شيخ الزاهد ان يملكه لا يصحح ما ذكره عن حصة
في صاين المستدين وكان ينكر قول في حصة فكان يقول الصحيح عند
ان صاب لملك العصب لا عند الفضي او قضا القضي او صاب الخضم في
النزول انما يصير ملكا للغاصب او الفضي او قضا القضي او صاب الخضم في سائر
اهل سمرقند رجل عصب طمخا فمضغه في صاير سمرقند فمضغه فمضغه فمضغه
حكما لا عند وشرط الطبيب وهو بلبه او عند ابيه او له او لقنوه على قولها
وفي المتن رجل عصب حمارا فتوى وطمخه كره انه باهل حتى يرضى صاحبه وحل هذا
ما روي به عليه السلام ان ياكل فيه انة التي ذبحها ذلك الرجل فمضغه
انه يودي غنمها الى صاحبها وقال عليه السلام اطعموا الارامل **فمن**
من عصب ابيه رجل به الا صطبل ثم ردها الى الصطبل لعل المالك وفيه روي
في رواية يبيد عن النبي وفي رواية لا كذا في المحيط وفي الخاتبة في ركبته غيره ثم
نزلت في ركبته في مكانها الذي خذها منه صار صائنا ولم يبرأ من الضمان لم
الى صاحبها وفي القضاوي للصوي يستحل عصب غيره كانه غنمه فيضنه حتى لو ملك
من ذلك العن يضمن وفي المحيط ان استعمل بحضرة المولى فيما لم يملك المالك
عن النبي اجماعا كما لو عصب غيره المالك في القضاوي اذا عصب غيره ماله
المولى فانه يصير غاصبا حتى لو اذن العبد في الغصب المالك وقية العبد وفي الخبر اذا
استخدم عصب رجل غيره اذنه او قاده اذنه او ساقها او رجلها شيئا او ربا
فمضغه من عصب تلك الخدنة او غيره حاد في الذخيرة اذا ركبته غيره فمضغه

فمن ساقها او لم يسق في ظاهر الدابة وفي رواية الحسن بقمه اذا ساقها كذا في الفصل
الاشترى شئ في نزع الشئ من رجل ركب دابة العيز بغيره لا وفات الدابة
اختلف فيه الصحيح انه لا يضمن عند ان ينقذه حتى يحول عن موضعها وفي المحققين
والاصح اخرها عن دزعه لا يضمن بالمسبقا بعد الاخراج قبل ان يمسها الى
موضع يامس منها لا يضمن رجل اصاب في دزعه نزل ان يمسها الى ربط
وطن انهما لئلا القوية فاذا مضى بعينه فاذا مضى بعينه فاخذ هذه الخدنة فمضغه
ولم يظفر انه لم يفر على الاشياء انه اخذها ليد على صاحبه لم يضمن فان تركت
مع القدرة فمن دابة لم يجز له يشهد عليها كانه ذلك عند ان القضاوي يملك
في جامع القضاوي وفي النزول لو عصب عصبه فابن في القول ان كان يمسح
فمن الحرفة من النقصا فيقوم عالما ويقوم وهو لا يمس فمضغه نقصا
ما بينهما **فمن** ولو ادعى رجل عصبه فمضغه الموضع في حافة نفسه صار غاصبا
كذا في القضاوي للصوي **فمن** ولو اخذ خاتما منه اصبح ماله او دارهم
او خزانة رجل ثم اعاده الى مكانه وهو يامس اعاده بعد ان يمس دابة اخرى
انه كانه في مجلسه ذلك لم يضمن عند غيره عند ابي يوسف عند النومة الماوي
لا المجلس الصحيح انه يذهب التام انه لا يضمن الا بالقول اخذ لقطه ليومها
فاعادها الى مكانها انه كانه قبل القول يرضى عن الضمان وبعده لا في الاصح لا ان يصار
غاصبا كذا في الخاتبة وفي المحيط لو عصب حمارا في ظلمة الدابة ثم اعاده الى طمخها
لا يبرأ من الضمان لو عصب الدارهم بغيره يمس حل ثم ردها الى كسبي صاحبها
لا يعلم يبرأ من الضمان في العيون **فمن** رجل جاء الى نفسه مشدودة محلها
في البرم ارجح السند فمضغه السفينة انه امكث بعد الحل وان قل لا يضمن
وان لم يملك وعرفت قبل القول يضمن رجل قتل زيبا او سدا رجل لا يضمن
وان قتل قروا يضمن المالك في القضاوي ولو وقع الخرق في حذو فمضغه
بنت جاره حتى لا يخرج من بيته بغير اذنه او بغيره او القضي والسلطان
مخلصا دابة من الخرق وينقطع عنه ضمن قيمتها في ذلك الوقت الخرق لا
قيمتها كاطلا ولم يأنم كذا في جامع الفضولين ولو هدم حائطه غيره خسر المالك

بين نفسي قيمة الحايطة وسليم النقص بيني باخذ النقص من قيمة نفسي
 وليس لي الجبر على البناء كما لو كان لا يفسد من ذات الامثال لانه كلما كان
 العباد لا يمكنهم من حاجات مماثلة لتفادتهم من الحاجة وقيل ان كان الحايطة جديرا
 او باعاده كذا في البراري يهدم بيتا يهدم من ذلك بيت جارة فلا يترك
 في القنادي السرفعة **نوع آخر** رجل من حايطة في ارض غيره بغير حرة
 تب هذه الارض قال بعضهم الحايطة لخصب الارض لا سبيل له لانه
 لو لم ينقصه بغيره بالكلية لكانت في النقص ولو كان الله بغيره
 يقطع البناء والنفس في الارض الى ملكها كذا في ما بين وفي القسمة لو كانت
 وقضا في البناء ملكا والارض وقضا فيجب على الغاصب ان يرضى في جميع
 القنادي ولو عرس ابنى في ارض غيره قلنا وروى الارض الى صاحبها
 قيمة البناء والنفس اقل من قيمة الارض وانه كانت قيمة البناء والنفس اكثر من قيمة
 الارض ينتقل من المصوب منه من الارض الى قيمتها رغبة بالماضي وقيل
 قيمة الماضي يوم غرسها اذا كان في قوتها من الارض قال بعضهم قلنا
 ونقص نقصا الارض وفي الجامع الصغير رجل غضب عنه وادخلها في بناء
 ينقطع من الملك عندنا لو غضب عنه وبني عليها لا ينقطع من الملك
 اكر في اذا كان قيمة البناء اكثر ينقطع وبعض المتأخرين اختلفوا بقول اكر في
 وانه حسن في جميع القنادي لو انبثقت الحاجة للؤلؤة ان كان في قيمة
 اللؤلؤة اكثر من قيمة الحاجة بخير صاحبها ان شاء الله الحاجة وهي قيمتها وان
 تم كالحاجة للؤلؤة وهي صاحب الحاجة قيمة اللؤلؤة وفي نسخة واجهوا على
 انه لو غضب لوجافا وقل في القسمة او به سيما في حايطة بطن نقه بطن
 عبده ينقطع من الملك سكن في الجامع الصغير **نوع آخر** رجل على ارض
 فلا قدرة له الاخذ منه لانه لا يخذ منه خضيه ان يملك الاخذ من خضيه وقيل
 الاخذ من خضيه كذا اذا لم يتجاوز قيمة من دونه كذا في القسمة او كذا
 مع زوجها في ارض مضمونة لا يتبع في انفقوا لا ينفذ فيها لانه الامم على الزوج
 وكذا في الاكل والنسب واللباس اذا كانت في الامم فليس لها ان يامتها وكذا العبد

والجارية في كل ذلك قال الامم على مولاهما كذا في جامع القنادي والقسمة **كتاب**
الحايطة رجل اراد ان يهدم داره ولا يملك السكة عند الحنابلة فيبيع فلا يهدم
 مع هذا انه يضر الجيران ان لا يصح ان لا يجبر على البناء وانه كان قادرا عليه فلا يهدم
 دار الجارة لانه عليه كذا في القسمة وفي القسمة حايطة بين اثنين سقطوا
 بنات ومروءة فطلب من جارة ان يبنى للجيرة قال القسمة لا بد من بناء يكون
 ستة اشهر لان الامم الاول كان زمان الصلاح اما الان فانه اقل من الزمان
 لا يجبر الا في على العمارة غير ان الحكم يارده بانحاء السكة حسب وفي المسئلة
 في زماننا يجبر لانه لا بد ان يكون بينهما جارة الاول قول العلماء وهو القياس
 ولو كان الدار بين الصغيرين لكل واحد منهما وصلى يهدم الدار او ياحدها العمارة
 فانه الوصي يرفع الامر الى القاضي حتى يجبره على العمارة كذا في القسمة وفي القسمة
 الفضلي رجل على في سنة الارض ثم اراد رفعه ان يبايعه بامر ليس له رفع البناء
 وكذا كل من بني في دار غيره بامر يكره له وان بني بغيره حاله ان يرفع لانه يضر
 جيرانه يبيع وفي الرصايات ان بني لها يكره لها وفي القسمة يهدم من الارض
 برضاها ثم بني بنقصه ونقصه اشتره بالماله ان بني لانه لم يملك له في البناء
 حق وذكر ابو اسحق انه اشهد وقت البناء انه يبنى ليرجع عليه كانه البناء
 وانه لم يشهد كانه البناء ليرجع عليه بشي وعلى هذه العمارة في رخصان
 في كل صحت آخر وفي النوادر لو اراد ان يخذ داره بستانا ليس للجيرة المنع على
 الارض صلبته ولا يستعدى الى جوار الجيران ضرر لو كانت روضة فلا المنع على
 هذا اذا جعل مكانه حانة او مقبرة او حماما او اصطفا وعلمه القسمة كذا في القسمة
 وفي المبسوط صاحب الدار اذا رفع بناءه فان الرخ والتشيس على جارة او
 نصب جداره او فتح ابوابا لا يمنعه وانه يضر الجارة لانه يضر في ملكه كذا في
 قاضيان في جامع القنادي وانه كف عما يورث جارة فهو حسن وقيل
 والصغار له المنع وفي القسمة انه كف عما يورث جارة فهو حسن لكن لا يجبر على
 ذلك **بحث آخر** رجل اشترى حجرة وسطها ووسطها جارة مستوية فاشترى
 جارة حتى يتخذ حايطة بينه وبين جارة ليس له ذلك فلو اراد ان يخذ

حتى يتخذ سرة ان كان اذا اصدق يقع بصره في دار جاره له المنع او كان لا
يقع لكن يقع اذا كان على السطح ليس له المنع **بحث** في حادثة او حمام مشتركة
انهم قد صاروا لا يجبرون على العارية ويقسم الارض بينهما فانهم قد
لا يجبرون على العارية وان كانا الشريك مع بعضهما يقال للشريك الآخر النفع
حتى يكون وبنها عليه عايط مشتركة بينهما انهم قد لا يكون سبي وان كانا
الحايط ايضا يمكنه سبي عايط في تقليب بعد العينة لا يجبرون الشريك الا ان
لا يمكنه يجبر عليه الصنوي والرفق اذا كان بين الشريكين في احداهما ان
يسقطه يجبر كذا في النوازل والحكاوي في الضاوي لا يجبرون يقال له السقف
ثم رجع في حصته نصف النقص وفي النوازل عن حجر في الحمام بين شريكين
انهم قد من عايط وصاح الى من منه واني شريكه الزمة لا يجبرون يقال له
شريكه ثم اجره واذا اجره بغيره الا اجره قد نقصت ثم يصير
سواء في الجرد في البيوت المشتركة والدواب لا يجبر كل واحد منهما على عارية
رجل عليه عتق غيره انهم لا يجبرون صاحب السفل على البناء ويقال لصاحب
البيت فاني السفل العلوة مالكة السفل من الاستفاد به حتى
يرد عليك قيمة البناء او كالمصنف ان يرجع بالنقص كذا في النوازل وفي
الحايط بين شريكين لو كانا لهما عليه شريك في احداهما لكانا في المنع لا في
المنع على الحايط حتى يعمل عليه نصف قيمة البناء وفي الاقسمة عايط مشترك
بين شريكين اذا اجره ناقص الحايط او الشريك ان كانا في الحال لا في السقف
لا يجبرون ان كانا بحيث يخاف من الامام ان يكره في فضل ان يجبر في الضاوي
جدار بين شريكين احدهما وانشعق احدهما البناء يجبرون انهم لا يجبرون في
منه الاستفاد عالم بصرف النقص ان بين شريكين في الضاوي او كانا بغيره
قيمة البناء اذا كانت رجل تحلة في ملكه خرج بعضها الى ملكه غير فاراد الا
له ذلك رجل له دار قد نزلت اقصا شجرة رجل واخذت اودارة قطع
حطب الدار الاغصان التي لصاحب الشجرة ان يفرغ من اوداره من غير النقص
بانه يجمع الاغصان التي لها جمل بعض وان كانت غلظا لا يمكن ان يقطعها

الذي

الذي يقطعها الحاكم لو رفع اليه لا يجبر ان يقطع اكثر مما يقطعها الحاكم من كذا
في الضاوي والحكاوي **بحث** في حادثة او حمام مشتركة انهم قد صاروا
ان احدهما يمنعه والاخر يسره وبسببها طرق السليبي في طلبة فوق الطر
عليها قال في قول ان كان البناء لا يضر بالطريق لا بأس به وان ضار به
احد لا يهدمها وان ضار به قبل البناء قد منع كذا في الحكم في الضاوي في قاني
فيها دور عطل احدها باجها بغيرها بان نصب عند ملاصقة بجدار رجل ومنه
غرفة فاشترى رجل في تلك الاوقات دارا لم يكن له وقت البناء فزاد
دارا له ياخذ به فترها على هذا الواسطة ان رجلاني وضع الجرد على
الحايط او حفره داب تحت داره ففعل ثم باع صاحب الدار داره
فطلب المشتري رفع الجرد له ذلك الا اذا شتره وقت البيع بغير الجرد
والسرداب تحت الدار فيشترى لا يكون للمشتري ان يبطا له برفع ذلك لانه
شتره ذلك صارا كانه شتره لنفسه والارث في هذا عند المشتري الا ان
انما ياد برجع البناء والسرداب على كل حال كذا في الحكم في مجمع الضاوي **بحث**
وفي الضاوي زقاق غير نافذ فاراد ان يتخذ طليبا ان ترك الطريق
قد مر الناس ومرتفعه سر يعاد يفعل منه الا حايبي قد لا يمنع من ذلك
لو اراد ان يتخذ وكانا نخوة وفي الحكم شكة نافذة في وسطها فزاد احداهما
ان يفرغ فطيلة ويجعلها الى مكانا وياوي الجيران به لهم منعه وكذا الكل احدهما
الناس وانما يختص بذلك المصل السكة اذا كانت غير نافذة كذا في النوازل
بحث في رجل له كلاب لا يحتاج اليها ان كان يمسكها ولا يمسكها في السكة
ولما في غيره ليس يجبر ان يمسكها في سكة او يمسكها في السكة او في
موضع لا ملك له والناس يتادون بها فلم يمنع ان يمسكها في موضع لا ملك
او الى صاحب الحبس حتى يمنعه منه وكذا الدابة والحشود وغيرها كذا
في النوازل والحكاوي في الضاوي العتاي الهرة والكل يؤذيهم لا بأس بها
على يقين الضرب في رجل **بحث** في رجل له دار وصاحب القنطرة ان يجعلها
او اراد ان يجعله قنطرة واراد ان يجعل منزه بطول ارضه ليس له ذلك اذا انفا

في حادثة او حمام مشتركة
انهم قد صاروا لا يجبرون على العارية
ويقسم الارض بينهما فانهم قد
لا يجبرون على العارية وان كانا
الشريك مع بعضهما يقال للشريك
الآخر النفع حتى يكون وبنها
عليه عايط مشتركة بينهما انهم
قد لا يكون سبي وان كانا
الحايط ايضا يمكنه سبي عايط
في تقليب بعد العينة لا يجبرون
الشريك الا ان لا يمكنه يجبر
عليه الصنوي والرفق اذا كان
بين الشريكين في احداهما ان
يسقطه يجبر كذا في النوازل
والحكاوي في الضاوي لا يجبرون
يقال له السقف ثم رجع في
حصته نصف النقص وفي النوازل
عن حجر في الحمام بين شريكين
انهم قد من عايط وصاح الى من
منه واني شريكه الزمة لا يجبرون
يقال له شريكه ثم اجره واذا
اجره بغيره الا اجره قد نقصت
ثم يصير سواء في الجرد في
البيوت المشتركة والدواب لا
يجبر كل واحد منهما على عارية
رجل عليه عتق غيره انهم لا
يجبرون صاحب السفل على البناء
ويقال لصاحب البيت فاني
السفل العلوة مالكة السفل من
الاستفاد به حتى يرد عليك
قيمة البناء او كالمصنف ان
يرجع بالنقص كذا في النوازل
وفي الحايط بين شريكين لو
كانا لهما عليه شريك في
احدهما لكانا في المنع لا في
المنع على الحايط حتى يعمل
عليه نصف قيمة البناء وفي
الاقسمة عايط مشترك بين
شريكين اذا اجره ناقص
الحايط او الشريك ان كانا في
الحال لا في السقف لا يجبرون
ان كانا بحيث يخاف من
الامام ان يكره في فضل ان
يجبر في الضاوي جدار بين
شريكين احدهما وانشعق
احدهما البناء يجبرون انهم
لا يجبرون في منه الاستفاد
عالم بصرف النقص ان بين
شريكين في الضاوي او كانا
بغيره قيمة البناء اذا
كانت رجل تحلة في ملكه
خرج بعضها الى ملكه غير
فاراد الا له ذلك رجل له
دار قد نزلت اقصا شجرة
رجل واخذت اودارة قطع
حطب الدار الاغصان التي
لصاحب الشجرة ان يفرغ من
اوداره من غير النقص بانه
يجمع الاغصان التي لها جمل
بعض وان كانت غلظا لا
يمكن ان يقطعها

وكذا لو اراد صاحب الدار ان يبنى حائطا ويتخذ الميزاب او السيل او اراد ان
يتخذ الميزاب من مكان لا يملكه وكذا رجل في دار رجل اراد صاحب
الدار ان يبنى بنا، يقطع طريقه لا يملكه فانه تركت قد عرض الباب
ونشا ورأه له ذلك وكذا لو كان رجل سبيلا سطره الى دار رجل اخر وله فيها
ميزاب قديم فليس لصاحب الدار منعه في الاستحواذ به باخذته في حائط
وفي الميزاب دار رجل اخرى سطره على سطره الا ان السيل لا يملكه الا على السطح
واراد مالك السطح ان يعلو حائطه يبنى عليه ذلك ولا يملكه الا على السطح
يطالب به حتى يسيل ماؤه الى طرف الميزاب وفي ما بين داران رجل سبيلا
سطح احدهما على الاخر فبناح التي عليها السيل يملك من حائطه ما يمتد الى
الارض من رجل اخر فادامته في الاول ان يمنع الميزاب الثاني عن السيل
على سطحه له ذلك الا ان يتركه الرابع وقت البيع المادوان السيل المادي
لم يبيع يكون في الدار التي باعها كذا في قاضيه **كتاب العارية**
عطف الدابة وثمنه ارد على المستعير كذا في شرح الطحاوي وفي القنطاري
نفقة العبد كذا في الكسوة على العبد المستعار دابة لئلا يذهب الى مكره
معلوم قد سب الى اخ بملك المسافة يضمنه وكذا لو انكسرت في بيته لم يضر
حتى يخطب لعدم الرضا انه يملك بالملك لا يملك كذا في الاجارة اذا ان
كذا في جامع المصنف وفي الحكم لو خالف في المكان يضمن دابة كذا في هذا الحكم
او سب اليه في المكان المادوان ولو استعار دابة الى موضع كذا في سبيل
طريقا ليس بجادة يضمن اضرار عطلت ونوعا على طريقا فملك
اخر ان كان سوا لا يضمن وان كان احدهما بعدا وغير مسكون يضمن استعار
على ان يحمل عليها عشرة مخيمات حنطة فحمل عليها احدى احدى من وزن الحنطة
يضمن ولو حمل عليها مخيمات شعبة مثل الحنطة او خضف لا يضمن لسحقها ولو حمل
عليها اكثر من عشرة مخيمات في الشعبة لانه في الوزن مثل الحنطة لا يضمن
ولو اصرح ولو استعار دابة ليحمل عليها عشرة مخيمات شعبة مخيمات
حنطة فحطبت يضمن قيمتها كذا في الحكم ولو اصرح دابة الى السيل فملك قبل السيل
لا يضمن

المستعار اذا اهلكته في السبيل يضمنه المستعار
انما عطف الدابة تاخر خانية في العارية
وحيثما كان المستعار يضمنه المستعار
وحيثما كان المستعار يضمنه المستعار

دابة يملك
اذا اخطأ المستعير في السبيل والى المالك
او فاضى على العادة فانما يملك المستعير
او فاضى على العادة فانما يملك المستعير
او فاضى على العادة فانما يملك المستعير
او فاضى على العادة فانما يملك المستعير
او فاضى على العادة فانما يملك المستعير
او فاضى على العادة فانما يملك المستعير

وان بملك في اليوم ان يضمن وهو لا يضمن كذا في جامع القنطاري وفي القنطاري
اذا انتفع بعد مضي الوقت لانه حينئذ يصير غاصبا ولا يستعاره في الطريق
فيها وتلقاها ما كان من دابة حائطا البيت فرفع في بيده فانكسرت فملك
لا يضمن بخلاف الحال اذا لم يكن كذا في القنطاري **كتاب العارية**
حدا لما فاسقطت الدابة غير عنقه لا يضمن كذا في القنطاري وفي الميزاب المستعار
فربا حائطا يملك فاربك يضمنه فالتفت حينا لاص عليه في الحائط
دابة انتقضت الركة بسب الارادف دابة كانت بحال لا يملكه الا على السطح
ضمنه كل النقصان دابة كذا في كذا الارادف ضمنه نصف النقصان لانه حصل
وذكر كسبه غيره ولو كسرها بالجمام او قضا عنها يضمن ولو نزل عن الدابة لم يضمن
ودخل المسجد ونزلها في السكة يضمنه اذا سبكت رجلها او لا يضمن كذا في
وفي جامع القنطاري اذا عجزها عن بيده يضمنه وعلى من يملك الدابة ان يضمنه
السكة فمن رجلها او لا اذا عجزها عن بيده ذكره الا ان السبيل حتى رجل
استعار دابة لغير كسرها في حاجة الى احيه مسماة فاخرها الى الميزاب
ليضمنه وفي غير تلك الناحية ضمن اذا اهلك رجل ارسل رجلا
اخر يستعير دابة الى الحيرة فقال الرسول انه فلا يضمنه ملك الدابة الى الحيرة
فكسرها المستعير وبدا لانه يذهب الى المدينة ولا يضمنه الرسول لم يضمنه ولو
ذهب الى الحيرة يضمنه ولا يرجع الى الرسول بما ادى وكذا الاجارة رجل استعار
الميكرب ارضه وعينها فكسرها يضمنه اذا غطت كذا في الحنطة
وفي القنطاري رجل استعار من رجل ثوبا يسيروا في غيبه ففقدته بلورب وكي
بماية فخطب انه كان الناس يفقدونه ذلك حادة لا يضمنه والا فاضى من رجل
استعار من رجل ثوبا يسيروا في غيبه ففقدته بلورب وكي
منه دابة قد سب به فملك يضمنه وفي الفينة ولو عارت دابة مشيما
متاع البيت ما يكون في ايدي الناس كالقدر والرجل وكذا ذلك وما لا يكون
في ايدي الناس كالقصور والجو التي يغير اذن الزوج لا يضمنه ولو ظلمت رجل
ثوبا عارنه فقال رب الثوب اعطيتك غدا فلكا كذا في هذا السبيل ارضه

المستعار اذا اهلكته في السبيل يضمنه المستعار
انما عطف الدابة تاخر خانية في العارية

بغير اذنه

القضايا

في العهد

كتاب الزراعة، في ٢٨ الزراعة فائدة عند الحقيقة

كتاب المزارعة وفي المزارعة فائدة عند الفقهاء
لصاحب الارض ان كان البذر منه وللعامل ان كان البذر منه ويجب ان
مثل الارض على العامل ان كان البذر منه والمكانه رب الارض عليه
مثل عمل العامل بحاجب من الارض في المزارعة فائدة يجب
مثل البقر والمزارعة جائزة على قولها وعليه الفتوى ثم للمزارعة شرطان
واحد في حكم وصفة اما شرطها كونه الارض صالحة للمزارعة وكونه رب
الارض والعامل في أصل العقد وبين المدة ليس يلزم في بوبارنا كذا في المزار
عن حجر المزارعة من غير بيان المدة جائزة يقع على سنة واحدة يعني على
زراع واحد وبأخذ الفقيه ابو الليث ومنه انه يعطى التخلية وبين ما نزع
في الارض قياسا وفي الاستحسان ليس بشرط وبينه عليه البذر ومن بعض المتأخرين
انه في كل موضع كان بينهم عرف ظاهرة البذر يكون على احد هما بعينه بشرط
بيان منه عليه البذر وبين النصب على وجه لا يقطع الشركة بينهما في الخارج كما
يقول بالنصف او الثلث او الربع او ما شئت ذلك فان بينا نصيب
احدهما ينظر ان بينا نصيب من البذر منه فحده جائز المزارعة قياسا واستحسانا
وان كان نصيب من كان البذر منه فحده جائز المزارعة استحسانا واما ما ركننا
يجاز البقر واما حكمها شئت الملك في منفعة الارض اذا كان البذر منه فحده
المزارع والشركة في الخارج واما صفتها والمزارعة لازمة من قبل من البذر منه حتى لا
يملك الفسخ الا بعد رد العذر او يرضى العامل او يلحق صاحب الفسخ من البذر
ان يبيعه كذا في المحلى وفي الفتاوى او يكونه العامل رفا فحاجب عليه قال في
شرح آلت في المزارعة على سبعة اوجه اربعة منها جائزة وثلاثة منها فاسدة
اما الاربعة التي جائزة احدى ان يكون الارض من احد هما والباقي من الآخر
ان يكون العمل من احد هما والباقي من الآخر الثالث ان يكون البذر من احد هما
والبقر والثالث العمل من الآخر الرابع ان يكون البذر من قبل العامل والبقر من
قيل رب الارض بهذا عدده وعندها فاسدة اما الثلثة التي فاسدة
ان يكون البقر من واحد والباقي من الآخر الثالث البذر والبقر من واحد والباقي من الآخر

88

J

[illegible]

[illegible]

١٤٤٤

وعلى الثاني قيمة زرعها بانها في متفرقات ان جعفر جعل في ارضه بزرها
اخر في تلك الارض حتى اورك الزرع فانه الزرع في القياس لاني عليه
قيمة الحب منه واني لارض على شرط الفزان فماها قبل ان يفسد البزري
الارض فان فماها بعد فسد الزرع في الارض قبل ان يفسد نباتا له في
فان في القياس عليه نقصا لارض يعوم الارض منه زرة وقد قد صواب
غيره منه وانه فيقوم النقصا لارض لاني وان فماها بعد يثبت صوابه
فعلية قيمة الزرع يوم سقاها وارض لاني وان فماها بعد يستقي الزرع على
لكي السقي اجد له فانه الزرع لارض لاني لاني وان فماها بعد يستقي الزرع على
اني جعفر وجواب الفقيه بالبيت ان جعفر في السقي قطع ولا يثبت له كذا في
كتاب الخدم وخرج مجامد ودخل بها عليه المهر لا يجب المهر عليه
وعندها يجب المهر ولا مهر عليه هو المختار وعليه الفتوى كذا في المتأخر في الزكاة
وكذا في المتأخر في الزكاة وخرج الطحاوي في شرح الطحاوي في الزكاة
ولا لولا طحاوي انه لا يجب المهر عليه كذا في المختار في شرح الطحاوي في الزكاة
بهية بوزر انه كانت البهية له فخرج ولا فكل من امره او بالبهية فخرج
وفي الفتاوى الصوري في الذي لا يملك عند في حقيقه ولا يجرى وعند في حقيقه في
يوسف لا يجرى باننا كذا في الذي لا يجرى واما الذي لا يجرى فخرج
ولا يجرى قبل الذي وفيه الفاعل قيمة كذا في الفقيه وقال الصدوق في
عنه وعلى ذكر في شرح الطحاوي وفيه فخرج في حقيقه وقال في حقيقه
البهية للوطي يقال له اذ بها وخرجها انه لم يكن للوطي كانه نصا صرا
به فخرج الى الوطى لقيمة ثم يجرى بها الراطي ويخرج انه لم يكن ما كوله وان ثابته
مخرج ولا يجرى كذا في المختار **كتاب الخدم** وخرج مجامد ودخل بها عليه المهر لا يجب المهر عليه
في حال حتى تضعه في حقيقه ثم بعد ذلك يجرى بحبس الى وقت وضعه في حقيقه
انما اذا رعاها لا يحبس لكن يقال لها اذا وضعت في حقيقه فخرج في حقيقه
بالبيت بحبس فخرج وضعه في حقيقه ثم يجرى بها الراطي ويخرج انه لم يكن ما كوله وان ثابته
الوطي فخرج الى الوطى لقيمة ثم يجرى بها الراطي ويخرج انه لم يكن ما كوله وان ثابته

89

[illegible]

وهو يابى في العوارض من السجدة تقطع وحدها المال من مائة بين يدي يختلف فيقال
 ان الماخرى في ان يجوز من ان يورث لو سرق من اجل ثوبه عليه فلسفة او من
 اذرة تامة حليا او حلاوة وهو لا يورثها بقطع ولو سرق ثوبا او ثوبا او ثوبا
 من الماخرى لا يقطع قال الماخرى لو زادها الا ان يكون عليه ثوبه بقطع فيقال
 لا يقطع وان كان من مائة بقطعها بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 سوى ان في مائة بقطعها الا ان يقطع في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 فكسره وورث فيه فسرقة من الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 الباب وورث فيه الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 لا يبيد الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 حوزة في مائة بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 من الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 عليه لا تركة فاحدها من مائة بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 غنيته كان الارق او فقير لانه ملكه باق وقال الماخرى في الماخرى في الماخرى
 للماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 من الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 ليس ان كان عليه ثوبه بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 وسرق منه لم يقطع في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 لم يقطع ولو دخل بيتا من باب الدار وكان الباب مفتوحا مردد بعد الناس
 العتقة وسرق غصينة او مكابرة او مائة بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 ولو دخل بابي العتقة والناس يجيبونه ويذهبون فذلكم الماخرى في الماخرى في الماخرى
 كان من باب الدار يعلم بدخول اللص في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 ليل او سرق منها بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 معانية فالقياس في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى

بعضهم

بعضهم في بعض مناعه وجب المتاع بقطعها او بقطعها او بقطعها او بقطعها
 في مسجد جماعة قطع لان المسجد ليس بجزء فكان في حوزة البصاحه فاذا سرق منه
 فقد هتك الخواص بقطعها او بقطعها او بقطعها او بقطعها او بقطعها او بقطعها
 منه بيت اخذ من الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 كان فيها وخرج اخذها من مائة بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 اخرج المتاع في الدار لانه اخرج منه بقطعها في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 فجاء الباب وخرج منه في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 جاء الى منزله لا يقطع كذا الوصل في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 الى منزله في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 ثم خرج لم يقطع وغرم مثله رجل نقب حائطه بغير اذن المالك ثم غلب على
 سارق البيت وسرق من بيت الخزانة لانه نقب السارق سارقا في الماخرى في الماخرى
 الفتاوى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 اللص والمال في هذه الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 الا باظهاره منه كذا في الواقعات لو سرق الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 لا يقطع لانه الظاهر غير كذا الا اذا كان مع الدابة في مائة بقطعها في الماخرى في الماخرى
 في الصلوة سارقا ليس في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى في الماخرى
 اذا اخذ مال اللص بجزء قطعها او بقطعها او بقطعها او بقطعها او بقطعها او بقطعها
اللقبط ولو لم يلقط على اللقطة بامر القاضى يكون دينا على اللقطة او لا
 فكذلك اذا وجد اللقطة في مكانه الاسلام فادى رجل من أهل الزمة انه ابنه في القاضى
 يصح وعواه الا بنية وفي الاستحسان يصح في دعوى النسب ووجه اليك كذا في
 قاضى وانه اقام دلى بنية من أهل الزمة انه ابنه وقام مسلم بنية مسلمي انه حبه
 يقبل أهل الزمة في ابطال المسلم دانه كانه شهيد الذي سلمى يقضى له به بنية حاله
 في الذي كذا في القاضى ولو مات اللقطة قبل ان يعقل من عليه سوء ووجهه لم اذكر في
 وجد اللقطة في البيعة والكيسة ثم بلغ كذا ولا يجبر على الاسلام دانه مات قبل ان يعقل

في الماخرى

يتحفظ في قلوب الناس بركه على قلوبهم المعطى في السجدة التي
 فلان يكون كفارة لذلك الغسل الواحد وانه كان له قوت بوجه لا يحل له
 السجدة فانه اذل نفسه غير ضرورية وانه طاهر اصله صلى الله عليه وسلم
 على المسلم ان يذل نفسه وراجع للوعظ طاهر طاهر طاهر طاهر طاهر طاهر
 فاكثري به في الموضع منه بركه النور والكل في السجدة بغير المصنف واذ اراد
 ذلك بشيئ من شئ المعكاف فيدخل فيه كانه بعد رماوي او يصلي
 الصلوة ثم يفعل شيئا كذا في جامع الفتاوى وفي هذا لا يحل ان يبيع
 وغيره في المسجد الجامع وينبغي ان يكون للسفاه حكم هذا اذا عجز عن الكسب
 فلي بقدره يطوف على الابواب بغير حق عليه حتى لو لم يفعل ذلك
 ومات كانه انما لو عجز عن الخروج بغير حق على الناس بقدر يتقوى على الطاعة
 ان يجيبوه واذ افضل البعض سقط عنه الباقيين كذا في محله بركة الصلوة
 مع الخوف التي يحس بها النور ويؤخذ بها الحياطة لا لها بحسن بل
 المصلي معظم والصلوة عليها لا تعظم فيها كذا في جامع الفتاوى صلو
 الرغائب المعروفة في اول ليلة جمعة من رجب هل هي سنة فضيلة
 بركة الجرائد هي بركة باطل فتحة منكرة من البدعة التي هي منكرة
 وجهان منكرات ظاهرا فاعلم ان الله واصفها وختمها فتعين من كذا
 عنها وعلى الامام منع الناس من فعلها فان شرع وكل امرئ متعلق بدينه
 صنف جماعة من الائمة مصنفات بغيره في تفسيرها وتفسيرها
 وولاي في جهاد بطلانها ونسخها فاعلمها بوضع النبي صلى الله عليه وسلم
 من احدث في ديننا فليس مني خذروا في الصحيحين انه عليه السلام قال
 على من ليس له امرنا فهو وفي صحيح مسلم انه عليه السلام قال
 بركة صلواته وقد اراد الله تعالى عند التراجع الى كتابه فانه من كذا
 في فردة الى الله ورسوله ولم يامر بان يباع الجاهلية ولا لانا لا غرة ارجلها
 للخطيئة كذا في فتاوى شيخ محي الدين النوري وكذا تلك صلوة البرة المودة
 في ليلة الخميس من شعبان وبكرة السوء التي هي في القادسية وقد مره

يكون له

يكون له ولا ينبغي للامام ان يخرجه من الاذان ان فيه ضرر للعامة بان
 يبيع زيارته مائة اشتره بكنين فيمنع منه ويقدر له السجدة
 في اهل البصرة وفي الجهادية من الجهادية من باع منهم قدره الامم صلا
 غير مكره على البيع وفي المحيط وشرح المختار البايح اذا خاف ان يضر
 الامم ان يقض منه سوءه لا يحل باعه لانه في معنى الكره فالحيلة فيه ان
 يقول معنى ما يجد في بيده باي بيع باعه على الاصطلاح اهل بيده على سوا غيره
 فشرع ذلك والمشتري اذا وجد المبيع ناقصا منه لانه مبيع على البايح
 بالنقص لانه المودف كالمشروط كذا في البيهقي في شرح الجمع بحث آخر
 طلب الكسب وبقية كانه طلب العلم وبقية لقوله عليه الصلوة والسلام
 طلب الكسب وبقية على كل امرئ ان يرضى ان يرضى الله عليه وسلم يكتبون
قادم عليه السلام زاعا واجرهم عليه السلام كانه بزاز او دوا عليه السلام
 كان يصنع النرج وسيلما عليه السلام كانه يصنع المكاشي وذكرنا عليه
 السلام بخارادنيا عليه السلام رعى الغنم وكانوا ياكلون من كبشهم كان
 ابو بكر الصديق رضي الله عنه بزاز وعمر رضي الله عنه يعمل الاديم وعثمان
 رضي الله عنه كان باجرا وعلى رضي الله عنه كتب ولا يلتفت الى حماره
 انكر ذلك وقعد في المشاجعة طلبا ويديهم مارة الى ايدي الناس
 يسمونه انفسهم المتوكلون وليسوا كذلك وقد اوزنا بالانساب والسي
 بالانساب كما قال الله تعالى انفقوا من طيبات ما كسبتم وفي الحديث يقول
 لي حركت يدك انزل الله عليه الرزق انزل الله السماء ما يدره علينا ذلك
 قادر به وانه الكسب وكذا انزل سبحانه وهو المظهر كما قال الله تعالى والسماء
 رزقكم ولا ينبغي للمراعاة لا يكتب بقدر الكفاية لنفسه عياله وقضاوته
 ويعقد ويقول الرزق هو الله انما الرزق في الحقيقة هو الله تعالى ذكرني
 شرح المشارق لبعض الناس كذا بالكسب بقوله تعالى وخلقنا الانسان
 الا ليعبد ومن قلنا المراد بالعبادة الموقوفة على لا ياتي الكسب وليس كما
 على حقيقة فالمراد بها العزة وهي ايضا غير منافعة لاحد لا يستغرق الارضا

ثم انكسب انزع فرض وهو الكسب بقدر الكفاية لنفسه وعياله وقضاوته
وسحب وهو الزيادة على ذلك اذا لم يرد به غيره والكفاية هي بقدر القوله
عليه السلام خير الناس من ينفع الناس وسبح وهو الزيادة للتحل
قال عليه السلام من طلب الدنيا عللا لا تستغنى بغير الله تعالى وجهه العز
ليلة البدر ومكره وهو الحج للتفاخر والتكافؤ كذا في جامع الفتاوى وادله
الجمادى لانه فيه جمع بين حصول الكسب وغزار الدين وقدر عدايته الخلف
المشايخ في انه الزاغة افضل الم التجارة قال بعضهم التجارة افضل لان
عليه السلام حث عليها وقال التاجر الصديق مع انك لم البررة والكره
على انه الزاغة افضل لانه اعم نفعاً في الصناعة لانه عليه السلام حث عليها
فقال الحنفية ما من عمة المصفر كذا في التحليل والفتاوى وما الاكل فعلى الرب
فرض وهو ينفع به الملاك فانه ترك الاكل والشرع حتى ملك
عصى لانه فيه القاء النفس الى الهلكة وانه منى عنه في حكم التبريل وجوز فيه
وهو ما زاد عليه ليحكم في الصلوة قائماً بقوله عليه السلام المؤمن القوي
الى الله تعالى من المؤمنين الضعيف لا يستغنى عما يتقوى على الطاعة
وسبح وهو ما زاد على ذلك الى الشيع ليزداد قوة البدن ولا اوجه عليه
ولا دور ويجاب عليها بما يسيرة انه ما من حل فقال عليه السلام
والذي نفسي بيده انكم لتحتاجون يوم القيامة في الماء البارد والماء
الحار الاخرة يستمر عودكم جهاد كسرة خبز يرد بها جوعكم وشدة ما
يطحن بها عظمكم وعلتم وهو الاكل فوق الشبع لانه اصناعة للبال
واذن النفس ولانه يبرء من شرف قال الله تعالى كلوا واشربوا ولا تسرفوا
ان الله لا يحب المرففين وقال الله تعالى ان المذنبين كانوا اخوان
الشياطين وقوله عليه السلام ان طول الناس غداً ما يوم القيمة اكثرهم
سعيان في الدنيا قال بعضهم الا اذا قصدوا التقوى على الصوم
او شئاً يستحي الضيف فلا بأس بالاكل فوق الشبع كذا في جامع الفتاوى
رجل في غنمه وفي الماء ويضع الماء الغنم في القدر في غير شق البطن ثم

بعد ذلك

بعد ذلك وطحن لاجل الاكل والبط والدرجاج ومبيح الطيور كذلك
كذا في الايضاح **بج** ان النبي اذا سلم لا يجيب رداً
لانه ليس للنجية بالاستعارة لئلا يوجب الرد كذا في التحليل وفي
الفتاوى رجل قرع رجل يوقا النوان لا ينبغي له ان يسلم فانه يسلم
والتسليم تكلمونه ولختارانه يجب بخلاف ما اذا سلم وقت
المخاطبة وعلى هذا في الموزن يؤذن او الفقيه يردس وفي اروضته السلام
في وقت موضع عند قراءة النوان جرد عند مذاكرة العلم وعند الاداء
والاقامة والمخاطبة يوم الجمعة والعيدين وعند الاستغفار بالصلوة
وفي البزاري الا اذا كان فيهم من لا يصل في محام ان كانوا مستورين
عليهم بالانصاف وانه كانوا عارة لا وفي التحليل عند ان حنيفة يسلم وعند
لاوي لم اراك على الماشي والماشي على القايم والقايم على القاعد
على الكثير والصغير على الكبير واذا وقعوا ياكلون ان كان محتاجاً ويعرفونهم
برعونيتهم والا لا كذا في التحليل وفي شرح الطحاوي اشارة عظمت ان كان
مجهولاً يرد عليها وانه كانت شابة يرد عليها في نفسه وهذا كالسلام
كانت المرأة اجنبية اذا سلمت على الرجل ان كانت مجهولة او رجل غير السلام
بلسانه بصوت شمع وانه كانت شابة ردت عليها في نفسه وكذا الرجل اذا
سلم على امرأة اجنبية يجب على المرأة رد السلام وفي القضية بكرة السلام
على المرأة ان **بج** انما التسليم سنة لا ردت ليعنه لانه الشاع
عن الادهاية للسلام واستخفاف لكل ثواب المسلم اكثر لقوله عليه السلام
للباوي من الثواب عشرة وللاداء وحديث ثواب رد السلام اكثر لانه ردت
كذا في جامع الفتاوى وفي سير الفتاوى للباس من ردت السلام اصل الزمة والنهي
عنه البداية ثم في البداية انه كان محتاجاً عليه للباس به ويكره مصافحة الخلف
وفي شرح الطحاوي يكره البداية والباس ارد ولا يرد على قوله عليك الخلف
المشايخ هل يجوز ان يقال استجاب دعاء الكافر ام لا قال بعضهم لا يجوز
منهم ثام الحسن ما ادى في الحديث انه دعا المظلوم انه كان كافر استجابة

العامة فاخرت رجلا ادققت عينه فذنبه على عاتقه ولو حوت
 فرب ان تقيته من ماله فلو لم يضربها بالمطرفة ولكي ارجع اخبرني
 فاصاب اصاب فهو بدر رجل عرج فقال فلان تلتني واقام
 دائرة البينة على رجل اخر انه قتل لا يقبل بينة كذا في ثا ثا خا فيه وفي
 مجمع القنادي لو قال المقتول لا وليا به جرحني وقتلني زيد ولم يخبرني
 ولم يقبلني غيره فمات ثم اقام اولياؤه على انه جرحه وقتله عرو ولا يقبل
 هذه البينة لانه القصاص من الميت وهو كذب فهو وفي البزاري
 اشهد المجرع ان فلانا لم يخبرني مات المجرع وان كان جرحه معوقا عنه
 الحاكم والناس وانه لا تصح الشهادة وانه لم يكن معوقا صحيحا لانه لا يصدق
 هذا يعني شيخ الاسلام معنى الزمان في السعد وانه في **جنس** اذا اذ
 ارجل غيتا لا يغلو اما ان يكون في غير الملك كالمغارة او في الملك
 لا يغلو في ملك خاص كالدار والحان او في ملك عام كالحل ما اذا اذ
 في غير الملك فدمه يدر ولا فامة فيه ان كان بحال لا يسمع الصوت في
 مصر في الامصار وانه كان بحال يسمع فعلى ارب القوي اليه ولو وجد في
 بحر عظيم ويحرق الماء ولا ملك للحد فدمه يدر وان كان مربوطا على
 شط النهر وليس ملك للحد فدمه يدر اذا كان بحال لا يسمع الصوت في
 مصر في الامصار فلو كان يسمع فعلى ارب القوي وانه كان في شط ملكا
 ان كان خاصا فهو كالدار وانه كان عاما فهو كالحل وانه كان في مصر فغيره يقوم
 معوقا على بحر الماء وانه كان مربوطا في جانب فخل عاتقه ارباب النهر
 والنهر الصغير ما يقضي منه بالشفعة كذا في الزاوية وفي جامع القنادي ولو
 وجد القتل بين زبتي تحت الدية والقاتل على اربها ملكي او كان
 يسمع الصوت اما اذا كان بحال لا يسمع الصوت لا يجب على احد
 ولما الذي وجد فيه القتل او كان ملكا لا احد تحت القاتل على الملك
 والدية على عاتقه وانه كان مباحا لا لانه في اربى السليبي تحت الدية
 في بيت المال ردي عن ان يوسع على حنيفة في مال الجاني ولا يجب

99 في بيت المال لا يجمع عن خمس اللأمة الخلو في المتأخرين فختلف قال
 بعضهم للعاقلة للجمع واختار الفقيه ابو جعفر قال ودية يفتي كانه يفتي شيخ
 الاسلام طهر الدين لم يغنياني في كذا في المحل وفي البزاري وفي شرط وجوب
 القاتل والدية ان يكون الموضع الذي وجد فيه القتل مكانا لا يكون في احد
 الموضعين وانه كان في واحد يدر كرم لا يدر حرمي ودية يكون القاتل فيه
 العامة المسلمين لا واحد منهم ولا جماعة يخصونه لا تحت القاتل والدية
 على احد رجل في محلة فاصابه سهم او حديد لا يدرى من اين اصابه ومات
 ذلك فعلى أهل المحلة القاتل والدية منه وجد قتل في دار نقف فالدية
 على عاتقه عند الحكم وقال لا تسني على احد بل يدر دمه كذا في جامع القنادي
نوع قتل وجد في محلة ودية او دية او قتل على أهل المحلة ودية او على أهل المحلة فدية
 على رجل غير أهل المحلة واقام البينة تسقط الدية في كل المحلة كذا في ثا ثا خا فيه قتل
 وجد في محلة ودية وليه القتل على أهلها ودية بعضهم حلف فموت رجل منهم
 ثم قضى على أهلها بالدية فان دى على واحد من غيرهم تسقط القاتل عنهم كذا
 في المصدر ثم بعة **جنس** فختلفوا في نفسه حكمته العدل لظنوا فيه قال
 بعضهم ينظر الى ما يحتاج اليه في هذا الادلة النفقة واجرة الطبيب وقال بعضهم
 ينظر الى الجني عليه كانه رقيقا لم يقض سدة الجناية منه فدية ان كان رقيقا
 عشرة قيمته بحسب غنمه ودية في الحر كذا في عليه الفتوى ومنهم من قال ان اول
 جناية لها ارش موزون من الموصحة وانه كان بهذا نصف ذلك بحسب ارش
 الموصحة وعلى هذا الاعتبار ان هذا انما يستقيم اذا كانت الجناية على راس
 والمقتي بغيره كانت الجناية على راس الوالد يفتي بقول الثاني وفي غير الموضع
 يفتي بالادلة مطلقا فانها ايسر كذا في فاصي قال الصدوق شهيد ودية **جنس**
 ولو دخل رجل دارا فخفوة كلبه فلا ضار على ابي لانه لم يوجد منه لار
 والاغارة ولو ان الكلب على ان اغارة عليه فعوقبه بخمسة لانه لا يغارة جعل ال
 العوقف ضررا كانه ضرب بالسيف كذا في جامع القنادي وفي الجني على
 الكلب عقور كذا في عليه ما رخصه فغض انما يجرى عليه فاقبل له ان يقدر

وهو قوله لم يقتل حتى عرض انما خرج بغيره الحايض المائس فالحال ان
 ينبغي ان لا يعرض او الم يكن منه صاحبه او ما يصح على كل ما على غيره
 وهو بوليد بن ابي ذؤيب لا يعرض ويقتل انما شيء عند الناس لا يخطوا
 يعرض الا على له كلب كل عنب الكرم فاستشهد عليه فيه ولم يحفظ حتى اكل
 العنب لم يعرض انما يعرض انما استشهد عليه فيما يخاف تلف بني ادم الحايض
 المائس في الحلال ولو غوى كلبا حتى عرض رجلا لا يعرض كمالا رسل باءا عنه
 ابي يوسف يعرضه سواء كان يهودا او يهودا او يهودا ولا يهودا كمالا رسل البهية
 الفتوى وكذا قال الصدوق في الجاهل الصغير وفي الزيادة انما راد الى
 ذلك وعليه الفتوى وقال بعضهم ان كان الكلب معلما يعرض مطلقا في غير العلم
 يشترط السوق **نوع آخر** في نسخة فافقه الامام صدر الاسلام والسير المبسوط
 منه سقى رجلا الى السلطان حتى فرم لا يتخلونه وجوه ثلثة اعداء كانت السعاة
 حتى يخافوا ان يكونوا به ولا يمكنه دفع ذلك الا بالاربع الى السلطان او كانه فاستأ
 لا يمنع من العرض الا في الموقوف وفي مثل هذا لا يعرض الساعي الثاني يقول ان
 قلنا ما وجدنا الا في القصة وقوله انه كاذب من الا اذا كان السلطان عاد ولا لا يرم
 عن مثل الساعات او قد يرم وقد لا يرم ولا يعرض الساعي الثالث اذ وقع في
 قلبه ان فلانا ينجي الى ارضه او جارية فرفع الى السلطان ففرقه ثم ظهر كذبه عندهما
 الساعي وعنده ثم يعرض قال ابو البركات الفتوى على قول آخر لثبته الساعات في ثلثة
 قال القاضي الامام السعدي والحاكم هذا من افتاء اوجب الضمان على الساعي
 وقال الصدوق في نسخة وعليه الفتوى والفقهاء بوليت كانه لا يفتي بوجوب الضمان
 على الساعي على قول آخر في نسخة وابي يوسف كذا في محله او يفتي بوجوب الضمان
 مفتي الامام ابو السعدي في **كتاب الوصايا** وذكر في الاختصار الوصية
 بان يتخذ طعاما بعد وفاته يطعم به الذين يحبونه في المذبة جازية الثلث
 وفي الغيبة في زماننا يتعارف الوصية للطعام بعد الموت للفقير والغني
 مقصود الوصية تتعارف الا ان يعين المصنف ولو عرف بعضه في النوع
 وفي البزارى يذكره نخاء الطعام من اليوم الاول والثالث وفي الدرر الوصية

المطلقة

المطلقة بان يقول مثل هذا القدر منه مالي او ثلث مالي وصية لا يحل للفقير
 لا تخص صدقة والصدقة على الغني حرم وانما تمت بان يقول لكل منها الغني
 والفقير كذا الحال في الوقف يعني ان الوقف المطلق يخص الفقير لا يحل
 للفقير وانما حرم وفي محله رجل اوصى ان يتخذ الطعام بعد موته ليطعم به
 ثلثة ايام فالوصية باطلة هو المصحح رجل جعل داره خانا ليشتر فيه النسا
 بعد وفاته لا يجوز كذا في نسخة الوصية للعبادة اعمان ماله لا يصح **نوع آخر**
 اما لو اوصى ثلثا لمطلق صح ويكون وصية بالغني انما حرم من الثلث ثلث
 العبد عن كذا بغير سعاية وان حرم بعضه وسقى في بغيته فيمنع ولو اوصى له
 فتي من اهل ايم والد نائيل لم يرد قال الامام النسخ الاصح انه لا يصح كما
 لو وصية بالعين كذا في النوازل **نوع آخر** اذا وقع الوصية الى التيمم بعد
 البلوغ فاستشهد على نفسه ان يفيض منه جميع ما كان في يده من تركه اذ
 علم سبق له عنده من قليل ولا كثيرا الا قد استوفاه ثم ادعى بعد ذلك في
 يد الوصي شيئا وقال هو من تركه والذي دنا اقام البيعة قبلت وكذا
 لو اذ الوارث انه قد استوفى ما تركه والده من الدين على الناس
 ثم ادعى على رجل دين والده يسمع وعنده كذا في المستحق اذا بلغ المدة ان
 مورثهم اوصى بوصايا ولا يعلمون ما اوصى به فقالوا قد اخرجنا ما اوصى به
 لم يحركوا وما يجر اذا اجازوا بعد العلم والارادة الوصية انما استوفى جميع ما
 كانت للميت على الناس ثم ادعى على رجل دين الميت تسع وعلمه كذا في
 فاضل **كتاب الوصايا** اذا قال اوصيت بمسجد كذا او بقنطرة كذا انفق
 وعلى بر مئة وصلاصة وبه خذا بن مقاتل قال حسن بن زياد المسم
 حرمة ولا اصلها فالوصية باطل وعليه الفتوى كذا في تارة خانية في
 جامع القنادي والنوازل الوصية للمسجد لا يجوز عند ابي يوسف هذا
 ظهر ولو قال تنفق عليه جاز اجماعا اوصى له للكنيسة المكنة جاز لئلا يكون
 قال محمد بن ابي حنيفة في بيت المقدس جاز على بيت المقدس ويصرف الى غيره
 اوصى بثلث ماله الى فقير خوارزم الا ان يرضى منهم ان صرفوا الى غيرهم

جاء وعليه الفتوى وكذا الواجب في تصرف في غيرهم وفي العيون وحل
 ثلث ماله كذا في دهر في بلد ووطنه في بلد آخر كما في تصرف ذلك
 في فقر هذا البلد وما كان من دولة تصرف في فقر ووطنه كما في الزكاة ولو
 اوصى به يتصدق في ثلث ماله على فقر بلخ فالأفضل ان يصرف اليهم وان
 اعطى غيرهم جاز وهو قول ابو يوسف وعليه الفتوى وقال لا يجوز زاد
 ثلث ماله لا كفايا موتى المسلمين ولا نحو الفقير او لساكنة المسلمين
 باطل لا يذبحون ولا غنم ولا فقراء والوصية بالغايا لا يصح ولو قال
 في كفايا فقر المسلمين جاز وفي التنازل لو قال ثلث مالي وقف لم يرد
 هذا انه كان ماله درهم او دينار فلهذا القول باطل وانه كان مينا عاصدا
 على الفقر وفي نوادرهم لو قال ثلث مالي وقف فبالوصية باطل
 ابي حنيفة ومن ثم يصرف الى وجهه له وقال القاضي لانه لو قال
 مالي في سبيل الله للزكاة فان اعطاه حاشا منقطعاً جاز وفي
 لو صرف الى سبيل يجوز ولو قال ثلث مالي حيث شئت في الناس اخص
 ماله الى سبيل في عفتنا هذا ليس بوصية ولو اوصى ثلث في وجهه
 يصرف الى القنطرة او بناء المسجد وطلبة العلم كذا في محل **جس**
 ولا يملك الوصي فرض مال اليتيم فانه اوصى به صامدا كذا الاب والام
 والقاضي يملك الاوصى كذا في ما بين الوصي والفقير الى باب القضي اعطاه
 على وجه الاجارة لا بعضه فله ان يشره او اعطاه على وجه زينة ممن كذا
 في محل ثم اوصى بثلث الوصية في مال نفسه يرجع في ذمة الميت وانه كان
 الوصي الى الميت ولا يصح وعليه الفتوى كذا في ما بين الوصي والفقير كذا
 على الصفا حتى ثبت له كذا ولم يمتها شي ثم جاء عزيم وادى على الميت
 وبنوا وبنه بائنة عند القاضي وقضى القاضي بذلك قبل ان تنقضي اليهم
 بالوصي فلا ضمان على الوصي وانه انفق بغير اذنه فعليه انضائه اليهم
 على الميراث كذا في التنازل لو باع الوصي وملك الثمن في يده يملك على
 الزمالة لا يمين كذا في العادة اختلف السلف في كل الوصي مال اليتيم

باب الوصي

باب الوصي بالوصف كقوله لبي فم كذا فقيه فليبا كل الموقوف وقيل
 بالانواع عينا ماله فانه البان الواسي وسائر الاوصياء مباح ماله بغير اليتيم
 وقال ابو حنيفة لا يباي لا باخذ وصا عينا كان الوصية او لا فوض غيره
 الصحيح لقول لا ولا يجوز مال اليتيم كذا في التنازل ولو نص القاضي
 وصيا وعين له العمل جاز **نوع** اوصية لاهل الحرب باطله في سيرة
 الكبير حر يادخل ارا الاسلام بامان وادى به الى الاسلام او ذمى صح
 ووصية الذي يباي اذ على الثلث لا يجوز كذا في محل **نوع** اخر حل
 اوصى لقاري لقوان بيقا عند قد بنى فالوصية باطله كذا في
 التنازل وفي جامع الفوائد اخذ الشئ للقوة لا يجوز وفي محل في كذا
 الاجارة اذا استاجر موصيا او استاجر قار بايقا عليه ثلث الاجارة
 ولو مجمع الفوائد والوصية بالقوة على قدره باطله لو اوصى ان
 يدفع الى ثلث ما يبقا على قدره في اطله وفي الاخبار لو اوصى ان
 ان يبقا عنده القوة فالوصية باطله وفي الخط البهتان اذا اوصى الى
 كذا في ماله بيقا لقوان على قدره فلهذا الوصية باطله وفي الخط البهتان حل
 اوصى لقاري لقوان بيقا ثلث ما يبقا عنده فالوصية باطله
 وذكر تاج الشريعة في شرح الهداية فانه في الوصية بالاجرة لا يستحق التنازل
 لا للميت ولا للقاري سكذا يفتي شيخ الاسلام باللاتي السعود في كذا
 روي مولانا مصلح الدين الشهير بابو اذ اذعن عن مولانا سيد الشهاب
 بمقول اميرته على عن شيخ الاسلام اعظم العلماء المدققين فم فقا
 المحققين افضل فضلاء الروم والدين مولانا استادنا شيخ محمد
 الشهير بحوي زاده قال اوصى على خدمة من له قدرة تامة وشوكة
 عامة واهل خاصته اعني به خضر خليفة زما ومذوح في الايام السبعة
 باسراع السنة اذ بها كرم الذات رضي الانام خليف الخلق موزون الكلام
 كما قال القاضي الوصي كلام الملوك ملوك الكلام تنقذ المتقدمون
 والمتأخرون على اخذ الشئ للقوة لا يجوز وعلى والى لا يمنع الناس

واذا اجرت ختم لقوان على عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم
 عليه وسلم واصحابه روي عن انس بن مالك عشرة
 اربعة دينار ونصف دينار وكل دينار عشرة
 من ثمنه الكواثر في قوله تعالى لا يبر
 ولا يشترى بابا يبيع ثمنها قليلا
 اكتب ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله
 ان الحق ما اخذتم عليه اجرا كتاب الله
 فاخذ الاجرة على تعبهم جاز كما لا يشترى لقوان
 اكره في زماننا قرآن وحقه وثاؤين
 ايجون اجازك صحنه حكم اولندي لابن
 اولاه ايتما مكر شرح بكون قنوي
 اكره اولوب مقنة شغل تعليم
 وتعليم واداء خدمته مافع اولديفر
 اجدهن وظائف ابد وفتح شغل واداء
 خدمت ابد لم وعلم حال او كونه لم
 واد كونه لم ديوا كورس جازور
 نعمة المسلمين شرح بكون
 المشهور بين يازار
 امانت وثاؤين وتعليم قرآن وتعليم دين
 وفراق وشغل بوشلده اجاز
 الحق منقذ مينة كور جاز وكله كس غلاما متاخره
 كور اجاز وكالت ونبات صحيح جازور
 وشعار دينه ومن اولديفر اجاز واد خدمت
 ابد كره اجرت الحق جاز اولور
 شرح بكون زبدة الحقايق
 لطيفه اخذني رجم

103

104

زيج البتاني في علم النجوم

105

كرمه عظم الرجاء. وعلم الحق. والصلوة على رسول الله
 وكرم الناس. وعلى الله وصحبه الذين هم اشراف اهل الدنيا **وبعد**
 فان افقر عبدا لله سبحانه. اسعد الله من سليمان الشهيدي
 الاصاب والافان. وقد اختص هذه الرسالة بحسب الامكان
 من الكتب المختارة للبيان بنية لها الرهان عند تعارض البرهان
 والله المستعان. وعنده لتطال **كتاب النكاح** بنية التارخ
 الاسبق اولى اذا برهن الرجل على نكاح امرأة منكورة ورضا
 منه ودعوى النكاح. رجل اقام البينة على نكاح امرأة منكورة وقضى بها ثم قال
 الاخر مثل ذلك لم يحكم الا بها ان برهن بقاها لا سبق اولى **في الحل** المور
 بنية صاحب التارخ من الخلاء حين على نكاح امرأة اولى من الاخر فقام
 من الحل المور بنية ذي اليد اولى من الخارج اذا برهننا على نكاح امرأة
 بلا تارخ جامع الفصولين في الفصل العندين بنية ذي اليد اولى من
 التارخ اذا برهننا على نكاح امة وقضى خاتمة في دعوى النكاح بنية الزوج
 على رضی المرأة اولى اجازتها عند علمها النكاح اولى من بنيةها على ردها
 وقيل بنية اولى من جميع بنية غانم البعد ذي النكاح الرجل اولا
 نكاح امة بعد موتها يقضى لها بميراث زوج واحد على كل واحد منها اليد
 المهر بنية بنية من الحل المور بنية الخارج على ان تزوجها قبل ذي اليد
 اولى من جميع بنية من الحل المور بنية صاحب التارخ الاسبق اولى بعد

ولا يفرق
 في النكاح

جامع الفصولين في الفصل العاشرة بنية مدعي المال اولى من بنية المدعى
 ان كان له ربح البراءة سابقا لربح الخصم فالبراءة اولى من ربح مدعي المال
 بنية مدعي البراءة اولى من بنية مدعي المال ان لم يورخا او رخص لحدها دون
 الاخر وارضاهما سواء في الحل المور بنية الخارج اولى من بنية ذي اليد
 ادعى ملكا مطلقا ورث في اول دعوى الرجلين بنية الخارج اولى من بنية
 ذي اليد اذا ادعى ملكا مطلقا وارضاهما واستوى ربحهما من جميع مسائل الدعوى
 بنية الخارج في الملك المطلق اولى من ذي اليد الا اذا ارخا واستنى بربح
 ذي اليد فانه يقضى له كما يقضى له في التارخ في الحل المور بنية صاحب التارخ
 انه ملكه منذ عشرة سنين وبرهن الاخر انه ملكه منذ خمس سنين فهو
 لصاحب الوقت الاول ولم يورخا فهو بينهما من الحل المور بنية الخارج
 على انه الدار في بيده منذ سنة اولى من بنية ذي اليد على انهما في بيده منذ
 سنتين من الحل المور بربح كل واحد منهما على اليد على انهما اده تقضى كل
 واحد منهما بما في بيده صاحب ربح من يد مدعي بنية الخارج اولى من بنية
 ذي اليد اذا لم يورخا او رخصا وتارخهما سواء في الحل المور بنية المورخ اولى
 لان ارضاهما ولم يورخ الاخر من الحل المور بنية التارخ الاسبق اولى
 ان ارخا في دعوى العين من الحل المور بنية التارخ الاسبق اولى من
 ما يدعى بنية يدبهما وارضاهما في الحل المور ان برهن المدعي وتارخهما سواء ولم يورخ
 او رخص احدهما فان كان تارخ احدهما سبق فلهما من الحل المور
 ان برهن المدعي فان كان تارخ احدهما سبق فلهما من الحل المور بنية
 ذي اليد على التارخ المدعي في الملك المطلق اولى من بنية المدعي على التارخ
 في باب دعوى الرجلين بنية ذي اليد اولى اذا ادعى من جهة واحدة
 ولم يورخا او رخصا على السواء وان ارخا وتارخ احدهما سبق كان هو اولى
 ارضاهما فكذلك في ذي اليد اولى بخلاف مدعي الدار في يد السابغ فالربح
 منها اولى جرائه في دعوى الخارج بنية الخارج على انه لم يورخا
 من بنية ذي اليد على انه بيده منذ ثلث سنين ربح من ابي حنيفة انه الذي اليد

ترجع سائر الدعوى بنبية مدعى شي على انه في يده الساعة اولى بنبية المدعى
على انه في يده منذ شهر فاصحنا في دعوى الموقوف بنبية مدعى شي على انه في
منذ جود اول بنبية المدعى على انه في يده منذ شهر من المجلد الرابع عشر من
برهن على انه عبده منذ عشرين سنة وجرى لآخر على انه عبده وكان في يده
سنة حتى اغتصبه الذي في يده فلو ان في يده في المجلد الرابع عشر من
ان كسفا حدث في طريق العامة اول بنبية مدعى شي على انه يكون قد عالج
بنيان في الدعوى بنبية الاكراه اول بنبية المظوع ورر غربي في
قبول الشهادة بنبية المدعى على الاكراه والاباء بعد نكاحه الذين تقبل
بنيان لكل عام البعد في الدعوى بنبية الذين على سائر مدعيه اول
بنبية المدعى على عساره فاصحنا في قامة البنية على الاكراه ادعى المدعى
فقال المدعى ما كان على شي قط فبرهن المدعى على ان لم يبرهن المدعى عليه
القضبا والاباء تقبل ورر في الاستنفاذ ادعى الفاضل المدعى عليه
لك شي على قط ولا اعفك فبرهن المدعى على المال ثم برهن المدعى عليه
القضاء والاباء ذكر في الجامع الصغير لا تقبل في القدر تقبل فاصحنا
في الدعوى بنبية السبع اول بنبية البراءة مرجح سائر الدعوى بنبية المدعى
له ثم برهن المدعى عليه ان الشهادة قد دعت في هذا الشيء فتقبل بنبية المدعى
بنية الخارج اول بنبية ذي اليد اذا قال كل واحد منهما هذا الجنب في صنعة
لبن سائر هذه فصحنا في الدعوى بنبية ذي اليد اول بنبية الخارج
برهن كل واحد منهما على انه عبده ولد في ملكه ثمانية وعبد في المجلد الرابع عشر من
ذي اليد اول بنبية الخارج اذا اختصما في جيب فقال الخارج هو في صنعة
لبن كان لي وقال صاحبه مثل ذلك في المجلد الرابع عشر من
بنية ذي اليد ابرهن كل واحد منهما انهما عبده ولد في ملكه في
المجلد الرابع عشر من بنية ذي اليد على انه عبده ولد ثمانية هذه اول بنبية الخارج
على انه عبده ولد في ملكه فصحنا في المجلد الرابع عشر من بنية ذي اليد
من الخارجين على انه عبده ولد في ملكه ثمانية هذه وعبد في المجلد الرابع عشر من

اني رجبت نصفين من المجلد الرابع عشر من بنية ذي اليد اول بنبية الخارج اذا جيب
كل واحد منهما في وجاب على انه في ملكه فاصحنا في دعوى الموقوف
بنية الخارج اول بنبية ذي اليد ابرهن كل واحد منهما على ان هذه ثمانية
هذا القون في ملكه جامع الفصولين الفصل الثامن بنبية ذي اليد
له ولد في ملكه باقية اول بنبية الخارج على انه ولد في ملكه مرجح سائر
الدعوى برهننا على تراج دابة وارضا قضى لمن وافق تاريخ سن عداية ولا
فرق بين ان يكون الدابة في ايديها او في ايديها او في يد ثالث في المجلد الرابع
اذا كانت الدعوى في الساج في غير تاريخ بحكم بحال ذي اليد ان كانت في يد
احدهما مرجح سائر الدعوى اذا كانت الدعوى في الساج في غير تاريخ بحكم
بالدابة لهما ان كانت في ايديها او في يد ثالث في المجلد الرابع عشر من بنية ذي اليد
فيما برهن على الساج اول بنبية الخارج فيما برهن على الملك المطالب
الساج اذا لم يبرهن عليه فصحنا في دعوى المدعى رج
فصحنا مع ذلك فنبية اول جامع الفصولين الفصل الثامن بنبية
ذي اليد على انه الدابة لا تحت عبده اول بنبية الخارج على انه له ابرها
من ذي اليد ابرها ابرها من المجلد الرابع عشر من بنية ذي اليد
الساج في ملكه وذا اليد كذلك قدمت بنبية ذي اليد مرجح سائر الدعوى
تقبل عن الاستنفاذ اذا ادعى الخارج مع الساج القون دابة انه في
مرجع سائر الدعوى بنبية مدعى الساج اول بنبية مدعى الملك خارجا
او صاحب يد فصحنا في دعوى الموقوف جيب في يد ثالث برهن جيب
على الساج دون الاخر فصحنا في الساج اول بنبية المدعى بنبية الخارج
من بنية ذي اليد الا اذا ادعى ذو اليد الساج في ملكه فصحنا بنبية اول بنبية القناري
بنية ذي اليد اول بنبية الخارج اذا جيب كل واحد منهما على تاريخ حيوان في ملكه
مرجع سائر الدعوى بنبية الخارج اول بنبية ذي اليد ابرها وقاضى
ووافق سن الدابة تاريخ فصحنا في المجلد الرابع عشر من بنية ذي اليد تاريخ
ذي اليد وكان من كلاما وصالها قضى لذي اليد في المجلد الرابع عشر من بنية من افقا

سبب الدابة تاريخه في الشراج اول من الاخر اذا وقتا وبها خارجا او
 في صحناء في دعوى النقل خارجا برهننا على حيوانه في بلاوة ان ينج في ملكه
 وكان سنة منكملا او خالفهما قضى بينهما وجيز في الدعوى خارجا ان
 برهننا على حيوانه في بلاوة ان ينج في ملكه يقضى بينهما ارخا اولم يورخا الا
 اذا خالف السن تاريخ احداهما فيقضى للاخر في الحل المورخ برهننا على
 الشراج دارخا وتاريخ احداهما سبق فلولس كان سنة على جهانه وان
 فهو بينهما مرجح سبب في الدعوى برهان كل احد من الخا برهان سواء كان
 الدابة منكملا وان كان احدهما صاحب يد فلولس دور في الدعوى ارخا
 اذا قضى على رجل منكملا او ملك مطلق ثم اقام بوليته على الشراج
 التفتي من المدعي قبلت بنبته مرجح سبب في الدعوى خارج برهننا على ان
 اتبع في بقرة فحكم له ثم رجع وذا اليد على بايعة الثمن فبرهننا ببيعة ان
 سبب عندي في بقرة فحكم منه المستحق بنبته البايع اولى في الحل المورخ بنبته
 الخراج اولى في بنبته وذا اليد اذا برهن كل واحد منهما على انه له واد في ملكه
 الحل المورخ لو برهن انه ابن عمه لاييه وانه فبرهننا الدافع انه ابن عمه لاييه
 لاييه قبل الحكم بالاول يندفع في الحل المورخ لو برهن انه ابن عمه لاييه وانه
 فبرهننا الدافع ان الميت اقراة ابن عمي لايي قبل الحكم بالاول
 يندفع في الحل المورخ ان ثبت نبوة العم بذكر الاسامي الى الجدة فبرهننا
 ابن فلان اخر يندفع خصومة المدعي في الحل المورخ لو برهن ان الميت
 فلان غير ابنته المدعي لاي يندفع مرجح سبب في الدعوى رجل برهننا على
 وذكر الشهود باسم بيده وجده واسم اب الميت وجده ولامدعي عليه برهن
 انه جده الميت كان فلان غير ابنته المدعي لا يقبل بنبته المدعي عليه في الحل
 المورخ لو ادعى ميراثا عنه ابيه فبرهننا المدعي عليه ان اب المدعي رجل
 غير الذي يدعيه المدعي لا يقبل بنبته المدعي عليه في الحل المورخ لو ادعى
 ابن عم الميت لاييه وذكر الاسامي الى الجدة لايي ورجحنا المدعي عليه ان
 رجل اخر فبرهننا ان اب المدعي بهذا كان يقول في حيوانه انا اخ فلان

لا يقبل

لا يقبل بنبته المدعي عليه الا اذا برهننا المدعي عليه ان قابضا قضى بنبته
 ابيه من فلان اخر غير الذي ادعاه المدعي قابضا في الدعوى او في الخصومة
 وبين النسب ورجحنا في النسب بخلافه ان قضى بالاول لم يقض بالثاني
 ساقطا دور في فصل الاستسنة برهننا انه ابن عمه لاييه وانه ورجحنا الدافع
 انه ابن عمه لاييه فقط اولى اذ الميت بانه ابن عمه لاييه فقط كانه رفايل
 القضا بالاول لا بعده في الحل المورخ برهننا على انه ابن عم الميت وذكر النسب
 فبرهننا ان جده الميت فلان غير ابنته المدعي لو لم يقض بالاول لا يقضى
 لنا قضى ولو قضى بالاول لا يقضى الثاني مرجح سبب في الدعوى رجل برهننا على
 عم الميت وادارته لا وارث له غيره ورجحنا الاخر انه اخوه لا وارث له غيره
 ورجحنا ثالث انه لاييه لا وارث غيره يقضى بنسب وكان الميت لايي
 في الحل المورخ بنبته لخارج على ان جده الميت بنبته هذه المرأة اولى بنبته
 ذي اليد على انه لاييه ولم ينسبه الى امه في الحل المورخ بنبته العلام البايع على ان
 يكون ابن رجل وامرأة اولى في بنبته رجل اخر وامرأة على انه العلام بنبته
 وجيز دعوى جده الميت برهننا على انه مات وذكر بنبته نالايي
 في حكم له ورجحنا ان الميت التي مدعى رخصا مات قبل فلان الذي
 مات اولاً يندفع وقيل فلان زمان الموت لا يدخل تحت الحكم جامع
 المصولي في خلاف الورثة في تاريخ موت الاقارب وقامو البنية بنبته
 منه يدعى زيادة الارث اولى بنبته المدعي ادعاه ارثا عنه ابيه ورجحنا
 فبرهننا جفمه ان ابان ذرانه ملكه يسمع الدافع فلو برهننا المدعي انك اقراة
 ملك ابني يسمع ايضا مصولي من المدعي رجل برهننا على ان يكون دارجل
 له ورجحنا المدعي عليه ان فلان الغائب ابنته المدعي رطلنا في فصل
 ويجعل وكيل وندفع عنه الخصومة ولا يقضى انشاء على الغائب مرجح سبب
 في الدعوى بنبته الخراج على ملك مطلق اولى في بنبته ذي اليد على ابنته المدعي
 منه ثم اقاله وقيل بنبته ذي اليد اولى رخصه ادعى شمس امه ثمانية افعال
 ذواليد كان ملكا فلان اخر وباعه من لا يسمع مرجح سبب في الدعوى اولى في بنبته

دار فلانة مات منذ سنتين وتركها ميراثا له ورجل اخر بنيت فلانة
 مات منذ سنة واحدة وتركها ميراثا له وانكر زيد وهو اباها يدعي انفسه
 قال رجل بينهما نصفان ولا يعتبه الشايع في الموت **الحل** الميراث دار رجل
 وعلوها رجل اخر وطريق العلوق ساحتها وتنازعان اياها فالدرايح
 اياها تكون لهما وطريقه لصاحب العلوق فان برعنا نقضي لكل منهما
 بما في يده الاخر **الحل** الميراث رجل برهن على دار رجل ورجل المدعي عليه ان
 قال قبل الدعوى هذه الدار ليست لي وقال كانت هذه الدار لي تنظر
 بينة المدعي **الحل** الميراث دور الخمسة ورواهم في زايعة فرفع احداهم يدعي
 انه السقف له وادعى اهل واحد منهم انه فانه كان طريق السقف الى ملك
 احداهم وهو مشغول بمناعه كانه في حكم القول له مع يمينه وان لم يكن طريق
 السقف الى ملك احداهم ولم يكن مشغولا بمناعه كانه لاهم في حكم
 ويكون القول قولهم جميعا وكل تخلف الاخر على يمينه عند عدم البينة
 واهم برهن قوله وان برهنوا نقضي لهم بكل واحد منهم بما في يده غيره
 جرح سائر المدعى رجل ادعى شرا دار من ذى اليد فلو انكر الباع فبرهن
 المدعي على الشراء ثم برهن وذو اليد على رد الدار عليه بعيب قبلت بينة زبده
 الفناوى **كتاب الشهادة** حجة له جماعة ووجهه شتان
 اولى وجيز وكناست العدالة بينة المدعي على العدالة اولى بينة المدعي
 على الجرح **كتاب الشهادة** لو اجتمعت بينة الكاخ وبينة الطلاق
 وبينة الملك وبينة العتق وبينة الطلاق او العتاق ادى وجيز
 الشهادة **كتاب الشهادة** بينة الخارج على انه يند المناع من
 مني منذ شهر ونصف ورجل ذو اليد على انه ملك فلانة وزنه
 ابي قبل هذا سنة ثم اشتريته منه فندى وفع عندى حنيفة ولى يوسف
 قنيه من البينين **كتاب الشهادة** المشتري على شرا حال
 صلاح الجور اولى بينة الجور على شرا حال الجور قنيه من المدعى **كتاب**
 الماذون بينة المولى على انه العبد والصبي قبل الماذون اولى بينة المولى

انهما فعلا قبل الماذون زخيرة الفناوى ثم الكتاب
 يعون ابيه الملك الوهاب

ولا يعتبر فيه الاقرار واليد الملبسة ترجع بينا الحل المربور بنية المرأة
على ان يكون بنية عشرين سنة وقت النكاح سبها اولى من بنية الزوج
على ان يكون بنية ثمان سنتين فيما ارقت عند الرضي وقضائ في نكاح
بنية المرأة على تزوج ولها بعد البوط على الرضي اولى من بنية الزوج على
تزوج ولها قبل البوط على في الفصل الاربع عشر في دعوى النكاح
بنية البكر على ردها عند تزوج ولها اولى من بنية الزوج على سكوها
ترجع بينات لغائم البعد على النكاح بنية غير المرأة على النكاح
امرأة نفس بنية اولى من بنية النفس بنية لها عند المرأة عند لي توصف
بنية النكاح اولى من الحل المربور بنية من كانت المرأة في بنية اولى من بنية
الافراد ادعى كل منها نكاحها جامع المصولين في الفصل العشرين بنية
من كانت المرأة في بنية اولى من بنية الافراد ادعى كل منها نكاحها جامع
المصولين في الفصل العشرين بنية من انقضت النكاح والدخول اولى
من بنية من له النكاح وقضى ما في دعوى النكاح بنية من دخل على المرأة
اولى من بنية من لم يدخل دا برضا على نكاحها وقضى ما في الحل المربور
بنية من يرى من الزوجين بعد الولادة فان النكاح اولى من بنية من يرى
حكمة ونسب الولد من الحل المربور بنية من تزوج امرأة قبل موتها المرأة
اولى من بنية من في دعوى النكاح بنية النكاح اولى من الخصم او الرجل او
الصدقة ترجع بينات لغائم البعد في النكاح بنية من في المرأة
اولى من بنية الحاج اذا اجتمع كل واحد منها على نكاحها وقضى ما في دعوى النكاح
النكاح بنية رجل على ان يكون امرأة زوجها اولى من بنية على ان يكون زوجها
رجل اخر وهو يكره جامع المصولين في الفصل العشرين بنية رجل على النكاح
امرأة اولى من بنية اخرها على كونها زوجته فيما لم يورخا او ارخا او ارخا او ارخا
سواء حق في الفصل الثاني عشر في دعوى النكاح بنية النكاح بنية النكاح
اولى اذا اجتمع رجل على نكاح امرأة وبرهن اخرها على كونها زوجته
على الحل المربور بنية من اقرت المرأة نكاحها اولى من الافراد ادعى نكاحها

ولم يوجبا في دعوى النكاح بينة ما قرئت المرأة ودخل بها مقعد
 من الآفراد الى اذا ادعى الدخول بها بغير بينة فانما في النكاح رجل
 ان اباه ثمان يوم كذا قضى به ثم ادعت امرأة على هذا البينة انه تزوجها
 بعد ذلك التاريخ بيوم تقبل البينة وقضى بالنكاح لان يوم الموت
 لا يدخل تحت القضاء بغير بينة في النكاح رجل ادعى على اخوانه قتل
 اباه يوم كذا وقضى به ثم ادعت امرأة بعد هذا التاريخ بيوم ان اباه تزوج
 لا تسع في محل المهور **باب المهر بنيت المرأة اولى منه بنيت الزوج**
 فيما به ههنا في قدر المهر ان كان المهر المتلى كما ادعى الزوج اقل ودر في باب
 المتخالف بنيت الزوج اولى منه بنيت المرأة فيما به ههنا في قدر المهر ان
 مهر المتلى كما ادعت المرأة او اكثر در في باب المتخالف اذا خالف
 الزوجان في قدر المهر قضى لمن جهن در وعرف في المتخالف يتبين
 في أصل المهر وقدره اولى منه بنيت المرأة بطلق الايج في خلاف المهر الزوجان
 به ههنا في قدر المهر ولم يشهد المهر المتلى لواحد منهما بان كان اقل فاعته
 او اكثر مما ادعاه ثانيا قطعا لا يستويان في الاثبات در في باب
 بنيت المرأة على زيادة مهرها اولى منه بنيت الزوج على النقصان
 في النكاح بنيت الزوج على اية المرأة البصديق في صحتها اولى منه بنيت زوجها
 على الاية في الرض قبيل بنيت الوريثة اولى قسبه في الشهادة بنيت
 وريثة المرأة على جهة مهرها في الرض اولى منه بنيت الزوج على جهتها
 المهر في الصحة فصول عاды في الفصل الرابع عشر بنيت المرأة على
 يكون مهرها لعبد اولى منه بنيت الزوج على ان يكون اباه وهي المرأة
 بغير بينة في الدعوى بنيت الزوج على اية المهر اولى منه بنيت المرأة على
 ان رزقها كما يتو الى يومنا هذا كذا في الدين مع القادى في
 الشهادة بنيت المرأة اولى منه بنيت الزوج فيما ادعت المرأة على
 بشرط الزوج او عام مطلقا وقيل بنيت الزوج اولى بغير بينة
 في النكاح رجل جهن ان عبد زیده بنيت مفضوذة او صدقة مقبوضة له

دم حنظل

ورجعت امرأة انه مهرها فاعل عند ابى يوسف بنصف منها ولزوجة
 بنصف قيمته على الزوج تنقما للمهر وعند محمد بن عبد الله بن علي وقلمارة
 قيمته على الزوج من محل المهور امرأة ادعت انه المتوفى تزوجها في
 ربيع سنة كذا ودعى المهر فيه تركته فجهن در ثمة ان مورثات في
 صول تلك الستة لا تقبل بغير بينة النكاح والمهر فيه تركته من محل المهور
 بنيت الزوج اولى منه بنيت المرأة اذا اختلفا في سماع من امتعة النساء في محل المهور
 بنيت الزوج على ان يكون نول المبعوث **باب المهر بنيت المرأة اولى منه بنيت الزوج**
 كونه صلة او هدية لها وهي ما في النفقة وفي كل صلة بنيت المرأة اولى
كتاب الطلاق بنيت الوريثة على تطليقه في الصحة اولى منه بنيت
 المرأة على تطليقه في الرض وموته في العدة عند استواء التاريخ في رتبة
 في النكاح في التزوج بنيت الخلع اولى منه بنيت النكاح لو ادعت النكاح في الحال
 جامع الفصولين في الفصل العاشر بنيت الطلاق اولى منه بنيت النكاح في كل
 عكسه ثم صرح مستلغنا البغدادى في الشهادة بنيت المرأة على خلع زوجها
 عاقلا وقت الخلع اولى منه بنيت زوجها على كونه مجنونا وقت الخلع در في
 قبول الشهادة بنيت المرأة على خلع زوجها عاقلا وقت الخلع اولى منه بنيت في
 الزوج على كونه مجنونا وقت الخلع فيما اذا كان الزوج مجنونا وقت الخصومة
 در في محل المهور بنيت الابن بعد انكار نكاح امرأة ابيه على تطليقه والنقصان
 العدة قبل موته اولى منه بنيت المرأة على وجود النكاح حين موته بغير بينة
 في الطلاق بنيت المرأة على وجود الشرط اولى منه بنيت الزوج على شرط المسكر
 باذنها في صورة شرط ان شرط سكر اذ كان في ذلك يدك
 قسبه في الشئ المتضادين بنيت المرأة على كونهما زوجة الميت وقت موته
 اولى منه بنيت الوريثة على كونهما طرا قبل موته بغير بينة في الطلاق
باب النفقة بنيت المرأة على مقدار النفقة المفوضة او على ماضيها
 الفرض اولى منه بنيت الزوج وقضى ما في النفقة بنيت المرأة على اية رزقها
 عند طلب النفقة اولى منه بنيت الزوج على عساره وقضى ما في النفقة بين الابن

على ما ابيه وقت الانفاق من ماله عند غيبة اولي من بينته الاب على ما
وقد كان في نفقة الوالد من رجل من جنس على كون رجل ماله واراد له
فرض النفقة عليه ورجس المدعى عليه على رجل آخر ان اب الامن ويكرهه الرجل
بينته الامن اولي وبفرض له عليه النفقة وبنت نسب الامن من جنس عليه
وقضى فانه فيما بطل الدعوى **كتاب ارضاع** بينته النظر على ارضاع
الصبي بغيرها اولي من بينته اهل الصبي على الارضاع بدين الشاة فانه
الارضاع بغيرها جامع المصولين في الفصل الثاني عشر **كتاب العتاق**
بينته الوارث ميت على ان يكون عبدا ملك الميت الى يوم موته اولي من
بينته العبد على ان يكون ملك الغير وعقبة ترجع سائر العتاق بينته المولى
اولي من بينته المكاتب اذا اختلفا في قدر بدل الكتابة دور عز في باب العتاق
من ادعى اني كنت عبدا فلما اعتقني فوضي الحق في به ثم قال لا اقر البنت الملك
عبي لا تقبل ترجع عام في العتاق اذا ارجس الرجل على العتاق الميت
يقضي لهما بالولاء والميراث دور في الولاء بينته ذي اليد اولي من الخارج
اذا ادعى مع الملك فحل كما اذا ادعى في عبدا ملك ولا اعتد بالندب
ترجع سائر الدعوى برهان واحد بالخارج وذي اليد سواء اذا ادعى في عبدا
الكتابة لانها خارجة اذا لا يدعى المكاتب في المحل المبرور بينته مدعى العتاق
او النذير اولي من بينته مدعى الكتابة خارجا كان او صاحب يد مدعى العتاق
في الدعوى بينته العبد على ان لا يخل اولي من بينته مولاه على ان عبده ترجع
في الدعوى بينته العتق والندب سواء الاستيلاء مع التسلج اولي من بينته التسلج
وجيز في باب دعوى التسلج بينته العتق مع التسلج اولي من بينته التسلج
مع التسلج ترجع لسائر عام البعد في الدعوى بينته التسلج والعتاق اولي من
بينته الكتابة وجيز في باب التسلج امة في بدر رجل من جنس على ان وجهه هو ملكه
وجيز لاخر على ان اخطا له من وجهه ملكه وجيز لاخر من ذلك في
للذي في يديه وقضى في الدعوى المقبول بينته امة معتقة على ان يعق لهها
بان يولد بعد غيرها اولي من بينته المولى على ان يولد قبل غيرها وكذا في الكتابة من المحل

بينته ذي اليد

بينته ذي اليد على ان يكون العبد ملكه وعقبة اولي من بينته الخارج على ان يكون ملكه
ترجع سائر العتاق بينته العبد على ان يكون ملكه رجل وعقبة اولي من بينته
ذي اليد على ان يكون العبد ملكه فلان الغائب اودعه عنده فان قدم
فلان الغائب ورجس انه اودعه عنده لا يصلح المحل المبرور بينته بنت
الميت على ان يكون ابوهاة الاول اولي من بينته المدعى على ان يكون الميت
معتقة وولاه له وقضى فيما بطل الدعوى بينته امة على ان يكون مولاه
عاقلا حين تدبر في دفع الموصى اولي من بينته الموصى على ان يكون مخلوطا
العقل ترجع سائر الدعوى رجس كل واحد من الرجلين انه اعتقه يقضي
بالولاء والميراث لهما ترجع سائر الدعوى بينته رجل على ان يكون عبده
في ملكه اولي من بينته ذي اليد على ان عبده وعقبة وهو ملكه وقضى في دعوى
المقتول بينته الامة على عتاق رجل اولي من بينته ذي اليد على ان شرها من
الرجل الا اذا كان في يد المشتري قبض حارين فكل من العتق او قاتل
الجارية بينته على رجل على ان اخطا ملكه اعتقها وقام اخر البينة اخطا له اعتقها الذي
في يد بركان العتق اولي وهى في بينته من صدقة العبد اولي منها لاخر فيها رجس
وذا اليد امة ملكه وعقبة ورجس لاخر من ذلك ان كذرها يقضي بالولاء
بينهما نصيبا في شئنا في الدعوى بينته مدعى العتاق اولي من بينته مدعى العتق
اذا اختلف المولى مع المكاتب في حصة الكتابة وفادها تسمى الفداء
في البرج برهان كل المدعيين على عتاق عبدا الف سواء لاهاجة الى تصديق
العبد وولاه لهما بران في الدعوى بينته العبد على عتاق مولاه اولي من بينته
مولاه على رقة من فناء في السعد والمروم بينته المولى على ان يحصل المال
في العبد اولي من بينته العبد على ان يحصل مال عقبة من فناء المبرور بينته ولا
المولات اولي من بينته مدعى ولا العتق بران في كتاب الدعوى بينته
الاهلية اولي من بينته الرق ترجع لسائر عام في الدعوى بغيرها من المال
بينته الغلام البالغ والصغير المدعى به اولي من بينته ذي اليد على ان عبده
في الفصل الحادي عشر في دعوى العتق **كتاب الوقف** بينته مدعى الوقف

على ان يكون وقفا مطلقا عليه اول من بنيت ذى اليد على ثمنها من الوقف
 ذى اليد اول من سبق ارضه على الوقف قبله في البيع المتصادم بنيت
 مدعى الوقف بطلان بعد بطلان اول من بنيت مدعى الوقف مطلقا قبله
 من الوقف بنيت صاحب التارخ السابق على كون الدار وقفا عليه اول
 من بنيت قيم الوقف على انحاء وقف المسجد ان لم يورثها فالدائر بها نصف
 من مائة الوقف البقضاء في الوقفية قبل كونه قضاء على الناس كافة
 حتى لو جهن المتولى على وقفه ارض حكم القاضي بوقفها على ذى اليد ثم ادعى
 آخر انه ملكه لا تسمع دعواه من مائة الوقف بنيت الخارج على الملكية
 من بنيت ذى اليد المتولى على الوقفية فلو جهن المتولى بعدكم به على ان يكون
 وقفا لا تسمع دعوى لو سفسس تسمع الفتوى على قولها من مائة الوقف
 بنيت الوقف على الاولاد اول من بنيت الوقف على النساء من قضاوى
 المرحوم ابو السعود ذى **باب** بنيت مدعى الفساد للمتابعين
 بنيت فاسد او جمل فاسد اول من بنيت مدعى الصحة من مائة البيع بنيت
 فاسد العقد اول من بنيت صحة العقد خذاته القضاوى من مائة البيع الفساد بنيت
 الفاسد اول من بنيت صحة فيما جهن المتابع على الصحة والفساد من مائة البيع
 بنيت الاكره من البيع والاحادة والصلى والاقراء اول من بنيت الطوع استاه
 في اوسط القضاء بنيت البيع الوفاء اول من بنيت البيع التام فسخا في جهن
 الفساد بنيت اول من بنيت ارضه في ضيقا في حكم البيع الفساد بنيت
 على انه باع بيعا صحيحا اول من بنيت البيع على انه باع مكرها وقيل بنيت
 او لجامع القضاوى في الشهادة بنيت المشتري على احادة المالك بنيت
 المقتضى اول من بنيت المالك على ارضه من مائة البيع الفساد بنيت
 بنيت العين اول من بنيت كون القيمة مثل الثمن دورى خراب بنيت
 بنيت البائع في الثمن المشتري في البيع اول من بنيت الاختلاف بينهما بنيت
 او لجامع العين قال المشتري لابل بعث العبد من بالفسد دورى
 بنيت المشتري اول من بنيت البائع اذا اختلفا في البيع بان قال المشتري

قال المشتري

منزل

شئت هذا العبد وهذا العبد بالفسد وقال البائع لابل بعثك بهذا
 العبد بالفسد فاصحان من الاختلاف بين لاجير والتاجر بنيت المشتري
 على بيع الوصل حال وصاية اول من بنيت الورثة على بيعه حال غزله وقيل بنيت
 الورثة اول من وكذا الظلم العاق من الوكيل فبنيت المشتري المتصادم بنيت
 بنيت المشتري على بيع الاب صيغة انه في صفه بنيت المشتري اول من بنيت الابن
 على بيعه في حال البلوغ وقيل بنيت الابن ادلى جامع القضاوى بنيت
 بنيت المشتري على بيع البائع بعد بلوغه اول من بنيت البائع على بيعه في
 حال صفه من المحل المورث بنيت المشتري على الاقالة اول من بنيت البائع على
 البيع من مائة البيع بنيت البائع على كونه صيدا وقت بيع ارضه اول من
 بنيت المشتري المشتري على كونه بالغ وقت بيعه من المحل المورث بنيت المشتري
 على اشتراؤه من اب ذى اليد اول من بنيت ذى اليد على انه ملك ابه على
 جامع المقتولين بنيت لافاقة وقت البيع اول من بنيت الجحون اذا
 المبعين لافاقة وقت بيعه فبنيت في باب الاختلاف بين المتبايعين
 بنيت مدعى النقص اول من بنيت مدعى الاجازة اذا اختلفا بعد مضي المدة
 بالخيار لاحدهما من مائة البيع بنيت مدعى الاجازة اول من بنيت مدعى
 اذا اختلفا في المدة بالخيار لهما من المحل المورث بنيت من الاختلاف اول من بنيت
 منه الخيار اذا اختلفا في الاجازة والنقص في المدة من المحل المورث بنيت
 الشراوى من المدة وكذا اذا استوى ارضهما ولوا رخ لهما دورى لآخر فبنيت
 اول ولوا رخا فالأقدم ادلى والصدقة كالحق مع الشراء ولو اختلفت
 محكمها حكم ما جمع الشراء من مائة بنيت البائع على هلاك
 في اليد المشتري اول من بنيت المشتري على هلاكه في يد البائع وكذا في استهلاك
 من مائة البيع بنيت البائع على انه يكون قيمة المالك في الانقسام
 القبض اول من بنيت المشتري على ان يتخالف بنيت كون البائع معنوها اول
 من بنيت كونه عاقلا جامع القضاوى في الدعوى وكذا في القضية بنيت الصغيرة بعد
 على بيع وقصير كره يعين اول من بنيت المشتري على كون قيمة الكرم في ذلك

رخ

من المثلين ترجع سأ البيع بنية مشتري الدار على كون لديه عاقلا وقد تسب البيع
 اولى عند ابي يوسف بنية البائع على كونه مجنونا وقد تسب البيع على كونه مجنونا
بنية ذو اليدين على اشترائه من المدعي الخارج اولى من بنية هذا المدعي على كونه مجنونا
 ملكه هذا بني باب يدعيه الرجل بنية من يدعي شرا شئ من رجل اوى
 بنية من يدعي رهنه عنده من هذا الرجل فاضيحا ان الدعوى بنية ذو اليدين
 على بيع دار من فلان بالف من بيع وليه من بنية فلان على انه ارتضى بها بعض الرجل
 من جنادي عندهما وعنده مكة بنية الرجل اوى من بيع سأ الرجل من الرجل
 على شرا دار من غير ذو اليدين والآخر على جنتها وقبضها من غيرها والثالث على
 الصدقة من الآخر ارابع على الميراث من بني فيقضي بينهم ارباعا لوا دعوا
 ذلك من رجل واحد فيقضي للمشتري فاضيحا ان دعوى الملك بنية الرجل
 على ان الوزنة بها وعينا من التمكة المستزقة اول من بنية الوزنة تحت في ملكه
 اولى من بنية الخارج على اشترائه هذه الدابة من رجل آخر تحت في ملكه من الرجل
 بنية ذو اليدين من الخارج او بعضها على شرا عيسى من رجل وكان البيع
 في يد احدهما فاضيحا ان دعوى التكاح بنية ذو اليدين على بيعة الرجل من الرجل
 باقى درهم اول من بنية احد هذين الرجلين على شرا من ذو اليدين من الرجل
 على ما في دعوى الرجلين بنية ذو اليدين ان بيع ولى الصورة اهل
 اولى من بنية الخارج على ان يبيعها وليه حال لوا دعوا جامع الفصول من في الفصل
 القاضى اقام احد الخارجين بنية ان اشترائه من فلان من خلفه من الآخر
 بنية انه له فوتينها انصافا جامع القضاء في الشهادة بنية البائع على كونه
 الثمن اكثر مما ادعاه المشتري اول من بنية المشتري على كون الثلث بما ادعاه
ترجع سأ البيع بنية البائع على كون الثلث اربع اول من بنية المشتري
 على كونه كاسد من الحل للمرور وكذا في مخالفة دور بنية البائع على كونه
 الثمن بالدراهم اول من بنية المشتري على كونه بالدراهم في الحل للمرور
 بنية المشتري على كون البيع اكثر مما ادعاه البائع اول من بنية البائع على كونه
 البيع بما ادعاه الحل للمرور بنية ذو اليدين اشترائه الدار من بنيته في

اولى من بنية الخارج على كون الدار لا يبعها وميزانها من الحل للمرور بنية
 ذو اليدين على اشترائه بنية في صحة بيع الدار اول من بنية الخارج
 على كون الدار لا يبعها وميزانها من الحل للمرور بنية الخارج على كون الدار
 لا يبعها وميزانها اول من بنية ذو اليدين اشترائه الدار من بنيته في صحة
 اذا قال قيل الافاقه لم كن لابي فيها حق قط من الحل للمرور بنية ذو
 اليدين على انه الخارج المدعي باع هذه الارض فلان الغائب بكذا اول من بنية
 المدعي على ان هذه الدار ولا ينبت الشرا في حق الغائب الا ان يشهد بها
 المدعي باعتها من فلان الغائب وقبض الغائب من الحل للمرور بنية ذو
 اليدين رد الدار عليه بعد ان كارى بيعها اول من بنية الخارج على اشترائه بها من
 وينقص البيع بينهما من الحل للمرور بنية ذو اليدين رد الدار عليه بعد ان قال
يجزئنا بيع اول من بنية الخارج على اشترائه بها من الحل للمرور بنية ذو اليدين
 من رجل فاقام احدهما بنية على الشرا الصحيح منه والآخر بنية على الشرا الفا
 بنية ان الصحة اول من الحل للمرور بنية ذو اليدين اشترائه بها من الحل للمرور بنية ذو اليدين
 بعد ان كارى ذو اليدين البيع وقضى له بالحجارة ثم اراد ارده عليه بالبيع وهو ذو اليدين
 على انه بني من كل عيب لا يقبل بنية ومن ان يوسف ان يقبل من الحل للمرور
 بنية المدعي عليه على انه المدعي باع هذه الارض من رجل واحدة بها من الحل للمرور بنية ذو اليدين
 المدعي على ان الحاكم من الحل للمرور بنية ذو اليدين اشترائه بها من الحل للمرور بنية ذو اليدين
 على الاول ان كانت رهنها عند ذو وقت من ذلك فكان باطلا فمن
 الاول ان ذلك كان مقصيا وقت الشرا تسب من الحل للمرور بنية الخارج
 على انه يكون ملكه المطلق اول من بنية ذو اليدين اقال الخارج ان ذلك شرا من الحل للمرور بنية ذو اليدين
 اقلناه من الحل للمرور بنية خارج ان الدار له ومن ذو اليدين فلان الغائب
 من الخارج ودك لكن بها تقبل ويؤخذ عنه لخصوص من الحل للمرور بنية ذو اليدين
 عبده شرا من فلان الذي ولد في ملكه من بنية الخارج على انه عبده واشترائه
 فلان الذي ولد في ملكه من ذو اليدين في البيع من كل واحد من الرجلين على ان الدار
 من ذو اليدين وقد نفس وهو بكر فالدار يقضى بينها ان لم يؤخر او جاء بها

سأ

بنية

سواء وان ارخا واحدهما اسبق فهو ادلى وان لم يورخا والدر في حلهما
 فصاحب اليد ادلى وان ارخ احدهما ولا يورخ فمضرب اليد ادلى من
 بيتا في البيع بنية البائع على سبع جارية بالعبد ادلى بنية المشتري على
 ان يكون سعيها بالف محل المور او عيا الشراء في احد ولم يورخا او ارخا
 سواء فهو بينهما نصفان ترجيح بينات في الدعوى ولو ادعى الشراء
 في رجلين ودقت احدهما لا الاخر فانه يقضى بينهما نصفين محل المور
 بنية البائع ادلى بنية المشتري اذا اختلفا في استهلاك المبيع رجح
 مما يبيع بنية السلم ادلى بنية سلم اليه اذا اختلفا في قدر السلم فاجنب
 او صفته او زعمه محل المور بنية السلم اليه ادلى بنية السلم اذا
 اختلفا في ارض المال رجح مما في البيع بنية البائع الاسبق ادلى اذا ادعى
 الشراء في واحد بخلاف ما لو ادعى الشراء في رجلين محل المور **كتاب**
الشفعة بنية الشفع على قدم ابن او شجر او ارض ادلى بنية المشتري على
 الاخذ بنية رجح مما في الشفعة بنية المشتري على الشراء بالباء ثم الوصية
 ادلى بنية الشفع عند الوصف وعند بنية الشفع ادلى محل المور بنية
 الشفع ادلى الشفع ادلى بنية المشتري عند ما اذا اختلفا في قدر الشفعة
 وعند يوسف بنية المشتري ادلى محل المور بنية شفع المور على شتر
 ذي اليد في الامر بالف ادلى بنية ذي اليد على ان ارعها ملائمة اياه في
محل المور **كتاب** **الاجارة** بنية المور ادلى بنية المستاجر
 اختلفا في الاجرة درر في باب التحالف بنية المستاجر ادلى بنية
 المور لو اختلفا في المنفعة بان قال المور والمستاجر شهران محل المور
 بنية كل ايد برعي ادلى لو اختلفا في الاجرة والمنفعة بان ادعى المور شهر
 العشرة والمستاجر شهرين محل المور بنية المستاجر ادلى اذا
 اختلفا في المدة بان قال المستاجر ثني شهرين بعشرة وقال المور
 لابل شهر واحد بعشرة محل المور في اختلاف بين الاجرة والمستاجر بنية
 المستاجر ادلى اذا اختلفا في المسافة بان قال المستاجر ثني لابل الى

محل

بجسمة وقال ذو الدابة لابل الى القصر خمسة محل المور ان اختلفا في المدة
 والمدة جميعا ادنى للاجرة والمسافة جميعا فقال الاجرة ادنى الى
 القصر بعشرة وقال المستاجر لابل الى الكوفة خمسة فيقضى بزيادة الاجرة
 بنية الاجرة وزيادة المدة والمسافة بنية المستاجر محل المور بنية
 رب الدابة على ان يكون جرحها بعشرة وراهم الى موضع كذا ادلى
 بنية المستاجر على ان يكون خمسة رجح مما في الاجارة بنية المور
 على ان يكون اجرة الدار والدابة او العشرة وراهم ادلى بنية المستاجر
 على ان يكون خمسة وراهم محل المور بنية المستاجر على ان يحفظ مكان
 السفينة في ثمنه بعشرة وراهم ادلى بنية رب السفينة على ان يرد
 من ثمنه الى خمسة رجح مما في الاجارة بنية المور ادلى بنية
 رب الدابة اذا اختلفا في الاجرة فاقام البنية دون الاجرة
محل المور بنية الراعي ادلى بنية رب الغنم اذا اختلفا في ان يشترط
 موضع الراعي محل المور بنية المور على ايجارها ثمنه طائعا ادلى
 بنية المستاجر على ايجارها اكرها محل المور في الاحكام في الاركة بنية
 الدار على سوط احد مصرغي باجها ادلى بنية رب الدار وجيرها الاجارة
 في الدعوى بنية المور على تسليم المستاجر الى المستاجر ادلى بنية المستاجر
 على ان يكون المستاجر في يد المور في المدة خلاصة الصناديق **كتاب** **الحصة**
 برهن جرح على انه عبد لهبة مقبوضة له من فلان الذي ولد في ملكه و
 ذو اليد على انه لهبة مقبوضة له من فلان الذي ولد له ملكه يقضى له في اليد
 برهن بنية احد الورثة على حصة مورثه له في الصخر وقضه ادلى بنية بقية
 الورثة على حصة من الارض رجح مما في الحصة بنية الشراء ادلى بنية الحصة
 ان لم يورخا او ارخا سواء وبنية ادلى بنية العارية محل المور بنية الشراء
 ادلى بنية الحصة ان لم يورخا او ارخا سواء وبنية الحصة ادلى بنية العارية
محل المور لو اجتمع الحصة المقبوضة والصدقة المقبوضة رجح مما في جميع النيران
 ولو اجتمع كفاح وحصة او حصة واحدة فالتكاح ادلى محل المور برهن جرح

من زيد ورجل لا فاعل ان يكون جنة فهو بينهما محل الزيادة المستند على انه
 من زيد اول من بينة من بينة من رجس على جنة زينة **كتاب العارية** بينة الجرح
 على هلاك العارية بعد تجاوز الموضع السمي اول من بينة المستند على رجسها
 خلا في العارية **كتاب الودعة** بينة المودع على اللاحق على احواله
 اول من بينة الوكيل بقبض الودعة على كالة قفحانه في صلح بين المودع
 بينة المايح اول من بينة الملك المطلق صدر الزينة دعوى الزحلقين
 بينة المودع على رد الودعة اول من بينة صاحب الودعة جرح سب في الدعوى
 بينة المودع على ارداد الملاك اول من بينة المالك على الاكراه قبل
 بينة المالك اول جامع الفضولين في الفصل الثالث والستين بينة زينة
 على ان نصف الدار نصفها ودية هذه اول من بينة الجرح على انه كماله
 جرح سب في الودعة رجل ادعى دارا في رجل اخل حاله واقام المدعى عليه
 اخاه ودية هذه نصف الدار ففت عنه دعوى المدعى وقفحانه في بطل
 الدعوى بينة جرح على انه لا اول من بينة زينة المدعى على المايح اذا قال
 انه في يدى ولم يزد ولو قال فكه يوفى يدي الا انه ودية بينة اول جرح
 سب في الودعة ادعى احد الخارجين لعصب على ذى اليه اللاحق الودعة
 عنه ورجلها نصف اذ عاه بينهما لاستوئها صدر الزينة بينة
 الخارجين على المايح اول من بينة اللاحق على الملك المطلق جرح سب
 في الودعة بينة ذى اليد على كون الدار في يده ودية فقه العاصب اول
 من بينة الخارج على شتره خانه ذى اليد قفحان في نص دعوى الملك
 بينة ذى اليد على انه يكون العبد لرجل وده او آجره اول من بينة العبد على انه
 جرح سب في الدعوى **كتاب الغصب** بينة الغصب على هلاك
 الغصب عند المالك اول من بينة المالك على هلاكه عند الغاصب
 خلا لاني يوسف ملحق بالاجر في الغصب بينة المالك على الغاصب
 اتلف الغصب اول من بينة الغاصب على رد الغصب الى المالك
 جرح سب في الغصب بينة الغاصب على موت الغصب عند المالك اول من بينة

الملك على موت الغصب عند الغاصب وجيز في الغصب بينة الجرح
 الخارجين على غصب ذى اليد اول من بينة اللاحق على الملك المطلق في
 في الدعوى عبد في يد رجل جرح احد الخارجين على الغصب اللاحق على الودعة
 فهو بينهما بدي في باب يدعيه لرجل بينة صاحب الدار على يد الغاصب
 اول من بينة الغاصب على رجسها جرح سب في الغصب بينة الغاصب على
 عضها بلابا ثم احدث البناء فيها اول من بينة رب الدار على غصبها
 ابن، وقفحانه في الفصل الحضره **كتاب الخيانة** بينة الموت جرح
 اول من بينة الموت بعد البزور في احوال اثباتها ده بينة الموت على الصحة
 بعد الضرب اول من بينة الموت في الضرب خلا في الفصل السابع عشر
 الدعوى بينة موت الامة على الصحة بعد الضرب في بطنها اول من بينة موت
 من الضرب الى بطنها جرح سب في الخيانة بينة القاتل على انه هذا الرجل بين
 قد عفي عنه اول من بينة اخيه على قتله من المحل المبور ادعى على رجل ان اصاب
 ليضرب عماره ويخوجه من كرمه فضر به الصبي حتى مات ورجس عليه ورجس
 المدعى عليه انه ذلك لبحار حتى لا تقبل بينة المدعى عليه قبه في خاتمة السها ده
كتاب الاقرار بينة الاقرار بها اول من بينة الاقرار طوعا بزازية في
 في الشرح ما استشهد به رجس المدعى على رجل الفاد قبض القضي بالمال ثم
 برجس الرجل ان المدعى اقر من قبل انه ليس له عليه شيء يبطل بينة المال
 وقفحانه في دعوى القبول بينة ذى اليد على انه المدعى اقر قبل القضاء عند
 انه لا حق في هذا الشيء مبطله بينة المدعى على انه لا قفحانه في تكذيب السهو صبا
 الدار على انه المدعى انه اياه لم يبت اقر في صحة ان الدار ليست في اماكن
 الدار مبطله بينة المدعى على انه الدار جرح له من ابيه وقفحانه في باب سبيل الدعوى
 رجل ادعى عينا في يد رجل انه لا وصاحب اليد اقر به ورجس على ذلك من
 ان المدعى استشهد من بطلت بينة المدعى من محل الزبور لو رجس كل واحد من
 الخارج ذى اليد على اقرار صاحبه لخمى ثبوتها ويقتضى ذى اليد جامع العاصب
 بينة الوارث على اقرار مورثه لثبوت بينة مضمونة اول من بينة بقية الورثة على اقراره في

بعد قسمه اربع حزم مستساغة المصارفة بنيت المصارف على اربعة عشر طرية
 اربع اول من بنيت رب المال على اربعة عشر طرية المصارف بنيت اربع عشرة
 قاصحى على اربعة المصارف بنيت المصارف على اربعة عشر طرية مائة واربعمائة
 وطلب المثل اولى من بنيت رب المال على اربعة عشر طرية المصارف بنيت اربع
 من المثل المصارف على اربعة عشر طرية رب المال اربعة عشر طرية رب المال اربعة
 الاقسام واربعمائة رب المال على اربعة المصارف اربعة عشر طرية لم يرد رب المال اربعة
 قال سبى اولى رابع اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة اربعة
 في دعوى الموقوف **كتاب الشريعة** بنيت عدا الاثر من الشريعة الموقوفين
 اولى من بنيت الموقوف اذا اختلفا في شئ عدا بعد الاثر ان ياتي قال لاجر
 اشتريه ما يرى بعد الفقرة في شئ خاصه وقال لاجر اشتريه ما يرى
 فهو بنيتا مخرج مستساغة الشريعة بنيت الاثر من الشريعة الموقوفين اولى من بنيت
 غير الاثر اذا اختلفا في شئ عدا بعد الاثر ان ياتي قال لاجر اشتريه ما يرى
 وقال لاجر اشتريه ما يرى في الفقرة ولو كان في شئ من العنان فهو كذا
 رجل جرح على ان يكون على رجل مشترك بالمفاضة يقضى له بنصف حصة
 في الشريعة ادعى على ان يكون بنيتا في رجل مشترك بينهما ورجل المدعى
 عليه على ملكه خاصة ما يوجب شريكه وقضيه يقضى له المثل الفقرة بنيتا لكثر
 اولى من بنيتا المستقل من افعات محيط **كتاب القسمة** قسم
 دار اخذ كل واحد منهما نصيبه ثم ادعى احداهما في يد الاخرانه وقع في شئ
 ورجل يقضى وجبة في القسمة لو اختلفا في احد حايطين النصيبين
 كل واحد منهما ينفذ نصيبه وثلث نصيب صاحبه واقام البينة قضى لكل واحد منهما
 بالحق الذي في يد صاحبه وجبة في القسمة **كتاب الدعوى** بنيت
 القدم اولى من بنيتا المحدث حل حصة في كتاب المحيط وكذا في بنيتا بنيت
 البراءة اولى من بنيتا المدين عند عدم التراجع استباه في المدينات بنيت
 الموت اولى من بنيتا الحياة في الدخيرة البرهانية في الباب الاول من الحساب
 بنيتا المدعى عليه على الابرار اولى من بنيتا المدعى على ان يكون عليه ادعاه في

حرمه رب العالمين والصلاة والسلام على خير خلقه محمد وآله وصحبه
 اجمعين **اما بعد** فهذه سر لابتها بعض احكام الشريعة الامام
 العالم العلامة الحافظ احمد الشافعي رحمه الله تعالى في
 فتاواه من جملة ما سكته في حقه فاجاب عنها بما هو المقتضى
 من المذهب والعمل عليه فيما وقع فيه الخلاف وفيما لا خلاف فيه
 بين الاصحاب رضوان الله عليهم اجمعين **قال الشيخ العلامة**
كمال الدين بن الهمام رحمه الله تعالى وقف على كل خطه
 المباركة حيث جددت من اماكنه واوراد الموقرة المسطرة على رسم
 الفتوى وجوابها انا اذكر سؤالا بحروفه وذلك الجواب
 مختص **كتاب الطهارة** **سئل** عن الدابة اذا ركب
 وعلى برحامة دوختها عقت واصاب بدن الراكب ونحوه
 ذلك لوقوع الملوثة **اجاب** اذا كان على برحامة وقت
 واصاب الثوب بجنبه ولا يظهر بدن الحيوان اذا اصابه روث
 او بول الا بالغسل **سئل** اذا كانت اذن الرجل والراة متقونة
 حصل بيب ايبصال الماء في الغسل الى داخل الثوب **اجاب** نعم
سئل عن المتوضي اذا تقدر بجمع راسه **اجاب** اذا غلب
 على طنة انه يضرب راسه سقط عنه الجمع ولا يجب عليه شئ **سئل**
 عن منغية صغيرة يتوضون فيها الناس من الماء المستعمل في كل يوم
 ينزلوا اجدها هل يجوز التوضو فيها **اجاب** ان لم يقع فيها الماء المذكور

في كل يوم

كتاب الزكاة **سئل** عن رجل مال ولا يورثي فيكون
 هل يحرمه لحاكم ام لا **اجاب** اذا قامت عليه البينة انه لا مال
 له ولا يورثي زكوة اجبره لحاكم على اخراجها بنفسه **سئل** عن الاحاد
 الناس فيجب الزكاة فدايمه اربابها بغير اذن الامام ولا ياتيه
 لمن يخياره ويقتطع الزكاة بذلك عن صاحبها **اجاب** ليس
 لمن لا ياتيه لانه يطلب اجده كافي له وبما خذها منه جبره ويصرها الى
 المصارف بل يرفعها الى الامام او نائبه ليأمرها بما يخرج الزكاة
 يقتضيه ويجبره اذا امتنع ومن اركب ذلك الفعل فهو معصية الله
 فيؤوبه بما يرى ومن اخذها بغير حق المال كمن صرحها الى المصلين
 لا تسقط الزكاة عن المالك لا لخاصة عبادة ولا لغيرها فاختار المولى
 فيه والى من اخذته منه اذا اخذ منه لانه غاصب **سئل** هل يجب الزكاة
 في الفلوس المتعامل بها في هذا الزمان **اجاب** نعم الفلوس على وجه
 الزكاة في الفلوس اذا فعلت بها او ابلغت بياضى حتى درهم الفضة
 او عشرة من مثقال الذهب **كتاب النكاح** **سئل**
 عن رجل تزوج امرأة لها ابن من غيره فتزوج امرأة واستولدها بنتا
 هذه البنت تحرم على زوج الامم **اجاب** يحرم ان يتزوج بنت
 ابن زوجته لا تحا بنت ربيبة فتحم عليه وان غلبت **سئل**
 رجل تزوج امرأة وزفت اليه بغاشى على مصاغ وعاش في غير ذلك
 والارصة حرة ثم بعد ذلك زوى لوالها ان جميع ما مع ابنته فليس
 ملكها ودعت انه ملكها ليس له ولا لوالدها ان شئ منه **اجاب** القول
 قول الاب والام انهما لم يملكها وانما به عارية عندها مع لغيره لان
 تقوم دلالة ان شئ هذا الاب والام بهذه الام يمكن ان شئ هذا
 البنت **سئل** عن شخص تزوج امرأة على ان يملكه فظفرها كذا **سئل**
 له الفسخ **اجاب** ليس له الفسخ **سئل** عن رجل تزوج ابنة بكر
 ابنة العاتكة بغير نكاح ولا رضاها ولم تجز النكاح وطهرت لحاكم

فصح على سبيل الحكم فصح مع العلم بخلاف المسئلة اذا حكم
بطلانه ولذا الزوج ولذا اصل على الزوجه له **اجاب** ان يكتفى
بحكم الحاكم بصفحة صح ابطال القضي الحسن له وان حكم بصفحة تقديس
الحسن ابطاله واذا ابطاله قال لا احتياط انه لا يثبت وجهها الولد
هذا هو الذي افتى به الا انه راي القضي ذلك اذ لا عقد ولا
سئل عن شخص تزوج امرأة وزنت اليه بها زوجة فاشد وخاس
ومصاغ وغير ذلك فقامت معه مدة ثم تزفت فادعى ابرها
ان ذلك جميعه ملك لهما خاصة واخفا عليه فانكر الزوج **اجاب**
اذا زنت الى الزوج وسلمت اليه مع الجواز لا يسع منه الا بوبن املك
لها الا بنية **سئل** اذا ادعت المرأة على زوجها انه يقصد السوء
وطلب منه حكم عليه بعدم السوء بها **اجاب** نعم يحكم لها عليه
في السوء بها اذا اذ السوء بها **سئل** عن رجل تزوج امرأة بمحضه رياء
ثم جددت الزوجه النكاح وترافعا الى حاكم وشهدت البنية بالنكاح فهل
يقبل القضي **اجاب** الاري في ذلك الى القضي ان غلب على طنة
صدق الشهود وحكم بحجاص وان كان لها نكاح بينهما **سئل**
العاقد في النكاح اذا صدر رصيعة التزوج على وجهها الشرعي فقال الزوج
يا سيدي قبل هذا النكاح او قال نعم لا غير هل ينعقد **اجاب**
اجاب الزوج بقوله نعم قبل هذا النكاح او اقتص على قوله نعم في المجلس
قبل ان يفتعل بغير خروج النكاح **سئل** اذا ابرج رجل زوجته
واشغ من وطئها هل المطالبة **اجاب** على المرأة في المطالبة الزوج
في الوطئ مرة واحدة في القضا وانما فيما بينه وبين الله تعالى فيشغى لا
يترك وطئها احبا ناك **سئل** **الطلاق** **سئل** اذا قال الرجل
لزوجته ان ابريتني مما لك على فانت طالق فقالت ابريتك ابريتك
ولم يكونا بعلمانه مقدار الحقوق فهل يقطع الطلاق ويقع البراءة ام لا **اجاب**
اذا قالت له في مجلسها ابريتك ابريتك البراءة ويقع الطلاق

علما او احدها مقداره لا لم يعلم لان البراءة مجهولة عندنا
سئل اذا اجد المطلق ولده منه جازنة لزوجها هل علم ان يات
اجاب لا ان يات به الى ان يعود حق له **سئل** على رجل
اذا جددت زوجته الى مجلس القضي ما جددت ان يات عنها مدة كذا
وكذا كانت اذا انت طالق فهل اذا وجد الشرط بحكم الحسن بطلان
اجاب اذا قامت البنية على الزوج بذلك وجد الشرط وقع
ولا يحتاج فيه الى حكم ولها ان تتزوج اذا انقضت عدتها **سئل**
اذا صدر من المسلم قول يوجب كفوه هل يطلق زوجته بانها ولا
تعود الا بعد سلام يعقد جديدا **اجاب** نعم اذا اراد عدا الا سلام
او تكلم بما يوجب كفوه بانت منه زوجته فاذا عاد الى الاسلام هل
لها الا بعد جديدا **سئل** عن رجل قال اذا حضرت زوجتي الى مجلس
القضي ما جددت ان يات عنها مدة كذا كانت اذا انت طالق
فهل اذا وجد الشرط بحكم الحسن بطلان **اجاب** اذا قامت البنية
على الزوج بذلك وجد الشرط وقع الشرط ولا يحتاج فيه الى حكم
ولها ان تتزوج اذا انقضت عدتها **سئل** **بالتفقة** **سئل**
هل تجبر الزوجة على السكن في بيت مؤدونه اذا كانت بيوت ساكن
اقارب الزوج وغيرهم كجربها اب واحد يفعل على اهل تجبر الزوج
ان يجبر لها من يونسها ويقضي بغيرها **اجاب** اذا كانت البئر
كبيرة وفيها منازل او بيوت وكل بيت اب قلوب ان يسكن في
بيت منها يحصل كفايتها اذا استغنت به وبرفقته لا يجب على
الزوج احضار من يونسها الا اذا كان لها خادم ملك فعليه نفقة
خادمها اذا كان مؤدونه لم يكن خادما فقضاؤها على الزوج لان
كفايتها ويسكنها من تقوم صالحين بحيث لا تستوحش **سئل**
اذا ادعت امرأة على زوجها تساوي ما منية اعترف الزوج ببيت
ولها باقية في ذمته فهل يرضى الزوج بهذا الاقرار وهل يلزم القضي

ان يستوفى منه هل كان ذلك بقضا او برض ام لا **اجاب** الكسوة
 المأخوذة او ثوب في الذمة بقضا او برض فاذا اقر الزوج انما في ذمة
 الزم بها ولا يستوفى الفضي لكي يشيخ للفضي انه لا يساكن الزوج من
 الكسوة حتى يدعى الزوجة انه لها في ذمة كسوة مأخوذة بقضا او برض
سئل ليت هذه مأخوذة ولا تسقط نفقتها ولا كسوها ولا
 التي تخرج منه من الزوج بعينه ذمة فلهذه تسقط نفقتها وكسوها **سئل**
 هل تسحق المطلقة نفقة بسبب حصانة ولها خاصة من غير صياح له
اجاب نعم تسحق اجرة الحضنة وكذا اذا احتج الصبي بالحدام
 يلزم الاب **سئل** اذا طلقت الزوجة من الحاكم ان يفرضها ولها ولها
 نفقة على زوجها فلوسا قاي الزوج فقال انما نفق عليها وعليهم
 بحجره الفضي على التوفير **اجاب** لا يجبره يفرضه رايهم من الوجوب عليها
 طلاقا واذا اعلى الفضي جزه حفظه ولحم غذا وعشا بقدر كفايتها والمتوسط
 جزه وضمن على الفقيه جزه وجابن دخل الا ان يعلم الفضي انه يضاهي
 في ذلك فيفرض شيئا حبس حتى يتوض عليه ورايها بقدر حاجتها
 الزوج محسب يدره لا يقوض عليه شي اذا امتنع ان يتوض **سئل**
 اذا اقر الزوج لزوجته مبلغا من النفود في نظيره كسوها عليه في كل سنة
 ورضيت الزوجة بذلك وحكم به حاكم فهل لها ان ترجع وتطلب منه
 كسوة مما شئ ام لا يرجع لها **اجاب** نعم لها ان ترجع وتطلب كسوها
 وان حكم لها حاكم لكي في المستقبل تسحق في شأنا سبها **سئل** عن
 رجل مات وترك صغارا فقصر فحل بحجب نفقتها عن عهدهم لعلهم الفقيه
اجاب نعم بحجب عليها انما كانت لا رثت وان كانت لأم فقصر فواجب
 على العيم وكذلك بحجب نفقة الاخ الفقير على اخيه المسلم كانه صغارا
 بالقار من اوعى وكذلك نفقة العيم الفقير على اولاد وحنيه لا غنيا الا ان
 صغرا او بالغ من اوعى او انفق فقيرة مطلقا صغيرة كانت او بالغ
 نفقة ابن العيم وبنت العيم على ابن العيم ولا على ابنة العيم لانه ليس محرم وكذا اولاد

في كسوة المرأة
 من قبل الزوج
 في كسوة المرأة
 من قبل الزوج

الاخوال

الاخوال والجدات والعمات لانه لا محرمية وشروط وجوب نفقة
 القريب عن الموصول والفروع ان يكون بينهما ذمة محرمية لتلك المحرمين
 وان يكون من تحت حجب عليه النفقة غنى يملك المصايب الذي يحرم
 عليه به اخذ الزكوة وان يكون من تحت حجب له النفقة فقصر صغارا وكا
 ذكرا كبيرا عا جارا او انفق فقيرة مطلقا وان لم يلزمها زمانه ولا على لها
 عا جرة عن الكسب خلفه ولا بحجب نفقة الحارم الا اذا اتفق بينهما
 ولا بحجب على المسلم نفقة اخيه او اخته او حملا كالأزواج انكر القريب
 انه غني فالقول قول من يمينه الا انه يقوم بيمينه ان غني بخسبه نفق على
سئل عن رجل اتفق على اجرة حصة اشهر لبيته وجها ثم بدلان
 يتزوجها او تزوجت من غير رضاه فحل له الرجوع عليها بما انفق في
 كلا المصيرين واما كانه هذا الرجل يربى نفقها على ربحها ربحا وعطيت
 وصول ذلك اليها والا ذن في كماله وقام الرجل ببيتان الحارمة اخذت
 منه كل يوم كذا درهم فالحكم في ذلك **اجاب** ان شرط في الاتفاق
 التزوج فلم يشر به رجوع عليها وان لم يشترط على نفق على هذا الطبع الصالح
 لا يرجع ومنه المتزوج من خاتمة انه يرجع تزوجت ام لا لان رشوة وبها
 او ادفع اليها درهم لتفقها على نفسها اما اذا اكل منها لا يرجع عليها شي
 والقول قولها مع بيمينها انما لم ياذن في كماله ولا وصل اليها شي اذا
 اقام بيمينه على الاخذ انما قبضت منه ذلك ان كان غايما في يد الالة
 اخذ منها والا طالبها به بعد عقوب **سئل** اذا طلق الرجل زوجته
 ولد منها صغرة فقرر له وصار اذن له في الاقداس والا نفق عليه ثم
 سارت مدة بعينه اذن مطلقا ثم حضرت وطلبت منه النفقة
اجاب تسحق النفقة مقيمة كانت او مسافة باذن او بعينه ولا
 بذلك نفقة الصغرة ولا اجرة حضانتها **سئل** من تحت نفقة
 اولاد الاولاد وعلى جداهم لا يمينهم او امانات ابويهم او عا جرة او كانه فقيرة ولا
 حاضر وهم فقرا والجدة **اجاب** نعم بحجب على جدة النفقة ان كانت

كتاب لا يثبت له المهر الا انفق عليه من امواله او من اموال ابيه
 بل يثبت نفقة احدى العصاة على عصية **اجاب** لا يجب على
 العصاة نفقة عصية غير المأذون له فانه يجب النفقة على الابن الابية
 وجده وعلى الاب لابنة وابنه واولاد الاولاد ويجب على من ارجم
 الحرم بشرط ان يكون النفق له نفقة او نفقة عليه النفقة عنها يملك
 ما يادى بها باقاصلا عن حجب الاصليين ويجوز ان يمنع من نفقة
 على الاقارب كما يجوز ان يمنع من الاقارب على الزوجات **سئل**
 عن رجل طلب منه زوجته النفقة معالي واربعين وخمسين ديناراً
 كسوة لها والحال انه صديقهما **اجاب** ليس لها ان تمنع الا ان كان
 اما الكسوة والنفقة فليس لها الا ان تمنعها فليشترها لان نفقة لها
 كسوة ما دامت على ذلك **كتاب الخصانة سئل**
 اذا سقطت حصانة الجدة بنزولها اجبت ولها ان تنسج الخصانة
اجاب نعم تنسج الخصانة الى ام الجدة وان علقت **سئل** اذا اخذ
 ارجل ولد من المطلقة لزوجها فاشتات الى زوجة ولدها هل يلزم
 بازاء الولد اليها **اجاب** لا اذا سقطت حصانة الام واخذ الولد الاب
 لا يجبر على ان يبرئها بل من اراد ان يبرئها لا يمنع من ذلك
 ويمكن الاب من زوجته **سئل** هل يمكن الشاخصة من اخرج الولد
 به **اجاب** اذا وقع الطلاق وادارت المساواة بالولد ان كان
 المبلدة الذي قصدت ببلدها وكان الزوج قد تزوجها فيها فلها ان
 وليس لها من غيرها وان لم تكن ببلدها او كانت ببلدها لم يكن لها الرجوع
 فيها ولا لابلان ينعها من ان يبرئها بل هو الصحيح **سئل** عن
 في حصانة امه او جدته او خالتها القربا والدة ابنة امه او جدته
اجاب ليس له ذلك بغير رضا من صاحب الخصانة وحكم الحاكم على الولد
 بعد المرافعة **كتاب القعدة سئل** عن رجل اقرانه
 طلق زوجته ثلاثاً ثم رجع فنفقة على ذلك المهر كانت ثلث خصال

يجمعون

بل يسمع قولها **اجاب** الذي عليه الميثاق ونزولها انما تعد نفقة
 الاقرار الا انه تقوم بنبهة على تصادق عليه ومنهيب المقتدرين منها
كتاب لا يثبت له المهر الا انفق عليه من امواله او من اموال ابيه
 فعلى عشرة الاف درهم على سبيل النذر الشرعي للفقير المكين
 ولصالح المصالح ثم فعل ذلك هل يطلبا ام لا **اجاب** ان كان
 المعلق عليه النذر عما يريد وقوعه لانه فيما بينه وبين الله ولا يجب عليه في
 لانه لا يرسل تحت حكم القاضي وان كان لا يريد وقوعه وفعله فهو خير ان
 وفي بالنذر وان كان كونه كفارة بيمين **سئل** عن رجل خلف بالطلاق اربعة
 ابنة على ثلاثين في بيته هذا الشهر ثم عقد العقد عليه فاراد الزوج العبد
 اذا عبرت بنته نفسها على الزوج ليحتمل ذلك ان عبرت بها اهلها
 او غيرها او غير الزوج الا ان يريد لا يمكنها من العبد فحتمت الا ان
 فمهر عليه يحكم الحاكم او غيره ذلك من اربع الف **كتاب الجدة سئل**
 ادعى شخص على اخوة قدوة فانكرها منس بمس لعدم البينة فهل يلزم
 الجدة النفر **اجاب** انه ادعى عليه بما يوجب حد القذف فانكره
 يستخلف لانه الحدود ولا يخلف فيها وان ادعى بما يوجب النفر ولا يخلف
 فان نكل عز **سئل** عن الذي اذا سكر هل يحتمل **اجاب** ان
 حكمه حكمه المذهب انه لا يحد في حق من يربطه فانه قال بعض
 ما قاله الحسن لان الحكم في جميع الاديان واذا اعتقدوا فمهرهم
 بجوارحهم فيها احكام المسلمين يتحدون بها **سئل** اذا سرق الذي اذا
 ثم اسلم هل يدر عنه الحد **اجاب** اذا ثبت عليه ذلك واقره وبشهادة
 المسلمين لا يدر عنه الحد وان ثبت بشهادة اهل الذمة فاسلم لا يقيم
 عليه الحد وسقط عنه **كتاب السير سئل** هل يجوز لليهود والبصاري
 ان يتخذوا بيتاً يجمعون فيه ونفسقون ان كانوا في بلدة ليس فيها بيت
 كنيسة **اجاب** انهم يجمعون في بيوت يجمعون فيه كذا كذا وفورهم
 ان ليس جرمهم انما يصلون في صلواتهم **سئل** عن رجل اسلم فادعى بوجه الفري

ان هذه خمس سنين وانه غير المسلم منه ادعت انه ان عمره سبعا وثمانون
 منه فالقول لمن اراد بقول صاحب الجمع ويصح سبعا وثمانون
اجاب يوضح على ان هذه سنة ويرجع اليهم فيه والاراد بالحق العادل
 الحجة وهو بلغ سبع سنين فما فوقها لانه روى ان النبي صلى الله عليه
 وسلم عرض الاسلام على علي رضي الله عنه وهو من سبع سنين
 فاجابه اليه **سئل** عن مسلم سبعا وثمانون في بعض من في بعض
 وضرب بالاربعين من هذه وعمره مائة ان شاء الله تعالى فله سنة واحدة
 الى دار الاسلام ووجد عمره الاثني عشر عاما فادعى عليه وقام بينه وبين
 قاضي الحجة عليه **اجاب** فله اثني عشر بالمسورة في دار الحرب واخذ
 مال وضرب ثم دخل في دار الاسلام ودخل في دار الاسلام عليه في
 ثمن ما فله بالمسورة **سئل** عن زمني غير مسلم وهو كافر في دار الحرب
اجاب يصح كالبائع السكران لكن اذا زال سكره فادى اليها
 يكره ان الى العود الى الاسلام بالحج والضرب ولا يقتل ان
سئل عن اهل الذمة ادم عليهم الفضي والشريف ووصف على ما تروهم
 حاله البيع والشراء هل يترهم القيام **اجاب** ان فعل اهل الذمة ذلك
 فحسن لكن لا يجوز من ذلك ولا يؤمن على تركه اذا لم يكن مشروطا
 عليهم في عهدهم **سئل** عن زمني مسلم وله ابن مجنون هل يتبعه
اجاب اذا بلغ مجنونا او ما اذا بلغ عاقلان من سنين لم يولد بعد
 فله ذلك في الظاهر لانه اذا انقطعت ولاية الاب عليه يولد كمن يولد
 الولاية عليه بعد جنونه هو الذمة في نفسه تعالى في الدين **سئل** عن رجل يهودي
 في دار الاسلام **اجاب** ليس يهودي في دار الاسلام لانه لا
 لا يصح عليه **سئل** اذ ادعت ودخلت في الحرب فله ذمتها
 بمسلم من جهة **اجاب** اذا دخلت في الحرب مسورة بآب من زوجها اذا
 انقضت عهدها فله ذمتها بمسلم من جهة **سئل** عن رجل يهودي
 مسلم له الكفار ثم قد هاجمهم فما الكفار بال وحقها وحق بولايته

في دار الاسلام

الشيخ الشريف من لسانه فاقها بعد ذلك ومن تفتخ بها
اجاب اذا اشتريها لأم من الكفار لنفسه فاشترى بها
 بعد عتاقها يصح لانه ملكها بالشرع منهم هذا ان اشتريها بعد عتاقها
 بدارهم لانهم ملكوها بالشرع ملكك **سئل** عن زمني يهودي
 من غير ذمة وذكركم صغار وعقار عليه ويرون فوضع الذمة كذا
 على المال وموجوده وباع العقار بوقا ودينه ونفقة الصغار فله
 ذلك ام قضي المسلمين ينصرف على الصغار ولا يجوز ان يملك اهل الذمة
 فعل من **اجاب** اهل الذمة اذا كانوا يعقدون شيئا في معاملتهم
 وبيعاتهم يتركون وما يعقدون في الاواني الربا فانهم ينعون منه فاذا كان
 من معتقد هم ان يتركهم ينصرف في تركهم لم ينعون لهم فيه الا اذا اخرجوا
 الى اهل المسلمين فله حكم ما يقتضيه نفع المسلمين **سئل** عن
 قولهم لا يبيعون في دارهم حقيقة وحكا **اجاب** صورته ان يتركو
 شخص في دار الاسلام وله في دار الحرب من يهودي هل يقيم بجوار
 لا يتركو اياه لان دارهم مختلفة حقيقة لكن وضنا ان لا يبيعوا الى
 دار الاسلام بل ما غير قاصد الاقامة بها فاجاز في هذه المدة الذي
 استثنى فيها الا ان لا يتركو ايضا منه شيئا لان داره دار الحرب
 وكذا الروايات الا ان لا يتركو ابوه منه شيئا لان ابيه ليس في دار
 دار الحرب حقيقة لان قصده الرجوع الى دار الحرب **سئل** عن زمني
 حصل له ذمتين في عقد بسبب عتق او غيره لكنه استخفى الجواب عما يسئل
 ويضم الخطاب فاسلم وحصل له سنة وربع ذلك وكل وقت ينشأ كذا
 ويرمى من الضر في **اجاب** هذا غير فصيح سكا ولا يقبل رجوعه
 رجع ويجوز على العود الى الاسلام **سئل** عن رجل يهودي اذن احداهما
 ان يتركو من الاذني الذي يهوده فاشترى ثم اذنه من تحت يده
 من الاذني بعد السرى وقبل نقد الثمن والزم الاذني المشتري الثمن الذي اخذ
 منه في ملكه فهل يلزم الاذن **اجاب** اذا اذنت الكافر له سنة واحدة

ثم يرب بعد ذلك حتى انما ذم في النسخ والافق في تلكا ولا لم يسلم
المسبح الى الشترى ولا الشترى على الاذن لانه لم يفسد **سئل** عن رجل اشترى
الذمة ان يعطوا بنائهم على بنات المسلمين **اجاب** لا يجوز له ان يشرى ذلك
بل يفتون ان يكون مولات المسلمين ويودون بالاعمال في ان
منفردة **سئل** اذا قال له في اناسم وان فعلت كذا واناسم لم
فقد او بلفظ بالشرا وتبين غير بل يصير **اجاب** لا يحكم بالسنة
في شيء من ذلك كذا اتي على ما يؤول الى ان في ان اللفظ بالشرا وتبين محكم
باسم الله لم يشره من دينه الذي عليه لان اللفظ بها محكم
على كونه من محكم باسم الله او ارجع الى ما كان عليه قبل الاذن يعود الى الاسم
فيترك **سئل** عن رجل اذا بنا دارا لعائلة منه وورث المسلمين وفعل
طاعات وشيايك تشرف على حيرة هل محكم منه ذلك **اجاب**
اهل الذمة في العاقل كالمسلمين لاجاز المسلم ان يفعله في عكاز لهم
يجز للمسلم لم يجر لهم وانما يمنع من تعلية بناءه اذا حصل ضرر لغيره
منع ضرر او يرد هذا هو المذهب وذكر القسبي ابو يوسف في كتابه
ان يمنع اهل الذمة ان يكونوا يبيعون ويولون في اناس **سئل**
عنه اهل الذمة اذا نظروا يبيعون في بلاد المسلمين هل يجوز ان يفتوا
وماذا يجب عليهم **اجاب** بمنع من نظار ذلك في بلاد المسلمين
التي تقام فيها الحدود ويجوز ان لم يمنعوا واري الحاكم بان يفتوا
كتاب النكاح **سئل** عن نكاح في بيتا ولم يكن فيه
واب يعمل في بيتا فغاب النكاح والبيتا يخرج الى مصر فتا
على الدواب والرجال لا يملك الزوج والدواب ولم يكن النكاح
اذن النكاح في الصرف على حصته ونصيبه **اجاب** يقع الاولي الحاكم
لياذن له في الصرف ليرجع به على نكاحه اذا حضر **سئل** عن نكاح
او ائتمن من الصرف على هذا البست بقصد الضرر لغيره وفرض البستان
بموت لا يتجاوز منه عدم السقي وموت الدواب من عدم العلف وغير ذلك

في الجمل

125
ففي بحيرة القضي على الصرف ام على بيع نصيبه ام لا يترك **سئل**
اذا ائتمن من الصرف على الدواب بحيرة القضي على الاضاق عليها
او البيع واما لا يتجاوز فان كانت النكاح من بيع بحيرة على المقاسمه
سئل عن نكاح اذا اخطأ مال النكاح بمال اخر بغيره دون تركه
او المضارب بغيره دون المال وهلك المال فهل يصح النكاح
او يرب المال **اجاب** اذا قال النكاح على فيه لم يربك في مال النكاح
او مال المضاربة المالا او مال غيره لا يكون متعديا بالخطأ في نفسه
مطلقا سلك ام لا او ائتمن من الصرف الاذن في القول قول المالك
ان يقيم الاخر بنيت على الاذن **سئل** عن رجل اشترى من رجل عتقة
غير مضمونة فبني احد النكاح فيها بغيره فبني احد النكاح فيها
اجاب اذا لم يجره او ما فعل ينقسم بينهما فان وقع نصيبه فيها من فيه
وغيره بقي وفيه لم يقع فيها من فيه بل في نصيب النكاح فلو وقع
ما بقضت الارض **سئل** عن رجل اشترى من رجل عتقة مملوكة
اشترى كاديه على بعض النكاح فاحد هامة عتقا انه القدر الذي يحضه
وذلك فهل يختص به ام لا **اجاب** القول قوله في مقدار ما وضع عليه
مع يمينه الا انه يقوم عليه بيمينه بكثرة ذلك وواضع يمينه عليه
بغيره فتخا صفة **سئل** عن رجل اشترى من رجل عتقة في عتقة
نكاحه **اجاب** ليس له احد النكاح ان يبيع النكاح بغير علم الاخر
سئل اذا اشترى احد النكاح عتقا ونفذ النكاح من مال النكاح ثم ادعى
نكاحه لنفسه هل يقبل قوله **اجاب** ان كانت شركة عتقا وله بيمينه
عند العقد صرح بالنكاح لنفسه خصوصا فالشترى على النكاح **سئل** عنها
اذا خاها في السكنى وشرط احداهما على شركة ان يسكنها بنفسه لا يسكنها
احدا ولا يزوجها هل يصح هذا الشرط **اجاب** فلا تنفقا على المراه
فله ان يسكنها بنفسه وان يسكنها غيره ولا يصح ما شرط عليه
لم يكن باب كس فيه يرضى بلسان الجواد والنصارى وذا اراد احداهما

عن المأياة الى قسمه الذي اوجب الى ذلك **سئل** عن ترك طلب
 منه تركه او من العامل في مال المنصاريه حساب باع واصرفه فقال لا
 اعلم حسابا وانما بعث واصرفه وبقي هذا القدر من يلزم بعمل الحاسب
اجاب القول قول التريك في مقدار اربع والخمسة مع عينة ولا
 يلزمه ان يذكر الامم مفصلا والقول قوله في الضياع والرد الى التريك الاول
كتاب الوقف سئل عن شخصين وقفوا ارضا سابعة
 او عمارات نصفين او ثلثا ثلثا او ارباعا على جهات ثم حصل بين شخصي
 الوقف خصامة فطلبوا القسمة وهذه الارض ما يمكن قسمتها فقل
 ام لا **اجاب** ليس لهم ان يقسموا العين الموقوفة لان القسمة انما تكون
 في الملك المشترك ولا ملك للموقوف عليهم بهذا المذهب بعضهم
 يجوز ذلك **سئل** عن الوقف اذا رجع الواقف عمارات وقفه قبل
 بلزوم الوقف ثم وقفه ثانيا على جهة اخرى وحكم قاض بصدقه ارجع
 وبصدقه الوقف الثاني ولزمه على هذا المذهب ابي حنيفة فهل يصح هذا
 الثاني **اجاب** اذا رجع الواقف عمارات وقفه قبل بلزوم هذا
 ابي حنيفة انه يصح لكن الفتوى على خلاف قوله في الوقف فان يلزم غير حكم
 الحاكم ومع ذلك اذا قضى بصدقه ارجع قاض حقيقي صحيح ونفذ فاذا وقفه
 ثانيا على جهة اخرى وحكم به حاكم صحيح وزعم وصار المدين هو الثاني لانه ثابت
 بحكم الحاكم **سئل** عن رجل وقف ارضا وقف نصفها ثانيا ثم توفي
 فارادت اولاده الموقوف عليهم قسمة وهو ما يحتمل القسمة فهل يحسم
 ان ذلك يقسم ذلك ويوزع الوقف من الملك ويحكم بصدقه ام لا
اجاب نعم يجوز القسمة ويوزع الوقف من الملك ويحكم بصدقه
 ويجوز للورثة بيع ما صار لهم بالقسمة واذا قسم بينهم فهو عالم بالقسمة
 عين جهة الوقف وجهه الملك بقوله ولاولى ان يقع بين الجهتين
 نفيا للتميم عن نعت **سئل** عن مثله اسئلة الوقف ماصورة
 على قول ابي حنيفة وصحابه **اجاب** الاستدلال اذا تعين ان كان الموقوف

لا يستفح به وتم منه برغب فيه يعطى بدله ارضا او دارا لغيره
 نقطة على جهة الوقف فالاستدلال في هذه الصورة على قول
 يوسف وشركائه كانه للوقف ربع ولكي يرغب شخص في استبداله
 ان يعطى مكانه بدلا اكثر ريعا منه في صنف حسن من صنف الوقف جاز
 عند الفقهاء ابو يوسف والعل عليه والا فلا يجوز **سئل** وقف عمارا
 ولم يعين الناظر فلمن يكون النظر هل يستحق الوقف والحاكم **اجاب**
 اذا مات من غيره ميمنه فالنظر للحاكم وان مات عن وصي في تركه فالوصي
 المتكلم في وقفه **سئل** عن شخص حصته في وقف عليه وهو ناظر عليها
 اخرجها مدة طويلة وقبض ارجعها ثم مات في تلك المدة واستقل الوقف
 الى غيره هل تنفذ اجزه **اجاب** لا تنفذ بموت الناظر الموقوف
 المستحق بانقضاءه **سئل** عن شخص وقف عمارا وشرط فيه لا يبيع اكثر
 منه من حصص الوقف طراب كثره فخرج الى اجارته فموتت سنة
 لعمارة قبل بيع ذلك **اجاب** اذا لم يحصل عمارة الوقف لا بدك
 يرفع الا اذا حكم ليتمنع ذلك فاذا فعل ذلك صح **سئل** عن شخص
 لوقف عليه برضا طرفه اجره به وبما اجره المثل هل يصح ذلك **اجاب**
 لا يجوز ذلك وان كان المستحق لما يحصل به الضرر لا وقف **سئل**
 هل يشترط في صحة حكم الحاكم بيع او وقف او اجارة يورث الوقف
 او البايع او الوارثا ثبات ما لكتنه وحيارته ام لا يشترط **اجاب**
 انما يحكم بالصدقة اذا ثبت انه مالك للوقف وان دلالة الاجازة في
 البيع لما يباعه بمالك او يبايعه وكذا في الوقف والاجارة في البيع وان لم
 تثبت ثبوت ذلك لا يحكم بالصدقة بل ببيع الوقف **سئل** اذا وقف
 الذي وقفه على الكنيسته والبيعة هل يجوز **اجاب** الوقف بالبيع
 ببيعة ويورث عنه وكذا ان وقف على الرهبان والقبيليين ان
 وقف على فقر البصاري جاز **سئل** عن شخص في وقف ارض
 اهدته كايه استحقاق في وقف فائده وفيه يكون الوقف المستحق

ن

ما لم يرد على قفهم فحل بموعد بينا على اذ على عليه **جواب** انه اذا
 اذ على انه يستحق مقدار مما شهد الوقف انكر البقية ان قام بقبضه على
 اذ لم يكن له بنية بما تقدر له من السنين وان لم تقدر فله تخلف
 من حلفه بمرى منه وعادة ومنه نكل على مكره في حقه فقط ولا على
 حقوق غيره من بعده **سئل** اذا وقف الراعي على الهوته فحل
 بغير هذا الوقف ام لا **جواب** نعم اذا افنكه فهو وقف صحيح وان لم
 يفنكه فهو باق على الرعيه وليس ان يبيع **سئل** عن شخص وقف
 وقفا على شخص معين ثم منعه بكونه وقفا على الفقراء والمساكين
 هل يبدله ذلك باقارب الوقف لمقتضى هذه العبارات
 ويقدر من على الفقراء **جواب** اذا وقف على الفقراء كلف قال بده
 بالاقارب فيصرف ولا على تارة بما فصل بغير الفقراء والمساكين
 ولا يشترط اعطاء اقاربه كفايتهم **سئل** عن رضى مشرك بين اثنين
 متاعه وقف كل منهما نصيبه على حصة ثم تنازعا وطلبا القسمة فحل
جواب اذا حكم حاكم بغير هذا الوقف وطلب احدهما ان يبيع نصيبه
 فطلبه رضى **سئل** عن رضى مشرك بين شخصين فحل
 وقفا على جهات ثم توفي احداهما فحصل بين الوقف والاخر تناظر على
 المستفتى فزارعه وطلب القسمة من قسم **جواب** نعم تقسم الارض
 المذكورة ويوزن نصيب كل منهما عن الاخر اذا كان نصيب كل منهما
 حصة غير الحصة الاخرى **سئل** هل يجوز وقف البناء دون الارض
جواب الفتوى على صحة ذلك **سئل** عن رجل وقف وقفا
 جهات ولم يحكم به حاكم ثم وقفه على حصة غير الاول ونظم به حصة
جواب مذهب الام ان الوقف لا يلزم الا بالحكم او بعلقة مودة ثم
 يموت قبل ان يرجع على حصة فحل هذا الوقف الاول ويصح التنازل
 لكن الفتوى في الوقف على قولها انه لا يشترط لزومه شي مما شرطه الموقوف
 فحل هذا الوقف الاول وما بعده تاليا لا غبار به الا ان وقفه الاول

ان اخيرها بما يشاء في الجهات والمصارف غير الاول فيبيع ذلك منه
سئل عن شخص وقف عقارات ودور اقامه بمرت عشرة سنين
 فحل بيع جميع المدة او تصح في ثلث سنين وتبطل في الباقي **جواب**
 اعادة الوقف كغيره من ثلث سنين ان كان ارضا وكثيرا مستديرا
 وارا لا يجوز تصحيحه اذا لم يشترط الوقف شيئا واما اذا شرط
 فيستجوع ولانها على الا الضرورة لا بد منها والعقد اذا فسد في بعضه
 فسد في جميعه فيفسخ العقد في جميع المدة **سئل** هل يجوز وقف
 العين المرهونة او الساجرة **جواب** نعم يجوز وقفها اذا اشترط
 او نقضت مدة الاجارة ولا يجوز بيعها **سئل** البيع
 اذا اشترى شخص مكيلا او موزنا فاحضره لبيع القضا في فوزه البضاعة
 بمحض المشتري وسلمها للمشتري ثم ادعى المشتري انها ناقصة فحل
 شفع دعواه **جواب** اذا لم يوافق المشتري ان قبض جميع المبيع او ان
 جميع ما وقع عليه العقد فالقول قوله في مقدار ما قبض من مبيع ولا يبيع
 قول القضا في وحده الا انه يشهد معه خرافة قبض جميع المعقود عليه
 وهو كذا وكذا **سئل** عن رجل سلم له رجل مئلتا في ثوبين سلم
 ثم طاله فادعى عند الحاكم ان قبض راس السلم ولم يقبضه وانه كان
 كاذبا في قوله **جواب** يحلف راس السلم انه لم يكن كاذبا في قوله
 ان اراو تخلفه بان يحلف حتى السلم فيه وان كلف برى السلم اليه
 بما اقر به كالتقدم الى المفتي **سئل** هل يجوز بيع مئلتا بالثوب
 بضطار من الخالص سنة ام لا **جواب** لا يجوز بيع الخالص الى اجل
 بذهب او فضة لان علماءنا يفتوا على انه لا يجوز اسلام موزون في
 موزون الا كان الموزون السلم فيه مبيعا كزعفران او غيره والخالص
 ليست من البعائ بل صارت ثمانا **سئل** عن البائع رجل
 المئتين على الثمن وانه كان المبيع في يده **جواب** نعم له حبسه على الثمن وان كان المبيع
 يد كالمئتين بحبس الرهن وانه كان الرهن في يده **سئل** عن شخص اشترى

شيئا يقبض في الارض برزقه ما لم يره وهكذا ان المشتري ان يبيع العقد
 قبل اذ يتيه لانه ليس يلزم في حقه فانه لم يبيع حتى يخلع المشتري بعضه
 البائع او للبائع فلع البعض المشتري بخير ان شارضى وان شافى
 رضى المخلوع لزمه المبيع في الباقي والا كان على صفة المخلوع **سئل** عن
 جارية على انها بكر فظهرت شيئا **اجاب** يستخلف البائع فان يري
 حلف وان نكل ردت عليه **سئل** عن المرأة التي هي عيب في النكاح
 ما مقدارها وهل يشترط فيها الخزام **لا اجاب** المرأة عيب سواء
 كانت من المولى او من اجنبتى منه هذا وعنده وقتها ما يباوى درهما
 او اسرق من بيت سيده يוכל لانه فليس **سئل** عن من اشتريته
 على ان يمسها سنة فظهرت مسها ستين او ستين على الراحه
 ان كان كسر السن او صفة فما ينقص ثمة المبيع وبعد ذلك عاين
 الخثرة رده والا فلا **سئل** اذا ظهر لمشتري السلعة عيبا والبائع
 حاضرا وسكت ان يطلب اربعة بغير عذر فهل يسقط حقه **اجاب**
 اذا اطلع على عيب قبل ان يرد ما لم يتصرف في البيع بقدر قابل على ضمانه
 فيه وان طال المدة **سئل** اذا ظهر عيب للمشتري فيما اشتريه او
 للبائع فيما باع **اجاب** فمن ان يشفة او يبان في رويته يرد في رويته لا
 يرد في بعض ما يخفى انه اذا اخرج البائع المشتري وعذرة فليكن
 زكرو صحت القصة فيها **سئل** عن جماعة مشتركون في بيع ما عك كل
 منهم الثمرة الا واحد امتنع والمشتري ليس غرضه الا في المشتري في الجميع
 فهل تجب الممنوع على بيع نصيبه وكذلك جماعة موقوف عليهم ورواهم
 ما ظروهم عليهم فاخروها الا واحد منهم فاصد لضرر بالشركة وتعطيلها
 يجبر على الاجارة **اجاب** لا يجبر على بيع مع الشركة لانه
 جود يبيعونه حصصهم فقط او حتى الثمرة وتقسيم ذلك في الدائرة
 لا يجبر على الاجارة بل يوجبه شركاؤه حصصهم المتأجرة ويهايون
 الممنوع في السكنى بقدر نصيباتهم **سئل** عن من يملك في شقة الممنوع

من يبيع حصته وحدها صحبه وكيل او بنفسه يقصد بذلك شيئا
 شرهه فهل يجبر على ذلك **اجاب** لا يجبر على شيء من ذلك ولكن يحل
 الشرهه ويقتصر في مدته ما اراد لا هل وجه لا يضر بالشرهه
 فعل فيها في مدة بغير شرهه فتمتعت ضمن نصيبه **سئل** عن شخص قال
 لا ابيعك هذا فبدا ان يقضي النكاح اليوم لاني وقتت بغيره
 اشتريت فهل هذا البيع صحيح **اجاب** ان هذا البيع غير صحيح
 لانه ملحق بالشرهه والبيع لا يجوز تعليقه بالشرهه الا في سكره
 وهو ان يقول بعتك ان يرضى فلان به فانه يجوز اذا وقته بملكه
 باسمه لا باسمه لغيره ولا يملكه وهو جائز **سئل** اذا قال البائع
 للمشتري سالتك الا اذا اقلت وقبيل **اجاب** بهذا لا يملك
 بهذا الشرط عذرا كما لا يجوز تعليق البيع بالشرط **سئل** هل شرط
 العيب في الدواب والاشياء بان يملك الواحد **اجاب** العيب
 ان كان مختص بمعرفة الاطباء قبل ان يثبت يقول عدلين من الاطباء
 وبعضهم اكف يقول اربعة واحدة عدل وقيل لا لعل عيب في الدواب
 وثبت بشهادة عدلين او يعلم القاضي **سئل** عن رجل اشتري جارية
 واقامت عنده سبعين يوما ووطئها ثم باعها لغيره واقامت عنده
 شهرين ثم ووطئها ايضا فظهرت انها حامل فنفى كل من المتيين
 الولد واراد ان يرد على اربعة الاول فقالت القائل اني حامل في شهرين
 او ثمانية فهل يثبت حمل في هذه المدة **اجاب** قل لا يخلق الولد في اربعة
 اشهر فانه ادعى لمشتري يحمل قارىو النساء فقلت بها حمل وانكر البائع
 حلف انه اعيا وطئها او حمل وليس بها حمل فان حلف برى وان نكل
 ردت عليه وكذا الحال في الثاني مع الاول **سئل** عن جماعة مشتركون في
 ثمن اعداهم حصته لاجنبتى وسلم الثمن للمشتري بخير دون نصيبه
 فملكته عنده **اجاب** لا يملكه بخير وزناؤه فحقوا بالشرهه
 ضمنوا للمشتري منه **سئل** عن شخص باع سلعة لشخص وحال بينهما تحصيا

فقال المشتري
 فقال المشتري

ففيها ثم استخفت فحل في بيع المشتري على الفايض لم على الجبل **اجاب**
 اذا ظهر البيع مستحق رجوع المشتري في الثمن على الفايض لا على الجبل **سئل**
 عن المتبايعين اذا اختلفا في وصف البيع فقال المشتري ذكرت
 في هذه السلعة ثمانية مثلاً وقال البائع ما قلت لك الا انها بلده
 قال قول لمن **اجاب** القول قول البائع مع عينة لا يكره الفسخ
 والبيعة للمشتري لانه مع **سئل** اذا ابيع شخص عنده شخص شيئا
 عند المشتري فاقام بينه وبينه فاداه بالهدهد عنده فاقام بينه وبينه
 لا يقبل بينه وبينه بالهدهد ام يقبها فاذا كانت مونة واقام بينه وبينه
 انما عند البائع بعد البيع ثم اتى عند المشتري بعد البيع فخرج
 حشداً شخصاً القيت **سئل** عن شخص يبيع داراً وداراً وداراً وداراً وداراً
 وكذا كانت مونة وعرضها ثم ظهر ان البائع كان يقدر ان يبيع فيها ما
اجاب اذا باع شخص ما لم يبيع ماله في غير بيعة ثم عده فانه لم يربح
 المبيع من هذا المبيع وكل ما اشتري نقض ففعل رجوع المشتري على
 البائع بالثمن واما نقض البائع في القلح **سئل** عن شخص يبيع
 انفسه من ماله **اجاب** ذكر في القضية ان البائع اذا باع
 البائع نفسه في الفسخ في حدي او بينين بالدين الفاسد واما
 بعض المتابع **سئل** عن رجل اشترى من آخر شيئاً وادركه ربه عند
 التمهيد ثم بعد فضله او عيانه لم يملك يره واراد رده هل له ذلك
اجاب اذا اشترى المشتري بعد اراده برونه البيع واداه غيره
 ابي كدوت بذلك ثم اتي ببيت المبيع وكذا البائع مطلق البائع
 ان اراده بذلك كان بعد اذ كان له المرفعة به فان لم يملك لم يملك
 الى ان كان المشتري لانه يملك المشتري او **كتاب الكفاية** **سئل** عن
 مدبرين عليه دين الى رجل قريب وقصدوا السفر البعيد هل يبيعون
 بكفيل **اجاب** اذا لم يملك الاصل لا يبيع ولا يلزم بكفيل بل يقال
 الحال ان اردت فخرج معه فاداه من الاصل طالبه بدنيك **سئل** عن شخص

130
 من الوجه ودين شخص لا يربح من عليه ليحضره له فهل اذا خرج من حضره
 يلزمه الدين **اجاب** لا يلزمه الا اضراراً وحقاً فدر عليه وان يخرج
 لا يلزمه الحال الا ان يقول فان لم حضره فعلى عليه ماله من **سئل**
 اذا لم اربح شخص نفسه ان يقدر شخص على ماله من شخص بغيره وذكر
 كقولك على ما عليه او على ان ادى بما كنت يا عليه والنزمت لك
 بما عليه وقيل لمطالع **كتاب الحوالة** **سئل** عن
 شخص قال لا اربح ما اتي عليك الف فقال لك بينة او حوالة
 فقال لا واما قال اعطاني الا الف فانه قال زيد انما احوالتي
 شيء فارجع بما علي فاعطاه ذلك ثم ان زيدا مات وعنه
 هل للمفوض ان يرجع على القضي بالالف **اجاب** ان عرفت
 الحال عليه الدين الذي حصل به عليه ووقع في الحال على هذا الوجه
 يرجع به على الحال بما قبضه منه وكذا ان مات اهل ولم يعلم حاله
 يرجع على الفايض **سئل** عن شخص عليه دين لا يربح من الدين
 وكفيل فاحال رب الدين رجلاً فهل ينفك الرهن ويبرأ الكفيل
اجاب اذا احوال المطالب انما احوال مدبره وبالدن كقول
 المدبرون من دين الجبل ودين كفيله يطالب الحال اصل لا الكفيل لانه
 لم يضمن شيئاً لهما بده موقوفه وكذا ذلك اذا احوال المدبرين بدينه
 على الرهن بطلت حصة جسد الرهن ولا يكون رهنه عند الحال **سئل**
 عن شخص باع من شخص سلعة واحال بغيرها شخصاً وقيل حال عليه الحوالة ذلك
 الجبل ثم نقض ما حكم الحوالة هل تنسخ **اجاب** المقادير صحيحة ولا
 تنسخ ويلزم الحال عليه بدفع المبلغ للحال ثم يرجع على الجبل
كتاب ارب القضي **سئل** هل للقضي تزويج الصغار
اجاب اذا كتب في تقليد من تزويج الصغار تزويجاً والافلا
سئل عن رجل باع من الحاكم انه يحلف عريان ان لا يزوج
 فالي لغيره الحلف **اجاب** ليس للحاكم ان يحلفه على الحلف فانه يراه

و اما من ادعى ان شخصاً اذ انتم لم تقوم
 حل بدين **اجاب** لا اربح من كالحالة
 من كل نظير على الدين كالحالة

وشهد عليه ان كسبه او اذ به اعتبره مضمونه **سئل** عن رجل كان له دين
 على غيره من ثمن او غيره ويرى يحكم به ويحكم به **اجاب** نعم يحكم به
 على المشتري ويحكم به عليه اذا طالبه او منع منه وهو يحسنه في الدين
 في ثمنها **سئل** عن رجل كان له دين على غيره من ثمن او غيره ويرى يحكم به
 وبنا له عليه وطلب منه الحاكم ان يدين له بالمال ان يرفع له ذلك
 فهل يحسنه القاضي له ذلك **اجاب** نعم اذا ثبت ان المال للحيث
 وغنت له دين القاضي يتقدم اليها فان لم يحضر غريم اخر قضى القاضي له
 بهينه وهل يؤخذ منه كغيره قال لا ولا يؤخذ من طاعة
 يحضر غريم اخر **سئل** عن امرأة ادعت خطبة في ان زوجها
 سافر ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها واقامت بينة
 على ذلك فسخها فقبل بحكم القاضي ان يزوجها اذا حضر الاول
 احكمه **اجاب** اذا قامت بينة عند القاضي ان الزوج عاقل
 ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ النكاح وهو بري
 ففسخ رفق الفسخ وهو فسخا على الغايب وفي الفسخا على الغايب
 عنه ولا يباينون من رده اذ قد اذعنهم من رده اذ قد فعل الفسخ بغيره
 يسوغ للحق ان يزوجها من الغير بعد انقضائها العقد واذا حضر الزوج
 واقام بينة على خلاف ما ادعت من كفاها بالنفقة لا تقبل بينة لان البينة
 الاول ترفعت القضاة في بطلان النكاح **سئل** عن رجل شرط بحكم
 الحاكم الاغرة للخصم واذا عذر اليه فسوف من وقت الى وقت ما حكم
اجاب اذا شهد الشهود بحق ولو كان الخصم لم يبدد دفعا من حيا
 حكم القاضي وان طلب المشهود عليه ان يؤخر الحكم ليجي بالدفعة قبل
 ثلثة ايام وان لم يجي بالدفعة قضى عليه **سئل** اذا اخبر حاكم على قضية
 هل يكتفى احيانا به ويسوغ الحاكم العمل بها **اجاب** لا يكتفى بها
 بل لا بد معه من شاهد اخر **كتاب الشهادة سئل** عن
 جماعة من اجل الزمة شهدوا على الذي اسلم وخرج منه دين الفضة بينه

وانكره حال الفسخ

انكره حال نقض شهادتهم عليه **اجاب** لا تقبل شهادتهم على ذلك
 ولا يضر من له بسبب هذه الشهادة لانهم لم يقرروا ان لا تقبل
 شهادته الذي على امره **سئل** عن رجل كان له دين على غيره من ثمن او غيره ويرى يحكم به
 وبنا له عليه وطلب منه الحاكم ان يدين له بالمال ان يرفع له ذلك
 فهل يحسنه القاضي له ذلك **اجاب** نعم اذا ثبت ان المال للحيث
 وغنت له دين القاضي يتقدم اليها فان لم يحضر غريم اخر قضى القاضي له
 بهينه وهل يؤخذ منه كغيره قال لا ولا يؤخذ من طاعة
 يحضر غريم اخر **سئل** عن امرأة ادعت خطبة في ان زوجها
 سافر ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها واقامت بينة
 على ذلك فسخها فقبل بحكم القاضي ان يزوجها اذا حضر الاول
 احكمه **اجاب** اذا قامت بينة عند القاضي ان الزوج عاقل
 ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ النكاح وهو بري
 ففسخ رفق الفسخ وهو فسخا على الغايب وفي الفسخا على الغايب
 عنه ولا يباينون من رده اذ قد اذعنهم من رده اذ قد فعل الفسخ بغيره
 يسوغ للحق ان يزوجها من الغير بعد انقضائها العقد واذا حضر الزوج
 واقام بينة على خلاف ما ادعت من كفاها بالنفقة لا تقبل بينة لان البينة
 الاول ترفعت القضاة في بطلان النكاح **سئل** عن رجل شرط بحكم
 الحاكم الاغرة للخصم واذا عذر اليه فسوف من وقت الى وقت ما حكم
اجاب اذا شهد الشهود بحق ولو كان الخصم لم يبدد دفعا من حيا
 حكم القاضي وان طلب المشهود عليه ان يؤخر الحكم ليجي بالدفعة قبل
 ثلثة ايام وان لم يجي بالدفعة قضى عليه **سئل** اذا اخبر حاكم على قضية
 هل يكتفى احيانا به ويسوغ الحاكم العمل بها **اجاب** لا يكتفى بها
 بل لا بد معه من شاهد اخر **كتاب الشهادة سئل** عن
 جماعة من اجل الزمة شهدوا على الذي اسلم وخرج منه دين الفضة بينه

من شرطه ان يكون له مال او غيره من ثمن او غيره ويرى يحكم به
 وبنا له عليه وطلب منه الحاكم ان يدين له بالمال ان يرفع له ذلك
 فهل يحسنه القاضي له ذلك **اجاب** نعم اذا ثبت ان المال للحيث
 وغنت له دين القاضي يتقدم اليها فان لم يحضر غريم اخر قضى القاضي له
 بهينه وهل يؤخذ منه كغيره قال لا ولا يؤخذ من طاعة
 يحضر غريم اخر **سئل** عن امرأة ادعت خطبة في ان زوجها
 سافر ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ نكاحها واقامت بينة
 على ذلك فسخها فقبل بحكم القاضي ان يزوجها اذا حضر الاول
 احكمه **اجاب** اذا قامت بينة عند القاضي ان الزوج عاقل
 ولم يترك لها نفقة وطلبت فسخ النكاح وهو بري
 ففسخ رفق الفسخ وهو فسخا على الغايب وفي الفسخا على الغايب
 عنه ولا يباينون من رده اذ قد اذعنهم من رده اذ قد فعل الفسخ بغيره
 يسوغ للحق ان يزوجها من الغير بعد انقضائها العقد واذا حضر الزوج
 واقام بينة على خلاف ما ادعت من كفاها بالنفقة لا تقبل بينة لان البينة
 الاول ترفعت القضاة في بطلان النكاح **سئل** عن رجل شرط بحكم
 الحاكم الاغرة للخصم واذا عذر اليه فسوف من وقت الى وقت ما حكم
اجاب اذا شهد الشهود بحق ولو كان الخصم لم يبدد دفعا من حيا
 حكم القاضي وان طلب المشهود عليه ان يؤخر الحكم ليجي بالدفعة قبل
 ثلثة ايام وان لم يجي بالدفعة قضى عليه **سئل** اذا اخبر حاكم على قضية
 هل يكتفى احيانا به ويسوغ الحاكم العمل بها **اجاب** لا يكتفى بها
 بل لا بد معه من شاهد اخر **كتاب الشهادة سئل** عن
 جماعة من اجل الزمة شهدوا على الذي اسلم وخرج منه دين الفضة بينه

سئل اذا كانت قسمة الموارث عند رجل الزمة على غير ما هو عليه المسلمين
 فادعوا بوجع عصار ورواها الى شهود المسلمين يكتبون ما يقره العصار و
 حكمهم هل يجوز للشهود ان يكتبوا المبايعه على ملتهم **جواب** نعم للشهود ان
 يشهدوا عليهم اذا كانوا ذكرا في ذمتهم ولا يشهدون لهم في ذمتهم الا اذا
 عرفوا الى حاكم المسلمين فيقبض عليهم بحكم الله **باب** **اليمين**
 على المدعي اذا رفع اليمين عن المدعى عليه هل له التحلف بعد ذلك **جواب**
 اليمين من المدعى اذا اقر التحلف لا يقطع حقه وله ان يحلف متى شاء
 لان الخصومة انما تقطع باليمين او بالابراء **باب** **الوكالة**
 عن شخص عليه دين شخص المدعى عليه وكيل يتصرف عليه فاذن المدعى لو وكيل
 يعطى ربا الدين ويده وعقاب فطالب ربا الدين لو وكيل المتبلغ
 فادعى انه ليس تحت يده مال للوكالة فهل يقبل قوله بيمينه اذا اقام
 ربا الدين بيمينه تحت يده مال للوكالة هل يسمع له **جواب**
 يلزم الوكيل دفع ما في يده الى من وكاله بقبضه منه وانما انكر ان يكون له
 تحت يده شيء لا يلزمه شيء ولا يمين عليه لانه اليمين انما يجب بحكم الوكيل
 بقبض الوديعة والعين ليس بحشم **سئل** عن شخص دفع الى اخيه مبلغا
 وادعه بدفعه لا بد وانما اخذ منه زيدا رجعة ان المتبلغ وكله ففعل ذلك ادعى
 المادون ضايع الرجعة فانكره زيد القرض فهل القول قول زيد مع يمينه
 ام قول المادون مع يمينه **جواب** القول قول المادون في انه دفع الى زيد
 بيمينه اذا انكره زيد القرض والقول قول زيد مع يمينه ايضا في اصل الوكالة
 المادون يقبل قوله في حق نفسه لاني من زيد اذا انكره الا بيمينه يقوم
 عليه واذا شرط على المادون انه لا يدفع الا بشروطها ادعى زيد
 رجعة تشهد عليه بالقبض ثم لم يحضر رجعة بذلك انكره زيد القرض
 كانه المادون ضايعا ولا يشفعه قوله اشهدت بضايع الرجعة ولا
 يبرأ ما لم يحضر رجعة او يزعم بالقبض **سئل** عن شخص وكل شخصاني
 ببيع غره او قبض منه وقبل الوكيل الوكالة ثم انه عاود من عدم وكل فيه

فلنذكر

فقبلت الغره او تسحب الرجل هل يلزم الوكيل شيء **جواب**
 لا يحمل على الوكيل في شيء من ذلك لانه متبرع في ذلك ولا
 ضمان على المتبرع **سئل** عن شخص اذن للمدعي ان يوفض زيدا اليه
 وادعه منه فادعى تحت يده فادعى للمدعي الدفع وعقاب زيد
 وانكره المادون طالبه باليمين على الدفع هل يلزمه ذلك **جواب**
 ان كان المال الذي عنده ثمانية فالقول قول المادون مع يمينه وان
 مضمونا او دينا لم يقبل قوله الا بيمينه **سئل** عن شخص ادعى على
 اخيه بطريق الوكالة عن زيد فانكر المدعى عليه الوكالة وطلب الوكيل
 بيمينه انه يعلم انه وكيل هل يلزمه بيمينه على ذلك **جواب** اذا انكر
 المدعيون الوكالة وطلب الوكيل تحليفه هل يكتفى بما يعلم انه وكيل
 فان كل الزم بدفع الدين او حلف للزمه شيء **سئل** عن شخص قال
 لا غره وكلناك في بيع غلتي وايضا ديوني ونقلها الى الجاني وتوفي
 عليهم فما رجع **جواب** الوكالة صحيحة والوكيل غير انشا فما رجع
 او هذا **سئل** عن شخص اذن للمدعي ان يوفض زيدا اليه ادعى المدعي
 في ذلك فقبض الوكيل في ذلك ادعى انه دفعه لوكاله هل يقبل قوله
جواب القول قول الوكيل انه دفع ما قبضه لوكاله مع يمينه **سئل**
 عن شخص اذن لشريكه او جنتي في صرف على عمارة فهل القول قولهما
 او رجع **جواب** القول قولهما في الصرف مع يمينهما ان وقف
 والتبركيت يرجع بالصرف والا جنتي يرجع الا اذا قال المادون
 على اوصاف لرجوع على **سئل** عن شخص ادعى انه وكيل عن زيد
 سماع الدعوى عليه فادعى شخص على زيد بيمينه **جواب** الوكيل لا انكار
 فهل تسمع بهذه الدعوى بدون ثبوت الوكالة انه وكيل الغائب في
 سماع الدعوى **جواب** ليس للقبض في سماع الدعوى لم يثبت
 عنه انه وكيل الغائب **سئل** عن رجل قال وكلت كل مسلم فقبض
 مسلم الوكالة ونقل ما وكل به من الجوز **جواب** وكيل الجوز لا يجوز

فصل هذا لا يجوز تركه احد الا ان يظن انك تملك فلانا او انت ان يملك
 شئ **سئل** اذا ادعى شخص انه وكيل عن غيره فباع له واشترى له
 بصدقة زيد هل يلزم الوكيل **اجاب** اذا قال اشترت فلان او
 الباع بانه قال بعت منه فلان ولم يظهر انه وكيل عنه فان جازم
 مع غيره ولم يظن انه لم يظن انك تملك فلانا او انت ان يملك
 بنفسه ثم يبين انه ليس بوكيل عن فلان قاله لنفسه **سئل** عن
 شخص وقع في امر مبلغة اذن في صرفه الى عمارة وسافر الا ان صرف
 المادون ذلك فخرج الى زيادة مصروف فافتقر من صرف
 فلما حضر لا ذن وعلم ان هذا الذي صرفه المادون للعمالين فوق
 اجر الشئ وله بعض القرض **اجاب** ما صرفه في العمارة عما هو عليه
 اقترعه لا يلزم المادون وهو منصرف فيه لانه انما اذن ان يصرف
 ماله والذي اقتصره المادون ليس له ان لا ذن واذا اقام بينة
 ان الذي صرفه في العمارة من مال لا ذن هو المثل اقام لا ذن
 بينة انه اكثر ما بينة بينة الا ذن ان كانا منته للصلح **سئل** عن
 الوكيل في دين واجب على موكله ان كان له تحت يده مال موكله
 الوكيل منه بغير اذنه سواء كان الموكل حاضرا او غائبا **اجاب** انما يحل له
 على دفع ما ثبت على موكله من الدين اذا ثبت ان الموكل هو الوكيل بدفع
 الدين وكان كفضل به والا فلا يحبس فيه **سئل** عن شخص وكيل
 شخص ادعى عليه رجل بدس يسخفه في ذمة موكله فاجاب الوكيل
 وكيل الضيق المطالبة لاني صرفت دفعتا الدين دفعتي الدعي
 عليه فهل يسمع قوله **اجاب** القول قوله في ذلك لان المال الذي
 في يد الوكيل هو دعيه ولا تحت على الودع ان يقضي ثبت على الودع
 من الدين لانه لم يثبت الوكيل عنه ذلك المال من قبض دينه
 او مودعه ولا الوكيل كفضل به ليلزم دفعه **سئل** اذا اطلب من
 شخص عن يده مجلس الشرح ليدعي عليه فيقول المطلوب دعيه في

مجلس الشرح

في مجلس الشرح ادعى من غير عذر ولم يرعي الطالب لا يحضر غيره **اجاب**
 من حيث الام ان الوكيل المصدمة لا بد فيه من رضى الخصم وقال
 لا يشرط رضاه لان الحق يستوفيه بنفسه وبما بينه واختاره
 الشرعي انه القضي ينظر في كل مقتضى في الامتناع منه مما
 لا يلتفت اليه وان لم يكن مقتضا اشتراط رضاه **سئل** عن شخص
 المسلمين يملك المصارى على المسلمين في حلال الحقوق ويملك
 ويضيق عليهم **اجاب** يجوز لان الخصم رضى به لانه لا يلزم له رضاه
 ولا ضرر في طلب الحق **سئل** عن الوكيل اذا قال لو كملت فلان
 من الولاية فانت وكيل فكيف الطريق الى عزله **اجاب** الشرعي
 ان يقول غلثك عن الولاية المتعلقة وجبت عن الولاية للضرورة
 وقيل يقول كلامك ثابت فمؤدرا لا اول اذنه **سئل** عن شخص
 ادعى على وكيل شخص بدعي فاجاب انه لا يسخن في ذمة موكله
 فالتمس المدعي من الوكيل انما يعلم استحفاقه المدعي به في ذمة موكله
 فهل يلزم بذلك **اجاب** لا يحلف الوكيل عنه ذلك **سئل**
 عن شخص ادعى على غيره بطريق الولاية بدس من بطور فاجاب بانه دفع
 المبلغ لو كان اذنه لم يقبض العرض **اجاب** انه اذا اذنه دفع المبلغ لو كان
 لا يلتفت الى قوله ويلزم دفعه الى الوكيل ويقال له اذا قصت الموكل
 في امره فيما دعيه **سئل** عن شخص وكل شخص اذنه لم يطلعه ولم يطلعها
 اذنه سري عنه ماله من الدين والحقوق من الدين وسقط ما بين
 ففعل الوكيل ذلك فهل يملك الولاية **اجاب** نعم كل ذلك من الوكيل
 في هذه الصادرة وينفذ على الموكل **سئل** عن شخص وكل شخص في
 قباة من شخص ثم المشتري باعه من شخص اخر ومضت مدة طوله على ذلك
 وهذا الصنف جميعه بل الموكل دفعه وهو ساكت ثم اظهر الموكل كونه باه
 ملكه فقار شخص قبل الولاية بالبيع وان الملك له دفعه على الملك الموكل
 فهل يسمع دعيه **اجاب** اذا ادعى انه وقف لحكوم بغير رضى دعيه

والا فلا اذا سمع دعواه قبل بنية نقض البيع وروى **مسألة** عن رجل
قال لو كيلة هات من صدق في غيب وبنار اقدت في بجانم
بعد مدة فحاسب فقال الوكيل عليك ثلثة وعشرون ديناراً
فاني كنت احدث في الصدوق سوى سبعة وعشرين ديناراً فقلت
لك الباني من عدي فكذب **جواب** المولى للوكيل مخ يمينه ان لم يجد
في الصدوق سوى ذلك وان البقية من ماله **مسألة** **الدعوى**
مسألة اذا ادعى شخص على اخر بما لا يدره عنده حاكم قبل المدعى
المدعى عليه الجواب فكت اذ لم يثبت دعواه غير كاف او حصر على ذلك
هل يجبره القاضي على رد الجواب الترخي لم يجس غيره **مسألة** **لا احب**
من ذهب الى حنيفة بجبره لقضي ويؤديه لم يجس لحيث عاوى عليه **مسألة**
اذا اضا قاتلان انهما بوعم وكل منهما شبه معروف فهل يصح هذا الاثر
ويؤثران به **مسألة** **لا احب** يصح هذا في دور كل منهما الاخر لا في
حق ثبوت شبهة الاخر لا في حق ثبوت النسب كل واحد منهما
فيه الجدة ولا بد ان يبين في الاثر انه ابن عم شقيق اولاد اولاد فان
ثبت ذلك وبالبينة صح في ثبوت النسب **مسألة** **مسألة** عن شخص
على اخر عال فادعى انه اقضه المال وان له بنية لشهد بذلك وحقق
هل يميل الى اخصارها **جواب** اذا اقر بالمال وادعى لا يقض المبلغ
يقع بنية بذلك في الحال ولا الزم بدفع المال اذا اقام بنية بعد
ذلك رد اليه اخذه منه لان الذي ادعاه له في ثبوت اقراره ودعاؤه
منه الايضاً لم يثبت وروى في السات بجبر دعواه **مسألة**
عن شخص ادعى على اخر انه تسلم منه حذر الفضة والبضائع ولم يذكر
التسليم وقال المدعى عليه يسحق على تسليم ما ادعاه وقال الحاكم المدعى
عن تسليم فامتنع عن ذكره فهل يجبر على تسليم او يلزم التهودي
الاستسليم او ادعى به ويلزم المدعى عليه رد الجواب **جواب** فان انكر
واقام المدعى بنية على ذلك قضى بما ادعاه ولا يلزم التهودي **مسألة**

في كل حال

عن شخص قال لا فلي عند ذلك المولى من مدعى بمسندته في حال
الوارث لا علم لك على اي حقا فقال اعطى ما اقول لك **مسألة** عن رجل
ولنا اظهر لك السطور فاعطاه الولد وهو غير مصدق له في دعواه فلما
قبض المبلغ امتنع منه المولى المستند وشرع يسوقه وقت الى وقت
للولد الرجوع بما اقضيه **جواب** اذا لم يصدق ودفع له على ان لا يستند
ولم يبين الرجوع عليه بما دفعه اليه **مسألة** عن امرأة ادعت على زوجها
كبسوها الماضية فذكر انه فرطها في كل كذا وكذا فأنكرت ارضا بهن ذلك
يلزم الزوج المبلغ الذي اعترف به ام لا **جواب** ان يقضي الكسوة
والنفقة اذا سبق تصادها او تراض بين الزوجين فاذا اختلفا
لم ارض بما قلته فقد ريت اقراره لا يخافه لا يرضى بالقليل ورضى بالكثر
اصلاً **مسألة** عن شخص ادعى على اخر بما لا يدره عنده حاكم قبل المدعى
المدعى عليه ولا اعرف مقدار ما قضيه ولا اعرف مقدار ما رضى ونسب
لصحيح **جواب** لم يجس لحيث عاوى خيقوا فيكون بنية على كل واحد
منهما متقضاه **مسألة** عن شخص ادعى على اخر بما لا يدره عنده حاكم قبل المدعى
وطفال اقام بنية فهل يفخذ الحكم على جميع **جواب** اذا اقام على المدعى
البالغين ثبت الدين في حق الصغار والكبار **مسألة** عن شخص
على اخر لو كان برين فاجاب انه اقضى المبلغ للوكيل وان عن شخص الوكيل
يقض ذلك فطلب بنية على ذلك **جواب** انه اذا ادعى المدعى
انه اقضى المولى دينه بغير دفع الى الوكيل فليس له ان يستخلف الوكيل
انه ما يعلم المولى قبض الدين **مسألة** عن شخص ادعى على اخر بالف درهم
بسطور مستحق كان بوجها الى عشرة شهور فاستوب فيه وان لم يقض العوض
المدعى على ذلك فادعى المولى انه اقضيه العوض وهاهنا ودكان حسمه
القاضي لصاحب الدين عما ذكره فلو فلم يجز بشي سوى اقضيه العوض
المدعى وطلب المقرين ربي الدين انه ما اقضيه الذي هو المستحق
اليمين فما الحكم في ذلك **جواب** هذه المعاملة صحيحة ويجب عليه اقراره

العضد فحسب **سئل** عن رجل توفي وعليه دين وورثته غايرون
 هل يسوغ ثبوت الحق على الميت في عينيه ورثته اولاد من الدعوى على الاولاد
اجاب الميت اذا كانت تركته في بلد موته واراد اصحاب الديون ان يثبت
 ويثبتهم والورثة كلهم غايرون عينيه منقطعة او صغار فللقاضي ان يثبت
 عنه الميت ويثبت الدين ويدفع الى اربابه بعد استحقاقهم وان لم تكن الغيبة
 منقطعة لا تسع بينهم الى ان يحضر الورثة ولو كانت الورثة صغيرة يثبت عنه
 ويثبت الدين عليه ويقضى دينه بعد استحقاقهم انهم لم يقضوا الدين ولا
 ولم يبرأ الميت ولم يحضر الوالد منهم على احد ولم يعثا ضواعة ولا شيء منه ثم
 من الله ان يثبت الميراث للحكم بالصحة **سئل** اذا ادعى شخص على آخر مبلغ
 عن سبج او غيره دارد فرض او رديعة فقال المدعى عليه لا يسحق قبلي هذا
 هل هذا جواب **كاف** نعم قوله لا يسحق على شياؤك كقولك
 ان يبال عن السبب كذا اذا امتنع من بيانه لا يجبر عليه **سئل** اذا ادعى
 شخص على آخر حتى فانكر فاقام عليه البينة شهدت له البينة ذهب **سئل**
 عليه قبل القضا عليه فطلب المدعى منه القضي الحكم عليه لئلا يذهب خلفه
 المذهب انه لا يجاب الى ذلك وان طلب ان يكتب له كتابا الى خا من البلدة
 التي بها المزمع صورة الدعوى والشهادة يكتب له القضي بشروط المذكورة
 في كتاب القضي الى القضي **سئل** اذا ادعى احد الشريكين على الآخر
 على العامل في مال المضارب حياثة وطلب منه الحاكم بمينة انه ما كان في
 شئ رانه اذاه الامانة هل يلزم **اجاب** اذا ادعى عليه حياثة وقد راعى
 حلف عليه فان حلف بري رانه فكل ثبت عليه وان لم يعين مقداره
 الحكم كذا اذا نكل عن الجاهل رانه ان يدين مقداره مع عينة لان كونه كالا
 في شئ مجهول البيا في مقداره الى القرض مع عينة الا ان يقيم خصمه بينة على كونه
 عنه رجل ادعى على آخر عداوى مختلفة ويقبض نقدات مختلفة كل نقد
 بدعوى جديدة في مجلس واحد فالتنمين بينة على كل نقد بيمين في اليمين
 على جميع **اجاب** الحيا وارب الدين وهو المدعى ان شاء حلف على كل دعوى

هذا هو الجواب
 في دعوى المضارب
 في دعوى المضارب
 في دعوى المضارب

للقاضي

في حلف

وانما اخلفه على جميعها يمين واحد لان الجاهل حق **سئل** عن شخص
 ادعى على آخر مبلغ فانكر فاحضر شهودا عليه شهدوا انه اقر بالمبلغ
 بالقاهرة فادعى المنكر انه في ربح الاقرار الذي شهد به الشهود وكان مضميا
 بدمياط واعلم حية فاي البتة تقبل **اجاب** يعمل منها والاقرار
 لا بشهادة انه كان مضميا يوم الاقرار بدمياط **سئل** اذا ادعى
 شخص على آخر انه يقطع النزع بينه وبينه بانه ان كان له على من او مطلقا
 يدعي بحاد يطلب بانه كانه ليس له على من حتى يشهد له لا يسحق عليه
 من الحقوق والعداوى والمطالبات فهل تسع هذه الدعوى **اجاب**
 لا يجبر المدعى على ان يدعى عليه لان الحق انما يطلبه وان كان **سئل**
 اذا قالت المطلقة انا حامل بذكر المطلق وتهدت القول بحمل الحائض
 شهرين او ثلثة فهل يثبت حمل في هذه المدة **اجاب** اذا ادعت الحائض
 فالقول قولها في ذلك ولها النفقة فاذا انقضت مدة الحمل وهي
 سنان فقالت كنت اظن اني حامل وبتيقن لي خلاف ذلك ولم
 اجض في النفقة الى ان تحيض ثلثة حيض وان طالت المدة **سئل**
 عن شخص ادعى على اخوانه سلم عينا او مبلغا ولم يبين في دعواه سبب
 التسليم فانكر المدعى عليه واجاب انه ما يسحق عليه تسليم ما ادعاه فاقام
 المدعى بينة شهدت على المدعى عليه سلم العين المدعى بحاد ولم يبينوا
 باي سبب سلمها هل تقبل هذه البينة اذا قال المدعى عليه سلمتها ودعوى
 ورودها اولاد وصلها وزوجا وصلها وزيد ميت فكذلك المدعى قال
 بل انشدها مني وقتها فاقول لمن **اجاب** اذا ادعى عليها
 انه سلم منه وطالب منه رده له فاجاب انه ما يسحق على رده اعلاه
 وعلى كسب يري من الدعوى فان اقام بينة على انه سلمها ما ادعى به
 يعتبر هذه البينة لانه لم ينكر التسليم وانما انكر استحقاق الرد فانما
 عليه يري وانما اعترف بما ادعى عليه وانه سلمها له ودعوى رده وطالب
 قبل القول قوله مع عينة وان قال سلمتها الى لا وفها الى فلان وقد فحشا

فان صدق المدعى فالقول قوله مع يمينه في انه دفعها لفلان او صدق فلان
او كذب وسواء كان ميتا او حيا لان كذبه المدعى وقال سلمت لك ترعا
او بغير ان صدق المدعى عليه فيها او كذبه فالقول قوله مع يمينه لان التسليم يدعي
تسليم التملك وهو يترك عليه فيجب عليه رد المدعى بان كان له قايما وصيانة
اي المدعى عليه ان كان قايما **سئل** عن شخص ادعى على اخيه بشفعة او رضى
او ودية او عارية فانكر ثم اعترف وادعى الرد فهل يقبل قوله **اجاب**
اذا جحد في هذه الصورة ثم ادعى الرد لا يقبل الا ببينة لان خروج عن
امتناع **سئل** هل تنفع الدعوى في الدين المؤجل بالاجل البتة وتجب
اجاب نعم تنفع الدعوى لا ببتة لا لخطا ببتة **سئل** عن المرأة مخدرة
خمس هي اربعة الستة **اجاب** نعم لم يكن لها عادة بالخروج الى السوق
ولم تقدم لها مخالصة بين يدي الحاكم **سئل** اذا ادعى شخص على اخيه
واظهر مسطورا فانكرا المدعى عليه وتغرز حصة الشهود فطلب المدعى يمينه ان هذا
المسطورا كنت عليه خليف على ذلك ام على عدم الاحتقان خاصة
اجاب يخلف على عدم الاحتقان خاصة **سئل** عن امرأة مخدرة
طلبت امرأة مخدرة مجلس الشرف لتفحصه في الليل وكان عادة للمجلس
في البلد ذلك هل يلحق المخدرة **اجاب** اذا كانت المطلوبة لها عادة
بالخروج وتخرج الى عادتها بل على هو عودهم وليست مخدرة فيلزمها المخدرة
الى مجلس حكم **كتاب الحياطة** **سئل** اذا اصاب جرح من خشب
على جذر جاره هل له ذلك **اجاب** ليس له ان يضع على جذره خشب
الا بضره ولا يجبر ان يملكه به وضع خشب على جذره والتمس الارادة
ليس للتحريم وانما هو باب البرء **سئل** عن شخص على
جدار جاره اخشا ابا دعي عليها ونفى على ذلك سنون ثم طالبت بالرفع
مدعيها انه لم ياذن في ذلك ولا رضى به ليس للباني بيمينه **اجاب**
لا ذلك الحياطة ان يجبره من بني على حياطة على قلع ما بناه فانه لم يكن عليه
بينة انه عاده مدة العلوته ورجع لا يلزمه شي ما نقص خفية البناء فهدم

والتحريم
سئل

كتاب القسمة **سئل** عن شريك في دار قد هدمت بطل
فقبضها فطلب احدهما قسمة النقص اني لآخر الشريك اذا ابى القسمة
هل يجبر **اجاب** لا فاض ان لم يكن قسمة بان لم يحتاج الى كسر
وشق قسم بطلب احدهما ويجبر الممنوع وما يحتاج الى كسر لا يقسم الا على
والجدة والقائمة لا تهتم الامانة **سئل** هل يجبر الشريك ان
يحتاج يمينه في دار السفينة في السكنى والاحادة **اجاب** لا
الدار قابله للقسمة فطلب احد الشريكين القسمة والآخر لها ما احب طابقت
وازم يطلب احد القسمة وطلب الآخر لها ما في المكان جواز ما ائتمنع الآخر
اجبره واما السفينة فلا يجبر على الزهايني فيها عملا ولا استغلا لا حيث
الزمان يستغلها احدهما شهرا والاخر شهرا قبل بوجدها والآخر لها
كتاب الاقرار **سئل** اذا اقر شخص ان في ذمته شخص كذا
تت له في ذمته بقرين **سئل** اذا اقر شخص على ما ادعى عليه
الاقرار وقامت البينة بذلك طلب من الموقر انه اقبضه العوض
يلزم الموقر اليقين ام لا **اجاب** من حيث ان حصة ومكره ان يلزم بما
اقر به اذا ثبت ذلك ولعل المدعى يمين انه اقبضه عوضه لانه ما
اقره عوضا عن شيء بل اقره الموقر ان علم انه اقر به كاذبا لا يبيحه
ياخذ منه جبره والضوى على انه يخلف الموقر انه ما كان كاذبا فيما اقر به
ولست بمبطل فيما ادعيه ويقضي **سئل** عن رجل اخذ المكوس من عبده
انه لا يستحق عند زيد مكس قصب ولا مور ولا بلع ولا غيره ذلك ثم
بعد ذلك ادعى على زيد بمبلغ من جديد وبضاعة وقام بيمينه ادعى
ان هذا المدعى به دخل في عموم هذا اللفظ وقال المكوس المراد بقولي
فذلك المكوس خاصة بها يقبل قوله **اجاب** القول قول المدعى مع
ان هذا الذي ادعى به غير المكس لانه لم يخل والمخير **سئل** عن شخص اقر
ان لا يرد في هذا القصب المزروع بفضة وعلى الموقر الضياع بمصالحه الى
هين الكسر في السنة الثانية خلف القصب وبنت قصب اخر فادعى

134

بضعة بمقتضى الاقرار بالبق في العام الاول فقال الحق ان كان اقر
 بالقصبة الاول خاصة **اجاب** سئل عن الموقلة الاول الفرج **سئل**
 شخص عليه ديون كثيرة لشخص فذبح له مبلغا وقال له هذا عن الدين
 الصلاني وقال لي الدين احسبه الاذ غير **اجاب** اذا عين المدين
 المدين بدينه ان كان في يده فابره بانه كان يحد بها بغيره والافلا او من
 او حد بها قرض والاخر من مبيع مع المتعبد من حاله بدينه وان كان حبسا
 وحده لا يبيع **سئل** اذا قبض صاحب الدين فها او قبضه ونفذه
 بغيره في ثم ادعى ان كان يوف او بعضها قال الدافع ليس بقبض
اجاب القول قوله مع يمينه انه لو قبضه من ذم كان بعد نقد المكي اقر
 انه استوفى دينه او حقه **سئل** اذا اقر شخص انه لا يبيع على من احضا
 ولا يبيع ان وجب المضي من الزمان ولى يوم تاريخه ثم ادعى المدين عوي
 ماضيه وطلب يمينه من حليف **اجاب** لا يسمع دعواه ولا يمين
 لان المدين بعد صحة الدعوى **سئل** اذا كتبت شخص ورقة بخطه ان في
 فحده شخص كذا ثم ادعى عليه محمد المبلغ وعترف بخطه ولم يشهد عليه **اجاب**
 اذا كتبت على رسم الصكوك يلزمه المال وهو ان يقول فلان بن فلان
 اقران في ذمته فلان بن فلان الصلاني كذا كذا فلو اقره انه لم يكتب على يده
 او رسم القول قوله مع يمينه **سئل** عن شخص ادعى على غيره مبلغ بمقتضى
 مسطورا فزعمه يقبض العوض فحل بخلص مع وجود البينة على اقراره يقبض
 العوض **اجاب** اذا اقر يقبض المبلغ والعوض ثم ادعى عدم القبض فحده
 ابي حنيفة ومحمد لا يقبل انكاره بعد ذلك وقال ابو يوسف اذا ادعى
 انه اقر بالقبض ولم يكن قبض حلف المدعى انه قبض كما اقر ويلزمه اقر
 اذا حلف المدعى فان لم يحلف لا يقضى له بشئ وعمل القضاة بالفتوى
 عليه على قول ابو يوسف **سئل** اذا كتبت رجل خطه باقراره ثم مات
 او اقر فشهد عليه انه خطه حل حكم عليه بما فيه **اجاب** اذا كتبت اقر اقر
 الرسم المعنا وبجزة الشهود فزعمه فليس حقه شاهد كتابته ان يشهد

ادعى

اذا شهد اذ اعرف الشاهد ما كتب في اقراره ان عليه فشهد وان
 خطه من غير ان يشهد كتابته لا يحكم بذلك **سئل** عن كتب
 عليه بطر شخص الف درهم واقره بدينه فقبض منها خمسين
 درهم ثم ادعى الموقلة اصال عليه مبلغ وقبضت روجه ايضا فادعى
 الموقلة ان المبلغين المدين كورين دخل في خمسين درهم ولم يكن القاض
 ذكر ذلك ولا هاتين الاشياء وقال القول له او الموقلة **اجاب** اذا اقر يقبض
 خمسين درهم الدين ولم يبين وجه القبض بالقول قوله في بيانه انه حقه
 الموقلة وما قبض على يد روجه مع يمينه الا ان يقيم المدين بيمينه خطا
 على الموقلة وما قبضته الا بيمينه **كتاب الصلح** **سئل** عن شخص اقر
 شخصاته سائر الحقوق الشرعية وكتب بينهما سطور بذلك ثم ادعى المدين
 انه فوجبه على الموقلة بغير تاريخ البارة وذكر الموقلة وقال انما شهد لي
 كانه قبل البارة وقد سقط بالبارة قال القول لمن **اجاب** اذا ثبت الموقلة
 بالبارة ان تاريخ ما ادعى به متأخر عن تاريخ البارة والافا القول قول المدين
 مع يمينه **كتاب المضاربة** **سئل** عن العامل في المضاربة اذا مات
 وطالب رب المال ورثته المال والرجح وادعوا ان مورثهم قبضه وكتب
 فحل يقبل قوله لم يقبل قول رب المال **اجاب** المضارب اذا مات
 ولم يبين اموال المضاربة لم يثبت له ذلك في تركته ولا يقبل قول ورثته
 انهم قد ردوا المال الى صاحبه الا ببينة تشهد انه ردوه الى المالك المضارب
 قال قبل موته ردوا المال والرجح الى المالك **سئل** اذا سافر العاقل
 بالمال فاشترى به بضاعة وارسلها محبة غيره رب المال فملك في الطريق
 فهل يضمنه **اجاب** نعم على العامل لان ان يودع مال المضاربة والقول
 قوله ان المالك اذن في ذلك الا ان يقيم المالك سببه **سئل**
 عن شخص دفع لاه مال يبيع فيه مضاربة ففصل وذكر منه السوفس في المال
 فادعى رب المال انه ما دون اية في كذا السوف وقال المضارب لم يمتنع عن
 كذا السوف **اجاب** اذا ادعى رب المال ان يضمنه المضارب الما طلق في القول قوله

المضار مع بنية ما لم يقم المال ببنية على التقييد **كتاب**
الوديع **سئل** عن المودع اذا اشتهد عليه عند الموت انه رد
المال الى ملكه او انه تلف في يده هل يبرأ الورثة **جواب** اذا مات عن عيذه
مال الوديعة او عرض او غيره ذلك مما هو مائة كانه القول قوله في رده
الى ملكه او تلفه او غيرهما فطوبى ورثته بذلك فان مورثهم وولي
قبل موته انه رده على ملكه او انه تلف وجرأته واقاموا البينة ان قالوا
في حيوة تقبل بنيتهم وكذلك اذا اقاموا بينة ان جابن موته كان المال
المذكور قابلا وان المورث قال هذا المال لفلان عندي ووديعة او عرض
او قبضة لفلان بطريق الوفاة او ارسالة لا ردة فادفعوه اليه لكنه
ضائع بعد ذلك من عندنا لا يملكه عليهم ولا على تركته **سئل** عن
شخص اقرضني على ورثته انه اودع مورثهم ووديعة فانكر الورثة ولم توجد البينة
المودعة في التركة ولم يدرى ببنية بذلك **جواب** ان اقام المودع
بنية على الابداع وتديات المودع بمجرى الوديعة ولم يذكرها في وصية
ولا ذكرها الورثة فضاهاها في التركة فانه اقام بنية على قيمتها اخذ
من تركته وان لم يكن له بنية على قيمتها فالقول فيها قول الورثة مع تسليم
ولا يقبل قول الورثة ان مورثهم ردها لانه لم يبرأ منها خافا بغيره
بجود قولهم من غير بنية شرعية على مورثهم وهذا **سئل** عن شخص
اودع شخصا ووديعة وسافر المودع فاقام زيد بنية ان المودع اودع
ان الوديعة التي عنده فلكل ملك زيد وانه اذن لا يرد لطلب الوديعة
وقبضها منه وانه اذن للمودع ان يسلمها لزيد فادعى بذلك عند الحاكم
فجحد المودع الوديعة من أصلها فالتزم زيد ببنية على ذلك **جواب**
بانه اذا قامت البينة بان المودع اقر ان الوديعة التي اودعها عند فلان
زيد وقد اذن في تسليمها لزيد وجب على المودع ان يسلمها ويجيب على
ذلك فثبت ان فلان اودع ذلك وليس له ان يمنع تسليمها اليه
امنع تسليمها اليه وملك بعد ذلك منها واذ انكر الوديعة وقال الوديعة

شئنا وطلبنا اليه لا يحلف لانه لو اقر بذلك لم يبرأ تسليمها
اليه اقره بان ربه الوديعة ان لم يقر ذلك لان هذا الاقرار ياتي
المعيرة والمعيرة **كتاب الجارية** **سئل** اذا اختلف المعير والمعيرة
في الاستقلال بالعارية فادعى المعير تقاضا مقيدا بفعل محض من
زمن مخصوص فادعى المستعير لاطلاق **جواب** القول قول المعير في التقييد
لان القول له في كل العادة فكذا في غيرها **كتاب الجارية**
سئل عن رجل استأجر ارضا صالحة يتفقد بها في جمع
الملح منها بعد سقيها بالماء حتى يتفقد الملح **جواب** اذا استأجر
الارض ليمسوق اليها الماء ثم ان الماء الذي يسوق اليها يتفقد
فهل هذا الملح ملكه لانه انفق فيه الماء الذي ساق الى هذه الارض
بملكته فيها فادعاها كذا كذا فلا جارة صحيحة لانه استأجر الارض
ليحسب فيها الماء الذي يسوق اليها في المدة التي استأجرها
كذلك فصار كما اذا استأجر حوضا او صهرا ليملاها بالماء
وان كان الملح الذي اخذه غايضا لغيره الارض لانه الماء الذي ساق الى
غير ملكه لصاحب الارض لانه من ارضه فصار كالطريق
ولا يجوز استيجار الارض لذلك لانه استيجار على استعمالك
فلا جارة انما تفقد على استعمالك المنافع فاذا انقضت
كل واحد من المتأخرين الى صاحبه وضع يده عليه **سئل** عن
معنى قولهم يجب في الجارة الفاسدة اعادة البنية لا الجارة
به المسمى **جواب** معناه ان يباشر شخص شيئا بجهة معلومة
ويستطاع صاحب الحق مثلا ان رثته الدار على المستأجر فبذلك
مفقد للحق لان المدة انقضت على المودع فاذا استوفى المبتاخر
المنفعة في هذه الجارة الفاسدة فالواجب عليه اعادة البنية
اما اذا فسدت الجارة بجهة لغيره الا جارة ان استأجرها
معلومة بثوب او دابة ولم يبين جنس الثوب ونوعها لولا

وان لم ينفذ لانه قد عجز عن العمل لا معنى له من سواه الدابة اذا
اختلف مع ربحا فقال المبادر بغيرها لانه لما شئت وركبته
شئت فقال المبادر لم يملكها فالحال ان ينقل النفل من **جاء** النفل
مع بنية الا ان تقوم بنية **سئل** عن شخص سافر على الدابة
فانكسرت البنية لانه قد انقضت البنية على ربحه عليه شيئا
من الاجرة التي قضى **اجاب** سئل بعد ما عمل ويستخرج منه
سئل عن رجل سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا
عليها جملته ان المبادر في شغل الاجارة على مائة فرسخا
فقال المبادر المبادر ما عزم عليه **جاء** او الاستاذ هو الذي
لا يمكن ربحها لا تصح هذه الاجارة وانما استاذها يستفيع
ولم يربح ربحا فادعاهم على الصلح اما لان اذن مالكها في ذلك
يرجع عليه ففعل ثم فسخت الاجارة رجع على المالك وان كان المبادر
غير المالك لكن له ولاية في ذلك كذا في ربحه فان كان المالك
مصالح الوقف و مال المبادر مع ادناه ورجع في ربح الوقف او مال
المصنف وانه لم يكن فيه معنى فلما اعتبر هذا الاذن ولا ربح على احد
سئل عن رجل سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا
اجارة الارض بسبب نفل المسافة **اجاب** ان فسخت الاجارة
الارض بوجه شرعي والاشجار مملوكة للمالك ليس له ان يفسخ عقد المسافة
الا بعد ربحه فان يكونه العامل خائفا في الترة **سئل** عن رجل سافر
بستانا بغير مسافة على الاشجار واستاجر البستان والارض بسبب
الاشجار ثم ان بعض المبادرين انقضت مده وعلى الاشجار ثم فسخت نفل
هذه الترة لملك الارض والاشجار للعامل واذ كانت للعامل على شئ
في تامة غير مملوكة لا على المبادر اذا انقضت مده ان يفسخ العامل
سئل في البستان المشترك بينه وبين بقية المبادرين واذ كان الارض ربح لم
يبعد سئل كالتصديق سئل في رجل سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا

اذا سافرا

وبين المبادرين انقضت مده **سئل** عن رجل سافر من مائة فرسخا
بينه وبين بقية المبادرين واذ كان الارض ربح لم يبعد سئل كالتصديق
فمن سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا **اجاب** اذا سافرا على الاشجار
واستاجر الارض والبير ليس في الاشجار البستان فافادة الاجارة
لان المسافة هي ان يقوم على الاشجار بما يصلحها ويؤمر في انهارها وليس
على المالك في الاشجار من شرطه او عليه اجارة الارض والبير ففعل
في الترة هو صاحب البستان والعامل هو المبادر الى وقت افراده مال المسافة لا كما
ما سبقة في سبقتها واذ ربح المالك في ارضه ففعل في الارض ففعل في سبقتها
الى ان يبلغ ان كان لقلعة مده معلومة والاشجار مملوكة للمالك ففعل في المال ففعل في
الارض الى وقت القلع **سئل** عن شخص سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا
ومر مده معلومة ثم سافرا على الاشجار بغير معلوم ثم حصل لغير المبادر ان
احصى مده وذهبت اشجاره الفانية جميعها ولم يبق منه شئ من حدره كالتصديق
في الارض ثم ان العامل في المسافة اقام المبادر وادعاه لانه سافر
الموذر حتى صار اشجارا مملوكة للمبادر للعامل وملك **اجاب** لملك
الملك ما عزمه العامل فهو مبرع فانه لم يادعه صاحبه بذلك ليرجع عليه
سئل عن رجل سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا
فمن سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا **اجاب** ان فسخت الاجارة
الارض بوجه شرعي والاشجار مملوكة للمالك ليس له ان يفسخ عقد المسافة
الا بعد ربحه فان يكونه العامل خائفا في الترة **سئل** عن رجل سافر
بستانا بغير مسافة على الاشجار واستاجر البستان والارض بسبب
الاشجار ثم ان بعض المبادرين انقضت مده وعلى الاشجار ثم فسخت نفل
هذه الترة لملك الارض والاشجار للعامل واذ كانت للعامل على شئ
في تامة غير مملوكة لا على المبادر اذا انقضت مده ان يفسخ العامل
سئل في البستان المشترك بينه وبين بقية المبادرين واذ كان الارض ربح لم
يبعد سئل كالتصديق سئل في رجل سافر من مائة فرسخا فوجدها مائة فرسخا

الاعارة فهل تنسخ من يوم حكم اومن يوم الموت **اجاب** ان الحكم لهم
 حاكم معا الاعارة وانتقال الحق لهم في نسخ من حين الموت **سئل**
 عن رجل استاجر عينا من رجل مبيعا وقال ان العين ملكه ثم طلب المبيع
 منه بشية اعطاه فقامت مع بيعها فهل له ذلك **اجاب** اذا استاجر
 فمعه قال لا وغيره صدق في حقه الاعارة ويحرم على غيره ان يبيعها
 بغير اذن المالك ما لم يتبين غير ذلك **سئل** عن رجل ارسله ليشترى
 بركة فاشترى بركة من رجل فباعها لغيره هل يفسد بركة
 بواضعها في الاعارة المحلة فبيع البعثة في اثناء المدة وطلب شيخ هذه الاعارة
 بغير اذن المالك هل له ذلك **اجاب** ان ذلك لا يجوز **سئل** اذا ارسل
 او اوصى على هذا الوجه لصدره لادب منها كالاعارة والتفقه وليس للصغير
 ان يبيعها ينسخ عليه منه والاعارة حصة المثل ثم يبيع او ينسخ
 الاعارة لا ينفذ اليه والاعارة ماضية **سئل** عن شخص استاجر
 بالجملة اجرة ثم حرق اجرها هل ينسخ اجرة محلة وقبضها ثم تنسخ
 ليقضاء المدة طاب الموطر المستاجر الثاني هل له ذلك **اجاب**
 ليس للرجل ان يطالب الثاني بالاجرة على المستاجر الاول **سئل** اذا استاجر
 شخص من شخص ارا ارضه فاشترى بها المستاجر فاشترى دون غيره فهل له
 الشرط لازم **اجاب** له ان يشتفع لنفسه ولغيره وان شرط عليه ان لا
 يشتفع بها الا هو لان شرطه مقيد لان السكنى ارضه اذ اعين
 ببيع لا يختلف اختلاف المستعمل له ان يزوج غيره **سئل** اذا استاجر
 دارا وقضا منه ثوب شرعي ثم اثاره بها بغيره العارية وبغيره فاشترى
 او فارقا غيره ذلك فهل يلزم المستاجر بهدم ما بناه وعادة العين الموقوفة
 كما كانت **اجاب** ينظر المقتضى وذلك ان كان ما عهده اليه فاشترى
 او بعبادة الا ان لم يهدم ما صنع وعادة الوقف على النصفة الى كان عليها
 فغيره بما يلي بحاله **سئل** هل يجوز اعادة المظاهرة للرجل منها **اجاب**
 لا يجوز ذلك لان الاعارة عقد على النافع لا على المستهلك العين

اذا اجرة
 المستاجر

اذا اخذ المستاجر شيئا من المثل فعليه ضمانه ولا اجرة عليه **سئل**
 عن الدلالة اذا صنعت من السلف او دفعها لمن يشترى بها فمقت
 من دارة او صنعت منه **اجاب** اذا اراد على الدلالة ان يبيع رقبته
 وصانع ولا يرى كيف يصنع لا ضمان عليه كذا في بعض ما اذا دفع
 الدلالة السلف لمن يشترى بها فمقت بها وهرب في فناء ولا ضمان
 على الدلالة لان هذا امر لا بد منه في البيع وفي فناء ولا ضمان
 من الدلالة بغير اذن معلومة فوضعه عند الدلالة ففعل اصناف من لان
 قيمة لانه اخذه على يوم التمسك بعد بيعه التي خالوا ولا ضمان على الدلالة اذا كان
 ما دونها بالدفع الى غيره التمسك فان لم يكن ما دونها في ذلك يكون الدلالة
 ضمانا **سئل** عن رجل طلق زوجته ولها من الدار والتمسك فاشترى
 الولد مدة طويلة لتستقبح بها في التمسك ففعل المبيع ما جره وادخلها
 في صرحها في بقة ثم تزوجت هذه المطلقة فادانت شرع الولد منها
 فهل هذه الاعارة صحيحة **اجاب** اذا اجره مائة بشفقة مدة معلومة
 يمكن ان يبيعها الصغيرة بالاعارة صحيحة ولا ضمان ولا ضمان
 فسخ الاعارة واخذ منها اذا ارجع ربما يتضرر الصغيرة بل يبالغ
 فهو عذر الاعارة تنسخ بالاعذار **سئل** عن جماعة مستحقين من
 اجرة من نحو منى سنة ونحو ذلك كتب بعضهم بعضا وقبضوا اجرة
 المحلة ففعلها المستاجر والمشتا في الوقف وبادت كسرة ثم اذ
 فسخ انتقال الوقف فظن الى بطن الحكم في التمسك المستحقة هل
 يلزم المستاجر بهدم الموقوف من القيمة **اجاب** المستحقون
 ان يوجدوا لا بشرط الوقف لهم ذلك او ياذن لهم من لدولية الا
 حارة من ناطق او قاضي اذا اجره والادوية فليس لهم ان يوهروا هذه
 المدة الطويلة الا ان يكون الوقف اطلق لهم ذلك فان لم يكن اطلق
 لهم ذلك ففعلها حارة فاسدة وتنسخ ويجب على المستاجر من
 ما استفتح فيه المدة الا ان يحكم حكم يرى جوازها بغيره فحشر يجوز

يكون

ولا تنفع حتى يوت احد المستحقين وان تبدل المستحق او التمتع
 فيش الى مضي المدة فاذا مضت المدة فشي من الساجد مثل الان
 المصلحة في ذلك فحينئذ يورثه المولى برفع يديه اذا مضى ساجدا
 بما روي في الساجد الى الابد واذ انقضت المدة في ثلث المدة تنفع
 المدة في رفع يديه بما روي في الاجرة الى ثلثي المدة على الفاضل او ثلث
 ثلثي المدة في الاجرة وان استمر على الانتفاع بالعين المستند
 فعليه ان يرضى الى وقت التمتع **سئل** عن من وقف وبطل عليه
 ارضى من بيع ذلك **جواب** لا يجوز اعادة الوقف بدو جرة المثل وان كان
 المستحق يورثه ان يورث قبل انقضائها المدة تنفع الاجارة **سئل**
 شخص ساجدا لغيره او سفيهة ثم بدله بغيره مع غيره هل له ذلك
اجاب انما تنفع الاجارة اذا تم كسوا صلا او شربى هو اياها
 او سفيهة لا ترضى استغنى عن الانتحار اما اذا اراد المالك مع غيره
 فليس له ذلك بعد ذلك في نسخ الاجارة **كتاب الحج**
 عن حراقل البائع اذا اشترى رابع واشترى ذوقا ونزج ما وصى
 ابو له ووصية او بين يحكم انه تحت الحج وان سفيهة قبل ذلك ام لا **اجاب**
 انه لا ينفذ الا اذا بلغ غايته فجميع نفقاته تأخره ويلزمه احكامها وكان
 قول الاشياء ووصية وغيره لا يجوز الا اذا اشترى حاكم ونفذ حاكم اخر حكم الحاكم
 والا فجميع نفقاته نافذة **كتاب القسمة** اذا غصب
 حل بانه اجرة **اجاب** اذا غصب المالك من يملك منه الانتفاع
 تسقط الاجرة من غصبه فاذا زال الانتفاع بحاجته عليه الاجرة
 بعد ما انتفع فانه لم يبق له المدة ما يملك منه الانتفاع كما لا يشترط
 فذا ان ينسخ الاجارة كما كان اذا انسخها من غصب منه **سئل** اذا
 قوت المرح على ما به بطلت من غصبه اخرى فزوت من غيرها
 وعجز المالك عن ردها هل يلزمه بالتلف من الانتفاع **اجاب** لا يلزمه
 الا ما يضيع له في ذلك **سئل** عن شخص قطع من ثوبه ثوبا غيره بغيره

الحج

143

الحج من المظنون **اجاب** ان الحج لا يشترط ان يكون فاقطع الحج
 لا يفسد الحال فانما على المالك ان يورثه وان كان يعلم ما يضره من الحج
 والنفقة له لانه هو المستحق لبعض قيمته التي هي من ثوبه او غيره
سئل عن شخص سبب في غرامة شخص بالاعنة بعض الظلمة او غيره
 حتى غرم ما لا عنده بعض الظلمة هل يلزم المستسبب **اجاب** لا يلزم
 على شخص ورفعه لظالم او عاودة الظالم ان يرفع اليه وتجاوز عليه
 عنده ان اخذ منه ما لا مصادرة بعض الثمن في هذه الصورة ماخذ
 المظالم يبدل المظني به في المناظرة من علمنا **سئل** عن رجل
 على شخص سبب في غرامة لغيره هل يلزم المستسبب فقوم مبلغا
 للمنفعة او عوان الظلمة هل يلزم ان كان في ذلك **اجاب** ان كان في
 قاضي يخلص الحقوق وعدل المدة في غرامة من غيره وغرم المالك عليه
 افعى المتأخر وان لم يكن ان يرجع بما غرم على ان كل **كتاب**
القسمة **سئل** عن ثمة يملك في دار قد اهدمت وسقطت القسمة
 احدها قسمة النقص والى لاه الزم يملك اذا ابي القسمة هل يجبر **اجاب**
 الانفاض ان كان ثمة بانه لم يحتاج الى سر رثن قسم يطلب احدها
 ويجبر المتسبب ويحتاج الى كسر لا يقسم الا بالثمة في الجدة القاتلة لا يهدم
 الا بالثمة **سئل** هل يجبر المالك ان يحايقا ثمة في دور القسمة
 في السكك او الاجارة **جواب** اذا كانت الدار قابلة للقسمة فطلب احد
 الثمة يملك القسمة والا فلا **اجاب** طالبت القسمة وان لم يطلب
 احد القسمة وطلب الاخر المأباه في المكان والامام تنسخ الا بغيره
 واما السفيهة فلما جبر على الزم في ثمة اهل ولا يستغنى لاس حيث
 الزمان يستغنى احدها ثمة والآخر ثمة قبل بوجها والآخر لها
كتاب المباح **سئل** اذا ساق شخص اخر على ثمة بغيره
 ولم ينفعه ثمة لانه لا يعمل فيها شيئا بل طلعت الثمة بغيره هل
 يستحق ثمة **اجاب** ان المالك يعمل في الانتحار ليس له ثمة **سئل** اذا ساق

شخص شخصاً على شجار معلومة مدة معلومة مسافة صحيحة مستقيمة
الشرط ثم اذا وجد بها فبغيرها حصل ذلك **اجاب** المسافة كالإشارة
كل عقد يفسخ به الأجارة يفسخ به المسافة ومن جاز الأجارة ومنى الأجارة
ومنا لا يستطيع معه العمل بنفسه وكذا اذا كان بنا يسرق الثمرة والعلف
فلما كانت أجرة وكذا اذا كانت هذه الصناعة **كتاب الكراهية**
سئل هل يجوز حبس الطير المفروقة وهل يجوز عقوبتها هل في ذلك شيء
وهل يجوز قتل البوطوط لتلونه حصه المسجد بخوده **اجاب**
يجوز حبسها لتدبيرها من الجوارح ما اعتاقها فليس فيه ثواب قتل
الموزي من أجرة الذواب جازية **كتاب الصيد** **سئل** هل يجوز أكل
العصافير صبيح غبارها **اجاب** يحل أكل العصافير كلها ولو كانت خطايا
لاباس أكلها كذا قال محمد بن مقاتل في علمائنا **كتاب الرهن**
عن الرهنين أواروا العين المرهونة وكذا به الرهن هل القول قوله **اجاب**
لا يكون القول قول الرهنين في رده **سئل** عن شخص استعار شيئاً
ليرهنه ورهنه واستحق الرهن هل يجوز المعير على ذلك الرهنين
عليه المستعير المرتهن بيع الرهن **اجاب** لا يجزى المعير على قضاء
الرهن ولا على بيع العين وكذا ليس للرهنين بيعها إلا بموافقة
وإنما يجزىها إلى أن يستوفى دينه **سئل** عن مدبرين رهن فقبضوا
لم يبدوا صلحاً له لكنه بكل صلحاً عند انقضاء الأجرة **اجاب**
بدون الرهن لم يكتف **سئل** عن رجل استعار شيئاً ليرهنه
فرهنه إلى رجل فاستحق الرهن فطوبى لغيره هل يملكه قائل
للمعير **اجاب** نعم للمعير إن طالب المستعير بغير الرهن
ويجوز له أن يفتك الرهن وإن بدفع الرهن إلى الرهنين
الرهنين يرجع بما دفع على المستعير **كتاب الجانيات** **سئل**
عن شخص رمى أخاه في النار أو في الماء فأتى عليه **اجاب** أنه يمكن
التخلص من الماء بأن يرمى فيه **سئل** عن العرق فأتى عليه فله عند الله

الان يكون

الآن يكون عادية ذلك فيقتل وأما إذا ارماه في النار فاصرف
ومات يقتل به اتفاقاً عند الأمام وصاحبه **سئل** عن جماعة في سفينة
تجاصفوا مع رجل بغيره فمضى فطلعت جماعة منهم إلى السفينة فمضى
بأسلحة وصرف شخص منهم بعضاه في رأسه فسقط البحر فغرق ما
فأذا بجبل على الصاركة ورفقاؤه الذين طالعوا السفينة ولا أحد
عليه رفقاؤه هل يقتل بشهادتهم **اجاب** إذا شهدوا بغيره فمضى
أنه سقط البحر منه صفة وغرق فمضى الصاركة بغيره فمضى في
سئل إذا أكل الصغيرة لأدنى نصف أو ربع أو شئ من أذن رليه
وهو حية أو غيره **اجاب** أكله من الأموال فهو في مال إن كان له مال
أخذ منه أو لا طوبى به إذا حصل له مال مما أكله من الأدمية سوا
كان عذراً أو خطاً فهو محققاً إذا كان مربيته فوق موجب الحوكة
وإن كان مربيته أقل من ذلك فهو في مال ولا حية فهو في مال أيضاً على
حسب ما ذكره للإطالاب به من أذن له في البيع والشراء **سئل** عن
دواب شاة ببعض بعضها فقتلها **اجاب** إذا كانت المراسي
الرعي فامسقت شيئاً من مال أو دابة أو زوج ولم يمسكها أحد فلا
ضمان في ذلك **كتاب الجانيات** **سئل** عن رجل
منه هو **اجاب** أن يدين به من يقول شيئاً الذي يرى لا طرة ولا
بالحنان ويعتقد أن لا يولد له ثم شتره وقال في مكان آخر هو لا يعتقد
لها ولا يفاء ولا جرمه شيء إلا شيئاً وفي قول نوبته هو شيء الذي
تخرج عدم قول نوبته **سئل** عن ثقي فذل في العشرة الأخيرة فبشره بعض
بعض أنه بهذا اللبالي المبارك **اجاب** يجوز تغريمه الأمانة ما عظم
سئل عن شخص تخاصم مع غيره فقتل ما أكل من البلد وأسا فقتل
غده الله بغيره فمات رسول الله صلى الله عليه وسلم وما تقويت
الدنيا إليه فما يجب على هذا هل يقتل نوبته **اجاب** نهى طافه
قابله وجعله بمقدار الشيء على الله عليه وسلم وهو قريب من الكفر لم يكن

ذكروا

وحيثما جاز قابله الى بقدره بل يبيع له بجزءه من الكلام بمثل هذا الكلام
عن شخص ادعى على شخص يدعى فوجب تكفيره فانكده في المدعى
عن إقامة البينة حملت على المدعى عليه في **اجاب** انكار المدعى
عليه ادعى به عليه على تقدير ان يقوم ببينة بذلك توبة منه و اذا
عجز المدعى عن اثبات ادعائه لا يجب عليه شي اذا صدر الكلام على
الدعوى عند حاكم شرعي ما اذا صدر منه على وجه الاستفصاح
فانه يجوز على ما يليق به **الحظ** **سئل** عن اراد ان يتخذ
طاهرا تابين جيران بيوتهم عتيقة بحيث عليهم منها حمل لهم منعول لا
اجاب اذا اجبر اهل الخبة ان المعاد الطاهرون توهجن بيوتهم
فالتقوى على ان يمنع من الصرف في ملكه يتقدر منه الجار وان كان يتصرف
في ملكه **كتاب الوصايا** **سئل** اذا انفق الوصي على التيمم
من غير توقيف من حاكم هل يقبل قوله **اجاب** للوصي ان يتيقن
على الصغار ولا يحتج في ذلك الى ورض قاضي القول قوله في
مقدار ما انفق اذا لم يكن به الظاهر في تخليفه خلاف **سئل** عن
الوصي اذا باع عقارا التيمم لنفقة والعدم مال يتفق عليه ثمن المثل
بغير اذن الحاكم هل يفتداه لا **اجاب** اذا باع على هذا الوجه
صح ولا يحتاج الى اذن الحاكم ثم بهذا الكتاب **يعني**
الملك الوهاب هو في سلع نهدى في
الشريعة له اهدى وتسعان
والف

عن وجه

لازم

فصح وضح في ليله
 على التبع المرسوم
 للجانبين
 الحجة

الحج
 الحج
 الحج
 الحج

الحج
 الحج
 الحج
 الحج

الحج
 الحج
 الحج
 الحج

الحج
 الحج
 الحج
 الحج

الحج
 الحج
 الحج
 الحج

ما فيه الصالح
 جى عند
 من بيت

ما فيه الحج والاسفار
 ربه الحج الى الله
 طبع اصل الحج
 ربه الحج الى الله

صورة طبع اصل الحج
 ربه الحج الى الله
 طبع اصل الحج
 ربه الحج الى الله

صورة نقلت عن الصورة
 مسبو بس بلا ضم
 الفاضل
 ربه الحج الى الله

الحج
 الحج
 الحج
 الحج

قطب العارفين حضرت الشيخ محمد بن اسماعيل بن حنبل رحمه الله
 حق تعالیٰ شاہد او محمد بن یحییٰ بن یسار نقل از حفاظ سبوت جنب
 حالہ باز شد



ان غلام خون مجسمه بپوشد
فرا کوه دهنش گشت
بوی عبودیت و لیل اولیای بارقارم بر سر دم دارم به آتش
او جان باخته روان او خورشید مشرق است باز

لما كان هذا الكتاب عرضي المدلول اجبت
عليه علم العيول وارضيتهم مسئولا
ونقذته معمولا بموجبه
المضمم السري
غبت تغلق على بصمته واثرا حاطة فهي مكتوبة
بلسه وامضيتة والافضر
ما فيه صدق وصواب مطابق للمعنى
حرره همداني الابواب
الحرف في الورق المرفوع معر على النمط المشهور
صح عندي ان مضمون الكتاب قد جرى
بشرها على نيج الصواب

المسوم في هذا المسطر م موم بموافقة النج
المقر مع الفطر
مضمونه معمول و مكنونه مقبول فطر الفطر
مضمونه مما يعمل و مكنونه مما يقبل فطر الفطر
جاء الطالب السع ولم يجد المطلوب
فطر الفطر
جاء الطالب المار ولم يجد المطلوب الفار
حوره الفطر
تب تعلق على مضمونه و اثر احاطه فهي مكنونه
فيله والمضمة والفطر

ما فيه من المصالح ووجع المنزلة صح عندي
خائفاً عن المعارضة
عنه الكفصر
لما ثبت ما فيه من المفهوم والمدلول باختيار
الاختيار والعدول قبله بحسن القول
وانا الكفصر
نظرت في مفهوم هذا الكتاب واطلعت
بمضمونه المستطاب وعلمت
ووقفه على نفع النساب
قبله وامثله
جري الامر بما حرقه حرره الكفصر

الملقوظ نقل في السجل المحفوظ
 في مكتبه العبد المذنب
 قد مضى هذا
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين
 في سنة ١٢٠٠
 في شهر ربيع الثاني
 في يوم الاثنين

ما هو المحرم من الاقرار بالبيع والشرا
صح عند اقر الورى
ما هو المحرم من المبايع الشرعة والمعاقرة
صح لدى واتضح من يدى
وانا اقر الورى

وضوح ما فيه من البضادى في البه والامتناع
على وجه الشرع المستطاع اقر الورى
ام الوصى المنصوب جوى عندي على الوجه المكتوب
صح ما يجوز من المزارعة لم رعية عند اقر البرية
طال من فدان
يعتبر ما تضمنه من التقوى بعض المعبر عنه بالبيع جريا
على عرف العامة عند ثبوته وانتفاء
ما ينافيه شرعا

يعتبر ما تضمنه من البيع والشرا الجارى في الملك
الصحيح عند ثبوته وانتفاء ما ينافيه
شرعا
وثيقة صالحة للتمسك بها ولا احتياج عند وقوع
الاتجار اليها والاحتياج بعد ثبوت
تضمنها وتبين مكنونها
كسنة الفقير على الشرا كسنة الزاد

واعمال على طبع ما في الكتاب المصنوع
عن الاختلال والانقلاب الواقع
مضمونه لدى اقر ذوى
الالباب عملة كقصر
ما كان بذالك الكتاب معمول المصنوع قبله
وامضيه بحسب القايون
وانا العير

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على خير البرية محمد وآله الطيبين الطاهرين قال الفضل الامام شهاب الدين ابو حامد
محمد بن احمد بن محمد بن علي بن ابي طالب قد اثنى روحه ونور ضيقه اني علمت في الفوايف اصلا مختصرا يمدى حفظه وفهمه البيان في
كل وارث من ارثه بلا تلويح فيه بالملك والمسا وتكثر اوراق الكتاب ليعلم به فيضاضة اقل من شهر ولا يحتاج الى طول
الدراسة فقد قال النبي صلى الله عليه وسلم تعلموا الفوايف وعلموا الناس فانها نصف العلم واول علم ينزع من امتي وينسى فهو علم
الفوايف **فصل** سبب من تركه الميت بالتبذير والتكفيل ثم قضاء الدين ثم قسمة التركة بين ورثته **فصل** الارث يستحق ثلثه
اسماء بالرحم والنكاح والولاء **فصل** ومنع عن الارث بثلاثة اسباب بالرق والقفل واختلاف الدينين **فصل** الارث والارثون
ثلاثة اصناف ذوو السهام المفروضة كتاب الله تعالى والعصباء الذين يأخذون ما بقى من ذوى السهام واذا انفردوا يأخذون
جميع المال وذو الارحام قرابات الميت ممن ليس بذى رحم ولا عصبية ولا يرثون معهم الا مع الزوج والزوجة **فصل** ذوو السهام
عشرة الاب والجد والجدات والبنات من ابي جده كانت والاخ من الام **فصل** ثم الاب لثلاثة احوال حال يستحق بالوفى وهو ان يكون
الميت ابن وابن الابن وحالة يستحق بالعصبية المحض هو ان لا يكون للميت ولد ولا ولد لابن وحالة يستحق بالفرض والعصبية
وهو ان يكون للميت بنت او بنت الابن والجد اب الاب كذا عند عدم الاب **فصل** الام لا خانان حالة لا تملك
وحالة لا تسدس لا يحجرها من الثلث الى السبعين الا الولد او ولد الابن او الاثنين من الاخوة والاخوة اخضا بعد من ابي جده كانت
والام ايضا من الثلثين ثلث ما بقى بعد فرض الزوج والزوجة ممن ترك زوجها وابوين او زوجة وابوين **فصل** الزوج له حالان
حالة له النصف وحالة له الربع ولا يحجر من النصف الى الربع الا الولد وولد الابن **فصل** الزوج له حالان حال له الربع وحالة لا
الثلث ولا يحجرها من الربع الى الثلث الا الولد وولد الابن **فصل** الفروض المقدرة في كتاب الله ستة الثلث والثلاثان والدرس
والنصف والربع والثلث من فرض الصنفين فرض الام اذا لم يكن للميت ولد او ولد لابن او لم يكن اثنان من الاخوة
والاخوات من ابي جده كانت وفرض الاثنين من اولاد الام مضافا ذكورهم واناثهم سواء في الميراث **فصل** الثلثان
مرا فرض اربعة اصناف فرض البنات وما فوقها وفرض بنات الابن وما فوقها عند عدم بنت الصلب وفرض الاخوات من الاب
والام وما فوقها وفرض الاخوات من الاب وما فوقها مضافا لغيرهم من الاب والام **فصل** السدس من فرض لبعة
اصناف فرض الابن في حال السدس وهو اذا كان للميت ابن او ابن الابن وفرض الجد وهو الاب كذا عند عدم الاب وفرض الام
في حال السدس وفرض الجدة والجد وفرض اولاد الام السدس فرض بنت الابن وبنت الابن من بنت الصلب الواحدة
السدس بكلمة الثلثين وفرض الاخوات من الاب السدس مع الاخوات الواحدة من الاب والام بكلمة الثلثين **فصل**
النصف من فرض تحت اثنان اصناف فرض بنت الواحدة وفرض بنت الابن الواحدة عند عدم بنت الصلب وفرض الاخوات الواحدة
من الاب والام وفرض الاخوات الواحدة من الاب عند عدم الاخوات من الاب والام وفرض الزوج في حال النصف **فصل** الربع من
فرض الصنفين فرض الزوج في حال الربع وفرض الزوجة والزوجة في حال الربع **فصل** الثلث من فرض الزوج والزوجة
في حال الثلث **فصل** العصبية قال عليه السلام اقر العصبية اولهم بالميراث ابن الابن وان سقطوا ثم الاب ثم الجد وان سقطوا
ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب وان سقطوا ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب والام ثم الاخ من الاب والام
التم من الاب والام ثم ابن العم من الاب وان سقطوا او يتقدم الاقرب من الاقرب من هذا الترتيب ثم مولا العتاقة فهو
عصبته للفقير والمرأة لا تراث بالولاء الا من عتيقها او عتيق عتيقها **فصل** اربعة من رجال يعصبون اربعة من

في كتاب الفوايف المختصر

الابن يعقب اخته وابن الابن يعقب بنت الابن والاخت من الابن الام يعقب اخته والاخت من الاب يعقب اخته كل ذلك للذكر
 مثل خط الانثيين **فصل** في الاموال من الابن وعقبته مع البنت وبنات الابن وكذلك الاموال من الاب ومن سوي من مولا والاموال
 من العتقة ينفذ ذكوراهم بالميراث دون الاموال لقوله عليه السلام اخفوا الزواجر في الاموال فابتغوا الزواجر فلما ولي عتقته ذكر **فصل** في الاموال
 عدد من العتقة في الدرجة الواحدة يقسم المال بينهم بالتسوية على عدد ذورهم لا على عدد ابائهم وامهاتهم **باب** في سقاط
 ستة نفق لا يسقطون بحال من الابن والزوجة والاب والام والبنت وتسقط الجدة بالام والابجد اوبالام والاولاد
 الابن بالابن والجد من جهة الاب تسقط بالاب تسقط الاخت من الاب بالاخت من الاب والام وتسقط الاموال وهم الاموال
 من الام بربعة بالاب والجد والاولاد ولول الابن واذا استكملت البنت الثلثين سقطت بنات الابن الا ان يكون مهن ابن
 او غل مهن ابن الابن فيعصبتهن واذا استكملت الاموال الثلثين سقطت الاموال من الاب الا ان يكون مهن ابن الابن
 فيعصبتهن ومن لا يرث بحال بالجب بحال **فصل** ويقسم الزواجر من سبعة اصول من اثنين وثلاثة وابربعة وستة وثمانية واثنى عشر
 وابربعة وعشرين وكل فريضة فيما النصف فاصلا من اثنين وما فرها الثلث والثلثان والثلثة والرابعة من اربعة والدرهم من ستة
 والثلث من ثمانية والرابع من اربعة عشر والثلث من اربعة وعشرين **باب** في العول وهو ان تزويج ام الورثة
 على اصل الفريضة فتعالي الفريضة الى اصلا ويدخل النقص على جميعهم منه ام واختان لآب وام واختان لآم فللآم الثلث
 وللآختين لآب وام الثلثان وللآختين لآم الثلث اصل الفريضة من ستة وتقول للسبعة زوج وام واختين لآم الثلث
 عالت سهرمين الى ثمانية زوج وام وثلاث اخوات متوفات تقول المائسة زوج وام واختان لآم تقول المائسة وام اثني
 عشر فقد تقول الى ثلثات عشرة زوج وابوين وبنت وقد تقول المائسة عشرة زوج وابوين وبنت الابن وقد تقول المائسة عشرة
 زوجة وام واختين لآم واختين لآب وام اربعة وعشرون فقد تقول المائسة وعشرين في درجة وابوين وبنتين المائسة
 الكبيرة **باب** في العول اذا فضل المال عن سهرام ذوى السهرام ولم يكن هناك عتقة فانه يتردد على كل ذى سهم بقدر سهمه
 الزوج والزوجة فانه لا يتردد عليها شئ لانها اجبيان باقة ان فرضها ويرآن وهو قول الامامين وبما عرفت وكذا العتقة اعلم
 ان الرد يقع على سهم واحد وعلى سهرمين وعلى ثلثة اسهم وعلى اربعة اسهم وعلى خمسة اسهم ولا يتجاوز على ذكر فيجعل اقل
 من السهرام التي يقع عليها بالاختصار بيان سائر الرد منها البنت الواحدة ترث جميع المال نصفه بالنفوس وبعضه بالزوج
 سهم واحد وبنات ثلثان جميع المال بالنفوس والرد على سهرمين والام والاخت لآم على ثلثة اسهم وبنت لابن على اربعة
 اسهم وثلث اخوات متوفات على خمسة اسهم **باب** في ذوى الارحام اوليهم بالميراث اولاد البنات واولاد البنات وبنات الابن وبنات
 الجد والام وان على والجد ابا بالام ثم بنات الاخوة واولاد الاخوة وان سفلهم العتقة والاخوال والعم والعم من الام من ذوى
 ويقدم على ذلك الاقرب فالاقرب منهم في الدرجة على ترتيب العتقة واذا استوفى درجاتهم قسم المال بينهم للذكر مثل حظ
 الانثيين على عدد ذورهم لا على عدد ابائهم وان كان يدل الى الميت بعقبته او بن ذى سهم فلهم اوله بالميراث من الاقرب
 كنت الابن اوله من بنت بنت البنت لآم بنت صاحبة النفوس وكنت العم وابن العم وبنت العم اوله لانها بنت العتقة
 ولو تركت عمه وفاته فلهما الثلثان والثلثة وبنات العتقة والاخوال المتوفات والعم المتوفى اولهم من كان
 لآب وام من الاقرب لانه اقرب لآبوين **فصل** في الاموال التي يرث من الاموال وما عرفت على ان ينوارها او يرث احدكم دون
 الآخر ولا يرث الاقرب على ما سفل وهو آخر الورثة ولا يرث من اقارب الميت فان لم يكن فاما كل بيت المال ثم يعاون

وخلص

ما فيه من الاستحلاف وخلص

وخلص ما فيه من الاستحلاف وخلص

وخلص ما فيه من الاستحلاف وخلص

وخلص ما فيه من الاستحلاف وخلص

جري الامر على ما جرى بمواضع الوصي الشريف

مصطفى بن الحاج اسماعيل

القاضي بتوقيات

عنهما

م

قد صح هذا العقد المجدد فمما اقتضا الشريعة الموقر

امضا فبفضله بن احمد يجبره ربي عند مقعد

فاضل سطنطية في ايام عدل السلطان احمد

رب الرما في البريد في الدين ليدركه المظفر

ماجر منه من عند النكاح وقع عندي حال السلم النكاح

من العصر الى الله الملك الفناح

السيد عمر عبد

القاضي بتوقيات

عنهما

م

ما فيه من الاقرار والتصدق في مؤخر عندي

ونا افقر الانام محمد بن اسلام

القاضي

ما هو المجرم جري عندي فقه الحنفية

محمد بن رجب

القاضي

بنكار

الامر كما ذكره على ربح من القصر

مصطفى بن الحاج اسماعيل

بوكبير عن غنها الملك

القاضي

م

وقع القدر

عبد الرحمن

المولى

بتوقيات

م

بمحل ما في ضمن الكتاب العار عن شعب الكنت ومعايير

الندى سلالا على فرجات صحابة انوار الصدق والبر

عند ثبوته على نهج الشريعة المطالب

وعبراته عما مافيه من كل فضل وباب

كعبة الفقير الى الله العزيز الوهاب

بحا من عاونه بن احمد يوم

حسبي بن محمد

القاضي

ببكا

ناطو

م

جري ما فيه عندي فقه الحنفية

عثمان القاضي

بتوقيات

عن غنها

م

هر كد در سخن و بلايائنده و بهج تدبير نديان

كلمات راس بار بكويد و حال خلاص شود

بسم الله الرحمن الرحيم الله ربي لا

اشرك به شيئا عمير

اللام كن و جهتي في كل جهة و مقصدي في كل

قصد و غايته في كل سعي و ملجائي و ملا

ذري في كل شدة و هم و دكين في كل احو

و توليت تول محبة و غناية في كل حال

از رشتحات

اجل ادر عينا في يد انهم البينة اذ لم يكن ان المدعي عليه
ان البينة ان الشهود قد ادعوا هذا العيب جازت شهادتهم و بطلت
بينة المدعي و جازت شهادته ان فلانا قد مات و هذه كانت امراته و شهاد
اخران ان كان طلقة فبطلت امرته فلان الشيخ الامام ابو بكر محمد بن الفضل
شهود الرواية اولى و فلان انظر الامام علي السعدي شهود الطلاق اولى
لان الطلاق يكون بعد الطلاق ثم فلان انظر الامام علي السعدي شهود الطلاق اولى
فله و به يجعل كانه طلق ثم تزوج صحاحه قصور دعوى فلان فلان و به لا يصير

رجل او امراتهما عن ميت و زعم انه ابن عم الميت و اقام البينة على النسب و ذكر الشهود اسم ابيه و جده
و اسم اب الميت و جده كما هو الاسم المدعي عليه اقام البينة ان جده الميت كان فلانا فغير ما بينه المدعي و لا تقبل منه
المدعي عليه لان البينات لا تثبت لا للنفر و بينة المدعي عليه قامت على النفر و هو ليس بجسيم في اثبات اسم
جده المدعي و هو كما لو ادعى ميراثا عن ابيه فاقام المدعي عليه البينة ان اب المدعي رجل آخر غير الذي يدعيه
المدعي و بينة لا تقبل بينة المدعي عليه و لو ادعى ميراثا عن رجل و ذكر انه ابن عم الميت لا يبيد و ذكر الاسماء
الى الجدة الا على ما قام المدعي عليه البينة انما اخ فلانا لانه لا يبيد لا تقبل بينة المدعي عليه
ببينة من اب المدعي هذا كان يقول في حياته انما اخ فلانا لانه لا يبيد لا تقبل بينة المدعي عليه
الا اذا قام المدعي عليه البينة ان قابضا قضا بينات نسب ابيه من فلانا آخر غير الذي ادعاه
المدعي قابضا من باب ما يبطل دعوى المدعي قبل القضاء او بعده

لما عرض على فؤاده ورفع التي مطلوه
امضيت بمقتضاه العزم الى اولاه
العتبة الرضوية في شهر ربيع الثاني
توقا لمجد عملها اجازة خيرة اولاه
واعطاه ما غناه واولاه

لما زابت هذا الكتاب بموافق للشرح والطلب
العزم الى صمدون حبيبي

لما شئت مضمون هذا الكتاب على وجه
بذل بلا ارباب امضيت لكونه مطابقا للصواب
وانا افقر الوري في تمام اوتش الكفا

لما عرض على هذا الكتاب الحبيب الى الصواب
ونبت مضمون الحزم في الحزم بالارتباب
قبلية وامضيت وبعثت ما فيه زبير العزم
مظا الحزم الى حاله وبعثت ما فيه

لما عرض على هذا الكتاب الواقع موقع الصواب
وجده موافقا الى شرح الرسول بعد نهاده في
لنه من الشهدا العدول زبير العزم الى بير
العتبة الرضوية في شهر ربيع الثاني

نبت مضمون هذا الكتاب عند
فلان وفلان المسطور بزياد العزم

وضعت على القلم بطلب القلم
العزم

نبت مضمون عينية على وجه
العزم في شهر ربيع الثاني
على نيتي في شهر ربيع الثاني

لما عرض على هذا الكتاب وجده على نهج الصواب
ارتضيت وقبلته وبعثت ما فيه زبير العزم
العتبة الرضوية في شهر ربيع الثاني

ما يجوز هذا الرق الاش والصك الوثيق
عز الازرار والتصدق جري على النهج
موصي الطريق ووقع على اصل الاصل
ونزع غريق على العزم

جري على عيني
على العزم في شهر ربيع الثاني
عظم

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

بسم الله الرحمن الرحيم
صلى الله عليه وسلم
الحمد لله الذي هدانا لهذا
ما كنا لنهتدي لولا ان هدانا الله

وقد غلبت
العزم في شهر ربيع الثاني
عظم

ما ذكر في من الوثيقة
والصحة المعينة من الوثيقة

ويؤيده وضوا^{بط} صحيح كله لدى^{بط} وتقرين

والتي قضيت بصحة ولزومه^{وعمومية}

والله اعلم^{بما}

احمد القاسم^{بما}

عق

ما تضمنه هذا الرق المنشور وحواه ونطق به منطوقه ونحوه

من الوقف وتبيل^{بط} تم الرجوع لاجل الحكم والنسب

جدي كله لدى^{بط} وتحقيق جمع بين يدي^{بط} وحكم بصحة

ولزومه في خصوصه وعمومه^{بط} عالما بانكشاف الجاري

بين الامة الاسلام^{بط} في امر الحكم

بالاوقاف فصا^{بط} وحقا لازما

حرره القصر

معرضات بالاعمال

ما فيه من الوقف والنسب

والنسب محكم^{بط} من الوقف

بصحة ولزومه في خصوصه وعمومه

عالما بانكشاف الواقع في من

الاوقاف بين الامة الاسلام^{بط}

من المجتهد من الامة

بموقف الله تعالى

ما ذكر في هذه الوثيقة من اصل الوقف والنسب

وضوح لدى^{بط} وتقرين بين يدي^{بط} وحكم بصحة

ولزومه واقفا على مواقف الحكماء

الجاري بين الامة الاسلام^{بط} والاعمال

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آل وصحبه أجمعين أما بعد فقد تولى شؤون الدولة وفضلنا دور وثلو سلطانم حضرت به عرض داعي بي منتري بود
بودن اقدم وروح شيخ الاسلام مفتي اليازم علامه زمان فهاجته
اوان افضل الموجود حضرت مولانا شيخنا ابو السعود ديسر الله
له المصالح المحمود سلطان زمان وزيار حليفه رب العالمين
جناب حيث مكان بهاي قدس شان ابو الفتح والفضل
سليمان عليه الله والخضران حضرت به عرض داعي بي منتري بود
وانتظام احوال ملكك اقتضا ان يكون بعض مسائل ده بده ودين
بعض مجتهدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين قولدي ايد عمل
اولمحق مناسب اوله عن عرض يورد اول منوال اوزره عمل
اولمحق زمان سلطانم حكم جهانباي صادر اولوب دلاء
اسلام وقضاة وحكام اولوجهل عمل معنا دار در حاله سلطنت
وبايه خلافت تجديده رباني ايله مجده اولوب حديقه سلطنت
نمازه بهجت درياض خلافت جديده حضرت بولجي ام سلطانم
وحكم خاقاني ذكر اولنا ان مسائلده نه منوال اوزره ايد وكنهه
شبهه اولمحقين اطال شكل اوله كشف وبيان اوله پادشاهي عيان

بسم الله الرحمن الرحيم
الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد خاتم النبيين وعلى آل وصحبه أجمعين أما بعد فقد تولى شؤون الدولة وفضلنا دور وثلو سلطانم حضرت به عرض داعي بي منتري بود
بودن اقدم وروح شيخ الاسلام مفتي اليازم علامه زمان فهاجته
اوان افضل الموجود حضرت مولانا شيخنا ابو السعود ديسر الله
له المصالح المحمود سلطان زمان وزيار حليفه رب العالمين
جناب حيث مكان بهاي قدس شان ابو الفتح والفضل
سليمان عليه الله والخضران حضرت به عرض داعي بي منتري بود
وانتظام احوال ملكك اقتضا ان يكون بعض مسائل ده بده ودين
بعض مجتهدين رضوان الله تعالى عليهم اجمعين قولدي ايد عمل
اولمحق مناسب اوله عن عرض يورد اول منوال اوزره عمل
اولمحق زمان سلطانم حكم جهانباي صادر اولوب دلاء
اسلام وقضاة وحكام اولوجهل عمل معنا دار در حاله سلطنت
وبايه خلافت تجديده رباني ايله مجده اولوب حديقه سلطنت
نمازه بهجت درياض خلافت جديده حضرت بولجي ام سلطانم
وحكم خاقاني ذكر اولنا ان مسائلده نه منوال اوزره ايد وكنهه
شبهه اولمحقين اطال شكل اوله كشف وبيان اوله پادشاهي عيان

معلوم و ملاحق به قلنی جایز اولورنی **الجواب** جایز در سه بار و در
و تسعانه نارنجده عموما مصلاسی اولانکه بلاذک مصلاسیه طبعه
کیر نیک خطیبی قلیویر مکه اذن سلطان و وقع اولتد رما صکره
احداث اولنا مضلی اذنه محتاجه ر کسه بولسعود العصر عو عنه
کتاب الزکوة برار یا به عورت فوت اولد قده بقدر فده
اولانکه تر لای سباهی طیبوید و به دکنه سیل و به دکی طیبوید و به
المغه نامور اولانکه کجدر **الجواب** فیزد اولورنی قریب کسه بولسعود
کتاب النکاح زیدک مطلقه سی همدک التمش کونده
اوج حیض کورد و کنه یعنی اید تصدیق اولور **الجواب** اولور
اما التمش کونده ال کده مطلقه اوج کره حیض کورد و کنه یعنی
تصدیق اولور فده اگر چه قول اولور کل مختار التمش کونده اولور
و کله بیه اعتبار فیه اولور بیه و کسند به لا بقدر کسه بولسعود العصر
اذا اوت با نقض البعد بالحيض لا یصدق منه اقل منه شهر من الجواب
قاضی **مسئله** زید قاضیست اوجه سنک نفقه به عجزی ظاهر
اولوب تشفع ایدوب شافعی قاضیست قوی ایدوب زوج آخر
داره بعده زید کس شرعاً زوجه هستی کیه والمغه قادر اولورنی **الجواب**
تشفع حضوی دیار روم ده جاری اولیه و به منع سلطان اولور
اولشدر کسه بولسعود العصر عو عنه **مسئله** احتمال بمینه شافعی بیرون
ایدوب فسخ بمینه حکم المیه نافذ اولور **الجواب** بودارده
اولانکه ممنوعه در حاکم شافعیست حکمی رفع خلاف ایدوب کسه بولسعود
مسئله من شرط النکاح الولی و به شرط الصحة العقد فی الصغار
والجائین والمالیک و اختلاف فی العاقلة البالغة اذا و جهت
روی بوسلیمانی حران نکاحها باطل و روی بوحض عنده انان
یکن لها ولی يجوز ان کان لها ولی یتوقف علی اجازه الولی ان اجاز
وان رد بطل سواء کان الزوج کفو او لم یکن منه قاضیخان ذکر اولنا

قاضی

قاضیخان علیه الرحمة والعفوان **مسئله** ایدوب حکم ایون ملک حکمی نافذ
اولورنی **الجواب** سنده ایدی و فیهین و تسعانه نارنجده قضا
ولی اذن سینه نکاحی قبول انکه نامور اولور لسه بولسعود العصر عو عنه
بوصورته حاکم الوقت بوحضوص ده روایت و قول مختلف در بند
قول اخذ ایدوب صحیح نکاح حکم جایز در دیو حکم المیه شرعا
حکم جایز اولور **الجواب** ممنوع اولورنی جدا جایز و کله زید
قضائک و لایقی صاحب خلافتک اذن و اجازه نندن
مستفاد در دهم اقیح احوال ایدوب نامور اولور و خلافتک نندن مجوز
حضو صافیاً در زمان کون لای عیاندر جمله سی او توز ایل صورتدر بود
عجزی بلاذک حکمک لنده بوحضوص ده منع و جرد و جرد ایون اذنه
نکست اصل محضو و صورتی مسطور در بونک فسادنی کونده
روستنده بر طریقی با بلور **مسئله** نیکه اولور کسه بولسعود العصر
السلطان اذ اقله الفقهی و استثنی حضو و اولور جلا معیاض
الاستثناء و لا یصیر هو قاضی فی تلك الحضوة او فی هذا الرجل
خلاصه الفتوی **مسئله** همدک کفوی اولانکه زیده اذن ولی سینه شود
محضره نکاح اولسه ولی شرعاً نسی قادر اولور **الجواب** اولور
عدم اذنی عرض فاسده مبنی دکل ایسه بویه نامور اولور لسه بولسعود
و من نکح بقیه اذن الفقهی و بقیه اوره لا يجوز النکاح ولا یثبت
اولرها کذا فی الحیط **مسئله** مذکوره فی زمانتا معول بها اولورنی
الجواب اولانکه نسب نابدر اما منع اولور شرعاً و وقع او
اذن کسبه لایقی استماع اولور و کنه طبعی قاضیست
اولانکه نکاح نراخی استماع اولور نامور اولور کسه بولسعود العصر
العبد اقله عمل احمیه قضی بهم الحجة جاز و لا يجوز الا نکه تنزدیحه
ولا قضا یا ه قاضیخان **مسئله** زید مجنون اولور حاکم روضه
هندی تفریقه قادر اولور **الجواب** حاکم لای حجر قوی ایدوب نامور اولور

والله اعلم بكنية ابو السعد المحمدي عنه وان وجد الملة بزوجه اجنونا
او جذا ما او برضا قال ابو حنيفة وابو يوسف ليس لها حق الفقة وقال
محمد لها حق الفقة قاضيان **كتاب الجهاد** ومقالة اسلام
بينهم بده وبعثه اوزره تقسيم اوله وغندة شبيهه اوله وعني
تقديمه ما نزل من اشارة اولنا جارية اري بلا تكلح تصرف ايلكمه
شرا نوعا كراست دارميد **الجواب** في زماننا قسمت شرعية
يو قدر اما سنة ثمان واربعمائة وتسعائة تاريخه بتفصيل كل وقع
اوله في رنجيك ويدر لكون صكره شبيهه قاله كسبه ابو السعد المحمدي
لا ينبغي الاثم ان ينقل بكل الما خوذ لان فيه ابطال حق الكل فان
فعل مع السرية جاز لان التصرف اليه ميسر لا يهدى
شرح القدوري **مسألة** في مثل قول وجارية قول لا تمسكون ديوانه
واربعمائة قول لا شلوه نه لازم اوله **الجواب** بغير شديده وحبس
مدد لازم اوله كسبه ابو السعد المحمدي عنه ويؤخذ ان بما كان
لهم قاضيان **مسألة** عمر ودي سب بنى عليه الصلوة والسلام
ايوب استفتا اوله فده معنادى اليه قتل اوله ديرو فتوى شريفة
وراد الحقى مسلمانان بعض كسبه رهاك واروب معنادى ايد وكنه
شهادت اليه اشره قتل اوله **الجواب** معنادى ايد وكنه
كسبه ايد معلوم اوله زني غرض مسلمانان معنادى ديرو رهاك اعلم ان
برغم انه فقه لا يله علة بغير حبس ايد كسبه او يفتوب قتل اوله
دين انه قول لا يله قتل اوله اشره معنادى ايد وكنه ظاهر الحق اوله
كسبه ابو السعد المحمدي عنه

